

Distr.
GENERAL

A/49/1
2 September 1994
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة



الدورة التاسعة والأربعون

تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة*

أيلول/سبتمبر ١٩٩٤

* هذه الوثيقة نسخة مسبقة من تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة، الذي سيصدر في صيغته النهائية بوصفه من: الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة التاسعة والأربعون، الملحق رقم ١ (A/49/1).

المحتويات

الصفحة	الفقرات	
١	١ - ١٣	أولا - مقدمة
٣	١٤ - ١٢٢	ثانيا - تنسيق استراتيجية شاملة
٣	١٤ - ١٠٠	ألف - أجهزة الأمم المتحدة
١٣	١٠١ - ١٠٥	باء - كفالة وجود قاعدة مالية ملائمة
١٤	١٠٦ - ١١٢	جيم - الإعداد للعيد الخمسيني
١٥	١١٣ - ١٢٢	دال - جامعة الأمم المتحدة
١٧	١٢٣ - ٣٩٦	ثالثا - أسس السلام: التنمية والعمل الإنساني وحقوق الإنسان
١٧	١٢٧ - ١٨٧	ألف - الأنشطة الإنمائية العالمية
٢٥	١٨٨ - ٢٥٨	باء - الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية
٣٦	٢٥٩ - ٣١٥	جيم - الأنشطة الإنمائية الإقليمية
٤٤	٣١٦ - ٣٦٨	دال - حماية العمل الإنساني
٥٢	٣٦٩ - ٣٩٦	هاء - حماية حقوق الإنسان وتعزيزها
٥٧	٣٩٧ - ٧٨٧	رابعا - توسيع نطاق الدبلوماسية الوقائية وفض النزاعات
٥٧	٣٩٧ - ٤١٠	ألف - تنفيذ "خطة للسلام"
٥٨	٤١١ - ٤١٦	باء - الدبلوماسية الوقائية وصنع السلام
٥٩	٤١٧ - ٤٣٥	جيم - حفظ السلام في سياق متغير
		دال - الأنشطة الراهنة في مجال الدبلوماسية الوقائية
٨٨	٦٣٣ - ٧٢٧	هاء - الجهود الشاملة الرئيسية
١٠٠	٧٢٨ - ٧٣٩	واو - التعاون مع المنظمات الإقليمية
١٠٢	٧٤٠ - ٧٥٢	زاي - نزع السلاح
١٠٣	٧٥٣ - ٧٨٧	حاء - بناء السلام بعد انتهاء الصراع
١٠٩	٧٨٨ - ٧٩٧	خامسا - خاتمة: التزام مستمر

المحتويات (تابع)

قائمة الأشكال

الصفحة

٢	١ - توزيع الاعتمادات في الميزانية البرنامجية للأمم المتحدة لفترة السنتين ١٩٩٥-١٩٩٤
٣	٢ - قرارات الجمعية العامة وبنود جدول أعمالها، ١٩٩٤-١٩٨٩
٣	٣ - مشاركة رؤساء الدول والحكومات في المناقشة العامة، ١٩٩٤-١٩٨٩
٥	٤ - مجلس الأمن: عدد الجلسات الرسمية وجلسات التشاور التي يعقدها المجلس بكامل هيئته، ١٩٩٤-١٩٨٨
٥	٥ - مجلس الأمن: القرارات المتخذة وبيانات الرئيس، ١٩٩٤-١٩٨٨
١٤	٦ - حالة الاشتراكات حتى ١٥ آب/أغسطس ١٩٩٤
٢٦	٧ - التبرعات لمختلف الصناديق الاستثنائية للأمم المتحدة، ١٩٩٣-١٩٩١
٢٦	٨ - التبرعات (الأساسية وغير الأساسية) لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وما يديره من برامج، ١٩٩٣-١٩٨٩
٣١	٩ - موجز إيرادات منظمة الأمم المتحدة للطفولة، ١٩٩٣-١٩٨٩
٣١	١٠ - التبرعات لصندوق الأمم المتحدة للسكان (الأساسية وغير الأساسية)، ١٩٩٣-١٩٨٩
٣٧	١١ - اللجان الإقليمية: الاعتمادات المنقحة للميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٩٣-١٩٩٢
٤٦	١٢ - إدارة الشؤون الإنسانية: مقارنة النداءات الموحدة والاستجابات
٤٧	١٣ - عدد الوفيات والأضرار الناجمة عن الكوارث الطبيعية في الفترة ١٩٩٢-١٩٩٣، التي أبلغت عنها إدارة الشؤون الإنسانية في جنيف
٦٠	١٤ - الأفراد المدنيون والعسكريون في عمليات حفظ السلام حتى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٤
٦١	١٥ - الموظفون المعينون دوليا ومحليا في بعثات حفظ السلام، ١٩٩٤-١٩٨٨
٦٢	١٦ - مجموع القتلى في عمليات حفظ السلام، ١٩٩٤-١٩٨٧
٦٣	١٧ - القتلى المدنيون في بعثات حفظ السلام، ١٩٩٤-١٩٨٩
١٠٦	١٨ - الطلبات المقدمة من الدول الأعضاء الى منظومة الأمم المتحدة من أجل المساعدة الانتخابية، ١٩٩٤-١٩٨٩
٦٤	خريطة - عمليات حفظ السلام حتى ٣١ تموز/يوليه ١٩٩٤

أولا - مقدمة

وتنتشر عبر الحدود السياسية. ولا بد للأمم المتحدة من أن تجدد وتعزز التزامها بالعمل في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي كفاية في حد ذاته وباعتباره وسيلة للاهتمام بمصادر الصراع. ففي السياق المتغير لعالم اليوم، لم يعد تعريف الأمن مقصورا على مسائل الأرض والسلاح، بل أصبح يشمل الرفاهية الاقتصادية والاستدامة البيئية وحماية حقوق الإنسان؛ ولم يعد بالمستطاع إنكار صلة السلم والأمن الدوليين بالتنمية. وإذا كنا مع ذلك قد شهدنا شيئا من التقدم صوب إقرار السلام وإدارة الصراع، فإن ما شهدناه من عمل متنسق لتحقيق التنمية لم يكن بالكثير. ويتعين على المجتمع العالمي، في خضم الجهود العاجلة التي تستهدف معالجة اندلاع العنف والكوارث الطارئة، أن يُعرّف فكرة التنمية تعريفا جديدا وأن يضعها موضع التطبيق باعتبارها الحل الطويل الأجل لأسباب الصراع الجذرية.

٥ - وقد تقدمت إلى الجمعية العامة مؤخرا، في إطار هذا الجهد، بتقرير معنون "خطة للتنمية" (A/48/935) يستكشف الأبعاد المتعددة للتنمية والجهات الفاعلة العديدة المشاركة في المهمة الإنمائية. وهذا التقرير لا يقترح حولا بعينها، بل يسعى إلى إيجاد إطار شامل للتفكير في السعي إلى التنمية وصولا إلى وضع أسس التقدم البشري الدائم.

٦ - إن السلام والاقتصاد والبيئة والمجتمع والديمقراطية أبعاد مترابطة للتنمية. فالسلام يوفر الإطار الأكثر أمانا للتنمية المتواصلة. والاقتصاد النامي يولد الموارد اللازمة للتقدم. والبيئة المحمية تجعل التنمية مستدامة. والأوضاع الاجتماعية السليمة تقوي النسيج الاجتماعي فتعزز بذلك السلام والتنمية. والديمقراطية تشجع الإبداع والحكم السليم والاستقرار الذي يمكنه أن يحافظ على التقدم نحو تحقيق التنمية على مر الزمن. وهذه الأبعاد الخمسة للتنمية جميعها تعمل معا متشابكة ومعززا بعضها بعضا. وهذا يوحي بأن التنمية ستتطلب عملا نشطا وفق رؤية شاملة تشمل كافة قضايا التنمية وتحقق التكامل بينها وتيسر التقدم في معالجتها.

٧ - وإذا نظرنا إلى مصادر الصراع رأينا أن جدول الأعمال الذي يطرحه عالم اليوم على الأمم المتحدة أكثر تعقيدا وأوسع نطاقا مما طرّح عليها في أية فترة أخرى من تاريخها. فالمهمة عسيرة، بل وقد تبدو من الصعب التحكم فيها ونحن نخطو إلى المستقبل دون استرشاد بالتاريخ وفي خضم كل هذا الإجهاد والبؤس والعنف. على أن هذا ليس داعيا إلى اليأس بل إلى أقصى حد من التفاني والعزم والالتزام المتجدد. والحقيقة أن أبعاد التنمية

١ - في أيلول/سبتمبر ١٩٩٢، أي بعد أن توليت منصب الأمين العام بتسعة أشهر، قدمت إلى الجمعية العامة تقريرني السنوي الأول عن أعمال المنظمة، وركزت فيه على ما أتيح للأمم المتحدة من فرص جديدة في عالم ما بعد الحرب الباردة. وركزت في تقريرني السنوي الثاني، الصادر في أيلول/سبتمبر ١٩٩٣، على ما تواجهه المنظمة، في مجال حفظ السلام، من مطالب جديدة نشأت عن تفضّر بُعد جديد من أبعاد الصراع في الدول في شتى أرجاء العالم. وفي أثناء الفترة التي يغطيها تقريرني السنوي الثالث هذا، سعت إلى تصحيح ما شاع عن الأمم المتحدة من فهم خاطئ مؤداه أنها منظمة تركز جهدها أساسا لحفظ السلام. فمُنذ زمن بعيد والمسائل الاقتصادية والاجتماعية تحظى بالنصيب الأكبر من جهود الأمم المتحدة. وقد زادت أهمية هذا العمل اليوم، ويرجع ذلك تحديدا إلى الإقرار المطرد بأن الصراع يتولد عن عوامل اقتصادية واجتماعية. وهذا التقرير، الذي يلقي الضوء على ما وقع في الإثني عشر شهرا الماضية من تطورات بارزة، يؤكد أيضا أن الأمم المتحدة، فيما تبذل من جهود لاحتواء الصراعات القائمة وتسويتها، تركز اهتمامها على أسس السلام الكامنة في جوهر التنمية.

٢ - وقد أجمعتُ، في تقريرني الصادر عام ١٩٩٢ والمعنون "خطة للسلام" (A/47/277-S/24111)، مجموعة مقترحات لتمكين الأمم المتحدة من الاستجابة بشكل سريع وفعال لما يهدد السلم والأمن الدوليين من أخطار في عالم ما بعد الحرب الباردة. والأمم المتحدة، في عمليات السلام التي تتولاها وفي الجهود التي تبذلها لمواجهة البُعد الجديد للصراع، تطرح "خطة للسلام" للاختبار العملي كل يوم.

٣ - وقد واجهت الأمم المتحدة، وهي تخطو في أرض مجهولة، تحديات هائلة. فقد عادت إبادة الأجناس وعمليات التطهير العرقي والجرائم الفظيعة ضد الإنسانية لتلاحق المجتمع العالمي في أشكال جديدة. وما زال مطلوبا إيجاد وسائل فعالة للقضاء على هذه الفظائع إلى الأبد. غير أن المنظمة العالمية، كما يتبين من هذا التقرير، ما زالت تتعلم كيف تحل الأزمات وتخفف من المعاناة في حالات جديدة محبطة. فكل عملية سلام علمتنا شيئا جديدا عن كيفية معالجة العديد من المشاكل، أو العكس، الجديدة غير المسبوقة التي طرحها عصر ما بعد الحرب الباردة.

٤ - ومن الواضح أنه لا يكفي أن تزداد قدرتنا على الاستجابة للآزمات الراهنة. فبينما تنكب دول كثيرة بالعنف العرقي، تنخر المشكلات الاقتصادية والاجتماعية الحادة في ولاية دول أخرى وفي سلطتها السيادية

هي مفاهيم تعبر عن أسمى تطلعات الحياة البشرية. وإذا عالجنا مصادر الصراع بالنظر إلى التنمية نظرة شاملة، أمكننا بالتأكيد أن نحقق للبشرية جمعاء إمكانات أكبر مما تحقق في أي وقت مضى.

٨ - وبالنسبة للأمم المتحدة، فإن هذا يعني وجود فرصة لتحقيق التلاقي، على نحو شديد التماسك والتوحد، بين الأهداف الأصلية للمنظمة العالمية. فالسلام والعدل وحقوق الإنسان والتنمية - وهي الأهداف الأصلية التي عبر عنها ميثاق الأمم المتحدة - يمكن تحقيقها جميعا بشكل أنجح في إطار رؤية شاملة. ويقتضي السياق الدولي الجديد والطابع المتعدد الأبعاد للتحدي نهجا متكاملا وعملا متعدد الأطراف. والأمم المتحدة، في مهمتها وولايتها معا، قادرة على استيعاب جميع أبعاد التحدي الإنمائي، وهي لذلك فريدة القدرة على أداء هذه المهمة.

٩ - والأمم المتحدة، بوصفها محفلا للنقاش وإثارة الوعي وأداة للتعاون وصنع القرار ومجالا لتعزيز العمل المتعدد الأطراف، بمقدورها أن تساعد في تحقيق توافق الآراء العالمي الذي لا غنى عنه. والمنظمة العالمية قادرة أيضا على وضع المعايير المتفق عليها دوليا وعلى الاضطلاع بمشروعات من خلال شبكتها العالمية المتمثلة في المكاتب الميدانية. ولا توجد، في هذه النواحي، قوة فاعلة من أجل التنمية تغني عن الأمم المتحدة.

١٠ - وتحقيقا لهذه الغاية، فإن مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية الذي سيعقد في كوبنهاغن في عام ١٩٩٥ والعام القادم الذي سيحتفل فيه بالعيد الخمسيني لإنشاء الأمم المتحدة يعتبران فرصتين تاريخيتين يجب اغتنامهما.

١١ - فمؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية يتيح للمجتمع العالمي فرصة لتعزيز التعاون الدولي في مجال البعد الاجتماعي للتنمية. وبينما تعمل العالمية على تحول عالمنا بطرق إيجابية عديدة، ظهرت على الصعيدين الإقليمي والدولي أمراض اجتماعية بسبب الجريمة والمرض والمخدرات والهجرة غير المنظمة والفقر والبطالة والتمزق الاجتماعي. وحجم هذه التحديات، مقرونا بطمس معالم الحدود الوطنية بفعل الاتصالات المتقدمة والتجارة العالمية، يجعل الدول وحكوماتها أقل فأقل قدرة على مواجهة هذه المشاكل أو حلها بمفردها. وينبغي للأمم المتحدة ودولها الأعضاء والجهات الأخرى الفاعلة في المجتمع العالمي أن تفتنم فرصة انعقاد مؤتمر القمة لكي تنشئ توافق آراء دوليا بشأن التنمية الاجتماعية، وأن تلتزم بخطة عملية للعمل الدولي في هذا المجال.

١٢ - إن العيد الخمسيني لإنشاء المنظمة دعوة للأمم المتحدة ودولها الأعضاء وشعوب العالم إلى تقدير إنجازات الماضي وتعزيزها، وإلى معرفة تحديات الحاضر ومواجهتها، وإلى وضع وتنفيذ خطة للأمم المتحدة في

المستقبل. وبإمكاننا، استنادا إلى دروس الماضي وتحديات الحاضر، إيجاد سبل جديدة للاستفادة، في السياق العالمي الذي يتبلور حاليا، من الآليات الأصلية التي نص عليها الميثاق. إن سنة الاحتفال بالعيد الخمسيني تشكل تحديا مرغوبا وفرصة قيّمة لإيجاد توافق آراء عالمي يساند التنمية بجميع أبعادها، بوصفها أبقى أسس السلم والأمن الدوليين والأمل الأكبر للبشرية جمعاء.

١٣ - وإحساسا مني بقيمة الفرصة المتاحة، وعملا بالمادة ٩٨ من الميثاق، أقدم بهذا التقرير السنوي الذي أراه وثيقة للتفكير في هذه الفترة الحرجة من تاريخ المنظمة العالمية. وهذا التقرير في هيكله مصمم بشكل يتيح لكيانات المنظمة وللحكومات والشعوب التي تخدمها المنظمة أن تقيّم، فكريا وأخلاقيا ومؤسسيا، دور الأمم المتحدة في الجهد التعاوني المبذول على الصعيد العالمي لضمان استمرار التقدم الإنساني.

الشكل ١

ثانيا - تنسيق استراتيجية شاملة

ألف - أجهزة الأمم المتحدة

الجمعية العامة خلال دورتها الثامنة والأربعين ٨٠ في المائة من قراراتها دون تصويت أو بتوافق الآراء، بزيادة ٥ في المائة عن الدورة السابقة.

١٤ - يترجم التوسع في أنشطة الأمم المتحدة إلى مسؤوليات متزايدة تتحملها معظم أجهزة الأمم المتحدة.

الشكل ٢

١ - الجمعية العامة

١٥ - تؤدي الجمعية العامة دورا شاملا في الشؤون العالمية يتسع مداه باطراد.

١٦ - ونتيجة لاتخاذ الجمعية العامة القرار ٢٢٢/٤٧ المؤرخ ١٧ آب/أغسطس ١٩٩٣، فإن اللجان الرئيسية للجمعية العامة، اعتبارا من الدورة الثامنة والأربعين، أصبحت: لجنة نزع السلاح والأمن الدولي (اللجنة الأولى)، ولجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة)، واللجنة الاقتصادية والمالية (اللجنة الثانية)، واللجنة الاجتماعية والإنسانية والثقافية (اللجنة الثالثة)، ولجنة الإدارة والميزانية (اللجنة الخامسة)، واللجنة القانونية (اللجنة السادسة).

١٧ - وبينما تختتم دورة الجمعية العامة الثامنة والأربعين في ١٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤، أي في اليوم السابق لبدء الدورة التاسعة والأربعين، لا تغطي الإحصائيات الواردة في هذا التقرير سوى أعمال الجمعية العامة المنجزة حتى نهاية تموز/يوليه ١٩٩٤. وقد وصل إجمالي عدد الجلسات التي عقدتها الجمعية العامة ومكتبها ولجانها الرئيسية حتى نهاية تموز/يوليه ١٩٩٤ إلى ٣٩٤ جلسة، مقابل ٤٢٦ جلسة خلال الدورة السابعة والأربعين. إلا أن عدد الجلسات التي عقدتها الأفرقة العاملة ظل ثابتا تقريبا: إذ بلغ ٧٢ جلسة خلال الدورة الثامنة والأربعين مقابل ٧٨ جلسة خلال الدورة السابعة والأربعين. ونقص عدد الجلسات غير الرسمية التي عقدتها اللجان الرئيسية من ٣٢٤ خلال الدورة السابعة والأربعين إلى ٢١٨ خلال الدورة الثامنة والأربعين.

١٩ - وتضاعف اشتراك رؤساء الدول والحكومات في المناقشة العامة بالجمعية العامة فيما بين الدورة الرابعة والأربعين والدورة الثامنة والأربعين (انظر الشكل ٣).

١٨ - وزاد عدد البنود المدرجة في جدول أعمال الدورة الثامنة والأربعين: إذ اختتمت الدورة السابعة والأربعون أعمالها بـ ١٥٧ بندا في جدول أعمالها، بينما أدرجت الدورة الثامنة والأربعون ١٨٠ بندا في جدول أعمالها. وأدى هذا إلى زيادة مناظرة في عدد القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة، إذ زادت من ٣٠٦ قرارات خلال الدورة السابعة والأربعين إلى ٣٢٧ قرارا خلال الدورة الثامنة والأربعين (انظر الشكل ٢). وتشبيها للاتجاه إلى اتخاذ المزيد من القرارات دون تصويت، اتخذت

العمل في التقارير المقدمة إلى جهازي الأمم المتحدة هذين.

٢٥ - وبالإضافة إلى التصديق على إعلان وبرنامج عمل فيينا المعتمدين في المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان المعقود في فيينا في الفترة من ١٤ إلى ٢٥ حزيران/يونيه ١٩٩٣، أنشأت الجمعية العامة منصب المفوض السامي لحقوق الإنسان بغية تعزيز وحماية تمتع الجميع تمتعا فعلياً بالحقوق المدنية والثقافية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية كافة. وقد وافقت الجمعية العامة على تعيين السيد خوسيه أيلالا لاسو في هذا المنصب الجديد.

٢٦ - وتتويجا لعدة سنوات من المفاوضات بدأت في عهد سلفي واستمرت في ظل مساعي الحميدة، اعتمدت الجمعية العامة في ٢٨ تموز/يوليه ١٩٩٤ اتفاقاً بشأن تنفيذ الجزء الحادي عشر من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار المؤرخة ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢ (القرار ٢٦٣/٤٨) وفتحت باب التوقيع عليه في ٢٩ تموز/يوليه (انظر أيضا الفقرة ٧٧ أدناه).

٢٧ - وبغية مساعدة الأمين العام على الوفاء بمسؤولياته في مجال الإشراف الداخلي على موارد المنظمة وموظفيها، أنشأت الجمعية العامة مكتبا لخدمات الإشراف الداخلي، يرأسه وكيل للأمين العام ووافقت على تعييني للسيد كارل تيودور باتشكه في هذا المنصب.

٢٨ - وأقرت الجمعية العامة بتوافق الآراء الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٩٤-١٩٩٥ وتخصيص مبلغ قدره ٢٠٠ ٢٠٠ ٥٨٠ دولار لفترة السنتين هذه. إن الحالة المالية البالغة العسر التي تمر بها الأمم المتحدة لم تترك لي أي خيار سوى فرض بعض القيود على أعمال خدمة الجمعية العامة ومجلس الأمن ولجانها وهيئاتها الفرعية. وقد أبلغت الدول الأعضاء أنه لن يتسنى خدمة أي جلسات تعقد في المساء أو الليل أو خلال عطلات نهاية الأسبوع إلا في حالات الطوارئ. وبفضل مرونة موظفي الأمانة العامة وازدياد استجابتهم لهذه الظروف البالغة القسوة تسنى للمجلس والجمعية العامة الانعقاد كلما اقتضت الضرورة للاضطلاع بمسؤولياتهما الجسام خلال هذه الفترة. ويتجلى في هذا التقرير ما اضطلعت به الجمعية العامة من أعمال شملت الطائفة العريضة من القضايا التي تتناولها المنظمة العالمية.

٢ - مجلس الأمن

٢٩ - بالنظر إلى تعقد الحالة الدولية وتدهور السلم والأمن في أنحاء كثيرة من العالم، ظل مجلس الأمن يعقد بصورة متواترة جلسات رسمية وغير رسمية. وقد

٢٠ - وإذ تسلم الجمعية العامة بالحاجة إلى تحسين أساليب عملها، فقد اعتمدت مجموعة مبادئ توجيهية بشأن ترشيح جدول أعمالها (القرار ٢٦٤/٤٨).

٢١ - وأدى إنشاء الجمعية العامة للفريق العامل المفتوح العضوية المعني بمسألة التمثيل العادل في عضوية مجلس الأمن وزيادة هذه العضوية (القرار ٢٦/٤٨) إلى بدء مشاورات مكثفة بشأن تكوين مجلس الأمن وحجمه وإجراءات عمله وصلته بالجمعية العامة. وكانت المناقشات في الفريق العامل بناءة، وإن كانت لم تسفر عن توصيات محددة، مما ترك المسألة مفتوحة للمزيد من المناقشات.

٢٢ - وفي الدورة الثامنة والأربعين، وافقت الجمعية العامة، ولأول مرة منذ سنوات عديدة، على وثائق تفويض إسرائيل دون أي طعن، مما يعبر عن الحالة المتغيرة في الشرق الأوسط. واتخذت الجمعية العامة أيضا القرار ٥٨/٤٨ المؤرخ ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ الذي يعرب عن التأييد التام لمواصلة عملية السلم في الشرق الأوسط.

٢٣ - وعقب قيام جنوب أفريقيا الديمقراطية الموحدة اللاعنصرية، اعتمدت وثائق تفويض جنوب أفريقيا دون طعن. وفي الجلسة العامة ٩٥ للجمعية العامة، المعقودة في ٢٣ حزيران/يونيه ١٩٩٤، استأنف وفد جنوب أفريقيا اشتراكه في أعمال الجمعية العامة التي قامت، في تلك المناسبة، بإنهاء مهمة اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري وحذفت مسألة الفصل العنصري من جدول أعمالها (القرار ٢٥٨/٤٨).

٢٤ - وخلال الفترة قيد الاستعراض، جرت بتفويض من الجمعية العامة مشاورات مكثفة بشأن "خطة للتنمية" (A/48/935؛ انظر أيضا الفقرة ٥). وبرنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات، وتمويل الأنشطة التنفيذية لأغراض التنمية، مما يعد مؤشرا على تزايد أهمية وإلحاحية قضايا التنمية. وفي حزيران/يونيه ١٩٩٤ قام رئيس الجمعية العامة، وقد تلقى تقرير المعنون "خطة للتنمية"، بعقد جلسات استماع بشأن التنمية، أدارها بشكل جديد من نوعه توطئة للمساهمة في النظر في هذه المسألة في الدورة التاسعة والأربعين. وأنا على ثقة من أن قرار الجمعية العامة ١٦٢/٤٨ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ بشأن إعادة تشكيل الأمم المتحدة وتنشيطها في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما سيؤدي إلى تقسيم العمل بين الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، على نحو أكفأ وخصوصا فيما يتعلق بالقضاء على ازدواجية

تعتبر خارج نطاق اختصاصه ويرتأى أن تعالجها الأجهزة المختصة الأخرى في الأمم المتحدة.

الشكل ٥

تضائل عدد الجلسات الرسمية هذا العام من ٢٤٧ إلى ١٤٤ جلسة وانخفض عدد جلسات المشاورات الجامعة من ٣٥٩ إلى ٢٤٢ جلسة (انظر الشكل ٤). غير أن هذه الأرقام لا تعبر عن تناقص أنشطة المجلس ولكنها تعكس نمط عمل مختلفا نوعا ما. فعلى سبيل المثال استحدث المجلس أسلوبا مفيدا يتمثل في إنشاء أفرقة عاملة جامعة تجتمع على مستوى الخبراء لوضع نصوص مشاريع القرارات والبيانات الرئاسية في صيغتها النهائية (انظر الشكل ٥). والواقع أن المجلس مطالب بالاجتماع بصفة تكاد تكون مستمرة بغية التصدي للحالات السريعة التطور ورصد مختلف عمليات حفظ السلام على ضوء تقارير.

الشكل ٤

٣١ - وقد أنشأ مجلس الأمن فريقا عاملا للنظر في إدخال تحسينات على أساليب عمل المجلس استهدافا لعدة أمور، منها أن تكون أكثر شفافية. ومن بين القرارات التي اتخذها المجلس، بناء على توصيات الفريق العامل، نشر جدول الأعمال التفصيلي لجلساته في "اليومية".

٣٢ - وثمة زيادة في عدد الأجهزة الفرعية التابعة لمجلس الأمن، ونتج ذلك بوجه خاص عن إنشاء لجان الجزاءات. فهناك حاليا ٥ لجان جزاءات تابعة للمجلس، (وهي اللجنة المنشأة عملا بالقرار ٦٦١ (١٩٩٠) بشأن الحالة بين العراق والكويت؛ واللجنة المنشأة عملا بالقرار ٧٢٤ (١٩٩١) بشأن يوغوسلافيا؛ واللجنة المنشأة عملا بالقرار ٧٤٨ (١٩٩٢) بشأن الجماهيرية العربية الليبية؛ واللجنة المنشأة عملا بالقرار ٧٥١ (١٩٩٢) بشأن الصومال؛ واللجنة المنشأة عملا بالقرار ٨٤١ (١٩٩٣) بشأن هايتي). وبعض هذه اللجان يقع على عاتقها أعباء عمل ضخمة. فعلى سبيل المثال، كان على اللجنة المعنية بيوغوسلافيا أن تتناول في عام ١٩٩٣ ما يربو على ٣٤٠٠٠ رسالة وما يزيد على ٤٥٠٠٠ رسالة وردت إليها حتى الآن، في عام ١٩٩٤. والأمانة العامة ليس لديها من الموارد ما يكفي لمعالجة هذا الكم الهائل من الرسائل على وجه السرعة، مما يترتب عليه تراكم العمل على نحو خطير في حالات عديدة. وقد كانت هناك شكاوى كثيرة أبدتها الحكومات والمنظمات الدولية المقدمة لطلبات، بسبب التأخر في الرد على تلك الطلبات. ومن ثم قررت اللجان أن تحيل جانبها كبيرا من العمل إلى أماناتها بموجب إجراء "عدم

٣٠ - والواقع أن أنشطة مجلس الأمن، وقد عززت بقدر كبير، ولدت، لدى الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بوجه خاص والمجتمع الدولي بوجه عام، اهتماما بعمله له ما يبرره. وتبدى هذا في ازدياد الإقبال على النظر في البند المتصل بالتقرير السنوي لمجلس الأمن عند تناول الجمعية العامة له. ففي السنوات السابقة، لم يكن هذا البند يسترعى إلا انتباهها يسيرا. بيد أنه في الدورة الثامنة والأربعين أدلت وفود كثيرة ببيانات بشأنه. ومن بين المطالب الرئيسية للدول الأعضاء زيادة شفافية أساليب عمل مجلس الأمن. وثمة أيضا مطلب يكاد أن يكون عاما، ألا وهو زيادة عضوية المجلس. وفضلا عن ذلك، يتبدى بعض القلق إزاء النزوع في مجلس الأمن إلى التصدي لقضايا، مثل المسائل الإنسانية وحقوق الإنسان،

الاعتراض". بيد أن هذا أسفر عن تحميل الأمانة العامة عبئا آخر.

٣٣ - ونظرا لتزايد حجم جدول أعمال المجلس وتعمده، يطلب أعضاؤه من الأمانة العامة مزيدا من المعلومات التفصيلية. وقد كان هناك اتجاه ملحوظ في المجلس إلى التركيز بدرجة أشد على سير عمليات حفظ السلام. ولا يتوقع أن يكون لدى أعضاء المجلس الوقت أو الخبرة للتصدي لما يعد في معظم الأحيان أمورا هامشية تتعلق بالنواحي العسكرية والسوقيات. وبغية مساعدة المجلس في مداولاته بإبقائه على علم بآخر التطورات، يقوم وكيل الأمين العام شينمايا غارخان، مستشاري الخاص، بتمثيلي شخصيا لدى المجلس ويحضر جميع جلساته، ويمثلني عندما لا يسعني الحضور.

٣٤ - ويرد تفصيلا في الفصل الرابع من هذا التقرير بيان أعمال مجلس الأمن في مجال صون أو إقرار السلم والأمن الدوليين.

٢ - المجلس الاقتصادي والاجتماعي

٣٥ - يضطلع المجلس الاقتصادي والاجتماعي بمسؤولية تنسيق أنشطة الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي وتوجيهها عموما. والواقع أن تعزيز دور المجلس في هذا المجال، وقد اكتمل بإنشاء مجالس تنفيذية جديدة أصغر حجما للإشراف على أنشطة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، أرسى الأساس لتوجيه حكومي دولي أكثر فعالية يكفل تسيير الأنشطة التنفيذية لأغراض التنمية وأعمال المنظومة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي على نحو أكثر اتساقا.

٣٦ - وفي عام ١٩٩٤، عقد المجلس بكامل هيئته أربع دورات في المقر. فإثر انتخاب أعضاء المكتب في ٢٥ كانون الثاني/يناير، عقدت الدورة التنظيمية في الفترة من ١ إلى ٤ شباط/فبراير وقد استؤنفت الدورة التنظيمية يومي ١٩ و ٢٠ نيسان/أبريل لانتخاب أعضاء الهيئات الفرعية التابعة للمجلس. وعقدت الدورة الموضوعية لعام ١٩٩٤ في الفترة من ٢٧ حزيران/يونيه إلى ٢٩ تموز/يوليه. وعقد المجلس أيضا دورة استثنائية في ٦ حزيران/يونيه لمناقشة مشروع مقرر مقدم من لجنة حقوق الإنسان بشأن الحالة في رواندا. وعقدت اثنتا عشرة هيئة فرعية تابعة للمجلس دورات سنوية خلال الفترة من ١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ إلى ١ أيار/مايو ١٩٩٤.

٣٧ - وخلال دورة المجلس الموضوعية لعام ١٩٩٤، ركز المجلس في الجزء الرفيع المستوى منها على موضوع "خطة للتنمية" على ضوء تقريره عن هذا الموضوع (A/48/935). وفي حين لم تلق فكرة إنشاء آلية حكومية دولية جديدة تأييدا عاما، دعت الدول الأعضاء إلى استخدام الآلية القائمة بشكل أكثر فعالية مما عليه الحال في الوقت الراهن، ولا سيما في المقر، للتصدي لتحدي التنمية. وعلى الصعيد الميداني، أوصت الدول الأعضاء بتعزيز نظام المنسق المقيم. ودعت أيضا إلى اضطلاع الأمم المتحدة بدور أقوى في مجال التنمية، بما في ذلك الميدان التنفيذي. وجرى التشديد كذلك على ما تتمتع به الأمم المتحدة من ميزة نسبية في بناء توافق الآراء اللازم لاتخاذ القرارات ذات الصلة بالتنمية على الصعيد العالمي وفي حضورها القوي في هذا المضمار. وسوف أؤسند إلى هذه المقترحات وغيرها من مقترحات المجلس في تقريره الآخر عن "خطة للتنمية" الذي سيقدم إلى الجمعية العامة في الدورة التاسعة والأربعين للنظر فيه.

٣٨ - وقد تناول المجلس الاقتصادي والاجتماعي هذا العام أيضا موضوعي تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية والمخدرات ووضع توصيات بتعزيز التنسيق فيما بين الوكالات في هذين المجالين. وأجرى المجلس كذلك استعراضا عاما للترتيبات المتخذة في الوقت الراهن لإجراء مشاورات مع المنظمات غير الحكومية.

٣٩ - وناقشت اللجنة المعنية بالتنمية المستدامة، في دورتها الثانية المعقودة في الفترة من ١٦ إلى ٢٧ أيار/مايو ١٩٩٤، التقدم المحرز في تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ الذي اعتمدته مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية في حزيران/يونيه ١٩٩٢. وأولت اللجنة عناية خاصة لعناصر جدول أعمال القرن ٢١ الشاملة لعدة قطاعات، وللعناصر الحاسمة للقابلية للاستدامة، وللموارد والآليات المالية اللازمة لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١.

٤٠ - وقد دعمت عدة دول العملية التحضيرية للدورة الثانية للجنة وذلك باستضافة اجتماعات معنية بقضايا قطاعية وفقا لبرنامج عمل اللجنة المواضيعي المتعدد السنوات. وقدمت خمسون دولة عضوا تقارير وطنية، وواصل المجتمع غير الحكومي مشاركته النشطة في عمل اللجنة. إلا أن الالتزامات الخاصة بالموارد المالية ونقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية لا يجري الوفاء بها بالقدر الكافي. ولذلك تسعى اللجنة إلى الحفاظ على الزخم السياسي المتولد عن إقرار جدول أعمال القرن ٢١ وتشجيع الوفاء بالالتزامات التي لم تنفذ بعد، وخصوصا ما يتعلق منها بنقل الموارد والتكنولوجيا.

وسيجتمع المجلس عند الضرورة. ومع ذلك أوصي الجمعية العامة بأن تشرع، وفقا للمادة ١٠٨ من الميثاق، في اتخاذ ما يلزم لحل هذا الجهاز.

٥ - محكمة العدل الدولية

٤٧ - كان معروضا على محكمة العدل الدولية في الفترة ١٩٩٣-١٩٩٤ عدد قياسي من القضايا بلغ ١٣ قضية. وكانت ١٢ منها قضايا منازعات تشمل دولاً من معظم مناطق العالم. أما القضية المتبقية فتتعلق بطلب فتوى من المحكمة. وفي الفترة قيد الاستعراض صدر حكم في قضيتين، وصدر، في قضية ثالثة، أمر بصدد طلبات تلتزم الإشارة بتدابير مؤقتة. وعقدت جلسات استماع بشأن طلبات الإشارة بتدابير مؤقتة، كما عقدت، في قضية أخرى، بشأن مسألتين الولائية والمقبولية. وأودعت في قضايا أخرى مذكرات خطية ضخمة الحجم في المهل الزمنية المقررة.

٤٨ - ففي أيلول/سبتمبر ١٩٩٣، طلبت منظمة الصحة العالمية من المحكمة فتوى في مدى قانونية استخدام دولة ما للأسلحة النووية في نزاع مسلح. وأصدرت المحكمة أمراً يحدد المهلة الزمنية التي يجوز خلالها لمنظمة الصحة العالمية وللدول الأعضاء المخولة حق المشوّل أمام المحكمة تقديم بيانات خطية تتصل بالمسألة.

٤٩ - وفي أيلول/سبتمبر أيضاً، أصدرت المحكمة أمراً في القضية المتعلقة بتطبيق اتفاقية منع جريمة إبادة الأجناس والمعاقبة عليها (البوسنة والهرسك ضد يوغوسلافيا (صربيا والجبل الأسود))، رفضت بموجبه طلباً ثانياً قدمته البوسنة والهرسك التماساً لتحديد تدابير مؤقتة ورفضت المحكمة في هذا الأمر كذلك طلباً مماثلاً تقدمت به يوغوسلافيا (صربيا والجبل الأسود) التماساً لإصدار أمر بأن تتخذ البوسنة جميع التدابير التي يمكنها اتخاذها لمنع ارتكاب جريمة إبادة الأجناس ضد الصرب البوسنيين.

٥٠ - وأكدت المحكمة، في الأمر الذي أصدرته، أن من البديهي أنه في هذه القضية لم تكن لديها سلطة الأمر بتدابير مؤقتة إلا في نطاق الولائية القضائية المسندة إليها بموجب اتفاقية منع جريمة إبادة الأجناس والمعاقبة عليها. ولما كانت المحكمة غير مخولة سلطة الفصل في ادعاءات أوسع نطاقاً، فقد رفضت طلبات البوسنة بتحريم خطط تقسيم الأراضي البوسنية، وإعلان عدم قانونية ضم الأراضي البوسنية، والحكم بأن تتوافر للبوسنة وسائل منع أعمال إبادة الأجناس والتقسيم وذلك بتزويدها باللوازم العسكرية.

٤١ - أما اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة فقد أتمت دورة كاملة في كانون الثاني/يناير. وقد تناولت اللجنة، بوصفها هيئة تعاھدية معنية بحقوق الإنسان، قضايا المساواة في الزواج والعلاقات الأسرية، ووضعت توصيات بشأن القضايا المطروحة على المؤتمر الدولي للسكان والتنمية الذي سيعقد في القاهرة في أيلول/سبتمبر ١٩٩٤.

٤٢ - وفيما يتصل بلجنة مركز المرأة، فقد واصلت بوصفها هيئة تحضيرية للمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، المزمع عقده في بيجين في أيلول/سبتمبر ١٩٩٥، العمل بشأن مشروع الوثيقة الختامية للمؤتمر. وسوف تركز الوثيقة بوجه خاص على مجالات الفقر والتعليم والصحة باعتبارها من مجالات الاهتمام الشديد. وبحثت اللجنة أيضاً اتخاذ تدابير لتعزيز تنفيذ الإعلان الخاص بالقضاء على العنف ضد المرأة.

٤ - مجلس الوصاية

٤٣ - يتألف مجلس الوصاية، وفقاً للمادة ٨٦ من الميثاق، من خمس دول أعضاء هي: الاتحاد الروسي والصين وفرنسا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية. وبموجب أحكام المادتين ٨٢ و ٨٧ من الميثاق، تتمثل وظيفة مجلس الوصاية في مساعدة مجلس الأمن أو الجمعية العامة على الاضطلاع بمسؤولياتهما فيما يتعلق بنظام الوصاية الدولي. وقد أدى المجلس مسؤولياته على امتداد تاريخه، فاستعرض الحالة في الأقاليم المشمولة بالوصاية وأوفد إليها بصفة منتظمة بعثات زائرة. وهذا العام، كانت بالاو هي الكيان الوحيد الذي لا يزال خاضعاً لاتفاق الوصاية لعام ١٩٤٧.

٤٤ - وفي ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣ أجرت حكومة بالاو الاستفتاء الثامن على ميثاق الارتباط الحر بالولايات المتحدة الأمريكية. وقامت البعثة الزائرة التي أوفدتها الأمم المتحدة بمراقبة الاستفتاء الذي أسفر عن تأييد ٦٨ في المائة من مواطني بالاو للميثاق المذكور.

٤٥ - وفي ختام الدورة الستين لمجلس الوصاية المعقودة في كانون الثاني/يناير ١٩٩٤، أبلغت الولايات المتحدة، بوصفها السلطة القائمة بالإدارة في بالاو، المجلس بأن حكومتها وحكومة بالاو تعتزمان تنفيذ ميثاق الارتباط الحر بأسرع ما يمكن، وأنه يجري التخطيط لكفالة انتقال بالاو بسلاسة إلى وضعها الجديد.

٤٦ - وبانتهاء اتفاق الوصاية على بالاو، فإن تعديل النظام الداخلي لمجلس الوصاية الوارد في قرار المجلس ٢٢٠٠ (د-٦١) المؤرخ ٢٥ أيار/مايو ١٩٩٤ سيصبح سارياً

شاهدا، على الإعلان المشترك بين الحكومتين الذي جاء فيه أن انسحاب الإدارة والقوات الليبية من قطاع أوزو دخل حيز النفاذ اعتباراً من ذلك التاريخ. وقد أنهى مجلس الأمن، بقراره ٩٢٦ (١٩٩٤) المؤرخ ١٣ حزيران/يونيه ١٩٩٤، ولاية فريق مراقبي الأمم المتحدة في قطاع أوزو.

٥٨ - وعقدت المحكمة، في شباط/فبراير وآذار/مارس، جلسات استماع بشأن مسألتَي الولاية والمقبولية في القضية المتعلقة بتعيين الحدود البحرية والمسائل الإقليمية بين قطر والبحرين. وتجري المحكمة حالياً مداولات بشأن هذه القضية.

٥٩ - وفي ٢٩ آذار/مارس ١٩٩٤ أقامت الكامبيرون دعوى ضد نيجيريا في نزاع يتعلق بمسألة السيادة على شبه جزيرة باكاسي. وطلبت الكامبيرون إلى المحكمة أن تعين مسار الحدود البحرية بين الدولتين.

٦٠ - وفضلاً عن القضايا السبع الوارد بيانها أعلاه، تضمن جدول القضايا المعروضة على محكمة العدل الدولية خلال الفترة قيد الاستعراض القضايا التالية:

(أ) حادث الطائرة في ٣ تموز/يوليه ١٩٨٨ (جمهورية إيران الإسلامية ضد الولايات المتحدة الأمريكية)؛

(ب) تيمور الشرقية (البرتغال ضد استراليا)؛

(ج) تعيين الحدود البحرية بين غينيا - بيساو والسنغال؛

(د) مسائل تفسير وتطبيق اتفاقية مونتريال لعام ١٩٧١ الناشئة عن الحادث الجوي في لوكربي (الجمهورية العربية الليبية ضد المملكة المتحدة)؛

(هـ) مسائل تفسير وتطبيق اتفاقية مونتريال لعام ١٩٧١ الناشئة عن الحادث الجوي في لوكربي (الجمهورية العربية الليبية ضد الولايات المتحدة الأمريكية)؛

(و) مشروع غايبسكوفو - ناغيماروس (هنغاريا/سلوفاكيا).

٦١ - وفي ١٠ شباط/فبراير ١٩٩٤ انتخبت المحكمة السيد محمد بجاوي (الجزائر) رئيساً لها، والسيد ستيفن م. شويل (الولايات المتحدة) نائباً للرئيس. أما القضاة الآخرون في محكمة العدل الدولية فهم: السيد شيغيرو أودا (اليابان)، السيد روبرتو أغو (إيطاليا)، السير روبرت

٥١ - وقررت المحكمة "أن الحالة الخطرة السائدة في الوقت الراهن لا تتطلب الإشارة بتدابير مؤقتة غير التدابير المنصوص عليها في أمر المحكمة المؤرخ ٨ نيسان/أبريل ١٩٩٣، بل تقتضي التنفيذ الفوري والفعلية لتلك التدابير".

٥٢ - وذكّرت المحكمة طرفي القضية بالتزامهما بأخذ التدابير المؤقتة "مأخذ الجد". وفي أمر آخر حدد نائب رئيس المحكمة مهلة زمنية جديدة للمرحلة اللاحقة من المرافعة الخطية بشأن الموضوع.

٥٣ - وفي أيلول/سبتمبر ١٩٩٣، قام طرفا القضية المتعلقة ببعض أراضي الفوسفات في ناورو (ناورو ضد أستراليا) بإبلاغ المحكمة بأنهما توصلا إلى تسوية. ومن ثم أصدرت المحكمة أمراً يسجل وقف الدعوى ويقضي بشطب الدعوى من جدول القضايا المعروضة على المحكمة.

٥٤ - وفي كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ أودعت الولايات المتحدة الأمريكية اعتراضات أولية على اختصاص المحكمة بالنظر في القضية المتعلقة بمنصات النفط (جمهورية إيران الإسلامية ضد الولايات المتحدة الأمريكية). وفي كانون الثاني/يناير ١٩٩٤ حدد رئيس المحكمة مهلة زمنية لكي تقدم جمهورية إيران الإسلامية بياناً خطياً بشأن هذه الاعتراضات الأولية.

٥٥ - وفي ٣ شباط/فبراير ١٩٩٤، أصدرت المحكمة حكمها في القضية المتعلقة بالنزاع الإقليمي (الجمهورية العربية الليبية/ تشاد). وقد انتهت المحكمة إلى أن الحدود بين الجماهيرية العربية الليبية وتشاد قد عينتها وحددتها معاهدة الصداقة وحسن الجوار المبرمة بين فرنسا والجماهيرية العربية الليبية في ١٠ آب/أغسطس ١٩٥٥.

٥٦ - وقد أنشأ مجلس الأمن، بقراره ٩١٥ (١٩٩٤) المؤرخ ٤ أيار/مايو ١٩٩٤، فريق مراقبي الأمم المتحدة في قطاع أوزو وذلك لمراقبة تنفيذ الاتفاق، الموقع في سرت بالجماهيرية العربية الليبية في ٤ نيسان/أبريل ١٩٩٤ بين جمهورية تشاد والجماهيرية العربية الليبية، الذي تعهد فيه الطرفان بالالتزام بحكم محكمة العدل الدولية. إن قرار مجلس الأمن بإنشاء فريق المراقبين يعد مثلاً طيباً على معاونة الأمم المتحدة للطرفين على تنفيذ حكم المحكمة.

٥٧ - وفي احتفال جرت مراسمه في قرية أوزو في ٣٠ أيار/مايو ١٩٩٤، وقّع كبير المراقبين العسكريين بفريق مراقبي الأمم المتحدة في قطاع أوزو، بصفته

٦٥ - واجتذاب المرشحين ذوي المواهب والمؤهلات للانضمام إلى المنظمة يمثل وسيلة أخرى لضمان تصدي الموظفين لتحديات اليوم. ومنذ حزيران/يونيه ١٩٩٤ ألغى تجميد التعيين، مما سمح للمنظمة ببدء حملات موجهة تستهدف توظيف مرشحين ذوي مؤهلات عالية. ووفرت الامتحانات التنافسية الوطنية أداة ممتازة لاختيار أفضل المواهب الموجودة في بلد معين لشغل وظائف المبتدئين في الفئة الفنية. وتتوقع الأمانة العامة أن توظف ما بين ٣٠ و ٤٠ مرشحا قبل نهاية عام ١٩٩٤.

٦٦ - وما زال هناك اهتمام رئيسي يتمثل في التمثيل العادل للدول الأعضاء بين موظفي الأمانة العامة. ومراعاة لهذا الاهتمام ستشدد المنظمة بوجه خاص على توظيف المرشحين من الدول غير الممثلة أو المنقوصة التمثيل في الأمانة العامة. وفيما يتعلق بتحسين مركز المرأة في الأمانة العامة، وهناك برنامج يعالج هذه المسألة من جميع جوانبها - توظيف المرأة والنهوض بها وشروط خدمتها في جميع المستويات الوظيفية، ولاسيما الوظائف العليا ووظائف رسم السياسات - وأخذ هذا البرنامج يتحول إلى بند دائم من بنود تنظيم الموارد البشرية في الأمم المتحدة. وأخيرا فإن التمثيل العادل على جميع المستويات - ولا سيما على المستويات العليا - للبلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية مسألة تؤخذ دائما في الاعتبار عند اختيار الموظفين.

٦٧ - وصممت الأمانة العامة نظاما جديدا لتقييم أداء الموظفين بدأ اختباره تجريبيا. وبموجب هذا النظام ستنجز الأمانة العامة التقارير التقييمية لأداء الموظفين على أساس سنوي.

٦٨ - وصحیح الآن على الاطلاق أن الموارد البشرية للمنظمة هي أئمن أصولها. ولذا يجب أن يكون باستطاعة المنظمة لا أن تجتذب أفضل الموظفين للعمل في خدمتها فحسب، بل أيضا أن تحتفظ بهم بتقديم شروط تنافسية للخدمة. وقد أعربت لجنة التنسيق الإدارية في عدة مناسبات عن قلقها لتزايد الافتقار الى عنصر القدرة التنافسية في شروط خدمة موظفي منظومة الأمم المتحدة مقارنة بشروط خدمة موظفي الوكالات الشائبة والمتعددة الأطراف للتمويل والمعونة، وحثت لجنة الخدمة المدنية الدولية على تقديم اقتراحات إلى الجمعية العامة بهدف إدخال تغييرات على النظام المعمول به الآن في تحديد مرتبات الموظفين بما يحقق إعادة القدرة التنافسية.

٦٩ - ويمثل الأمن الشخصي شرطا آخر هاما من شروط الخدمة، إذ صاحبت زيادة الأنشطة العالمية للمنظمة زيادة في الأخطار التي تهدد أمن أفراد الأمم المتحدة ومبانيها على السواء. وقد عكفت الأمانة العامة

يودال جيننغر (المملكة المتحدة)، السيد نيكولا كونسانتينوفيتش تراسوف (الاتحاد الروسي)، السيد جلبير غيوم (فرنسا)، السيد محمد شهاب الدين (غيانا)، السيد أندرس أغيلار مودسلي (فنزويلا)، السيد كريستوفر غيغورو ويرامانثري (سري لانكا)، السيد ريموند رنجيفا (مدغشقر)، السيد غيزا هيرتشيغ (هنغاريا)، السيد شي جيونغ (الصين)، السيد كارل-أوغست فلايشهاور (ألمانيا)، السيد عبد الغني كوروما (سيراليون).

٦ - الأمانة العامة

٦٢ - بغية تحسين أداء الأمانة العامة في تزويد المنظمة بخدمات الإدارة والدعم، قدمت إلى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والأربعين المستأنفة في حزيران/يونيه ١٩٩٤ خطة لإعادة تنظيم إدارة الشؤون الإدارية والتنظيمية ترمي إلى جعلها إدارة بسيطة وسلسة وذات خطوط واضحة المعالم للمسؤولية والمساءلة. وتستهدف الخطة تحسين التكامل في هذه الإدارة بإنشاء مكتب طبيعي موحد يضم وكيل الأمين العام والأمناء العامين المساعدین الثلاثة مع موظفي الدعم. والأمين العام المساعد لتنظيم الموارد البشرية هو المسؤول التنظيمي عن إدارة شؤون الموظفين وتحديد الموارد وتخطيطها والتنظيم والتطوير الوظيفيين. ويقوم الأمين العام المساعد لخدمات المؤتمرات وخدمات الدعم بتنظيم هذه الخدمات ويضطلع، فضلا عن ذلك، بوظائف منسق الأمن في الأمم المتحدة. ويمارس الأمين العام المساعد لتخطيط البرامج والميزانية والحسابات والمراقب المالي مسؤوليات إدارية في هذه المجالات المالية الثلاثة المترابطة.

٦٣ - ونظرا لتزايد عدد بعثات حفظ السلام وما يتصل بها من بعثات ميدانية، أصبحت المنظمة تدير الآن شؤون موظفين ميدانيين يزيد عددهم على عدد موظفي المقر. واقتضى هذا الوضع فعليا إدخال تعديلات على جميع جوانب إدارة شؤون الموظفين تقريبا. وقد وضعت الأمانة العامة بوجه خاص قواعد وإجراءات جديدة للتوظيف لمدد محدودة لتيسير إدارة شؤون موظفي بعثات حفظ السلام والبعثات الأخرى.

٦٤ - وسواء كان موظف الأمم المتحدة مكلنا بالعمل في البعثات الميدانية أو غيرها من البرامج الصادر بها تكليف، فلا بد من تزويده بالأدوات اللازمة لجعل هذه المنظمة فعالة وعصرية. وقد استهل برنامج شامل للتدريب الإداري بسلسلة من الحلقات الدراسية الإدارية لجميع الموظفين على مستوى المديرين يستهدف تنمية القدرات القيادية والإدارية في الأمانة العامة. ويجري التوسع في هذا البرنامج الآن ليضم المستويات الإدارية الأخرى.

على وضع وتنفيذ تدابير ومعايير للأمن في جميع أماكن العمل لضمان سلامة بيئات العمل هذه.

٧٠ - والعمل جارٍ على قدم وساق، في إطار لجنة مخصصة أنشأتها الجمعية العامة في دورتها الأخيرة، في وضع اتفاقية دولية تتناول سلامة وأمن الأفراد المشتركين في عمليات حفظ السلام وغيرها من عمليات الأمم المتحدة. ولا تزال هناك خلافات واسعة فيما يتعلق بطبيعة هذه العمليات وفئات الأفراد التي ينبغي أن يشملها نطاق الاتفاقية المقبلة. فلا يوجد، بصورة خاصة، أي اتفاق على شمول هذه الاتفاقية أو عدم شمولها للعمليات المضطلع بها كليا أو جزئيا بموجب الفصل السابع من الميثاق، ولا على فئات "الأفراد المنتسبين" (أي الأفراد غير التابعين للأمم المتحدة المشتركين في إحدى هذه العمليات) التي ستكون مشمولة بها. ولكن يبدو أنه تم التوصل إلى قدر كبير من الاتفاق على أحكام القانون الجنائي (التي تستند إلى مبدأ "التسليم أو المحاكمة")، وبدأ ينشأ كما يبدو توازن مقبول بوجه عام بين تغطية حقوق وواجبات الدول المضيفة ودول العبور من ناحية والاعتراف الذي تحظى به المعايير المنطقية على أفراد الأمم المتحدة والأفراد المنتسبين إليها من ناحية أخرى. وأنا مؤمن إيمانا راسخا بأنه لا بد من حماية جميع أفراد الأمم المتحدة، وليس أفرادها العاملين بموجب ولاية محددة من مجلس الأمن فحسب.

٧١ - وقد أعطت الأمانة العامة أولوية عليا لتعزيز الهيكل الأساسي التكنولوجي في جميع أماكن العمل الرئيسية. ويتعين تعزيز هذه الهياكل لدعم الأنشطة العادية الإدارية والاقتصادية والاجتماعية للمنظمة، فضلا عن دعم جهود حفظ السلام وحقوق الإنسان والجهود الإنسانية. وقد قدمت الأمانة العامة إلى الجمعية العامة مشروعا لإنشاء شبكة اتصالات سلكية ولاسلكية من أجل الأنشطة المضطلع بها في مناطق لا توجد فيها حاليا مرافق كافية للاتصالات السلكية واللاسلكية أو تفتقر إلى هذه المرافق. وهناك مشروع تكنولوجي آخر هام تضطلع به الأمانة العامة، وهو نظام المعلومات الإدارية المتكامل الذي سيساعد تنفيذه على تحقيق التوحيد القياسي والترشيد في التنظيم والإدارة في جميع أماكن العمل.

٧٢ - وقد أدى تعاظم دور الأمم المتحدة كمركز للحوار الدولي المتعدد الأطراف إلى وضع عبء ثقيل على كاهل موارد المنظمة المخصصة لخدمة المؤتمرات، وأعطى في الوقت نفسه حافزا للجهود الرامية إلى زيادة الكفاءة والإنتاجية من خلال اتباع أساليب جديدة للعمل والأخذ بتطبيقات تكنولوجية ابتكارية.

٧٣ - أما مكتب الشؤون القانونية، وهو الذراع القانونية للأمانة العامة ويرأسه السيد هانز كوريل، فقام بتقديم خدمات قانونية في مجال واسع النطاق من الأنشطة في المنظمة بأسرها. والمكتب هو الوحدة المسؤولة في الأمانة العامة عن تنظيم مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالقانون الدولي العام، المقرر عقده داخل إطار عقد الأمم المتحدة للقانون الدولي، وإعداد جدول أعماله. وسيعمل هذا الحدث، وهو الأول من نوعه، على الجمع بين محامين من مناطق العالم كافة. وسيعقد المؤتمر تحت عنوان عام هو "نحو القرن الواحد والعشرين: القانون الدولي كلفة للعلاقات الدولية". وسوف يعقد المؤتمر بالمقر في شهر آذار/مارس ١٩٩٥، حيث يوافق مرور خمسة أعوام على عقد الأمم المتحدة، كما يوافق العيد الخمسيني لإنشاء المنظمة.

٧٤ - ويساعد مكتب الشؤون القانونية، عن طريق فرع القانون التجاري الدولي التابع له، لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي في وضع قوانين حديثة ومتوائمة ونصوص غير تشريعية تستهدف تسهيل التبادل التجاري الدولي. وتضمنت القضايا الرئيسية التي عولجت ما يلي: وضع تشريعات نموذجية تنظم شراء السلع والتشييد وتقديم الكيانات العامة للخدمات؛ وضع مشروع تشريع بشأن الضمانات المصرفية المستقلة وخطابات الاعتماد المفتوح؛ مشروع تشريع بشأن التبادل الإلكتروني للبيانات؛ مشروع مبادئ توجيهية لمساعدة المحكمين والأطراف في إجراءات التحكيم.

٧٥ - وقد قام مكتب الشؤون القانونية بإسداء المشورة وتقديم المساعدة إلى الإدارات التنفيذية بشأن التفاوض على الترتيبات القانونية المناسبة لعمليات حفظ السلام، وإجراءات الإنفاذ وبعثات المساعي الحميدة وبشأن إعدادها، وذلك أساسا عن طريق التفاوض على اتفاقات مركز القوات وتبادل الرسائل ومذكرات التفاهم وإبرامها. وقد قدم المكتب المشورة أيضا في مجالات جديدة مثل توريد المعدات العسكرية وخدمات النقل الجوي في إطار العمليات الميدانية.

٧٦ - كذلك فإن اقتراب نفاذ اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار قد أوجد للمكتب مجموعة من الأنشطة تحضيريا لهذا الحدث. ولا يزال المكتب يقدم خدماته للجنة التحضيرية في إقامة المؤسستين اللتين أنشأتها الاتفاقية، وهما السلطة الدولية لقاع البحار والمحكمة الدولية لقانون البحار.

٧٧ - وتحسبا لوشك دخول الاتفاقية حيز النفاذ في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤، عقد الأمين العام ثلاث جولات من المشاورات غير الرسمية بشأن القضايا

شرطا أساسيا لممارسة المحكمة اختصاصها، وذلك باستثناء جريمة إبادة الأجناس فيما يتعلق بالدول الأطراف في اتفاقية منع جريمة إبادة الأجناس والمعاقبة عليها. وللمحكمة الجنائية الدولية أن تقرر الدفع بعدم الاختصاص في القضايا التي يمكن أن تنظر فيها بالفعل محكمة وطنية.

٨١ - وقد أقامت إدارة شؤون الإعلام، التي يرأسها السيد سمير سنبر، اتصالات أوثق مع شتى وسائط الإعلام حول العالم. ومع تزايد تدخل المنظمة في مناطق الاضطرابات في العالم وفي إدارة مجموعة متنوعة من المشاكل العالمية، باتت الحاجة إلى الاتصال بفعالية أمرا لازما.

٨٢ - ويتاح في الوقت الحاضر لوسائط الإعلام والباحثين والجمهور أن يحصلوا على مواد الأمم المتحدة عن طريق طريق شبكة "INTERNET" وغيرها من الشبكات الإلكترونية. فالنشرات الصحفية للأمم المتحدة والوثائق الصادرة عنها متاحة حاليا لـ ١٨ مليون من هؤلاء المستعملين. كما أن مكتبة داغ همرشولد، وهي حاليا جزء من إدارة شؤون الإعلام، تعتبر مصدرا متعاضدا للمعلومات الإلكترونية.

٨٣ - أما مجلس النشرات الإذاعية للأمم المتحدة، الذي أنشأته الإدارة، فيتيح لوسائط الإعلام والجمهور والمجتمع الدبلوماسي الاطلاع على أنباء الأمم المتحدة عن طريق شبكة أنباء إذاعية محوسبة وخط هاتفية منتظم.

٨٤ - وفي السلسلة الجديدة من نشرات "الجديد في التنمية" (Development Update) الصادرة عن إدارة شؤون الإعلام، يجري تسليط الضوء على سلسلة مؤتمرات الأمم المتحدة المعقودة في عامي ١٩٩٤ و١٩٩٥، وعلى القضايا المحددة موضع النقاش في هذه المؤتمرات وغيرها من الاجتماعات الرئيسية المتعلقة بالمسائل الاقتصادية والاجتماعية.

٨٥ - أما مكتب الأمم المتحدة في جنيف، الذي يرأسه المدير العام فلاديمير بتروفسكي، فيبحث المسائل المتعلقة بحقوق الإنسان، والعمليات الإنسانية، والتجارة والتنمية، فضلا عن المسائل الرئيسية المتعلقة بالبيئة ونزع السلاح والأمن.

٨٦ - ويقوم مكتب الأمم المتحدة في جنيف، كمركز تنسيق لأنشطة الأمم المتحدة في أوروبا، بدور العامل الحفاز للتعاون الإقليمي بين الدول الأعضاء والمنظمات

المعلقة المتصلة بأحكام التعدين في قاع البحار العميق من الاتفاقية. ونتيجة للجهود المكثفة، تمكن الأمين العام من اختتام المشاورات باعتماد الجمعية العامة، في ٢٨ تموز/يوليه ١٩٩٤، اتفاقا بشأن تنفيذ الجزء الحادي عشر من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار المؤرخة ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢. والاتفاق يسعى إلى التغلب على الصعوبات التي أثيرت كسبب لإحجام العديد من الدول، ولا سيما البلدان المتقدمة النمو، عن الدخول طرفا في الاتفاقية. والاتفاق يحقق رغبة المجتمع الدولي في فتح الباب أمام المشاركة العالمية في الاتفاقية.

٧٨ - وعمل موضوع دخول الاتفاقية حيز النفاذ على زيادة تسليط الضوء على وظيفة الوديع وغيرها من الوظائف التي عهدت بها الاتفاقية إلى الأمين العام.

٧٩ - وخلال عام ١٩٩٤، عقدت الجمعية العامة دورتين موضوعيتين لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالأرصدة السمكية المتداخلة المناطق والأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال، كمابعة لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، حيث أناطت به مهمة تحديد وتقييم المشاكل القائمة المتصلة بحفظ وإدارة الأرصدة السمكية موضع الدراسة، وبحث وسائل تحسين التعاون بين الدول في مجال مصائد الأسماك، وتقديم توصيات مناسبة. واختتمت الدورة الرابعة للمؤتمر في ٢٦ آب/أغسطس ١٩٩٤، حيث قدم رئيس المؤتمر نصا تفاوضيا يتضمن ٤٨ مادة ليكون أساسا لصك شامل ملزم قانونا يستهدف كفاءة حفظ وإدارة نوعي الأرصدة السمكية في المدى الطويل. وأوصى المؤتمر بأن توافق الجمعية العامة على عقد دورتين أخريين في عام ١٩٩٥ لاختتام الأعمال المتعلقة بالنص التفاوضي.

٨٠ - وبدعم من مكتب الشؤون القانونية، اعتمدت لجنة القانون الدولي، وهي الهيئة المناطة بها المسؤولية الرئيسية عن التدوين والتطوير التدريجي للقانون الدولي، في دورتها السادسة والأربعين المختتمة مؤخرا، مشروع نظام أساسي لمحكمة جنائية دولية دائمة ستنظر فيه الجمعية العامة في دورتها التاسعة والأربعين. ومن شأن إنشاء محكمة كهذه أن يكون بمثابة إسهام رئيسي في تحقيق سيادة القانون، وأن يستكمل الأعمال التي بدأها الأمم المتحدة منذ قرابة نصف قرن. وعلى النحو المتوخى في المشروع الذي أقرته لجنة القانون الدولي، سوف تُنشأ المحكمة الجنائية الدولية بمعاهدة، وتكون مؤسسة دائمة تعمل عندما تدعى إلى النظر في قضية. ويشمل الاختصاص القانوني للمحكمة الجرائم الشنعاء ذات الاهتمام الدولي، بما فيها إبادة الأجناس، والعدوان، وجرائم الحرب، والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية، والإرهاب، والاتجار غير المشروع بالمخدرات. وتعتبر موافقة الدولة

منها، ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي، لديها مكتب أو ممثل دائم معتمد لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف. والمكتب يقدم مجموعة من الخدمات إلى هذه المنظمات، منها ترتيب الاجتماعات بين ممثلي هذه المنظمات والأقسام المعنية في الأمانة العامة، وتيسير حضور ممثلي المنظمات غير الحكومية شتى اجتماعات الأمم المتحدة، وإسداء المشورة وتوفير الوثائق بشأن التساؤلات التي تطرحها هذه المنظمات. كما يقدم المكتب المساعدة لشتى إدارات وهيئات الأمم المتحدة وللبعثات الدائمة وغير ذلك من الممثلين الحكوميين بشأن جميع جوانب التعاون مع المنظمات غير الحكومية. ويوجد لدى مكتب الاتصال بالمنظمات غير الحكومية مكتبة مرجعية تضم المنشورات الصادرة عن هذه المنظمات.

٩١ - ويقوم مكتب الأمم المتحدة في فيينا، الذي يتولى إدارته المدير العام جيورجيو غياكوميلي، بأداء مهام متعلقة بمنع الجريمة والتعاون في مجال الأنشطة الفضائية، وهو ملتقى هام ومركز دعم لعمليات حفظ السلام في المنطقة. وجرى خلال العام الماضي عقد ٨٥٠ اجتماعا للأمم المتحدة في فيينا، بالإضافة إلى ٢٥٠ ١ مؤتمرا وحلقة عمل واجتماعا لأفرقة الخبراء التابعين لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) والوكالة الدولية للطاقة الذرية وسائر مؤسسات منظومة الأمم المتحدة التي يقوم بخدمتها موظفو الأمم المتحدة لخدمات المؤتمرات. وقد طلب إلى مكتب الأمم المتحدة في فيينا استضافة المحادثات بين السلطات الكرواتية والسلطات الصربية المحلية، والترتيب لعقد مؤتمرات للمانحين لتعمير سراييفو، والترتيب لعقد حلقات عمل إدارية لقادة مراكز الشرطة المدنية في يوغوسلافيا السابقة.

٩٢ - والمكتب هو أيضا مكان للتداول بشأن المسائل الإقليمية ودون الإقليمية، مثل وحدة تنسيق البرنامج البيئي لحوض نهر الدانوب المشتركة بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والاتحاد الأوروبي. ويجري حاليا تنفيذ برنامج مشترك بين مكتب الأمم المتحدة في فيينا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتعمير المجتمعات المحلية التي مزقتها الحرب في كرواتيا والبوسنة. وفي عام ١٩٩٤، وقع الاختيار على فيينا لتكون مقرا للمكتب الإقليمي الأوروبي لإدارة بريد الأمم المتحدة. وعلاوة على ذلك، جرى الاتفاق مع اليونيدو على الاشتراك في خدمة موحدة للمؤتمرات وجرى نقل بعض مهامها الإدارية إلى فيينا.

٩٣ - ويستضيف مكتب الأمم المتحدة في فيينا عمل لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية وبرنامج الأمم المتحدة

غير الحكومية والأوساط الأكاديمية. ولا يزال المكتب يعزز التعاون مع الوكالات المتخصصة التي تقع مقارها في أوروبا، ومع اللجنة الاقتصادية لأوروبا، ومع برامج الأمم المتحدة التي تقع مقارها في جنيف. وقد طور المكتب، بصورة أكمل، من دوره كمركز لخدمة المؤتمرات والدبلوماسية.

٨٧ - وخلال الفترة قيد الاستعراض، قامت شعبة خدمات المؤتمرات بجنيف، دون زيادة عدد موظفيها، بتقديم الدعم لعدد متزايد من الاجتماعات التي انطوت على احتياجات متزايدة من خدمات الترجمة الشفوية والترجمة التحريرية. فخلال الفترة الواقعة بين أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ وتموز/يوليه ١٩٩٤، قدمت خدمات الترجمة الشفوية لـ ٨٣٢ ٢ اجتماعا (منها ٩٥ اجتماعا خارج جنيف)، ولم تقدم هذه الخدمات لـ ٣ ٩٥٧ ٣ اجتماعا (منها ٣٣ اجتماعا خارج جنيف).

٨٨ - وإلى جانب خدمة الهيئات الثابتة التابعة للمكتب، استضاف قصر الأمم عددا من الاجتماعات السياسية الهامة والاجتماعات المتصلة بحفظ السلام، مثل المؤتمر الدولي المعني بيوغوسلافيا السابقة، ولجنة التعويضات التابعة للأمم المتحدة، والاجتماع الإندونيسي - البرتغالي بشأن تيمور الشرقية، واجتماع أطراف جورجيا - أبخازيا، وناغورني - كاراباخ، والمحادثات المتعلقة باليمن. وقد قام المدير العام لمكتب الأمم المتحدة في جنيف بدور الممثل الشخصي للأمين العام في عدد من المشاورات والاجتماعات السياسية والدبلوماسية والأكاديمية والاقتصادية الرفيعة المستوى لا في أوروبا فحسب، وإنما كذلك في أفريقيا وآسيا، موجدا بذلك صلة بين أنشطة المكتب وأنشطة هذه المناطق ومحققا التعاون فيما بينها. وخلال هذا العام، قام المدير العام بـ ١٤ مهمة من هذا الطابع، بالنيابة عن الأمين العام.

٨٩ - ولمكتب الأمم المتحدة في جنيف علاقات وثيقة مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومع المفوض السامي ومع مركز حقوق الإنسان ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) وإدارة الشؤون الإنسانية واللجنة الاقتصادية لأوروبا، فضلا عن مختلف هيئات الأمانة العامة، مثل معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح ومعهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية، ومعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث (اليونيتار). كما يقوم المكتب بتقديم الخدمات المالية والبشرية والإدارية وخدمات المؤتمرات لهذه الجهات كافة.

٩٠ - وقد أقام المكتب علاقة وثيقة مع عدد كبير من المنظمات غير الحكومية. فهناك ما يقرب من ٥٠٠ منظمة

٩٧ - وسينشئ المكتب مراكز إقليمية لتدريس علوم وتكنولوجيا الفضاء في كل منطقة اقتصادية للأمم المتحدة. وستتيح هذه المراكز لأفراد من البلدان النامية التعليم والتدريب في التخصصات والتطبيقات المتصلة بالفضاء. وقد أنجز المكتب، بمساعدة البلدان المانحة والمنظمات الدولية، مجموعة من البعثات التقييمية التي أوفدت إلى كل منطقة. ومن المقرر إنشاء المركز التشغيلي الأول، المزمع أن يكون في أمريكا اللاتينية، قبل نهاية عام ١٩٩٤.

٩٨ - وسيكون من محاور التركيز الرئيسية لعمل المكتب في الفترة المقبلة دعم مناقشات اللجان الحكومية الدولية بشأن إمكانية عقد مؤتمر ثالث للأمم المتحدة معني باستكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه في الأغراض السلمية.

* * *

٩٩ - وواصلت لجنة التنسيق الإدارية القيام بدور حاسم في إشاعة روح الوحدة والمقصد في منظومة الأمم المتحدة ككل. فخلال الفترة قيد الاستعراض، حسّنت اللجنة من أساليب عملها وأتمت عملية إصلاح أجهزتها الفرعية. وعالجت اللجنة عددا من القضايا الرئيسية في مجال السياسة العامة المتصلة بتقسيم العمل داخل منظومة الأمم المتحدة؛ وواصلت رصد متابعة مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية؛ واستعرضت الآثار المترتبة في المنظومة على عقد المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان وتعيين المفوض السامي لحقوق الإنسان؛ ونظرت في سبل تعزيز تنسيق السياسات والبرامج فيما بين منظمات الأمم المتحدة لتشجيع وجود تواصل فعال بين المساعدة في حالات الطوارئ والتنمية الطويلة الأجل.

١٠٠ - وقد وافقت الجمعية العامة بالإجماع، في قرارها ٢١٨/٤٨ بء المؤرخ ٢٩ تموز/يوليه ١٩٩٤، على إنشاء مكتب خدمات الإشراف الداخلي، تحت سلطة الأمين العام. وسيوفر هذا المكتب سلطة إشرافية مستقلة وحيدة لإسداء المشورة من خلال تمحيص جميع الأنشطة المضطلع بها في مقر الأمم المتحدة وفي الميدان. وسيكون مدير مكتب خدمات الإشراف الداخلي مسؤولا مسؤولية مباشرة أمام الجمعية العامة.

باء - كفالة وجود قاعدة مالية ملائمة

١٠١ - رغم أن توسيع أنشطة الأمم المتحدة قد أوجد ثقة متزايدة في قدرتها على الوفاء باحتياجات المجتمع الدولي، فإن استمرار عدم وفاء بعض الدول الأعضاء بالتزامها القانوني بدفع أنصبتها المقررة بالكامل وفي

للمراقبة الدولية للمخدرات (انظر الفقرات ٢٤٥-٢٥١ أدناه). ويوجه فرع منع الجريمة والعدالة الجنائية نحو الأنشطة التنفيذية وتقديم المساعدة التقنية إلى البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية. وتتركز الجهود على تعزيز نظم العدالة الجنائية القائمة على حكم القانون ومراعاة قواعد الأمم المتحدة ومعاييرها ومعاهداتها النموذجية. ومن الأولويات أيضا المساعدة في تخطيط وصياغة سياسات وطنية في مجال العدالة الجنائية وتدريب العاملين في هذا المجال وإنشاء شبكات للمعلومات وقواعد للبيانات.

٩٤ - ويسهم فرع منع الجريمة والعدالة الجنائية أيضا في بعثات حفظ السلام وصنع السلام مثل البعثات الموجودة في السلفادور والصومال وكمبوديا ويوغوسلافيا السابقة، عن طريق المساعدة في بناء وتعزيز القدرات الوطنية في مجالي منع الجريمة والعدالة الجنائية. ومن الضروري للغاية، في البلدان التي تحرز فيها جهود إقرار السلام تقدما، تزويد رجال الشرطة والمدعين العامين والقضاة وموظفي السجون وأعضاء المهنة القانونية بالخبرة الدولية والمعرفة الفنية - باعتبارهما من الأدوات التي لا غنى عنها في بناء نظام فعال وعادل للعدالة الجنائية، وهو إحدى دعائم الديمقراطية.

٩٥ - وتجتمع لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية، بوصفها الهيئة المسؤولة عن توجيه السياسة العامة في هذا المجال، في فيينا سنويا. ويقوم مكتب الأمم المتحدة في فيينا بتنظيم مؤتمر وزاري عالمي معني بالجريمة عبر الوطنية المنظمة، سيعقد في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤. وتستضيفه حكومة إيطاليا في نابولي. وسيلي ذلك في نيسان/أبريل ١٩٩٥ مؤتمر الأمم المتحدة التاسع لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين، الذي سيعقد لأول مرة في أفريقيا، في تونس العاصمة، بناء على دعوة من حكومة تونس.

٩٦ - وقد نُقِلَ مكتب شؤون الفضاء الخارجي إلى مكتب الأمم المتحدة في فيينا في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣. وحالف المكتب منذ ذلك الحين النجاح في خدمة اجتماعات اللجنة المعنية باستخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية وهيئاتها الفرعية. وواصل المكتب تنفيذ برنامجه المتعدد القطاعات، معتمدا على عناصر مساعدة سياسية وقانونية وعلمية وتقنية. وقام، من خلال برنامجه للتطبيقات الفضائية، بتنظيم وإدارة حلقات عمل ودورات تدريبية وندوات بشأن جوانب شتى لعلوم وتكنولوجيا الفضاء وتطبيقاتها بالنسبة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

حتى تتمكن من التواءم بسرعة وبمرونة مع الولايات الجديدة. وقد سعت أيضا، عن طريق نقل الموارد أساسا، إلى تعزيز قدرة الأمانة العامة على الاضطلاع بمسؤوليات موسعة في مجالات الشؤون السياسية وحفظ السلام والشؤون الإنسانية وحقوق الإنسان والتنمية. ومع ازدياد الطلبات على المنظمة، فإن قدرتها على تلبيةها ستتطلب الدعم المالي والالتزام السياسي اللازمين من جميع الدول الأعضاء.

١٠٤ - وقد قدمت إلى الجمعية العامة اقتراحات باتخاذ تدابير محددة لتشجيع الدول على الوفاء بالتزاماتها القانونية. وتشمل هذه المقترحات، فيما تشمل، تحسين فائدة على المدفوعات المتأخرة وزيادة مستويات صندوق رأس المال المتداول واحتياطات حفظ السلام. وقد أدرجت آخر هذه المقترحات في تقريرتي الذي صدر في العام الماضي بشأن التوصيات التي وضعها الفريق الاستشاري المستقل المعني بتمويل الأمم المتحدة (A/48/565 و Corr.1). وما زلت أنتظر آراء الجمعية العامة وتوصياتها بشأن هذه المقترحات.

١٠٥ - وقد قدمت أيضا مقترحات لتحسين عملية استعراض ميزانيات عمليات حفظ السلام واعتماد هذه الميزانيات. وقد شجعت الدول الأعضاء على منح فترات أطول للإذن المالي لتمكين الدول الأعضاء من التنبؤ بدقة أكبر بالأعباء المالية التي سيكون من المتوقع أن تلقى على كاهلها عندما يمدد مجلس الأمن ولايات حفظ السلام.

جيم - الإعداد للعيد الخمسيني

١٠٦ - اجتمعت اللجنة التحضيرية للعيد الخمسيني لإنشاء الأمم المتحدة، في العام الماضي، ست مرات. وركزت اللجنة في عملها بصورة رئيسية على الترتيب لعقد اجتماع احتفالي رفيع المستوى في عام ١٩٩٥.

١٠٧ - وقد أحرزت أمانة العيد الخمسيني، التي ترأسها السيدة غيليان مارتين سورينسن، تقدما في المجالات البرنامجية الرئيسية وهي: الأنشطة التثقيفية، والمنشورات، والأفلام والبرامج التلفزيونية، والحملات الإعلامية الإذاعية، والمؤتمرات والحلقات الدراسية، والمبادرات البحثية، والمعارض، والحفلات الموسيقية والمناسبات العامة الأخرى، والهدايا التذكارية. وقد وضع بالفعل برنامج متنوع يتضمن ما يزيد على ٤٠ مشروعا عالمي المنحى. ويشمل البرنامج، في جملة أمور، عرضا متسلسلا مصورا لتاريخ الأمم المتحدة، وفيلما تسجيليا من أربعة أجزاء يستعرض العمل في الميدان الاجتماعي والاقتصادي، ومجموعة من المؤتمرات تحمل عنوان عمل

حينها يبقى المنظمة في حالة مالية صعبة. فالدول الأعضاء مدينة، حتى ١٥ آب/أغسطس ١٩٩٤، للميزانية العادية بمبلغ قدره ٨٢٥ مليون دولار وعمليات حفظ السلام بمبلغ قدره ٢,٦ من بلايين الدولارات، بما في ذلك المبالغ غير المدفوعة في السنوات السابقة (انظر الشكل ٦). وفي هذا السياق، فإن إعلان الولايات المتحدة في ٢٦ آب/أغسطس ١٩٩٤ عن اعتزامها دفع ٩٥٦,٢ مليون دولار من أنصبتها المقررة في ميزانية حفظ السلام قبل نهاية عام ١٩٩٤ سيساعد في تخفيف حدة الأزمة المالية ولكنه لن يحلها ما لم تدفع جميع المتأخرات.

الشكل ٦

١٠٢ - وما زالت حالة التدفقات النقدية حرجية بالنسبة للمنظمة بأسرها وما زالت صعبة للغاية بالنسبة لعمليات حفظ السلام. وإني أفيد مع الأسف أنه قد تعين إجراء سداد مبالغ مستحقة للبلدان المساهمة بقوات بلغت في نهاية تموز/يوليه ما يقرب من ٤٥٠ مليون دولار. وما لم تتلق عمليات حفظ السلام مساهمات إضافية كبيرة، فإن التأخر في الدفع للبلدان المساهمة بقوات سيظل عقبة تعترض سبيل مشاركتها في بعثات حفظ السلام الجارية أو المقبلة.

١٠٣ - وعدم إمكانية التنبؤ بالمساهمات الآتية من الدول الأعضاء وعدم انتظام هذه المساهمات يجعلان من أشق الأمور إدارة شؤون المنظمة بفعالية. فلن تتمكن المنظمة، دون إدارة سليمة للموارد، من أن تمضي بنجاح في مرحلة الدمج التي شرعنا فيها. وقد اتخذت حتى الآن إجراءات للتخلص من المكونات البيروقراطية غير الضرورية وإنشاء خطوط للمسؤولية أكثر اتصافا بالطابع المباشر. وقد أعدت تشكيل الإدارات لتحسين الكفاءة والإنتاجية

١١٢ - وقد حشدت أمانة العيد الخمسيني جهود الاتحاد العالمي لرابطات الأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية وأعضاء المجتمع الأكاديمي، ولا تزال تعمل عن كثب مع جميع وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وإداراتها لتحقيق إمكانات هذا الاحتفال التاريخي.

دال - جامعة الأمم المتحدة

١١٣ - تعد جامعة الأمم المتحدة، التي يرأسها المدير هايتور غورغولينو دي سوزا، إحدى أصغر مؤسسات الأمم المتحدة؛ ويبلغ عدد موظفيها على النطاق العالمي زهاء ١٥٠ شخصا. وبالإضافة إلى ذلك فإن هناك ما بين ٢٠٠ إلى ٣٠٠ من الباحثين والعلماء الذين يشاركون بانتظام في الأنشطة الأكاديمية لجامعة الأمم المتحدة. ولا تزال الجامعة، باعتبارها مؤسسة للأمم المتحدة تمول من التبرعات، تعاني من ندرة الموارد المتاحة لها.

١١٤ - وقد عقد مجلس إدارة جامعة الأمم المتحدة دورتيه التاسعة والثلاثين والأربعين في طوكيو في الفترة من ١٥ إلى ١٩ شباط/فبراير وفي الفترة من ١٠ إلى ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ على التوالي. وتزامنت دورة شباط/فبراير مع افتتاح مبنى مقر الجامعة الجديد، الذي تبرعت به اليابان حكومة وشعبا عن سخاء، وقد حضر حفل الافتتاح الأمين العام للأمم المتحدة والمدير العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) وولي عهد اليابان وشخصيات بارزة أخرى. واعتمد المجلس في دورته الأربعين ميزانية تبلغ ٦٦,٥٧ مليون دولار لفترة السنتين ١٩٩٤-١٩٩٥ ونظر في اقتراحات تتعلق بأنشطة أكاديمية جديدة، بما في ذلك شبكة تضم جامعات في كندا وبلدان نامية مختارة، مكرسة للبحث وبناء القدرات في مجالات المياه والبيئة والصحة البشرية. وخلال عام ١٩٩٣، تلقت الجامعة ١٤,٩ مليون دولار وفاء بالتبرعات المعقودة لصندوق الهبات، وعلى شكل مساهمات مقدمة من حكومات وجهات متبرعة أخرى للبرامج التنفيذية وغيرها من البرامج المحددة.

١١٥ - ونظر المجلس أيضا في اقتراح بشأن برنامج لتعزيز تدريب القيادات، ودعا إلى زيادة الجهود المبذولة من أجل تحقيق التكامل بين أعمال البحث، وتدريب الخريجين ونشر نتائج البحوث، ومن أجل زيادة التفاعل بين مختلف مراكز وبرامج البحث والتدريب التابعة للجامعة.

١١٦ - وفي كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، انتقل معهد الموارد الطبيعية في أفريقيا التابع للجامعة، الذي كان يقع في مرافق اليونسكو بمجمع الأمم المتحدة في غيغيري

هو "الأمن البشري العالمي"، وجولة عالمية لفرقة "رويال فيلهارمونيك أوركسترا" تكريما للأمم المتحدة، ومجموعة من برامج الفيديو التثقيفية عن المنظمة ستعرض في المدارس وعبر شاشة التلفزيون.

١٠٨ - وقد نجحت أمانة العيد الخمسيني في الحصول على شركاء منفذين، حكوميين أو غير حكوميين أو من القطاع الخاص، لتنفيذ أغلبية المشاريع في جميع المجالات البرنامجية. وفي حين أن عددا كبيرا من هؤلاء الشركاء يمثلون بلدانا متقدمة النمو، فإن أمانة العيد الخمسيني ستركز في الأشهر المتبقية من إعداد البرنامج على طلب مشاريع من البلدان التي لم تمثل حتى الآن. وعلاوة على ذلك، ستخصص الأمانة قدرا كبيرا من الأموال للترجمة التحريرية وجهود التوزيع على الصعيد العالمي. وتعتزم أمانة العيد الخمسيني أن تكون جميع أنشطة الاحتفال المضطلع بها تحت رعاية الأمم المتحدة عالمية النطاق بصرف النظر عن المكان الذي يأتي منه المقترح.

١٠٩ - وفي أثناء الفترة المستعرضة، أحرزت الأمانة تقدما في الحصول على الدعم المالي للعيد الخمسيني من داعمين عالميين ومن داعمي المشاريع على صعيد القطاع الخاص. وستوفر العوائد المحصلة من عدد محدود من المواد التي تحمل شعار العيد الخمسيني موارد إضافية للبرامج. وقد عززت الأمانة البرنامج بمشاريع ممولة تمويل ذاتيا.

١١٠ - وتواصل أمانة العيد الخمسيني تعاونها النشط مع الشركاء في منظومة الأمم المتحدة. ومنذ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣، جرى عقد ثلاثة اجتماعات مع منسقي العيد الخمسيني - وهم الممثلون المخصصون للعيد الخمسيني من جميع الوكالات المتخصصة للأمم المتحدة ومنظماتها. وتركزت المناقشات على الاستراتيجيات المشتركة للاتصال وعلى إعداد مشاريع تعاونية، وذلك لأن عام ١٩٩٥ ليس عام العيد الخمسيني لإنشاء الأمم المتحدة فحسب ولكنه يمثل أعيادا مهمة لكثير من الوكالات والمنظمات المشاركة.

١١١ - وقد عمدت أمانة العيد الخمسيني، في تقرير قدمته إلى لجنة التنسيق الإدارية في دورتها التي عقدت يومي ١١ و ١٢ نيسان/أبريل ١٩٩٤، إلى تأكيد ضرورة زيادة مشاركة المنظومة كلها في سنة العيد وتوحيد الرسائل التي ستوجهها المنظمة في عام ١٩٩٥ المهم. وأشارت اللجنة إلى أن الاحتفال بالذكرى ينبغي أن يتكون من أنشطة جوهرية ترمي إلى تثقيف الجماهير بشأن الأمم المتحدة وذلك لبناء قاعدة أوسع من أنصار المنظمة. ورحبت اللجنة بالتوصية بتنظيم منتدى خاص في إطار سنة العيد في أثناء دورتها التي ستعقد في ربيع عام ١٩٩٥ لمناقشة مستقبل منظومة الأمم المتحدة.

الأكاديمي لمنظومة الأمم المتحدة، مجلة باسم "أسلوب الحكم على النطاق العالمي: استعراض للتعددية والمنظمات الدولية". والمتوقع صدور العدد الأول منها في أوائل عام ١٩٩٥. كما تم التوصل إلى اتفاق مع جامعة باريس (رينيه ديكارت) لاستخدام منشور Le Trimestre du Monde. وهو أحد منشورات Observatoire des Relations Internationales. منفذا للبحوث الأكاديمية لجامعة الأمم المتحدة. والمتوقع أن تكون هذه المجلات في متناول الدارسين ومقرري السياسة وخبراء الأمم المتحدة.

١٢٠ - وكإسهام في المؤتمر العالمي للتنمية الاجتماعية، عقد المعهد العالمي لبحوث اقتصادات التنمية التابع لجامعة الأمم المتحدة اجتماعا بحثيا في هلسنكي في حزيران/يونيه ١٩٩٤ تناول موضوع "سياسات واقتصاديات العمالة العالمية".

١٢١ - وقد واصلت الجامعة، في تناولها لهذه القضايا، إصدار منشورات علمية متعمقة، وبخاصة لكي يستخدمها مقررو السياسات. وقد نشر حوالي ٢٦ بحثا في السنة السابقة، منها: The Global Greenhouse Regime: Who Pays?; New Environmental Change and International Law: New Challenges and Dimensions; Peace and Security in the Asia Pacific Region: Post-Cold War Problems and Prospects; East West Migration: The Alternatives; Technology and Innovation in the International Economy.

١٢٢ - وتعد الجامعة مجموعة من الأنشطة كما تقوم بجمع الأموال من أجل معهد الدراسات المتقدمة التابع لها، الذي سيكون موقعه مجاورا لمبنى مقر الجامعة في طوكيو. وسيكتمل تشييد المبنى، الذي يضم المعهد، في منتصف عام ١٩٩٥، والمتوقع أن تبدأ الأنشطة البحثية بعد ذلك بقليل.

بكينيا منذ عام ١٩٩١، إلى موقعه الجديد داخل حرم جامعة غانا في ليفون. ويركز هذا المعهد، وهو مركز للبحث والتدريب تابع للجامعة، على بناء القدرة لدى الجامعات ومعاهد البحث الأفريقية في مجال إدارة الموارد الطبيعية.

١١٧ - وخلال الفترة من ١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ إلى ٣١ تموز/يوليه ١٩٩٤، عقدت الجامعة ٧٨ اجتماعا أكاديميا على النطاق العالمي. وحتى ٣١ تموز/يوليه ١٩٩٤، سجل ٤٧ متدربا من خريجي جامعة الأمم المتحدة في برامج تدريبية في مؤسسات متعاونة في شتى أنحاء العالم، في مجالات الأغذية والتغذية والطاقة الحرارية والاستشعار من بعد والتكنولوجيا الأحيائية، وإدارة نظم المعلومات بالحواسيب الصغيرة. وقد دربت الجامعة منذ عام ١٩٧٦ ما يربو على ٢٥٠ ١ زميلا من أكثر من ١٠٠ بلد، وتلقى ٩٠٠ شخص آخر تدريباً في حلقات عمل وحلقات دراسية تابعة للجامعة. وقد انبثق حتى الآن من أعمال البحث التي تقوم بها الجامعة ما يربو على ٢٥٠ كتابا وخمس مجلات علمية وورقات بحثية كثيرة.

١١٨ - ويعطي برنامج الجامعة المتعلق بالتنمية المستدامة بيثيا - جدول أعمال الجامعة للقرن ٢١ - الأولوية في البداية لتدريب الخريجين، والتفكير في السياسات العامة وصياغتها وإدارتها. والقصد هو الاضطلاع بالجهود التي تبذلها الجامعة بالتعاون الوثيق مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وتنصب هذه الجهود على بناء القدرات الذاتية لأغراض البحث والتدريب والنشر في البلدان النامية.

١١٩ - وثمة مجال أساسي آخر يحظى بالتركيز وهو أسلوب الحكم على النطاق العالمي. وقد اجتمع فريق استشاري رفيع المستوى في طوكيو في تموز/يوليه ١٩٩٤ لوضع برنامج طويل الأجل للبحث وبناء القدرات في مجال السلام وأسلوب الحكم. وسيركز البرنامج على الدبلوماسية الوقائية ومعايير التدخل وعمليات حفظ السلام والمنظمات والترتيبات الإقليمية. وترمي هذه المبادرة إلى الإسهام في حسم القضايا الأساسية التي أثارها "خطة للسلام". وستنشر الجامعة، بالاشتراك مع المجلس

ثالثا - أسس السلام: التنمية والعمل الإنساني وحقوق الإنسان

١٩٩٥، والمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، المقرر عقده في بيجين في أيلول/سبتمبر ١٩٩٥، ومؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بالمستوطنات البشرية (الموئل ٢)، المقرر عقده عام ١٩٩٦ في اسطنبول. وهذه المؤتمرات (انظر أيضا الفرع أولا - ألف - ١ أدناه)، مقترنة بجهود إعادة التشكيل في المجال السياسي والإنساني ومجال التنمية المستدامة، من شأنها أن تسهل التعبير عن رؤية جديدة وشاملة للتنمية وتنفيذها المتجانس بالصورة التي تتمخض عنها المناقشات الدائرة بشأن "خطة للتنمية".

ألف - الأنشطة الإنمائية العالمية

١ - إدارات الأمانة العامة في المقر

١٢٧ - عززت آليات التشاور في القطاع الاقتصادي والاجتماعي. وقد أحييت أسلوب عقد اجتماعات دورية، أتولى رئاستها، للمسؤولين في المجال الاقتصادي والاجتماعي، بما في ذلك جميع رؤساء برامج الأمم المتحدة والأمناء التنفيذيين للجان الإقليمية. ولم تؤد هذه الآليات إلى زيادة فعالية العمل الإنمائي الذي تقوم به الأمانة العامة فحسب، وإنما مهدت السبيل أيضا لمزيد من التعاون الفعال في مجال التنمية مع الإدارات المعنية بحفظ السلام والشؤون الإنسانية.

١٢٨ - وتوفر إدارة تنسيق السياسات والتنمية المستدامة، التي يديرها السيد نيتين ديساي، الدعم الفني اللازم لمهام التنسيق وتقرير السياسات على الصعيد المركزي المسندة إلى مختلف هيئات المنظمة. وتشمل هذه الهيئات المجلس الاقتصادي والاجتماعي بجزءه الرفيع المستوى والجزء المتعلق بالأنشطة التنسيقية والتنفيذية، واللجنتين الثانية والثالثة التابعتين للجمعية العامة، واللجنة المعنية بالتنمية المستدامة، ولجنة التنمية الاجتماعية، ولجنة مركز المرأة، والمجالس الاستشارية الرفيعة المستوى التابعة للأمين العام وغيرها من هيئات الخبراء. وتوفر الإدارة أيضا الدعم الفني للعمليات التفاوضية التي أنشأتها الجمعية العامة، مثل لجنتي التفاوض الحكوميتين الدوليتين المعنيتين بتغيير المناخ وبمكافحة التصحر. فضلا عن ذلك، تساعد الإدارة الأمين العام على توفير التوجيه في مجال السياسة العامة للبرامج التنفيذية والمكاتب الميدانية.

١٢٩ - وقد أدى إدماج شعبة النهوض بالمرأة في الإدارة إلى تعزيز قدرة الإدارة بوصفها مركز تنسيق للقضايا المتصلة بالنهوض بالمرأة. فهذه الصفة تعمل الإدارة على ضمان أن تتخلل القضايا المتعلقة بالجنسين عملية وضع السياسات العامة من جميع جوانبها.

١٢٣ - في ٦ حزيران/يونيه ١٩٩٤، قدمت إلى الجمعية العامة تقرير المعنون "خطة للتنمية" (A/48/935). وفي هذا التقرير، عرضت إطارا لتناول أبعاد التنمية، كما حددت الخطوط العريضة لدور الأمم المتحدة في توفير أساس لثقافة عالمية في مجال التنمية.

١٢٤ - والمناقشات التي تدور حول "خطة للتنمية" مناقشات وقادة وحفازة. وفي جلسات الاستماع العالمية حول التنمية، التي عقدها رئيس الجمعية العامة في الفترة من ٦ إلى ١٠ حزيران/يونيه ١٩٩٤، تبادلت أفرقة مكونة من ممثلي الدول الآراء مع خبراء أدلوا بشهادتهم بشأن أفضل الطرق لتعزيز التشارك العالمي من أجل التنمية. وركز المجلس الاقتصادي والاجتماعي أيضا، في مناقشته التي جرت في ٢٤ و ٢٥ حزيران/يونيه ١٩٩٤، على تدابير السياسة العامة اللازمة لوضع رؤية متجددة للتنمية على رأس جدول الأعمال الدولي. وستؤخذ في الاعتبار تماما الآراء المتولدة خلال جلسات الاستماع العالمية والتدابير المتعلقة بالسياسة العامة، المقترحة خلال الدورة الموضوعية الثانية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، في تقرير آخر سأقدمه بشأن الموضوع، وسيصدر خلال دورة الجمعية العامة التاسعة والأربعين.

١٢٥ - وخلال مناقشات المجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن "خطة للتنمية"، أعربت الحكومات عن رغبتها في تحسين فعالية جهاز الأمم المتحدة في مجال التنمية، وتعزيز التعاون الميداني على صعيد المنظومة. والأمر الذي أوليه اهتماما خاصا هو الحاجة إلى تقوية الروابط بين المساعدة الطارئة والتعمير والتنمية الطويلة الأجل. وقد قررت أن أسند إلى السيد جيمس غوستاف سبيت، مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، كامل المسؤولية عن معاونتي على تحسين تنسيق الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية، بما في ذلك تعزيز نظام المنسقين المقيمين. وقد طلبت إليه معاونتي على كفالة تجانس السياسات العامة وتعزيز التنسيق داخل الأمم المتحدة، وبخاصة بين إدارات المقر واللجان الإقليمية والصناديق والبرامج التابعة للمنظمة.

١٢٦ - والمؤتمرات المقرر عقدها في الفترة ١٩٩٤-١٩٩٥ تعبر عن التوسع المستمر في أنشطة الأمم المتحدة في مجال التنمية. وهي تشمل المؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة للدول النامية الجزرية الصغيرة، الذي عقد في بربادوس (٢٥ نيسان/أبريل - ٦ أيار/مايو ١٩٩٤)، والمؤتمر العالمي للحد من الكوارث الطبيعية، الذي عقد في يوكوهاما باليابان (٢٣ - ٢٧ أيار/مايو ١٩٩٤)، والمؤتمر الدولي للسكان والتنمية، المقرر عقده في القاهرة (٥ - ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤)، ومؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، المقرر عقده في كوبنهاغن في عام

الجزرية الصغيرة النامية، وبتوصية الجمعية العامة بتأييد هذه الوثائق في دورتها التاسعة والأربعين. ويشمل إعلان بربادوس عددا من المبادئ والأحكام الهامة التي تتصل بالحالة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المتعلقة تحديدا بالدول الجزرية الصغيرة النامية. ويقدم برنامج العمل أساسا للعمل في ١٤ من مجالات الأولوية المتفق عليها، ويحدد عددا من الإجراءات والسياسات العامة المتصلة بالتخطيط البيئي والإنمائي مما يمكن للدول الجزرية الصغيرة النامية أن تقوم بتنفيذه في إطار من التعاون والمساعدة من جانب المجتمع الدولي.

١٣٤ - أما اللجنة التحضيرية لمؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، المقرر عقده في كوبنهاغن، فقد اجتمعت مرتين خلال عام ١٩٩٤ في دورتين موضوعيتين للعمل على وضع تفاصيل نتائج مؤتمر القمة. وعقدت الدورة الموضوعية الأولى للجنة التحضيرية في نيويورك في الفترة من ٢١ كانون الثاني/يناير إلى ١١ شباط/فبراير ١٩٩٤، وعقدت الدورة الموضوعية الثانية في المقر أيضا في الفترة من ٢٢ آب/أغسطس إلى ٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤. وأنشئت في إدارة تنسيق السياسات والتنمية المستدامة أمانة مخصصة للمساعدة في العملية التحضيرية والأعمال الفنية التي تضطلع بها اللجنة التحضيرية.

١٣٥ - وقد تحققت إسهامات مهمة أدت إلى إثراء الموضوعي للقضايا الأساسية المطروحة على مؤتمر القمة بفضل اجتماعين نظما خلال النصف الثاني من عام ١٩٩٣، الأول في لاهاي عن التكامل الاجتماعي، والثاني في سالتسيوبادن بالسويد عن توسيع نطاق العمالة المنتجة.

١٣٦ - وفي الفترة ١٩٩٣-١٩٩٤، واصلت إدارة تنسيق السياسات والتنمية المستدامة الاضطلاع بمسؤولية تنسيق ووضع برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات. وساهمت الإدارة بتقارير في المناقشة التي أجرتها الجمعية العامة بشأن تنفيذ البرنامج الجديد، وتدفقات الموارد المالية إلى أفريقيا، وإنشاء صندوق لتنوع السلع الأساسية في أفريقيا.

١٣٧ - وقد عقد مؤتمر طوكيو الدولي المعني بالتنمية الأفريقية، الذي استضافته حكومة اليابان، يومي ٥ و ٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣. وأسفر المؤتمر عن صدور إعلان بتوافق الآراء يحدد الالتزام السياسي الرفيع المستوى بالتنمية الأفريقية، وي طرح أفكارا لتشارك من جديد بين البلدان الأفريقية والمجتمع الدولي.

١٣٨ - وعقب قيام الجمعية العامة في دورتها الثامنة والأربعين باستعراض مبدئي للبرنامج الجديد، أجري في

١٣٠ - أما الاستعدادات المتخذة للمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة فتتضمن تمحيصا شاملا للاتجاهات السائدة في مجالي قضايا الجنسين والتنمية. وخلال العام، أعدت الدراسة الاستقصائية لدور المرأة في التنمية لعام ١٩٩٤، التي أكدت الفهم الجديد لوضع الجنسين في قضايا الفقر والعمالة المنتجة ودور المرأة في صنع القرارات الاقتصادية. وتشير الاتجاهات الناشئة عن تحليل الإحصاءات الأخيرة المتصلة بالفروق بين الجنسين إلى تزايد نصيب المرأة في فرص العمل وتنظيم المشاريع الحرة. ومع اقتران هذه التغيرات بضرورة النظر إلى تمكين المرأة اقتصاديا وسياسيا باعتباره أداة لاستئصال شأفة الفقر فضلا عن إزالة التمييز بحقها، فإن هذه التغيرات تساعد في تشكيل برنامج العمل المقرر اعتماده في مؤتمر بيجين.

١٣١ - وتولى الإدارة تنسيق عقد المؤتمرات العالمية ومتابعتها. وترتبط جميع هذه الأنشطة ارتباطا وثيقا بما تبذله الإدارة من جهود مستمرة لتعزيز الحوار والتعاون بين الأمم المتحدة ودولها الأعضاء والمنظمات غير الحكومية والعناصر الفاعلة الأخرى بخلاف الدول.

١٣٢ - وقد اضطلعت الإدارة بمسؤولية تنسيق السنة الدولية للأسرة. ففي جميع أنحاء العالم، اتخذت مجموعة واسعة من المبادرات لدعم الأسر. وشارك في هذه العملية أربع وثلاثون من الهيئات والمؤسسات في منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك اللجان الإقليمية. وعقدت أربعة اجتماعات تحضيرية إقليمية، مما أعطى دفعة جديدة للاستعدادات المتخذة على الصعيدين الوطني والإقليمي، كما عزز التزايد في توافق الآراء بشأن الدور المحوري للأسر في عملية التنمية والحاجة إلى تنظيم وتنسيق الدعم لهذه الوحدة الأساسية في المجتمعات كافة. وقامت الأمم المتحدة أيضا بدور فعال في تنظيم محفل عالمي للمنظمات غير الحكومية بشأن سنة الأسرة، وذلك قبيل استهلال الجمعية العامة للسنة رسميا في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣. وبصفة عامة، يعد الاحتفال بالسنة الدولية للأسرة بداية لعملية طويلة الأجل، وهو ما تؤكد خطط العمل الوطنية الشاملة والبعيدة الأثر التي يجري استهلالها في نحو ١٥٠ من الدول الأعضاء بتوجيه من هيئات التنسيق الوطنية.

١٣٣ - وكان عقد المؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، الذي عقد في بربادوس في الفترة من ٢٥ نيسان/أبريل إلى ٦ أيار/مايو ١٩٩٤، يمثل واحدة من العمليات المطروحة في إطار جدول أعمال القرن ٢١. ويشكل المؤتمر ونتائجه أحد المعالم البارزة على طريق التعاون الدولي من أجل التنمية. واختتم المؤتمر، الذي قمت بافتتاحه، بإصدار إعلان بربادوس وبرنامج العمل المتعلق بالتنمية المستدامة للدول

والإنتاج في القطاع غير المنظم، فضلا عن معالجة تلك القضايا. وداخل الإطار العام للحسابات القومية الذي يقدمه النظام، ما برحت الإدارة عاكفة على وضع مفاهيم وأساليب وتصنيفات تكميلية لقياس الآثار البيئية وأوجه الإنفاق. وكما ينعكس في كتيب المحاسبة البيئية والاقتصادية المتكاملة، فإن هذا النشاط يوفر دعما بالغ الأهمية لمتابعة مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية وللجهود المعنية بالتنمية المستدامة في كل أنحاء المنظمة.

١٤٣ - وقد أسهمت الإدارة في نشر البيانات الاقتصادية والاجتماعية بإصدارها "كتابها السنوي الإحصائي" الثامن والثلاثين على أقراص مدمجة - ذاكرة للقراءة فقط (CD-ROM) و "دليلها إلى قواعد البيانات الإحصائية الدولية المحوسبة" على أقراص مرنة، وبتوسيعها الشبكة العالمية للسكان وقاعدة البيانات الإحصائية الديمغرافية والاجتماعية.

١٤٤ - وتعاونت الإدارة مع صندوق الأمم المتحدة للسكان في الأعمال التحضيرية للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية، حيث ركزت على وضع الوثائق الفنية، ولا سيما استعراض وتقييم خطة العمل المتعلقة بسكان العالم ومشروع برنامج عمل المؤتمر. وتواصل الإدارة تحليل الاتجاهات والسياسات السكانية، بما في ذلك إكمال تنقيح عام ١٩٩٤ للتقديرات والإسقاطات السكانية على الصعيد العالمي والإقليمي والوطني.

١٤٥ - وإذ تعبر الإدارة عن التفكير الاقتصادي الجديد فيما يتعلق بالتنمية، فإنها تطور قدرتها في مجال السياسات الاقتصادية الجزئية، وتركز تحليلها للسياسات العامة على السبل التي يمكن من خلالها أن تسهم زيادة الاعتماد على آليات السوق في تحقيق أهداف الدول الأعضاء في النمو والتنمية. ويتركز عمل الإدارة، الذي أيدته الجمعية العامة في العام الماضي، على دور الأسواق والقطاع الخاص في زيادة الكفاءة الاقتصادية وتنشيط النمو.

١٤٦ - وتمثل إدارة خدمات الدعم والإدارة من أجل التنمية، التي يديرها السيد تشاوزو جي، الذراع التنفيذي الرئيسي للأمانة العامة للأمم المتحدة. وهي بمثابة مركز تنسيق في المقر لتيسير ودعم التعاون التقني لتلبية الاحتياجات ذات الأولوية للبلدان النامية من الدول الأعضاء وللبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال، وذلك من أجل بناء المؤسسات وتنمية الموارد البشرية.

١٤٧ - وتنطبق عن الإدارة شعبتان فئتان: الأولى للسياسات الاقتصادية والتنمية الاجتماعية، والثانية للإدارة العامة والإدارة الإنمائية. وتؤسس الإدارة برامج عملها

عام ١٩٩٤ تنقيح لخطة العمل الشاملة على نطاق المنظومة والمتعلقة بالانتعاش الاقتصادي والتنمية في أفريقيا بما يتيح اتباع نهج متكامل إزاء جهود مختلف البرامج والصناديق والوكالات المتخصصة في هذا المضمار. وفي عام ١٩٩٤، ستخصص لجنة التنسيق الإدارية بدورها جانباً من دورتها الخريفية للنظر في ورقة سياسة عامة تعالج الانتعاش الاقتصادي والتنمية في أفريقيا.

١٣٩ - وتشكل إدارة المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات، التي يرأسها السيد جان - كلود ميرون، مركز الأمانة العامة فيما يتعلق بوضع البيانات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات والاتجاهات الإنمائية. ومنذ إنشاء الإدارة في شباط/فبراير ١٩٩٣، أثبتت وجودها كآلية مفيدة لتعزيز التكامل فيما بين أنشطة مختلفة من قبيل تحليل السياسات، وجمع البيانات الاقتصادية والديمغرافية والاجتماعية والبيئية، والأنشطة الاستشارية والتدريبية المتصلة بها. وتقوم الإدارة أيضا بتنفيذ مشاريع للتعاون التقني في مجالي الإحصاءات والسكان.

١٤٠ - وإدراكا للحاجة إلى نهج أكثر تكاملا في معالجة التحليلات الإنمائية، حولت الإدارة "دراسة الحالة الاقتصادية في العالم" التي تصدرها سنويا إلى "دراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية في العالم". وبالإضافة إلى ذلك، أصدرت الإدارة سلسلة من ورقات العمل لنشر نتائج ما تقوم به من بحوث في القضايا الراهنة والمستجدة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي وما يتصل بهما من مجالات.

١٤١ - ولتحسين تزويد الدول الأعضاء في الوقت المناسب ببيانات كاملة وموثوق بها، أنشأت الإدارة نظام الأمم المتحدة للمعلومات الاقتصادية والاجتماعية، الذي يهدف إلى تحسين جمع البيانات الإحصائية وتجهيزها وتخزينها وتحليلها ونشرها. وستتطلع الإدارة بالتنفيذ التدريجي للنظام بالتعاون الوثيق مع اللجان الإقليمية والأمانة العامة. فمن خلال دمج مختلف قواعد البيانات ونظم البيانات القائمة لكي تشكل كيانا واحدا ومتناسكا، سيعزز النظام الفعالية الشاملة لأنشطة الأمانة العامة في القطاعين الاقتصادي والاجتماعي.

١٤٢ - وتنعكس المساهمات المنهجية للإدارة في "نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣". ويأتي هذا المنشور البارز محصلة للتعاون القائم بين الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي ومؤسسات بريتون وودز ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. ويتيح النظام للدول الأعضاء فرصة القياس الكمي لقضايا هامة من قبيل التنمية المستدامة، والفقر، واستخدام المرأة والأجور التي تتقاضاها، والتحول من الاقتصادات المخططة مركزيا إلى اقتصادات السوق،

١٥١ - وفي الاجتماع الذي عقدته دوائر التوظيف الوطنية في القاهرة في الفترة من ٢٩ آذار/مارس إلى ٢ نيسان/أبريل ١٩٩٣، وهو اجتماع يعقد كل سنتين، شدد ممثلو ٦٤ بلدا و ١٨ وكالة من وكالات الأمم المتحدة وغيرها من الوكالات على أهمية الدور الذي تلعبه الأمم المتحدة في تطوير الخبرات المحلية. وتمشيا مع توصيات هذا الاجتماع شددت الإدارة بصورة خاصة على الخدمات الاستشارية وعلى التدريب على جوانب إدارة المشاريع باعتبارها "عملية متكاملة" وعلى التدريب الإداري.

١٥٢ - وخلال الفترة المستعرضة، قامت الإدارة بجهود عديدة ترمي إلى تيسير الخصخصة وروح تنظيم المشاريع الحرة. ومن ذلك أن الإدارة قامت في عام ١٩٩٣ بإعداد منشور عنوانه "طرائق الخصخصة وممارساتها" ووزعته على نطاق واسع على الوكالات الحكومية والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية والمراكز الأكاديمية. وفي نيسان/أبريل ١٩٩٤، قامت الإدارة، بالتعاون مع برنامج تنمية القطاع الخاص التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والجمعية العالمية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمجلس المركزي للاتحادات التعاونية وللمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في فييت نام، بتنظيم حلقة عمل دولية في هانوي تهدف إلى مساعدة الحكومات والمنظمات غير الحكومية على تصميم وتنفيذ سياسات تروج لروح تنظيم المشاريع الحرة على الصعيد المحلي في البلدان النامية التي يمر اقتصادها بمرحلة انتقالية.

١٥٣ - كذلك اضطلعت الإدارة بمبادرة جديدة في ميدان تنظيم المعونات وما يتصل بها من مساهلة، وذلك بتمويل من سبع جهات مانحة وإبراشاد قدمه فريق عامل تابع للجهات المانحة والبلدان المضيفة. وترمي هذه المبادرة إلى وضع إطار عام لتنسيق وتبسيط شروط المساهلة المتعلقة بالمعونات، ووضع نموذج للمساهلة مقبول عموما ويمكن أن تعتمد جهات منها لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. ويجري العمل حاليا على موازنة الإطار لاستخدامه في برامج فرادى البلدان.

١٥٤ - وفي عام ١٩٩٣ أنهت الإدارة وضع نظام محوسب لمعلومات الإدارة الاقتصادية وهو "نظام معلومات إدارة وتخطيط القطاع الخاص". ويسهل النظام ما تقوم به الوكالات الحكومية من تحليل إيكونومي وتخطيط ورصد فيما يتصل بالميزانيات الوطنية وبرامج الاستثمار. وقد جرب النظام في أنغولا وغامبيا وماليزيا والمملكة العربية السعودية، وهو الآن متاح وجاهز للاستخدام عند الطلب.

على قدراتها الموضوعية في مجالات التخطيط الإنمائي والموارد الطبيعية والطاقة والإدارة العامة والمالية العامة، إلى جانب المهارات التقنية اللازمة لدعم تنفيذ المشاريع وإدارتها. وتستجيب أولويات الإدارة للقضايا التي تواجه الأمم المتحدة والهيئات الحكومية الدولية والبلدان النامية فرادى في ميادين أعمال الحكومة والإدارة العامة.

١٤٨ - وتوفر الإدارة الدعم التقني والإداري والخدمات الاستشارية للدول الأعضاء في مجالات (أ) سياسات التنمية والتخطيط الإنمائي؛ (ب) الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية؛ (ج) الموارد الطبيعية والتخطيط والإدارة في مجال البيئة؛ (د) تخطيط وإدارة الطاقة؛ (هـ) أعمال الحكومة والإدارة العامة؛ (و) المالية العامة وإدارة المشاريع؛ (ز) التنفيذ وبناء القدرات على الصعيد الوطني. كما توفر الخدمات الفنية لأفرقة الخبراء والهيئات الحكومية الدولية في هذه القطاعات، بما في ذلك لجنة الموارد الطبيعية واللجنة المعنية بمصادر الطاقة الجديدة والمتجددة، ولأفرقة الخبراء وحلقات العمل التقنية. وترد أدناه أبرز جوانب الأنشطة التحليلية التي تضطلع بها الإدارة في دعم هذه الأفرقة وما تقوم به من أنشطة التعاون التقني. ويغطي القسم المتعلق بالأنشطة التنفيذية من أجل التنمية محتوى برنامج التعاون التقني الذي تضطلع به الإدارة.

١٤٩ - وتواصل إدارة خدمات الدعم والإدارة من أجل التنمية تعزيز علاقتها المؤسسية سواء ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الذي يضطلع مجلسه التنفيذي بدور إشرافي عام على جهود الإدارة في مجال التعاون التقني، أو باللجان الإقليمية للأمم المتحدة.

١٥٠ - وتقوم الإدارة بتنظيم وخدمة اجتماعات الخبراء بشأن برنامج الأمم المتحدة للإدارة العامة والمالية العامة، واجتماعات دوائر التوظيف الوطنية، وخدمات المنح الدراسية الوطنية. وقد شدد اجتماع الخبراء المعني ببرنامج الأمم المتحدة للإدارة العامة والمالية العامة، الذي عقد في جنيف في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣، على الدور البالغ الأهمية الذي ينبغي أن يؤديه البرنامج في تيسير إضفاء تحسينات استراتيجية على نظام عمل الحكومة سواء في الاقتصادات النامية أو المارة بمرحلة انتقال. وأوصى الاجتماع بأن يركز البرنامج، على وجه الخصوص، على تعزيز الإدارة التشريعية والعمليات الانتخابية، وإصلاح الإدارة المدنية، وتحسين عمليات الإدارة العامة بحيث تأخذ بالأساليب الديمقراطية، وتعزيز الروابط مع القطاع الخاص. وبالإضافة إلى ذلك، دعا الاجتماع إلى استحداث تجديدات في الإدارة المالية وتعبئة الإيرادات، مؤكدا ضرورة تبسيط الإجراءات الحكومية بعيدا عن القيود.

وقدمت تقديراً أولياً لتنفيذ برامج عملها إلى مجلس التجارة والتنمية. وحددت هذه الأفرقة المسائل التي تحتاج إلى مزيد من الدراسة على الصعيد الحكومي الدولي، فضلاً عن المجالات التي ينبغي فيها تعزيز المساعدة التقنية.

١٥٩ - وكجزء من عملية إعادة تشكيل الأمانة العامة للأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي، تم الآن إدماج برامج المركز السابق لشؤون الشركات عبر الوطنية وبرامج مركز العلم والتكنولوجيا في أعمال الأونكتاد. وعلى هذا أصبح الأونكتاد الآن مسؤولاً عن توفير الخدمة الفنية للجنة المعنية بالشركات عبر الوطنية واللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، وكلتاهما تتبعان المجلس الاقتصادي والاجتماعي. وقد أوصت اللجنة المعنية بالشركات عبر الوطنية مؤخراً الجمعية العامة من خلال المجلس الاقتصادي والاجتماعي بأن تدمج اللجنة في الآلية المؤسسية للأونكتاد وأن يغير اسمها ليصبح لجنة الأونكتاد المعنية بالاستثمار الدولي والشركات عبر الوطنية.

١٦٠ - وخلال الفترة المستعرضة، اعتمد مجلس التجارة والتنمية استنتاجات عن المسائل، منها الترابط والديون والتجارة والبيئة ومجموعات التكامل الإقليمي وجولة أوروغواي وبرنامج عمل الأمم المتحدة لصالح أقل البلدان نمواً.

١٦١ - واستندت المناقشات التي أجراها المجلس حول مسألة الترابط إلى "تقرير التجارة والتنمية لعام ١٩٩٣" الذي حظي بقسط وافر من الاهتمام لدى الوفود فضلاً عن وسائط الإعلام الوطنية والدولية. وشددت المداوالات الجارية في إطار بند التجارة والبيئة على الحاجة إلى التعاون الدولي لتنسيق السياسات بغية ضمان شفائيتها والاتساق فيما بينها. وشدد أعضاء المجلس على الحاجة لتجنب استعمال القيود التجارية كوسيلة لتغطية الفروق في التكلفة التي تنشأ عن الاختلاف في المعايير واللوائح الخاصة بالبيئة، حيث إن من شأن هذه القيود أن تنحرف بالتجارة وأن تزيد من النزعة الحمائية. وتسليماً بالدور الخاص الذي يؤديه الأونكتاد في ميدان التجارة والبيئة، توصل المجلس إلى توافق آراء حول الحاجة في "برامج الترميز الإيكولوجي" إلى مراعاة مصالح البلدان المنتجة من حيث التجارة والبيئة المستدامة.

١٦٢ - وفيما يتعلق بجولة أوروغواي، خلص مجلس التجارة والتنمية إلى أن "الأونكتاد دوراً هاماً يؤديه في تحليل وتقييم حصيلة الجولة ويتعين عليه أن يعد تحليله الخاص بالسياسة العامة وأن يوفر محفلاً للمداوالات ولبناء التوافق العالمي في الآراء على الصعيد الحكومي الدولي فيما يتصل بالقضايا الجديدة والناشئة والمتعلقة

١٥٥ - واستناداً إلى ما قامت به الإدارة من دراسة للخدمة المدنية، وبخاصة في أفريقيا، تقوم الإدارة حالياً بإعداد مبادئ توجيهية بشأن تحسين سياسة موظفي القطاع العام وترشيد نظم الخدمة المدنية. وبالتعاون مع حكومة المغرب والمركز الأفريقي للتدريب والبحوث في ميدان الإدارة لأغراض التنمية، عقدت الإدارة مؤتمراً للبلدان الأفريقية على مستوى وزراء الخدمة المدنية في حزيران/يونيه ١٩٩٤. وفي ذلك الاجتماع استعرض ما يزيد على ٤٠ مشاركاً تجارب السنوات الأخيرة في ميدان نظم إدارة الموارد البشرية وأصدروا توصيات بشأن تطوير القطاع العام وإدارته في أفريقيا.

١٥٦ - كذلك تقدم الإدارة المساعدة على تعزيز الآليات المؤسسية والقانونية والمالية في مجال سياسة تطوير الموارد الطبيعية والطاقة. ومن ذلك مثلاً أن الإدارة قامت لصالح مشروع في شمال الصين بوضع نظام محوسب للبرامج المتفاعلة لوضع نماذج عمليات الهيدرولوجيا وشبكات المياه والمدخلات والنواتج الاقتصادية المتصلة بذلك. وييسر هذا النظام عملية اتخاذ القرارات فيما يتعلق ببرامج الاستثمار المتعلقة بتنظيم موارد المياه في سياق الأهداف الأخرى الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. وقد عرضت النماذج المأخوذة من هذا المشروع في حلقة عمل تدريبية عقدت في بيجين في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣.

١٥٧ - وإضافة إلى هذه البرامج الابتكارية، يدخل في عداد مجالات الانتباه الجديدة الهامة لدى الإدارة تصميم برامج الرفاه الاجتماعي في البلدان الخارجة من نزاع مثل كرواتيا، وبرامج لإدماج المتحاربين سابقاً في السلفادور وليبيريا وموزامبيق.

٢ - مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)

١٥٨ - خلال السنة الماضية، هيمن على عمل مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، المسؤول عنه السيد كارلوس فورتين، استعراض منتصف المدة لأعمال متابعة الدورة الثامنة للمؤتمر التي كانت قد عُقدت في كارتاخينا ديس اندياس بكولومبيا في شباط/فبراير ١٩٩١. وقد أكد الاستعراض الذي يقوم به مجلس التجارة والتنمية أن القرارات المتخذة في الدورة الثامنة تُرجمت بنجاح إلى أسلوب أكثر فعالية في تصريف أعمال المؤتمر. وقد كان لمشاركة مسؤولين رفيعي المستوى وممثلين من المنظمات الدولية وخبراء من مختلف الميادين مساهمتها القيمة في المضمون التقني والخاص بالسياسات العامة في مناقشات الأونكتاد. وقد يسر النهج العملي الذي ساد الاجتماعات عملية البحث عن مجالات الالتقاء. وقد أنهت الأفرقة العاملة المخصصة الجديدة الخمسة التي أنشأها الأونكتاد السابغ أعمالها ضمن الإطار الزمني الموضوع لها،

١٦٧ - وخلال الفترة المستعرضة، عقد الأونكتاد، تحت رعايته، عددا من الاجتماعات المتصلة بالسلع الأساسية. وقد اعتمدت الدورة الرابعة لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالأخشاب المدارية (كانون الثاني/يناير ١٩٩٤) الاتفاق الدولي للأخشاب المدارية لعام ١٩٩٤. ويضم الاتفاق تشاركا اقتصاديا وإيكولوجيا. وقد فُتِح باب التوقيع عليه في مقر الأونكتاد اعتبارا من ١ نيسان/أبريل ١٩٩٤. وعقدت الدورة الأولى لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالمطاط الطبيعي تحت رعاية الأونكتاد في نيسان/أبريل ١٩٩٤ وتوصل إلى توافق في الآراء حول عدد من المسائل. وقرر المؤتمر العودة إلى الانعقاد في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤ بغية تناول المواد المتبقية. وفي ٢٢ شباط/فبراير ١٩٩٤، وافق ما مجموعه ٢٧ بلدا والاتحاد الأوروبي، أي ما يمثل ٨٧ في المائة من الصادرات العالمية من الكاكاو و ٥٥ في المائة من المستوردات العالمية منها، على دخول اتفاقية الكاكاو الدولية لعام ١٩٩٣ حيز النفاذ. أما الاجتماعات الأخرى المتعلقة بالسلع الأساسية والمعقودة تحت رعاية الأونكتاد في جنيف في الفترة بين آذار/مارس وأيار/مايو ١٩٩٤ فقد تناولت ركاز الحديد والتنغستين والبوكسيت.

١٦٨ - وعقدت اللجنة الخاصة المعنية بالأفضليات والتابعة للأونكتاد دورتها السنوية في جنيف في الفترة من ١٦ إلى ٢٠ أيار/مايو ١٩٩٤. وركزت اللجنة على تراجع الهامش التفضيلي لبنود تجارية معينة بسبب تخفيض التعريفات على أساس الدولة الأولى بالرعاية الناتج عن جولة أوروغواي. أما التجارة في إطار نظام الأفضليات المعمم فقد زادت إلى ٧٧ بليون من الدولارات عام ١٩٩٢. وقدمت اللجنة عددا من المقترحات المبتكرة البناءة الرامية إلى إعادة تنشيط نظام الأفضليات المعمم. وسيُنظر في هذه المقترحات خلال عملية استعراض السياسة الخاصة بالنظام والمقررة لعام ١٩٩٥.

١٦٩ - وعقد فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالممارسات التجارية التقييدية والتابع للأونكتاد دورته الثانية عشرة في جنيف في الفترة من ١٨ إلى ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢. وتناولت الوثيقة الرئيسية التي أعدتها الأمانة موضوع سياسة المنافسة والإصلاحات الاقتصادية في البلدان النامية وغيرها. وقد كرست الدورة لموضوعات محددة من قبيل الحلول المناسبة لإساءة استعمال قوة السوق ومعايير تقدير الغرامات على انتهاكات قوانين المنافسة.

١٧٠ - وعند تقييم سجل فترة ما بعد دورة الأونكتاد الثامنة في إطار استعراض منتصف المدة، أبرز مجلس التجارة والتنمية بصورة خاصة تجربة آلية الفريق العامل المخصص التي أنشأها المؤتمر. وكان الأونكتاد في دورته الثامنة قد علق عمل عدة هيئات فرعية دائمة تابعة له

بجدول أعمال التجارة الدولية، من قبيل التجارة والبيئة وسياسة التنافس. كذلك أكد المجلس وجوب إيجاد تعاون بناء وفعال بين الأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية على أساس التكامل فيما بين اختصاصات المنظمين.

١٦٣ - واستندت المناقشات المتعلقة ببرنامج عمل الأمم المتحدة لصالح أقل البلدان نموا إلى التقرير الذي أعدته أمانة الأونكتاد عن أقل البلدان نموا للفترة ١٩٩٣-١٩٩٤. وقد دعا المجلس الجهات المانحة إلى زيادة الأرقام المستهدفة والالتزامات المتعلقة بالمعونات المقدمة في إطار برنامج العمل. كذلك طلب المجلس إلى الأونكتاد القيام بدراسة لآثار الوثيقة الختامية لجولة أوروغواي والفرص التي تتيحها أمام أقل البلدان نموا، واقتراح التدابير اللازمة لإزالة أوجه الخلل التي قد توجد. وأوصى المجلس الجمعية العامة بعقد اجتماع حكومي دولي رفيع المستوى بشأن استعراض منتصف المدة الشامل لتنفيذ البرنامج في الفترة من ٢٦ أيلول/سبتمبر إلى ٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥.

١٦٤ - وعقدت اللجنة الدائمة للسلع الأساسية دورتها الثانية في جنيف في كانون الثاني/يناير ١٩٩٤. واستعرضت اللجنة عددا من المجالات من قبيل صكوك تنظيم المخاطرة المستندة إلى السوق؛ وتحليل التجارب الوطنية في ميدان التنوع؛ والحاجة إلى تقديم المساعدة المالية والتقنية للبلدان النامية للقيام بهذا التحليل؛ والترويج للتنمية المستدامة في ميدان السلع الأساسية.

١٦٥ - وعقدت اللجنة الدائمة المعنية بتنمية قطاعات الخدمات: تعزيز قطاعات الخدمات القادرة على المنافسة في البلدان النامية دورتها الثانية في جنيف في تموز/يوليه ١٩٩٤، وطلبت اللجنة إلى أمانة الأونكتاد القيام في أقرب وقت ممكن بإنشاء قاعدة بيانات محوسبة للتدابير التي تمس تجارة الخدمات، دعما لجهود البلدان النامية للمشاركة بصورة أكثر فعالية في هذه التجارة. كذلك دعت اللجنة أمانة الأونكتاد إلى متابعة تحليلها للخيارات المتعلقة بالسياسة أمام البلدان النامية في مجال تعزيز قطاعات الخدمات لديها؛ ولأثر إعانات الدعم على تجارة الخدمات؛ وللمسائل التي تثيرها الحواجز التي تعترض سبيل الانتقال المؤقت للأشخاص الطبيعيين باعتبارهم من مقدمي الخدمات.

١٦٦ - وعقدت اللجنة الدائمة المعنية بتخفيف حدة الفقر دورتها الثانية في جنيف في تموز/يوليه ١٩٩٤. واعتمدت اللجنة عددا من التوصيات الموجهة إلى مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، تغطي العلاقة بين التجارة الدولية وتخفيف حدة الفقر والديون وآثار تخفيف حدة الفقر على برامج التكيف الهيكلي.

أنشطة التعاون التقني التي قام بها الأونكتاد قطاع التأمين ومساائل مختارة تتصل بالنقد الدولي والسلع الأساسية، ومشاكل النقل العابر لحدود البلدان غير الساحلية في أفريقيا، وقطاع الشحن البحري، بما في ذلك تنمية خدمات الشحن البحري وإدارة المرافئ والنقل المتعدد الوسائط، وتنمية الموارد البشرية في الميدان البحري. وفي إطار أكبر برامج التعاون التقني لدى الأونكتاد، قدم المؤتمر المساعدة إلى أكثر من ٥٠ بلدا لتحسين إدارتها للجمارك في إطار برنامج موسع يعنى بفعالية التجارة. ويدخل في هذا البرنامج وضع برامج للحاسوب لأغراض الإدارة الجمركية وإنشاء نقاط تجارية تتركز فيها جميع المرافق الحكومية المتاحة للمصدرين. ومن المنتظر تحقيق مزيد من التقدم في الترويج لفعالية التجارة نتيجة للندوة المعنية بفعالية التجارة التي ستعقد في شهر تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤ في مدينة كولومبس بأوهايو بالولايات المتحدة الأمريكية.

٣ - برنامج الأمم المتحدة للبيئة

١٧٤ - يضطلع برنامج الأمم المتحدة للبيئة، الذي ترأسه السيدة إليزابيث دودزويل، بتنفيذ الأبعاد البيئية لجدول أعمال القرن ٢١، بالصيغة التي اعتمد بها في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية في حزيران/يونيه ١٩٩٢. وقد طلب مجلس الإدارة، في مقررات دورته السابعة عشرة التي عقدت في الفترة من ١٠ إلى ٢١ أيار/مايو ١٩٩٤ في نيروبي، إجراء استعراض شامل للبرنامج ووضعه على مسار جديد.

١٧٥ - وفي هذا الصدد، أعلن برنامج البيئة إطاره البرنامجي العام للفترة ١٩٩٤-١٩٩٥. وتنفيذا لمقررات مجلس الإدارة، سيعمل البرنامج على تقليل الازدواجية في منظومة الأمم المتحدة عن طريق صياغة أنماط أقوى من التشارك مع الوكالات والبرامج الأخرى المعنية. وسيتوخى البرنامج في أنشطته أن يزداد توجهها بدرجة ملموسة إلى تقديم الخدمات وأن يكون محركها هو احتياجات وتطلعات الحكومات وغيرها من المنتفعين بأنشطته والشركاء فيها. ومن نفس المنطلق ستعزز قدرات البرنامج على الصعيد الإقليمي حسب ما هو مطلوب في جدول أعمال القرن ٢١ ومقرر مجلس الإدارة ٢٨/١٧، مع مواصلة المحافظة على دوره وقدرته على الصعيد العالمي. ويتحقق ذلك عن طريق تعزيز الدور المؤسسي للمكاتب الإقليمية في تخطيط برنامج فترة السنتين ١٩٩٤-١٩٩٥ وإعداده وتنفيذه.

١٧٦ - ويعمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة حاليا بوصفه منظم المهام في مجالين من مجموعات المواضيع المطروحة على لجنة التنمية المستدامة في عام ١٩٩٤، وهما تصريف المواد الكيميائية السامة وتصريف النفايات

وأنشأ مكانها خمسة من الأفرقة المخصصة يمتد عمر كل منها لسنتين. وقرر المجلس أنه نظرا لأن هذه الأفرقة قد تناولت جميع العناصر الواردة في اختصاصاتها، فإن من الممكن الاستعاضة عنها بهيئات مخصصة جديدة. وقد أنشئ ثلاثة من هذه الأفرقة. سيقوم الأول منها بدراسة الصلات المتبادلة بين التجارة والبيئة والتنمية، مع الاهتمام بصورة خاصة بالظروف الخاصة بالبلدان النامية. أما الفريق الثاني فسيقوم بتحليل علاقة الترابط بين تطوير القدرة المحلية على تنظيم المشاريع الحرة وعملية التنمية، مع التركيز بصورة خاصة على تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. أما الفريق الثالث الجديد فسيتركز على فرص التجارة في السياق التجاري الدولي الجديد. وبصورة خاصة سيهدف هذا الفريق إلى تحديد الفرص الجديدة الناشئة عن تنفيذ جولة أوروغواي بغية تعزيز قدرة البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية على الاستفادة بصورة كاملة من هذه الفرص.

١٧١ - وبالإضافة إلى الدعم الفني والوثائق المقدمة للاجتماعات الوارد وصفها أعلاه، أنهت أمانة الأونكتاد العمل على إعداد عدد من المنشورات، منها ما يلي:

"تقرير التجارة والتنمية لعام ١٩٩٤" (سيصدر في أيلول/سبتمبر ١٩٩٤):

"تقرير ١٩٩٣-١٩٩٤ عن أقل البلدان نمواً؛"

"حولية الأونكتاد للسلع الأساسية لعام ١٩٩٣؛"

"تقرير الاستثمارات العالمية لعام ١٩٩٤؛"

"دليل إحصاءات التجارة الدولية والتنمية، ١٩٩٤."

١٧٢ - وتبلغ ميزانية برنامج التعاون التقني للأونكتاد حوالي ٢٠ مليون دولار في السنة. ولا يزال برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أكبر مصدر للأموال؛ وتوفر جهات المانحين الثنائيين وغيرهم من المصادر، بما في ذلك الاتحاد الأوروبي، مبالغ متزايدة. وكجزء من هذا البرنامج واصل الأونكتاد تقديم المساعدة للبلدان النامية المشاركة في جولة أوروغواي، وقام بتنفيذ مشاريع في مجالات متنوعة تتراوح بين تطوير قطاع الخدمات واستعمال نظام الأفضليات المعمم من ناحية، وسياسات المنافسة ونقل التكنولوجيا من ناحية أخرى.

١٧٣ - وخلال الفترة المستعرضة أدخلت تحسينات أخرى بالتعاون مع البنك الدولي على برنامج الأونكتاد لتنمية الموارد البشرية لأغراض التجارة وبرنامج الأونكتاد لتقديم المساعدة إلى البلدان النامية فيما يتعلق بإدارة مسؤولياتها الخاصة بالديون الخارجية. وذلك كذلك غطت

١٨٠ - وقد أنشأ البرنامج، بالتعاون مع المركز الدولي للحوسبة ومنظمات غير حكومية شتى، آلية للتعاون في تشجيع الأخذ على الصعيد العالمي بالميثاق التجاري للتنمية المستدامة. ووقع الاختيار أيضا على برنامج البيئة ليكون برنامج الأمم المتحدة المسؤول عن المهام العالمية المقررة فيما يتعلق بالمياه العذبة.

١٨١ - وقد أشار جدول أعمال القرن ٢١ إلى أن قيام برنامج الأمم المتحدة للبيئة بأداء مهامه الإضافية يتطلب زيادة ما لديه من خبرة فنية، كما يتطلب موارد مالية إضافية. ورغم هذه التوصية، وما أقدم عليه مجلس الإدارة من إعادة ترتيب أولويات برنامج الفترة ١٩٩٤-١٩٩٥ عقب انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية (الدورة السابعة عشرة لمجلس الإدارة)، لا يزال ضيق الموارد يؤثر على الأنشطة في عدد من المجالات البرنامجية مثل الطاقة والصحة البيئية والغلاف الجوي والتقييم البيئي.

٤ - مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل)

١٨٢ - يتركز عمل الموئل، الذي يرأسه السيد والي نداو، على تحسين أحوال معيشة الناس في مجتمعاتهم المحلية. ومن المتطلبات الأساسية في هذا الصدد أن يكون في متناولهم ما هو ملائم من المأوى والبنية الأساسية والخدمات. والأزمة العالمية الراهنة للمأوى والبنية الأساسية التي تؤثر على مئات الملايين من الأسر في المستوطنات الريفية والحضرية على السواء، مقترنة بالآثار الاجتماعية والاقتصادية والبيئية الناجمة عن سرعة التحضر في المناطق النامية، تضيف بعدا ملحا جديدا على عمل المركز. وأدى إلى ذلك أيضا ما يقع على نطاق واسع من دمار وتدهور في المستوطنات البشرية في كثير من أجزاء العالم بسبب الحروب والمنازعات الأهلية والكوارث الطبيعية.

١٨٣ - وبسبب هذه التحديات، تمثلت المهمة الرئيسية للمركز خلال السنة الماضية في ثلاثة أمور: مساعدة الدول الأعضاء في اعتماد وتنفيذ استراتيجيات إسكانية قيمة بتقريب المجتمع الدولي من بلوغ هدف توفير المأوى اللائق للجميع؛ ومساعدة الحكومات في صياغة وتنفيذ سياسات مستدامة لتنمية المستوطنات البشرية في عالم آخذ في التحضر؛ وتعزيز قدرة الحكومات والمجتمعات المحلية على تنفيذ سياسات للإسكان وتنمية المستوطنات البشرية من هذا القبيل. وقد اضطلع الموئل بهذه المهمة، طوال الفترة المشمولة بالتقرير، عن طريق برنامج متكامل يتألف من تقديم المشورة في مجال السياسات العامة، والبحث والتطوير، والتدريب، ونشر المعلومات، والاضطلاع بأنشطة تنفيذية. وجرى القيام بأنشطة للمساعدة التقنية فيما مجموعه ٩٥ بلدا شملت خمس فئات رئيسية هي:

الخطرة. وعلاوة على ذلك، يعمل البرنامج كوكالة متعاونة بالنسبة لكل مجموعات المواضيع الأخرى التي تدخل في اختصاص اللجنة. وقد بدأ البرنامج بالفعل عمله كمنظم للمهام في مجال التصحر والتنوع البيولوجي تحضيراً لدورة اللجنة التي ستعقد في عام ١٩٩٥. ووقع الاختيار على برنامج البيئة، بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وشعبة شؤون المحيطات وقانون البحار التابعة لمكتب الشؤون القانونية، ليكون الوكالة الرائدة في مجال إدارة السواحل.

١٧٧ - ويواصل برنامج البيئة العمل في ميدان إدارة شؤون المواد الكيميائية بالتعاون مع منظمة العمل الدولية ومنظمة الصحة العالمية عن طريق البرنامج الدولي للسلامة الكيميائية. وقد اضطلع برنامج البيئة، عن طريق هذا البرنامج، بدور فعال في إنشاء المحفل الحكومي الدولي للسلامة الكيميائية لدى انعقاد المؤتمر الدولي للسلامة الكيميائية في نيسان/أبريل ١٩٩٤. وأثبت برنامج البيئة أيضا فعاليته في تقليل وتصريف النفايات الخطرة من خلال برنامج لنظافة الانتاج.

١٧٨ - ويتولى برنامج الأمم المتحدة للبيئة مهام الأمانة لخمس اتفاقيات دولية هي: اتفاقية التنوع البيولوجي، والاتفاقية المتعلقة بمراقبة حركة النفايات الخطرة عبر الحدود والتخلص منها، وبروتوكول مونتريال بشأن المواد المستنفدة لطبقة الأوزون، المتعلقة باتفاقية فيينا لحماية طبقة الأوزون، واتفاقية الاتجار الدولي بالأنواع المعرضة للانقراض من الحيوانات والنباتات البرية، واتفاقية حفظ أنواع الحيوانات البرية المهاجرة. وعلاوة على ذلك، يواصل البرنامج تنسيق ودعم ١٣ برنامجا من البرامج البحرية الإقليمية، تقوم ٩ برامج منها على أساس اتفاقيات إقليمية. وقام البرنامج أيضا، تنفيذا لمهام التنسيق المسندة إليه في الفصل ٣٨ من جدول أعمال القرن ٢١ ومقررات مجلس الإدارة ذات الصلة، بعقد الاجتماع التنسيقي الأول لأمانات الاتفاقيات البيئية في جنيف في الفترة من ٢٠ إلى ٢٣ آذار/مارس ١٩٩٤ في جنيف. وقد وضع الاجتماع مبادئ عامة وإطارا مؤسسيا للتعاون.

١٧٩ - ويعمل برنامج البيئة، بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي، بوصفه إحدى الوكالات الثلاث المنفذة لمرفق البيئة العالمية. وقد انتهى المرفق من مرحلته التجريبية وسيدخل مرحلة التشغيل الكامل عندما تعتمد هيئات إدارة جميع الوكالات المنفذة وثيقة إنشاء مرفق البيئة العالمية بهيكلة الجديد. ويواصل البرنامج القيام بمهام الأمانة للفريق الاستشاري العلمي والتقني الذي يعمل كهيئة استشارية مستقلة لمرفق البيئة العالمية.

أهمية اعتماد مجموعة واضحة من الأهداف التنفيذية لـ "مؤتمر قمة المدن" المقبل. وقد وافقت اللجنة التحضيرية على هذه الأهداف، سواء بالنسبة للمؤتمر أو عملياته التحضيرية، بالإضافة إلى إطار للأنشطة التحضيرية الواجب الاضطلاع بها على جميع الصعد من الآن وحتى عام ١٩٩٦. ومن النتائج المهمة التي خلصت إليها الدورة أن حصيلة المؤثر ٢، الذي ينعقد في أعقاب عقد شهد انعقاد مؤتمرات كبرى للأمم المتحدة في المجالين الاجتماعي والاقتصادي ومجال حقوق الإنسان، ينبغي أن تساعد المنظمة في ترجمة قرارات وتوصيات هذه المؤتمرات إلى إجراءات عملية دعماً للتنمية المستدامة.

١٨٧ - ولا تزال الموارد تمثل أهم تحد يواجه المركز في التحضير للمؤثر ٢. ويجري حالياً وضع برامج جديدة متعددة القطاعات، تركز على تحسين أساليب الإدارة في المناطق الحضرية، والإدارة البيئية، والتواصل بين الإغاثة والتنمية، وتخفيف حدة الفقر، وذلك لكي تكون متمشية على نحو أفضل مع الأولويات الإنمائية الراهنة للمجتمع الدولي، مما يعمل على تحسين الفرص لتدفق موارد مالية جديدة.

باء - الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية

١٨٨ - إذا كان نجاح الأمم المتحدة في تعزيز التنمية يقتضي اتباع أساليب أكثر فعالية وتجانساً في إدارة الأنشطة التنفيذية، فإن المنظمة لا يمكنها أن تؤدي مهمتها إذا لم تتوافر لها الموارد بمستويات كافية ومستقرة. وفي هذا الصدد، فإن الانخفاض الخطير المتتابع في الموارد المتاحة للأنشطة التنفيذية أمر يثير قلقاً شديداً (انظر الشكل ٧). وقد جرى النظر في موضوع تمويل الأنشطة التنفيذية في الدورة المستأنفة للجمعية العامة التي عقدت في الفترة من ٢٠ إلى ٢٤ حزيران/يونيه ١٩٩٤. فقد انخفضت الموارد الأساسية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بنسبة قدرها ١٥ في المائة. وواجهت منظمة الأمم المتحدة للطفولة تراجعاً خطيراً في التبرعات في عام ١٩٩٣، حيث انخفض مستوى هذه التبرعات بما مقداره ١٥٠ مليون دولار عن مستوى الذروة الذي كانت عليه في عام ١٩٩٢، وهو ٦٨٨ مليون دولار (أتى ٢٦٢ مليون دولار منها من أموال تكميلية). وكان انخفاض التبرعات المقدمة إلى صندوق الأمم المتحدة للسكان في عام ١٩٩٣ بواقع ١٨,٤ مليون دولار عن مستواها الذي كانت عليه في عام ١٩٩٢، وهو ٢٢٨ مليون دولار. ورغم أن الموارد التي أتاحت لبرنامج الأغذية العالمي قد تضاعفت تقريباً خلال بضع السنوات الماضية، فإن نحو ثلثي هذه الموارد كان في عام ١٩٩٣ لأغراض المساعدة الفورية لا لأغراض القيام بأنشطة إنمائية.

إدارة المدن؛ تخطيط وإدارة البيئة الحضرية؛ تخفيف حدة الكوارث والتعمير؛ سياسة الإسكان؛ تخفيف حدة الفقر في الحضر. ومن البرامج المهمة التي جرى تنفيذها برنامج الإدارة الحضرية (بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي) الذي يرمي إلى تعزيز مساهمة المدن الصغيرة والكبيرة في التنمية البشرية؛ والتشارك من أجل تخفيف حدة الفقر في الحضر (بالاشتراك مع منظمة العمل الدولية)؛ وعدة مشاريع للتعمير.

١٨٤ - ولا يزال تنفيذ الاستراتيجية العالمية للمأوى لعام ٢٠٠٠، التي اعتمدها الجمعية العامة في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨ والتي أدمجت في برنامج المستوطنات البشرية الوارد في جدول أعمال القرن ٢١، يشكل عنصراً مركزياً من عناصر العمل الأساسي للمؤثر. ولا يزال التوجه الرئيسي للسياسة في الاضطلاع بهذا العمل هو التقيد بمبدأ تعزيز الأدوار المنصوص عليه في الاستراتيجية، الذي يشجع الحكومات على الأخذ بسياسات تتيح لجميع الجهات العاملة في القطاعين العام والخاص (بما في ذلك المنظمات غير الحكومية والمنظمات المجتمعية والهيئات النسائية) المساهمة في عملية تحسين المأوى وأحوال المستوطنات البشرية - عن طريق توفير آليات ملائمة لرصد التقدم المحرز في هذا المجال، على أساس مؤشرات كمية ومؤشرات للسياسة العامة.

١٨٥ - ومنطقة أفريقيا من المجالات الهامة التي يتركز عليها اهتمام المؤثر. فعدا عن أنها القارة التي تشهد أسرع معدل للتخضر، فإنها تعاني الآن من نزوح الناس بأعداد غفيرة لم يسبق لها مثيل هرباً من الصراعات الأهلية والحروب والكوارث الطبيعية والكوارث التي من صنع الإنسان، وتحت وقر الضغوط البيئية والاقتصادية. ولذا فقد كثف المؤثر المساعدات التقنية وغيرها من أنواع المساعدة التي يقدمها إلى البلدان والمنظمات الإقليمية الأفريقية، كما يقوم، بوجه خاص، بتقديم المساعدة من أجل تعزيز قدرة منظمة الوحدة الأفريقية في ميدان المستوطنات البشرية. ومع قيام جنوب أفريقيا الديمقراطية وغير العنصرية، بدأ المؤثر مبادرة كبرى لتقديم الدعم التقني وغيره من أنواع الدعم لتنفيذ أولويات الحكومة الجديدة في ميدان المستوطنات البشرية.

١٨٦ - وسيقدم المؤثر، بالإضافة إلى برنامج أنشطته العادي، خدمات الأمانة لمؤتمر الأمم المتحدة الثاني للمستوطنات البشرية (المؤثر ٢) المزمع عقده في اسطنبول في حزيران/يونيه ١٩٩٦. وقد عقدت الدورة الموضوعية الأولى للجنة التحضيرية للمؤتمر في جنيف في الفترة من ١١ إلى ٢١ نيسان/أبريل ١٩٩٤. وفي تلك الدورة أُلقيت كلمة ترحيب بالوفود شددت فيها على

الشكل ٧

١ - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

١٩١ - خلال الفترة المستعرضة، زاد عدد المكاتب القطرية للشبكة العالمية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الذي يرأسه السيد جيمس غوستاف سبيث، إلى ١٣٢ مكتبا قطريا تقدم الخدمات إلى ١٧٥ بلدا وإقليما. وتمتد الخدمات المقدمة من تنسيق الأنشطة التنفيذية لجهاز الأمم المتحدة الإنمائي ككل إلى الأنشطة الإنسانية في حالات الطوارئ.

١٩٢ - والبرنامج في تقديمه لهذه الخدمات يواصل التقيد بمبدأي الحياد السياسي واحترام سيادة البلدان المستفيدة منه، واتباعه لهذين المبدأين يمكنه من التعامل بفعالية مع العناصر القيادية في الحكومة وفي المجتمع المدني.

١٩٣ - وقد بلغت التبرعات التي قدمتها الدول الأعضاء للموارد الأساسية للبرنامج في عام ١٩٩٣ ما مقداره ٩١٠ ملايين دولار. وقدمت تبرعات للموارد غير الأساسية، بما فيها الصناديق التي يديرها البرنامج والصناديق الاستثمارية وترتيبات تقاسم التكاليف والمساهمات المناظرة النقدية المقدمة من الحكومات، زادت مجموع الأموال التي يديرها البرنامج إلى ما يربو على ١,٤ من بلايين الدولارات (انظر الشكل ٨). ومن اللافت للنظر الزيادة المستمرة في الأموال التي ترد من خلال ترتيبات تقاسم التكاليف. ففي عام ١٩٧٣، بلغت نسبة أموال تقاسم التكاليف ٠,٢٨ في المائة فقط من مجموع إيرادات البرنامج الإنمائي. وفي عام ١٩٨٣ شكلت هذه الأموال ١٢ في المائة من مجموع الإيرادات. وفي عام ١٩٩٣، زادت

١٨٩ - وقد كان إدخال إصلاحات لتحسين فعالية وتنسيق الأنشطة التنفيذية موضوعا دارت حوله المناقشة في الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي لعدة سنوات، حيث توجت باتخاذ قرار الجمعية العامة ١٩٩/٤٧ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ و ١٦٢/٤٨. وعملا بهذين القرارين، يعكف ما يزيد على ٤٠ بلدا على إعداد مذكرات استراتيجيات قطرية، الهدف منها توفير إطار لبرمجة دعم منظومة الأمم المتحدة لخطط البلدان المستفيدة وأولوياتها واستراتيجياتها. وعلى الصعيد القطري أيضا جرى إحراز تقدم كبير في تطبيق النهج البرنامجي وتوسيع دائرة التنفيذ الوطني الخاضع للمساءلة، وزيادة أماكن العمل المشتركة والخدمات المشتركة، وتقييم وتعزيز مهام المنسق المقيم وتوسيع نطاق القوائم التي يمكن اختيار المنسقين المقيمين منها.

١٩٠ - وقرار الجمعية العامة ٢٠٩/٤٨ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ يوفر مزيدا من التوجيه فيما يتعلق بعمل المكاتب الميدانية للأمم المتحدة، الأمر الذي من شأنه أن ييسر الجهود المبذولة ليكون للأمم المتحدة وجود موحد وفعال من حيث التكاليف، يلبي الحاجات الخاصة للبلدان المستفيدة الجديدة ويتلاءم مع الاحتياجات العامة لجهاز الأمم المتحدة الإنمائي.

هذه الأموال إلى ٢٦ في المائة. وبلغ مجموع نفقات البرامج المتعلقة بأنشطة التعاون التقني في عام ١٩٩٢ نحو بليون دولار.

١٩٤ - وقد حث مجلس الإدارة، في قراره ٣٤/٩٠، البرنامج الإنمائي على تركيز أنشطته في المجالات الستة التالية: التخفيف من حدة الفقر، تطوير الإدارة، التعاون التقني فيما بين البلدان النامية، البيئة، إدارة البيئة والموارد الطبيعية، دور المرأة في التنمية، تسخير التكنولوجيا لأغراض التنمية. ونتيجة لذلك، وجه البرنامج برامج دورته الخامسة (١٩٩٢-١٩٩٦) نحو بناء وتعزيز القدرات الوطنية في هذه المجالات الستة. ووضع البرنامج أدوات وإجراءات مختلفة لتعزيز استخدام وتوحيد موارد التنمية الوطنية والخارجية في سبيل تحقيق هذه الأهداف.

١٩٥ - وتيسيرا للملكية والإدارة الوطنيتين لعملية التنمية، وتمشيا مع قرار الجمعية العامة ١٩٩/٤٧، عمل البرنامج بنشاط على تشجيع اتباع أسلوب التنفيذ الوطني فيما يتعلق بالبرامج التي تتلقى المساعدة من البرنامج الإنمائي. وفي عام ١٩٩٣، أنفق مبلغ ٤١١ مليون دولار (٤٠ في المائة تقريبا) من النفقات البرنامجية للبرنامج من خلال التنفيذ الوطني، وهو ما يمثل زيادة بنسبة ٢٣ في المائة على عام ١٩٩٢. كذلك شجع البرنامج الاستفادة من الخبرة الوطنية في عملية التنمية. وقد كانت نسبة الخبراء الدوليين إلى الخبراء الوطنيين في البرامج التي تتلقى المساعدة من البرنامج الإنمائي هي ٤١٧ : ٨ ٨٩٣ في عام ١٩٨٧ وأصبحت ١٦٥ : ٨ ٢٤٤ في عام ١٩٩٣. وهذه الزيادة الكبيرة في العدد النسبي للخبراء الوطنيين ينهض دليلا على ما يبذله البرنامج من جهود في هذا الصدد.

١٩٦ - ويسعى البرنامج إلى توسيع نطاق مصادر ما يقدمه من دعم لكي تتجاوز تعاونه التقليدي مع الحكومات المركزية لتشمل المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني الأخرى. والمنظمات غير الحكومية بوجه خاص تستفيد من برامج تتلقى المساعدة من البرنامج الإنمائي، مثل برنامج شركاء في التنمية وشبكة أفريقيا لعام ٢٠٠٠ ومرفق البيئة العالمية، وتشارك فيها.

١٩٧ - كما يبذل البرنامج الإنمائي جهودا جادة من أجل التركيز على سياسات التنمية وصياغة البرامج وإدارتها. وفي المراحل الأولية هذه، سيركز البرنامج على استغلال ميزته النسبية فيما يتعلق بالموضوعية وتعدد القطاعات والوصول إلى الخبرة العالمية، مع ضمان أقصى فعالية لإسهاماته المالية المتواضعة نسبيا.

١٩٨ - ويعمل البرنامج على تعزيز القدرة الوطنية على تنسيق المعونة على مستويات مختلفة. فعلى الصعيد الوطني، يقوم بمساعدة الحكومات في وضع خطط إنمائية وألويات وخطط قطاعية. ويقوم أيضا بتعزيز قدرة الوحدة الحكومية المسؤولة عن تنسيق المساعدة الخارجية، مستخدما وسائل من قبيل البرامج الوطنية لتقييم التعاون التقني، ويساعد الحكومات في تنظيم وعقد مؤتمرات موائل مستديرة مع البلدان المانحة. ومن خلال عملية الموائل المستديرة، يتعاون البرنامج مع ٢٧ بلدا من أقل البلدان نموا ويساعد في حشد موارد خارجية وتسهيل الحوار مع المانحين الرئيسيين. وعلى صعيد التنفيذ، كان استخدام موارد البرنامج الإنمائي كنواة أولية وصياغة وتنفيذ برامج البرنامج الإنمائي، وسيلة لوضع أطر لاضطلاع مانحين متعددين ووكالات وطنية متعددة بأنشطة إنمائية منسقة.

١٩٩ - واستجابة لقرار الجمعية العامة ١٩٩/٤٧، اتخذ البرنامج الإنمائي عددا من الخطوات لتعزيز نظام المنسقين المقيمين. وقدم البرنامج عدة مقترحات لتعزيز التنسيق على المستوى القطري في مجالات من قبيل تعيين موظفين للقيام بمهمة التنسيق واختيار المنسقين المقيمين من بين أفضل المرشحين. ووفقا لأحكام القرار ١٩٩/٤٧، وافق الشركاء في الفريق الاستشاري المشترك المعني بالسياسات وهم البرنامج الإنمائي واليونيسيف وصندوق الأمم المتحدة للسكان وبرنامج الأغذية العالمي والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، على إجراءات لاختيار المنسقين المقيمين للأمم المتحدة والممثلين المقيمين للبرنامج الإنمائي من مجموعة واسعة من الفنيين المؤهلين في مجال التنمية.

٢٠٠ - إن الجهود التي يبذلها البرنامج من أجل زيادة تركيز المساعدات وزيادة التنفيذ على الصعيد الوطني والمشاركة في أنشطة المراحل الأولى وتعزيز النهج البرنامجي والتنسيق على الصعيد القطري تتطلب اتباع اللامركزية في عمليات صنع القرار. ووفقا لذلك، قام البرنامج بتفويض مزيد من السلطة في مجال شؤون الموظفين والمسائل الإدارية والمسائل البرنامجية إلى الممثلين المقيمين. ويجمع البرنامج بين اللامركزية واتخاذ تدابير تهدف إلى تعزيز آليات الإبلاغ والمساءلة.

٢٠١ - وفي أعقاب مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية في عام ١٩٩٢، بدأ البرنامج الإنمائي برنامج بناء القدرات للقرن ٢١ لمساعدة البلدان على ترجمة جدول أعمال القرن ٢١ إلى خطط عمل وطنية من أجل تحقيق تنمية مستدامة بيئيا. وبلوغ التبرعات المعلنة في الوقت الحاضر ما مقداره ٤٠,٥ مليون دولار، دخلت مشاريع بناء

٢٠٦ - والبرنامج الإنمائي وكالة من أربع وكالات منفذة للصندوق المتعدد الأطراف لبروتوكول مونتريال المتعلق باتفاقية فيينا لحماية طبقة الأوزون (انظر أيضا الفقرة ١٧٨ أعلاه). ويقدم البرنامج المساعدة إلى ٢٩ بلدا في مجال التخلص تدريجيا من المواد التي تستنفذ طبقة الأوزون وذلك من خلال وضع برامج قطرية وطنية، والتدريب التقني، ومشاريع البيان العملي، وتعزيز المؤسسات، والمشاريع الاستثمارية لنقل التكنولوجيا في ميادين الهباء الجوي والمواد الرغوية والتبريد والمواد المذيبة ومواد الإطفاء. ويبلغ مجموع قيمة المشاريع الموافق عليها ٢٨ مليون دولار. وتمت الموافقة على تسعة برامج قطرية يقوم فيها البرنامج بدور الوكالة الرائدة، منها برنامج الصين الذي تبلغ قيمته ٢,٤ من بلايين الدولارات، وهو بمثابة برنامج نموذجي. وأنجز ما يزيد على ٤٥ نشاطا من أنشطة المساعدة التقنية والتدريب التقني في ١٥ بلدا. وأكملت خمسة مشاريع استثمار في مجال نقل التكنولوجيا أدت إلى التخلص تدريجيا من ٣٧٢ طنا من المواد التي تستنفذ طبقة الأوزون.

٢٠٧ - وبدأ البرنامج عددا من المبادرات في عام ١٩٩٣ لتعزيز القدرة الوطنية على القيام ببحوث عملية في مجال وباء فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز). وتتضمن هذه البحوث دراسات بشأن مدى وطبيعة الأسباب والنتائج النفسية والاجتماعية والاقتصادية لهذا الوباء. ويهدف البرنامج إلى بذل مزيد من النشاط في ربط البحوث بوضع السياسات العامة والبرامج. ومن البلدان المشاركة جمهورية أفريقيا الوسطى وزامبيا والسنغال وكينيا. ويعمل البرنامج على تسهيل إنشاء شبكات فيما يتعلق بالقانون والمبادئ الأخلاقية وحقوق الإنسان والإيدز في أفريقيا وآسيا والمحيط الهادئ وفي أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. ومن شأن هذه الشبكات أن تعزز قدرة البلدان على اتخاذ تدابير أخلاقية وقانونية ملائمة لمواجهة وباء الإيدز. والبرنامج الإنمائي مؤسسة من المؤسسات الست الراعية لبرنامج جديد مقترح هو "البرنامج المشترك المتعلق بمرض الإيدز". والمؤسسات الأخرى هي منظمة الصحة العالمية واليونسيف وصندوق الأمم المتحدة للسكان واليونسكو والبنك الدولي. وقد كانت هذه المبادرة موضوع قرار هام اتخذته المجلس الاقتصادي والاجتماعي عقب إجراءات اتخذت في مجال إدارة المؤسسات المعنية (القرار ٢٤/١٩٩٤).

٢٠٨ - والبرنامج الخاص بتقديم المساعدة للشعب الفلسطيني والتابع للبرنامج الإنمائي مهياً لكي يكون قناة رئيسية لتقديم مساعدات خارجية في مجال التنمية للحكومة الفلسطينية المؤقتة الجديدة. وقد عمل البرنامج الإنمائي بصورة وثيقة مع السلطات الفلسطينية لإعداد

القدرات للقرن ٢١ مرحلة التنفيذ في ١٨ بلدا، منها جمهورية إيران الإسلامية وبوليفيا والسودان وسوريا وشيلي والصين وغامبيا والفلبين والكاميرون وكولومبيا ولبنان وهندوراس. كذلك دخلت مشاريع مرحلة التنفيذ من خلال برنامجين إقليميين يشملان بلدان المحيط الهادئ ومنطقة البحر الكاريبي.

٢٠٢ - ويتقاسم مسؤولية تنفيذ مرفق البيئة العالمية كل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة والبنك الدولي؛ وهذه الوكالات الشريكة الثلاث مسؤولة عن إدارة مرفق البيئة العالمية كما هو مبين في جدول أعمال القرن ٢١. ويتمثل الدور الأساسي للبرنامج الإنمائي في المرفق في وضع وإدارة برامج لبناء القدرة، والاضطلاع بأنشطة سابقة للاستثمار، وتقديم مساعدات تقنية والقيام ببحوث حول المجالات المستهدفة. ويقوم البرنامج حاليا بإدارة حافظة من ٥٥ مشروعا تبلغ قيمتها ٢٧٠ مليون دولار (من المرحلة التجريبية). وفي أيار/مايو ١٩٩٤، اعتمد المجلس التنفيذي للبرنامج الوثيقة الخاصة بمرفق البيئة العالمية كأساس لمشاركته في العمليات التنفيذية لمرفق البيئة العالمية.

٢٠٣ - وفي آذار/مارس ١٩٩٤، اختتمت الحكومات بنجاح عملية تفاوض استمرت عامين لإعادة تشكيل مرفق البيئة العالمية واعتماد الوثيقة الخاصة بالمرفق التي تبين الترتيبات الإدارية. وفي أثناء الاجتماع ذاته، تم تجديد أموال المرفق فأصبحت تتجاوز بليون دولار لفترة الثلاث سنوات ١٩٩٤-١٩٩٧. واستهدفت عملية إعادة التشكيل كفاءة الصبغة العالمية والوضوح والمشاركة على نطاق أوسع، عملا بالمبادئ الواردة في الفصل ٢٢ من جدول أعمال القرن ٢١.

٢٠٤ - ومرفق البيئة العالمية المعاد تشكيله جمعية مشاركين مكونة من جميع الدول الأعضاء ستجتمع مرة كل ثلاث سنوات. وفي تموز/يوليه ١٩٩٤، تم في اجتماع المجلس الأول للمرفق المعاد تشكيله إنشاء المجلس الجديد للمرفق المؤلف من ٢٢ عضوا. وقد وافق المجلس على مبلغ ٣ ملايين دولار لبرنامج المنح الصغيرة و ٣ ملايين دولار لبرنامج لإجراء ٨ دراسات جدوى سابقة للاستثمار، على أن يقوم البرنامج الإنمائي بإدارة البرنامجين.

٢٠٥ - وفي آب/أغسطس ١٩٩٤، أصدر مدير البرنامج الإنمائي خطة استراتيجية تفصيلية لتوجيه عمليات البرنامج/مرفق البيئة العالمية. وتنشئ الخطة خطة عمل للبرنامج الإنمائي في أربعة مجالات رئيسية، هي التخطيط الاستراتيجي، والمشاركة، والتدريب، والقواعد والإجراءات.

سبيل المثال، خصص مبلغ ٥٠ مليون دولار من رقم التخطيط الإرشادي لأنشطة الإغاثة والتعمير. وقد استخدمت هذه الأموال لتقدير الاحتياجات في مجال الإغاثة والتعمير وإنشاء آليات لإنجاز المشاريع وتعبئة موارد من خارج الميزانية. والتجربة في هذين البلدين تؤكد الحاجة إلى الاهتمام بالتنمية حتى في أثناء فترات الاضطراب الشديد، للحيلولة دون فقدان التركيز والاتجاه وإتاحة استئناف الأنشطة العادية دون حدوث تأخير لا داعي له.

٢١٣ - وقد عمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بنشاط، على مدى العامين المنصرمين، على تشجيع مفهوم التنمية الإنسانية المستدامة. وقدم البرنامج الدعم لـ ٤٠ بلدا تقريبا في أفريقيا وآسيا والدول العربية وأمريكا اللاتينية وأوروبا في سياق جهود وطنية لاستعراض خطط التنمية من خلال إعداد بيانات مبوية عن الفئات والمناطق المحرومة وتحليلها. كذلك أوصى البرنامج هذه البلدان باعتماد استراتيجيات متعددة التخصصات تربط بين أولويات التنمية البشرية والاستدامة البيئية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية. وتشمل هذه الاستراتيجيات القيام بأنشطة تشارك فيها الحكومة والمجتمع المدني وبناء توافق آراء بشأن أولويات التنمية وأهدافها. وقد كانت هذه الاستراتيجيات أيضا بمثابة وسيلة لتنسيق ما تقدمه منظومة الأمم المتحدة من دعم في مجال التخطيط القطري. ويقوم البرنامج حاليا بتوجيه تعاونه على جميع الصعد - العالمية منها والأقليمية والوطنية ودون الوطنية - لكفالة تقديم الدعم لتحقيق التنمية البشرية في جوهرها.

٢ - منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)

٢١٤ - تواصل اليونيسيف برئاسة السيد جيمس غرانت ما تبذله من جهود في سبيل الطفل. ومنذ افتتاح دورة الجمعية العامة الثامنة والأربعين يتواصل على الصعيدين السياسي والتنفيذي مع الزخم الذي يكتسبه التقدم المحرز في سبيل تحقيق الغايات المتعلقة بالطفل والتنمية المحددة في اتفاقية حقوق الطفل التي اعتمدها مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل المعقود في عام ١٩٩٠ وأقرتها الجمعية العامة في دورتها الخامسة والأربعين.

٢١٥ - وقد انخفض عدد الوفيات بسبب الحصبة مما يزيد على ٥,٢ ملايين في عام ١٩٨٠ إلى ما يزيد بقليل على مليون سنويا اليوم. كما انخفض عدد الوفيات بسبب الجفاف الناجم عن الإسهال من ٤ ملايين حالة سنويا في عام ١٩٨٠ إلى ما يقل عن ٣ ملايين اليوم. وفي السنوات العشر الأخيرة، تم تخفيض عدد وفيات الرضع بسبب الإصابة بمرض التيتانوس عقب الولادة مباشرة من أكثر من مليون حالة سنويا إلى ما يربو بقليل

٣٤ مشروعا لبناء القدرات في قطاعات من قبيل الإدارة، والزراعة، والصناعة، والتنمية الحضرية، وتشجيع التجارة، والإحصاءات، ونظافة المياه، والبيئة.

٢٠٩ - وكان للبرنامج الإنمائي دور فعال في تقديم مساعدات مالية وتقنية إلى الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة منذ عام ١٩٨٠. ويعمل في هذا المجال ٧٠ موظفا، والمشاريع التي أنجزت في عام ١٩٩٣ تبلغ قيمتها ١٢ مليون دولار في عام ١٩٩٣، وتقدر قيمة المشاريع التي ستجيز في عام ١٩٩٤ بمثلي هذا الرقم، وهو ما يشهد على الجهود الخاصة التي يبذلها البرنامج الإنمائي للتصدي للتحديات الاجتماعية والاقتصادية الضخمة القائمة.

٢١٠ - وابتداء من عام ١٩٩٣ فصاعدا، تضمنت الاستراتيجية البرنامجية للبرنامج الإنمائي بذل جهود متضافرة لدعم بناء قدرات إدارية وتقنية في القطاع العام، وبخاصة في المؤسسات الناشئة. ويقدم البرنامج الإنمائي المساعدة لهياكل المؤسسات المنشأة حديثا مثل المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والتعمير والمكتب الإحصائي الفلسطيني المركزي. ويسعى البرنامج أيضا، من خلال إكمال مصنع لتجهيز الحمضيات في غزة، إلى تشجيع التنمية من خلال توفير فرص للعمل.

٢١١ - وفي أعقاب توقيع إعلان المبادئ المتعلق بترتيبات الحكم الذاتي المؤقت (A/48/486-S/26560) والاتفاقات اللاحقة، وافق البرنامج الإنمائي على مشاريع للإدارة البيئية في غزة وتوفير مساكن للعاملين في الإدارة الفلسطينية. وأثبت التعاون الوثيق مع البنك الدولي أنه عامل هام في الأنشطة الأخيرة.

٢١٢ - وقد طُلب إلى البرنامج الإنمائي الاضطلاع بمزيد من المسؤوليات في مجال الأنشطة في حالات الطوارئ والأنشطة الإنسانية لوجوده الواسع النطاق على الصعيد القطري ولما يضطلع به الممثلون المقيمون والمنسقون المقيمون من دور راسخ في هذه الأنشطة. وقد أعار البرنامج الإنمائي موظفين للعمل كممثلين خاصين للأمين العام في العراق وهايتي وليبيريا. ويجب التنويه بوجه خاص بما اضطلع به المنسقون المقيمون السابقون ويضطلع به المنسقون المقيمون الحاليون من دور في اثيوبيا وأمريكا الوسطى وأنغولا ورواندا والسودان والصومال وكمبوديا وليبيريا وموزامبيق. والأنشطة البرنامجية متواصلة في الإغاثة والتنمية تختلف باختلاف الظروف. ففي أفغانستان وهايتي والصومال وليبيريا، لم يتحول مناخ الاهتمام بعد إلى التنمية، في حين بدأت أنشطة الإغاثة والتعمير في كمبوديا والسلفادور تفسح المجال لأنشطة بناء القدرة على المدى الطويل وغيرها من أنشطة التعاون في مجال التنمية. ففي كمبوديا، على

والتغذية لإمدادات المياه والمرافق الصحية على الصعيد العالمي.

٢١٩ - وقد تم تحقيق توافق في الآراء بشأن مجموعة من الأهداف للفترة الممتدة حتى نهاية عام ١٩٩٥. ويبين هذا التوافق جدية التزام العالم بالأهداف المتعلقة بالطفل والمنصوص عليها في اتفاقية حقوق الطفل. وفي المائدة المستديرة بشأن الحفاظ على الوعد المعطى للأطفال والتي عقدت في مقر الأمم المتحدة في ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣، بدأ واضحا هذا التوافق في الآراء المنبثق عن مؤتمر قمة منظمة الوحدة الأفريقية ورابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي والمشاورة الوزارية لبلدان آسيا والمحيط الهادئ المعنية بالأهداف المتعلقة بالطفل في التسعينات. وشارك سبعة رؤساء دول أو حكومات إلى جانب مبعوثين خاصين ووزراء من ١٧ بلدا آخر في اجتماع المائدة المستديرة الذي صادف الذكرى السنوية الثالثة لانعقاد مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل.

٢٢٠ - والزخم في مجال تحقيق غايات الاتفاقية هو أقوى في بعض البلدان والميادين البرنامجية منه في بلدان وميادين أخرى. وبالرغم من المزايا الثابتة للعلاج عن طريق الإمهاة الفموية، ما زال ينفق أكثر من بليون دولار على أدوية لعلاج الإسهال، معظمها عديم الجدوى أو مضر. ويموت سنويا ٣ ملايين من الأطفال بسبب الإسهال، رغم أن العلاج عن طريق الإمهاة الفموية يمكن أن يمنع حدوث معظم هذه الوفيات المفجعة. وفضلا عن ذلك، لن يتحقق الهدف المتمثل في القضاء على التيتانوس لدى الأطفال الحديثي الولادة بحلول عام ١٩٩٥ ما لم يجر تسريع الجهود المبذولة في هذا الاتجاه تسريعا كبيرا. كما أن ارتفاع معدل وفيات الأمهات يستلزم مزيدا من العناية والإجراءات، شأنه في ذلك شأن الالتهاب الرئوي المسبب حاليا لأكثر نسبة من وفيات الأطفال.

٢٢١ - ويمكن للبلدان الصناعية أن توضح تصميمها الجماعي عن طريق توفير مستوى الموارد المتواضع اللازم للمحافظة على الزخم العالمي فيما يتعلق بالطفل. وقد أوضح معظم البلدان النامية التزامه بهذا الجهد. فقد كشفت هذه البلدان، التي بدأت العمل بما هو متوافر لديها من موارد، عن إرادة سياسية غير عادية تستهدف تحسين مصير أطفالها. وعلى البلدان الصناعية الآن، وفقا لما تعهدت به في مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل من إعادة نظر في ميزانياتها للمساعدة الإنمائية، أن تبين القدر نفسه من الإرادة السياسية (انظر الشكل ٩).

على نصف المليون. وبات وشيكا في عدة مناطق من العالم النامي القضاء على التهاب النخاع السنجابي (شلل الأطفال). كما انخفض عدد حالات الإصابة بمرض الديان الخيطية (دودة غينيا) مما يتراوح بين ٥ و ١٠ ملايين في الثمانينات إلى ما يقدر بـ ٥٠٠ ٠٠٠ حالة في عام ١٩٩٢. وكجزء من الجهد المبذول لتشجيع الرضاعة من الثدي، اتخذ ٧٢ بلدا خطوات من أجل وقف التوزيع المجاني لبدائل حليب الأم الزهيدة التكلفة على المستشفيات ومرافق التوليد، كما أن ثمة ٥٣ بلدا آخر يواصل ممارسته لحظر هذا التوزيع.

٢١٦ - وقد حافظت حركة التصديق على اتفاقية حقوق الطفل على ديناميتها، حيث اكتسبت زخما من المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان والنداء الذي وجهه من أجل التصديق عالميا على الاتفاقية بحلول عام ١٩٩٥. وبحلول ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤، صدق على الاتفاقية ١٥٤ بلدا؛ علاوة على ذلك، أخذت لجنة حقوق الطفل تزاوّل أعمالها بالكامل. وبنهاية عام ١٩٩٣، كانت اللجنة قد تسلمت ٣١ تقريرا قطريا واستعرضت ١٧ منها.

٢١٧ - وقد أنجز ٩١ بلدا برامج العمل القطرية المتعلقة بالطفل على نحو ما طلبه مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل. وتغطي هذه البرامج زهاء ٨٥ في المائة من أطفال البلدان النامية و ٧٩ في المائة من أطفال العالم. وقد أدى توسيع نطاق هذه البرامج إلى مستوى المقاطعات والبلديات إلى اكتسابها الطابع العملي بصورة متزايدة. فكل ولاية هندية وكل مقاطعة صينية عاكفة حاليا على إعداد برنامج عملها الذاتي من أجل الطفل؛ وفي أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، يتولى ١٦ من أصل ٢٣ بلدا تنفيذ برامج على المستوى دون القطري.

٢١٨ - وفي كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، عقد رؤساء الدول وغيرهم من الممثلين الرفيعي المستوى للبلدان التسعة الأكثر اكتظاظا بالسكان اجتماعا في مدينة نيودلهي. ويبدو واضحا أن اندونيسيا والصين والمكسيك تتحرك باتجاه تحقيق الغاية المتمثلة في توفير التعليم الابتدائي لما لا يقل عن ٨٠ في المائة من الأطفال الذين هم في سن الدراسة الابتدائية. وتحقق كل من البرازيل ومصر والهند تقدما سريعا باتجاه تحقيق الغاية نفسها. وتحتاج كل من بنغلاديش ونيجيريا وباكستان إلى إحراز تقدم أكبر في اتجاه تحقيق هذه الغايات، ولكن من الممكن توقع حدوث تقدم كبير في المستقبل. وفي حين أن المؤتمر قد شكل نقطة تحول في مجال التعليم، أكد المشاركون أيضا الاستراتيجيات الثابتة الموضوعية بالفعل من أجل تحقيق الأهداف المنشودة في مجال الصحة

(هنا يوجد الشكل ٩)

القطرية في عام ١٩٩٣. وبلغ العدد الإجمالي للمشاريع، التي نفذتها الحكومات مباشرة في عام ١٩٩٣، ٤٧٣ مشروعاً تقدر قيمتها بـ ٤٢,٤ مليون دولار أو ٢٥,٨ في المائة من مجموع الاعتمادات المخصصة للمشاريع القطرية في ذلك العام.

(يوجد هنا الشكل ١٠)

٢٢٣ - وفي عام ١٩٩٣ أجرى الصندوق استكمالاً لعملية الاستعراض والتقييم التي اضطلع بها في عام ١٩٨٩، وذلك بدراسة العوامل المسؤولة عن النجاح والفشل في البرامج السكانية القطرية. وتضمن الاستكمال إقراراً بإسهام الإرادة السياسية والالتزام الوطني في عدد كبير من البلدان في النهوض بالبرامج السكانية وفي خفض المعدل السنوي للنمو السكاني. وقد تمكنت أغلبية هذه البلدان، بمساعدة الصندوق، من بناء القدرة المؤسسية اللازمة لجمع وتحليل البيانات المتعلقة بالخصوبة والوفيات والهجرة والتوزيع السكاني. وتستخدم البلدان هذه البيانات في تخطيط وتنفيذ السياسات والبرامج السكانية والإنمائية. ولا تزال هناك حاجة إلى بذل جهود لزيادة مراعاة الخصائص المؤسسية والاجتماعية والثقافية لكل بلد من البلدان عند صياغة السياسات والاستراتيجيات السكانية. وسوف يعمل الصندوق في المستقبل على تعزيز قاعدة دعمه وتشجيع الحكومات على إجراء ما يعتبر ملائماً من أبحاث وجهتها السياسة العامة واستقصاءات سكانية ودراسات اجتماعية وثقافية.

٢٢٤ - وشكل الجهد المبذول في سبيل توسيع نطاق البرامج لتتضمن نهجاً أكثر شمولاً إزاء الرعاية الصحية التناسلية إحدى أبرز سمات العمل الذي قام به الصندوق خلال الفترة المستعرضة. وقد حرص الصندوق على أن

٣ - صندوق الأمم المتحدة للسكان

٢٢٢ - في عام ١٩٩٣، دعم صندوق الأمم المتحدة للسكان، الذي تديره الدكتوراة نفيس صادق، برامج سكانية في ١٣٧ بلداً وإقليماً. ولدى الصندوق مكاتب ميدانية، يرأس كل منها مدير قطري، في ٥٨ بلداً من هذه البلدان. وفي عام ١٩٩٣ أقر الصندوق ٤٨٠ مشروعاً جديداً بتكلفة إجمالية قدرها ٧٢,٤ مليون دولار. ويشمل هذا المبلغ الإجمالي ٣٦٨ مشروعاً قوطرياً جديداً تصل تكلفتها إلى ٦٠,٤ مليون دولار أو ٣٦,٨ في المائة من الاعتمادات الإجمالية البالغة ١٦٤,١ مليون دولار المرصودة للمشاريع القطرية. وبلغت الاعتمادات المرصودة للمشاريع القطرية الجارية ١٠٣,٧ ملايين دولار أو ٦٣,٢ في المائة من مجموع الاعتمادات المرصودة للمشاريع القطرية. وحصلت البلدان ذات الأولوية على ١١٩ مليون دولار أو ٧٢,٥ في المائة من كمية الموارد الإجمالية المخصصة للبرامج والمشاريع

زاوية علاقتها بالنمو الاقتصادي المستمر، والتنمية المستدامة، وتخفيف الفقر، والمساواة بين الجنسين، والصحة التناسلية. ويمثل المؤتمر آخر فرصة متاحة للمجتمع الدولي في القرن العشرين ليتصدى بصورة جماعية للتحديات الحاسمة والعلاقات المترابطة بين السكان والتنمية. ويتمثل هدف المؤتمر في إيجاد توافق آراء دولي بشأن خطة عمل لمدة عشرين عاما تتطرق للقضايا السكانية بوصفها عنصرا لا غنى عنه من عناصر التنمية المستدامة. وينبغي أن يشمل هذا التوافق إدراك أن الغرض من السياسات والبرامج السكانية هو المساعدة على تلبية احتياجات كل امرأة ورجل وطفل وكفالة ما لهم من حقوق الإنسان.

٢٢٩ - وقد أعطي المؤتمر الدولي للسكان والتنمية ولاية أوسع بصورة محددة من الولايات الممنوحة لمؤتمرات السكان السابقة، مما يعكس الإدراك الدولي المتزايد لأن ظواهر التغير السكاني والفقر وعدم المساواة وأنماط الاستهلاك والمخاطر المحدقة بالبيئة مترابطة ترابطا وثيقا بحيث إنه لا يمكن التصدي لأي منها تصديا فعالا بمعزل عن غيرها. وفي عملية المؤتمر يبرز موضوعان لهما أهمية طاغية، هما: إدماج الشواغل السكانية إدماجاً كاملاً في التنمية، ومحورية الإنسان في عملية التنمية.

٢٣٠ - وعقدت اللجنة التحضيرية للمؤتمر اجتماعها الثالث والأخير في نيويورك في الفترة من ٤ إلى ٢٢ نيسان/أبريل ١٩٩٤. وقد شكل هذا الاجتماع الذي حضره ١٧٠ وفدا قطريا وزهاء ١٠٠٠ ممثل عن المنظمات غير الحكومية ذروة الأعمال التحضيرية المكثفة والشاملة التي استمرت طوال السنوات الثلاث الأخيرة إعدادا للمؤتمر على المستويات القطري والإقليمي والعالمي. ويضع برنامج العمل المطروح على المؤتمر أهدافا محددة، كما يقدر الموارد البشرية والمالية اللازمة لتحقيقها ويبين الأدوار التي يجب أن تؤديها الحكومات والمجتمع الدولي والأفرقة غير الحكومية وسواها.

٢٣١ - وتطرح الآثار البرنامجية للمؤتمر تحديات كبرى بالنسبة للمستقبل. والمؤتمر الدولي للسكان والتنمية، شأنه في ذلك شأن مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية والمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، اللذين يجمعهما معه كثير من الأهداف المشتركة، لن يشكل قوة إيجابية من أجل التقدم إلا إذا أبدت الحكومات والمجتمعات المحلية والقطاع غير الحكومي والمجتمع الدولي التزاما قويا بترجمة توصيات المؤتمر إلى إجراءات إيجابية.

٢٣٢ - ويواجه صندوق الأمم المتحدة للسكان، بالإضافة إلى الأعمال التحضيرية للمؤتمر التي يضطلع بها، في تعاون وثيق مع شعبة السكان التابعة لإدارة المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات وبدعم نشط

يصحب هذا الجهد التوسيعي مزيد من الاهتمام باحتياجات المرأة ومقتضيات تمكينها، عن طريق التركيز بشكل خاص على تعزيز مركز المرأة الاقتصادي واستكشاف الروابط بين أنشطة المرأة الاقتصادية والسلوك التناسلي الأنثوي. ويجب أن تكون المرأة في صميم الرعاية الصحية التناسلية وتنظيم الأسرة.

٢٢٥ - وظل الصندوق يسعى إلى تعزيز وصل عملية البرمجة لديه، وذلك عن طريق التركيز على البرمجة الاستراتيجية وما يلزم من مساعدة في مجال السياسة العامة ومن مساعدة تقنية. وفي العام الماضي، واصل الصندوق معالجة الجوانب ذات الصلة من القرار ١٩٩/٤٧، وبالأخص ما يتعلق منها بمذكرة الاستراتيجية القطرية، وتنسيق دورات البرمجة، والنهج البرنامجي والتنفيذ الوطني، وبناء القدرات الوطنية، واللامركزية والتدريب. ويواصل الصندوق العمل على نحو وثيق في هذه المجالات وسواها مع شركائه من الوكالات والمنظمات التابعة للأمم المتحدة.

٢٢٦ - وفي عام ١٩٩٣ قام الصندوق بتنقيح مبادئه التوجيهية المتعلقة باللامركزية، حيث وسع سلطة الموافقة على البرامج على الصعيد الميداني إلى حد كبير. وعلاوة على ذلك، مد الصندوق سلطة الموافقة على البرامج الكاملة، على أساس تجريبي، إلى إثيوبيا وباكستان وبنغلاديش وبوركينا فاسو وبيرو والجزائر والجمهورية العربية السورية ومنطقة جنوب المحيط الهادئ دون الإقليمية والسنگال والفلبين وملاوي وهندوراس، ويعتزم مد سلطة الموافقة هذه إلى البلدان الأخرى إذا أسفرت التجارب الاسترشادية عن مسوغات لهذا الإجراء.

٢٢٧ - وتتمثل الآلية الرئيسية التي يستخدمها الصندوق لتوفير المساعدة التقنية على المستوى القطري في فرق الدعم القطري، التي توجد منها حاليا ثمانية فرق عاملة. ويكمل عمل هذه الفرق اختصاصيون ومنسقون موجودون في الأمم المتحدة ولجانها الإقليمية، وفي مقار الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة وفي المكاتب الإقليمية لمنظمة الصحة العالمية. وخلال عام ١٩٩٣، أوفدت فرق الدعم القطري بعثات إلى ١٠٠ بلد تقريبا، وشاركت في نخبة مختارة من عمليات استعراض البرامج وتطوير الاستراتيجيات والاستعراضات الثلاثية للمشاريع، كما ساعدت أيضا على صياغة وتقييم مشاريع قطرية مختارة، وقدمت مساعدة للمكاتب الميدانية للصندوق في رصد البرامج القطرية.

٢٢٨ - وسوف يكون المؤتمر الدولي للسكان والتنمية المقرر عقده في القاهرة في الفترة من ٥ إلى ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤ أول مؤتمر تدعو الأمم المتحدة إلى عقده بصورة محددة لمعالجة الشواغل السكانية من

خطط تحسين التغذية والصحة، وفي برامج التعليم الابتدائي والتدريب.

٢٣٦ - وقد وزع برنامج الأغذية العالمي القسط الأكبر من مساعدة الإغاثة التي يقدمها على ضحايا كوارث من صنع الإنسان -- وليست كوارث طبيعية: فقد خصص البرنامج ٥٠ في المائة تقريبا من اعتمادات الإغاثة لعام ١٩٩٣ لبلدان تواجه أزمات حادة وواسعة النطاق في أفريقيا جنوب الصحراء. وقدم ٣٠ في المائة منها لبلدان يوغوسلافيا السابقة من خلال تبرعات قدمت إضافة إلى التبرعات المقدمة للبرنامج والمخصصة للبلدان النامية. وقد شمل نشاط البرنامج تقريبا جميع اللاجئين الذين هم بحاجة ماسة إلى المساعدة الغذائية، مغطيا بذلك حوالي ثلث اللاجئين في العالم في عام ١٩٩٣؛ كما شمل أكثر من ٨٠ في المائة من العدد التقديري للمشردين.

٢٣٧ - وتضمنت حافظة البرنامج، في نهاية عام ١٩٩٣، ٢٣٧ مشروعا إنمائيا، بلغت التزامات المساعدة فيها ما مجموعه ٢,٨ من بلايين الدولارات. وكان نصيب أفريقيا ٤١ في المائة من المساعدة الإنمائية في عام ١٩٩٣ فواصلت بذلك الحصول على أكبر حصة من هذه المساعدة، وحصلت آسيا على ٣٩ في المائة وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي على ٢٠ في المائة.

٢٣٨ - ولا يزال اهتمام برنامج الأغذية العالمي ينصب بشكل رئيسي على تكامل الأنشطة ضمن متواصلة الطوارئ والتنمية، وتتضمن هذه الأنشطة الوقاية من الكوارث والتأهب لها والتخفيف من آثارها، والإغاثة والتأهيل. وبالإضافة إلى إدراج عناصر التخفيف من آثار الكوارث في المشاريع الإنمائية، أحرز البرنامج بعض التقدم في بناء القدرات في إطار عمليات الإغاثة. وقد وفر المتبرعون تمويلا خاصا لإجراء المزيد من الدراسات والتجارب في هذا المجال.

٢٣٩ - ونظرا لما يتوافر للبرنامج من شبكة مكاتب قطرية وسوقيات وخبرة في النقل، فقد طلب إليه أن يمسك زمام المبادرة في عدد من العمليات المعقدة بالنيابة عن المجتمع الدولي. وعلى سبيل المثال، نظم البرنامج عمليات إغاثة إقليمية لتوفير المؤن الأساسية للجنود السابقين والعائدين والمشردين في داخل البلد المتضرر في مختلف مراحل عملية إعادة إدماجهم وفي مختلف أماكنها. وقد تعاون البرنامج في ذلك مع مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين والمنظمات غير الحكومية التي تشترك غالبا في تنفيذ هذه المشاريع. وفي العديد من الحالات عملت البرامج الإنمائية القائمة التي ينفذها برنامج الأغذية العالمي على تيسير هذه العمليات المعقدة.

من اللجان الإقليمية ومعظم البرامج والوكالات التابعة للأمم المتحدة، مهام عديدة في السنة المقبلة. ولا يزال المجتمع العالمي يفتقر إلى مقياس دقيق للاحتياجات العالمية التقديرية من مواد لمنع الحمل وسبل توفير وسائل منع الحمل اللازمة لتلبية هذه الاحتياجات. وسوف يعمل الصندوق على اتباع نهج متكامل للرعاية الصحية التناسلية، ولتعزيز السياسات والإجراءات الهادفة إلى المواءمة بين الموارد والاحتياجات الناشئة على المستوى القطري؛ وتحسين التخطيط الاستراتيجي وتنفيذ البرامج؛ وحشد موارد إضافية لمساعدة البلدان على تلبية الاحتياجات الأساسية للبرامج السكانية الوطنية. وسوف يعمل الصندوق أيضا على التصدي للمشاكل الخاصة المرتبطة بشيخوخة المجموعات السكانية وابتداع السياسات وتوفير المساعدة والخدمات التي تلي الاحتياجات للاجئين والمهاجرين الحديثي العهد.

٤ - برنامج الأغذية العالمي

٢٣٣ - برنامج الأغذية العالمي، الذي ترأسه السيدة كاترين بريتين، والذي يمثل ذراع المعونة الغذائية في منظومة الأمم المتحدة، أنشئ بهدف وحيد هو مساعدة من يعانون الفقر والجوع، في حالات الطوارئ وفي الجهود الإنمائية. وتستدعي حالات الطوارئ تدخلا سريعا ويجب أن تكون الأولوية للأمن الغذائي، ولكن بعد الطلبات الملحة تأتي التحديات طويلة الأجل. فالأغذية المقدمة كمساعدة إنسانية يجب أن تتحول بمرور الزمن إلى أغذية من أجل التنمية. ويجب أن يكون هذا متبوعا بإنتاج غذائي يحقق الاكتفاء الذاتي في أوقات السلام. وفهم التواصل بين حالات الطوارئ والتنمية والعمل على أساس هذا الفهم يمثلان واحدا من أكثر مشاريع التحدي الفكرية والمادية في عصرنا الحالي.

٢٣٤ - إن برنامج الأغذية العالمي الذي بلغ مجموع إنفاقه ١,٦ من بلايين الدولارات في عام ١٩٩٣ هو من أهم مصادر منح المساعدة للبلدان النامية في منظومة الأمم المتحدة. وقد استخدم البرنامج ٦٩ في المائة من هذا المبلغ لتوفير الإغاثة في حالات الطوارئ و ٢٥ في المائة للمشاريع الإنمائية و ٦ في المائة لتكاليف دعم البرامج والتكاليف الإدارية.

٢٣٥ - وفي عام ١٩٩٣ استفاد ٤٧ مليون شخص استفادة مباشرة من المساعدة التي يقدمها البرنامج. وكان ٢٩ مليونا من هؤلاء ضحايا كوارث، و ١٨ مليونا منهم مستفيدين من مشاريع إنمائية يدعمها البرنامج. ومعظمهم من النساء والأطفال، قدم لهم البرنامج مساعدات في حالات الطوارئ الناجمة عن الحرب أو الجفاف، وفي

الرئيسية الأخرى التي تدرج ضمن استجابة البرنامج لقرارات الجمعية العامة تحديد الفئات الضعيفة، والتدريب على التدخل في حالات الطوارئ، وبعثات تقدير الحاجة إلى الأغذية، وتصميم المشاريع الإنمائية، واستخدام المعونة الغذائية في حالات الطوارئ بطريقة خلقة، ومشاريع التدخل السريع لإعادة التأهيل، وإنشاء مجموعات للاستجابة العاجلة.

٢٤٤ - وهناك ثلاثة من موظفي البرنامج يشغلون حالياً وظائف منسقين مقيمين، ويتوقع أن يرتفع هذا العدد في السنوات المقبلة مع تنفيذ السياسة التي استنها الفريق الاستشاري المشترك المعني بالسياسات، المتمثلة في توسيع قاعدة الاختيار.

٥ - برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات

٢٤٥ - خلال الفترة المستعرضة، أنجز برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات، الذي يرأسه السيد جيورجيو غياكوميللي، أنشطته على أساس استراتيجية ذات ثلاثة مستويات، وضعت على المستوى القطري والمستويين الإقليمي والعالمي. فعلى المستوى القطري ساعد البرنامج العديد من الحكومات على استكمال خططها الوطنية الرئيسية لمراقبة المخدرات التي تمثل جداول أعمال وطنية تعطي لمكافحة المخدرات الأولوية التي تستحقها. ومن ضمن هذه الحكومات حكومات جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وسري لانكا والهند في آسيا، وإكوادور وبوليفيا وبيرو وكولومبيا في أمريكا اللاتينية.

٢٤٦ - وعمل البرنامج مع حكومات، منها حكومات دول البلطيق، لإنشاء آليات للتقييم السريع لمشاكل إساءة استعمال المخدرات على المستوى القطري. وقدم البرنامج أيضاً خبرة قانونية إلى ٢٧ بلداً أفريقياً وبلدين من جنوب شرقي آسيا و ٧ بلدان من أوروبا الشرقية ورابطة الدول المستقلة، ترمي في كثير من الأحيان إلى تحقيق التناسق بين التشريعات المحلية والمعايير الدولية. وفي الفترة ١٩٩٣-١٩٩٤ قدم البرنامج التدريب والدعم السوقي لإدارات النيابة العامة في كولومبيا وبوليفيا فيما يتصل بسرعة البت في القضايا المتصلة بالمخدرات. كما قدم التدريب وغيره من أشكال الدعم لوححدات شرطة مكافحة المخدرات والسلطات الجمركية في إكوادور والبرازيل وبوليفيا وشيلي وكولومبيا لتعزيز فعالية عمليات التحقيق في هذه البلدان.

٢٤٧ - وقد ثبتت جدوى البرنامج كذلك في تعزيز الجهود المبذولة لمراقبة المخدرات على الصعيد الإقليمي. ففي تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣، ساعد البرنامج على وضع الشكل النهائي لاتفاق انضمت جمهورية لاو الديمقراطية

٢٤٠ - وقد حدثت تغييرات هامة في الهيكل التنظيمي لبرنامج الأغذية العالمي في المقر حتى يتسنى له دعم أنشطته الميدانية على نحو أفضل. وقد أولي اهتمام خاص لتعزيز إدارة العمليات التابعة للبرنامج. ويعمل ٨٠ في المائة تقريباً من موظفي البرنامج المعينين بعقود طويلة المدة في ٨٥ مكتباً قطرياً، تؤمن الخدمات لأكثر من ٩٠ بلداً نامياً وتشكل أكبر شبكة عالمية للمعونة الغذائية.

٢٤١ - وبطلب من لجنة سياسات المعونة الغذائية وبرامجها، وهي هيئة إدارة برنامج الأغذية العالمي، شرع في استعراض رئيسي للسياسات العامة والأهداف والاستراتيجيات. وستمكن حصيلة هذا الاستعراض من رسم اتجاه البرنامج في الفترة المتبقية من هذا العقد. وشملت العملية التحضيرية للاستعراض استشارات مكثفة مع اللجنة ومع شخصيات مرموقة، وأكاديميين وممارسين من الأمم المتحدة وممثلين للمنظمات غير الحكومية ووكالات أخرى.

٢٤٢ - وقد برز خلال هذه المشاورات عدد من الاعتبارات الهامة. فأولاً، ينبغي أن يكون الهدف الرئيسي للبرنامج هو العمل من أجل القضاء على الجوع. وثانياً أن يجب أن يركز البرنامج على الفقراء الجائعين، أي على هويتهم ومكان وجودهم والأسباب التي أدت بهم إلى الجوع. وثالثاً يجب أن يقتصر تدخل برنامج الأغذية العالمي، في نطاق برامجه وأنشطته، على الحالات التي يكون فيها توفير الأغذية جانباً رئيسياً من حل المشكلة. واستناداً إلى هذه الاعتبارات سيركز البرنامج على الأنشطة التي توفر شبكة أمان للأشخاص الذين هم في حاجة ماسة إلى المساعدة، والتي تدعم تنمية الموارد البشرية، وبخاصة فيما يتصل بالنساء والأطفال الذين يمثلون أضعف فئة، والتي توفر للعاطلين عن العمل من الفقراء فرصاً لكسب الدخل وامتلاك الأصول، وباختصار سوف تستخدم المعونة الغذائية للبرنامج بأشكال تعزز قدرة من يعانون الفقر والجوع على الاعتماد على الذات. وينبغي لبرنامج الأغذية العالمي أن يعتمد أسلوب البرمجة القطرية لتحقيق المزيد من الفعالية لعمله.

٢٤٣ - وقد استجاب برنامج الأغذية العالمي لقرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة، وبخاصة القرارات ١٦٨/٤٧ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ و ١٩٩/٤٧ و ١٦٢/٤٨. وأدت متابعته لهذه القرارات إلى تحسين قدرته على الاستجابة في حالات الطوارئ وتعزيز آليات تنسيق أنشطة الإغاثة والأنشطة الإنمائية على المستوى الميداني والتخصيص لإدخال الإصلاحات اللازمة على تشكيل هيئة إدارته وعملها. وكجزء من هذا الجهد زاد البرنامج من ترتيبات العمل مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وعمل على تعزيز تلك الترتيبات. ومن العناصر

طبيعة إساءة استعمال المخدرات ومداها في تلك البلدان. وفي باكستان استثار البرنامج الوعي العام لخطر المخدرات من خلال برنامج متكامل لتخفيض الطلب على المخدرات، طبق في نظام التعليم الرسمي واستهدف الطلبة والمدرسين وأولياء الأمور وقادة المجتمع. وواصل البرنامج التحضيرات الخاصة بالمحفل العالمي بشأن دور المنظمات غير الحكومية في تخفيض الطلب على المخدرات، المقرر عقده في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤. وقدم البرنامج خدماته أيضا إلى المحافل الإقليمية في كل المناطق الرئيسية في العالم، فساعد على إنشاء شبكة واسعة من المنظمات غير الحكومية المتعاملة معه والمستعدة للعمل من أجل الوقاية من إساءة استعمال المخدرات.

٢٥٠ - وفي مجال الوقاية من متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، شرع برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات في المرحلة التنفيذية لبرنامج وطني للتربية الوقائية كعنصر من مبادرة أوسع لمقاومة الإيدز تشترك في رعايتها حكومة البرازيل والبنك الدولي ومنظمة الصحة العالمية واليونسكو وبرنامج مراقبة المخدرات. ويستهدف هذا البرنامج مستعملي المخدرات عن طريق الحقن الوريدي كوسيلة للحد من سرعة انتشار نقص المناعة البشرية. وفي فييت نام رأس البرنامج دراسة حول ممارسات حقن المخدرات، بغرض مساعدة الحكومة على تحديد مدى إسهام إساءة استعمال المخدرات في انتشار نقص المناعة البشرية والإيدز.

٢٥١ - وفي الفترة ١٩٩٢-١٩٩٣ بلغ مجموع إنفاق برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات ١٥٣ مليون دولار، كانت قرابة ٩٢ في المائة منها متأتية من التبرعات. ويستخدم البرنامج ١٢٠ مليون دولار من هذا المبلغ في أكثر من ٣٠٠ نشاط تشغيلي في ٥٠ بلدا. ونظرا للزيادة المتواصلة في المشاكل المتصلة بالمخدرات في جميع أنحاء العالم، فإنني أدعو الدول الأعضاء إلى تقديم الدعم السياسي والمالي المطلوب من أجل مواصلة الأولويات الدولية الجديدة فيما يخص مراقبة المخدرات.

٦ - برامج التعاون التقني بالأمانة العامة للأمم المتحدة

٢٥٢ - تعتبر إدارة خدمات الدعم والإدارة من أجل التنمية مركز التنسيق في مقر الأمم المتحدة للجهود التي تبذلها البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية في مجال التعاون التقني من أجل التنمية. وقد بلغ إجمالي نفقات الإدارة على المشاريع في عام ١٩٩٣ نحو ١٢٦ مليون دولار لأكثر من ٧٠٠ مشروع في اثني عشر قطاعا. ومول برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من هذا المبلغ نحو ٥٤ مليون دولار. وأنفقت الإدارة ٤٤ في المائة من

الشعبية بمقتضاه إلى ترتيب تعاوني في مجال مكافحة المخدرات كان قائما من قبل ويدعمه البرنامج، يضم تايلند والصين وميانمار. ويغطي الترتيب أنشطة تتصل باستحداث البدائل وتخفيض الطلب وبناء المؤسسات. ودخلت آلية التنسيق التابعة للبرنامج لمساعدة بلدان أوروبا الشرقية ودول البلطيق ورابطة الدول المستقلة في جهودها لمراقبة المخدرات دور النفاذ الكامل في عام ١٩٩٣. مستهلة نشاطها بتقييم متعدد البلدان لمشاكل واحتياجات المنطقة المتصلة بالمخدرات. وفي نيسان/أبريل ١٩٩٤ وقع البرنامج اتفاقا دون إقليمي للتعاون بشأن مراقبة المخدرات مع الأرجنتين وبوليفيا وبيرو وشيلي، يرمي إلى الاضطلاع ببرامج إقليمية تبدأ في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤ وتتضمن تدريب ضباط الشرطة وموظفي الجمارك واختصاصيي التأهيل وممثلي وسائط الإعلام المسؤولين عن حملات توعية الجمهور. وفي أيار/مايو ١٩٩٤، قام البرنامج بدور الوسيط في إبرام اتفاق دون إقليمي بين حكومتي جمهورية إيران الإسلامية وباكستان، تزامن مع الشروع في تنفيذ برنامج رئيسي للمراقبة العابرة للحدود سيشترك البرنامج في تمويله.

٢٤٨ - ويقدم برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات المساعدة لتوضيح العلاقة بين إساءة استعمال المخدرات كأولوية عالمية والمشاكل الأخرى التي تواجه المجتمع الدولي. ففي عام ١٩٩٤ أنجز البرنامج دراسة تركز على الروابط بين إساءة استعمال المخدرات والتنمية، وتلفت الانتباه على وجه الخصوص إلى الخطر الذي تمثله مشكلة المخدرات غير المشروعة على الإصلاحات الاقتصادية في البلدان النامية. وهناك دراسة أخرى أنجزها البرنامج في عام ١٩٩٤ تحلل الأثر الاقتصادي والاجتماعي لصناعة مشتقات الأفيون غير المشروعة في دولة آسيوية، وتخلص جزئيا إلى أن هذه الصناعة تزيد من حدة التوزيع غير المنصف للدخل في ذلك البلد. ووفرت هذه الدراسة منطلقا جديدا بما قدمته من تحليل متكامل وتجريبي للقضايا الاقتصادية والاجتماعية المتصلة بإساءة استعمال المخدرات. ويعتزم البرنامج الاضطلاع بدراسات مماثلة في أنحاء أخرى من العالم. ونظرا لتزايد الروابط بين التنمية وإساءة استعمال المخدرات في عالم اليوم فإن ترتيب العمل بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج مراقبة المخدرات، الذي وقع في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣، سوف يعزز قدرات كلا البرنامجين على إنجاز المهام المنوطة به.

٢٤٩ - وفيما يتصل بالمجال الحاسم المتمثل في تخفيض الطلب، كان هدف المساعدة التي قدمها البرنامج هو دعم قدرة الحكومات على جمع وتحليل البيانات الخاصة بإساءة استعمال المخدرات. ففي أمريكا اللاتينية قدم البرنامج الدعم لإكوادور والبرازيل وبوليفيا وبيرو وشيلي وفنزويلا ونيكاراغوا لإنجاز دراسات أساسية عن

ونقحت في وقت لاحق، في ضوء المشاورات التي جرت مع المجلس التنفيذي للبرنامج الإنمائي، يكون بموجبها مكتب خدمات المشاريع، الذي كان في السابق جزءاً من البرنامج الإنمائي، كياناً مستقلاً بالأمم المتحدة لتقديم خدمات التنفيذ والإدارة وغيرها من خدمات الدعم، وإدارة القروض/الإشراف على المشاريع بالنيابة عن المنظمة. وسيقوم المكتب، الذي يرأسه السيد رينهارد هلمكه، بتقديم تقاريره، من خلال لجنة لتنسيق الإدارة تتألف من مدير البرنامج الإنمائي رئيساً ووكيل الأمين العام لإدارة الشؤون الإدارية والتنظيمية ووكيل الأمين العام في إدارة خدمات الدعم والإدارة من أجل التنمية، إلى الأمين العام والمجلس التنفيذي للبرنامج الإنمائي.

٢٥٦ - وقد اعترف بمكتب خدمات المشاريع كل من المجلس التنفيذي للبرنامج الإنمائي، الذي درس بصفة منتظمة على مدى ٢٠ عاماً دوره في تنفيذ المشاريع، وعملائه، الذين ازدادت الطلبات المقدمة منهم بصورة متسقة، بوصفه وسيلة تتسم بالمرونة والابتكارية والفعالية لتقديم الخدمات إلى البلدان النامية. وسيواصل المكتب استحداث طرائق تنفيذية تمكنه من العمل على أساس شبه تجاري ذاتي التمويل.

٢٥٧ - وفي عام ١٩٩٣، تولى مكتب خدمات المشاريع إدارة حافظة تتألف من أكثر من ١٧٠٠ مشروع، كانت قيمة مدخلات المشاريع فيها ٢٨٣ مليون دولار. كما نفذ المكتب ٩٨ اتفاقاً من اتفاقات خدمات الإدارة، قيمتها ٥٣٨ مليون دولار، أبرمها البرنامج الإنمائي مع مقترضين من المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف، ومتلقين للمنح الثنائية، وحكومات مستفيدة تستخدم مواردها الذاتية. كما أصبح المكتب هو المؤسسة المتعاونة الرئيسية مع الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، ولديه حافظة موسعة تضم ٩٥ مشروعاً في ٥٦ بلداً. وفي عام ١٩٩٣ كبر حجم الحافظة، التي ينفذها المكتب والتمولة في إطار مرفق البيئة العالمية وبروتوكول مونتريال المتعلق باتفاقية فيينا لحماية طبقة الأوزون، بمقدار ٤٢ مشروعاً تبلغ قيمتها الإجمالية ٤٦ مليون دولار.

٢٥٨ - ولتعزيز ما يقدمه مكتب خدمات المشاريع من دعم لتطوير القدرات الوطنية وبغية العمل عن قرب أوثق إلى مواقع المشاريع، أنشأ المكتب وحدة تجريبية لدعم الإدارة في أمريكا الوسطى لتقديم دعم لامركزي لمشاريعه. وستوفر الخبرة المكتسبة هناك الأساس اللازم للتوسع في تطبيق نظام اللامركزية ليشمل مناطق أخرى.

جيم - الأنشطة الإنمائية الإقليمية

٢٥٩ - أنشأت الأمانة العامة في عام ١٩٩٣ فرقة عمل لاستعراض الخيارات المتعلقة بإعادة توزيع الموارد

نققاتها في أفريقيا. وأوفدت الإدارة، من أجل تنفيذ مشاريعها خلال السنة الماضية، نحو ٢٠٠ ١ خبير استشاري دولي للعمل بالتعاون مع الموظفين الوطنيين. وتستعين الإدارة بقائمة عالمية النطاق قوامها نحو ٠٠٠ ٤ خبير استشاري، و ٢٠٠ ٢ شركة استشارية، و ٣٠٠ ٦ من موردي المعدات. كما تقدم الإدارة مساعدات للحكومات في تحديد واختيار وشراء أنسب الخدمات والمعدات لمشاريعها الإنمائية، وتدعم بناء القدرات للعمل في تلك المجالات. ويعد التدريب عنصراً حيوياً في هذه الأنشطة: ففي عام ١٩٩٣، تم تنسيب نحو ٣٠٠ ٣ شخص من أكثر من ١٠٠ بلد لأغراض التدريب.

٢٥٣ - وفي مجالين من مجالات الاهتمام بالنسبة للإدارة، هما الخدمات الاستشارية والموارد الطبيعية والطاقة، شرعت الأمانة العامة، بموافقة الجمعية العامة، في توزيع كثير من الأنشطة توزيعاً لامركزياً على اللجان الإقليمية. وسيقوم مجلس إدارة مشترك بإدارة الأنشطة الموزعة توزيعاً لامركزياً في مجال الموارد الطبيعية كجزء من برنامج متكامل وحيد للتعاون التقني، وذلك بمشاركة من الإدارة واللجان الإقليمية والبرنامج الإنمائي. ومن شأن هذا أن يعزز كثيراً استجابة وفعالية ما تقدمه المنظمة من مساعدة.

٢٥٤ - وقد واصلت إدارة خدمات الدعم والإدارة من أجل التنمية إنشاء روابط هيكلية ووظيفية أوثق مع البرنامج الإنمائي. وأنشئت فرقة عمل مشتركة للنظر في سبل تعزيز ما تقدمه الإدارة إلى البرنامج الإنمائي من دعم فني. وتركز فرقة العمل على الأنشطة ذات الاهتمام المشترك المتصلة بإسداء مشورة اقتصادية لأفريقيا، والإدارة العامة وعملية الحكم، ودعم القطاع الخاص، والمساعدات في مجال الموارد الطبيعية والبيئة. ويقود استعراض برامج عمل مختلف الوحدات التي تعالج هذه المواضيع إلى القيام بأنشطة مشتركة وأشكال أخرى من التعاون. وعلى وجه الخصوص، ستقوم الإدارة والبرنامج بتعزيز ما يقدمانه من دعم للدول الأعضاء في المجالات ذات الأولوية للتنمية البشرية المستدامة. وتحقيقاً للغاية ذاتها، تقوم الإدارة والبرنامج باستعراض الترتيبات المتعلقة بالتنسيق مع مكتب خدمات المشاريع في ضوء القرارات والتوصيات التي أصدرها المجلس التنفيذي للبرنامج الإنمائي مؤخراً بشأن الموقع المؤسسي لذلك المكتب. ومن المتوقع أن يؤدي الإنشاء المقترح للجنة لتنسيق الإدارة تابعة لمكتب خدمات المشاريع وفريق استشاري للمستعملين إلى تيسير عملية التنسيق.

٧ - مكتب خدمات المشاريع

٢٥٥ - في إطار الجهود المبذولة لتحسين أداء القطاع الاقتصادي والاجتماعي بالأمم المتحدة، طرحت مقترحات

للتعاون التقني من نحو ٤٠ إلى ٦٠ في المائة في فترة السنتين ١٩٩٤-١٩٩٥. ونتيجة لذلك، أصبحت اللجان الإقليمية هي الجهات الرئيسية التي تقدم الخدمات الاستشارية الممولة من الميزانية العادية (انظر الشكل ١١).

وتوزيع الأنشطة توزيعاً لامركزياً داخل القطاعين الاقتصادي والاجتماعي بالأمم المتحدة. وقد أيدت الجمعية العامة، في قرارها ٢٢٨/٤٨ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، زيادة حصة الموارد المخصصة للأنشطة الإقليمية في إطار برنامج الأمم المتحدة العادي

الشكل ١١

٢٦٢ - وقد كان موضوع الدورة التاسعة والعشرين للجنة، التي تزامنت أيضاً مع اختتام الاحتفال بذكرها الخامسة والثلاثين، هو "بناء القدرات الحاسمة في أفريقيا لتعجيل النمو والتنمية". وعالجت اللجنة المسائل المتعلقة بالقدرات الحاسمة الداعمة لتحسين أسلوب الحكم السليم، والارتقاء بالموارد البشرية وتحقيق الاستفادة الكاملة منها، وتنمية مهارات تنظيم المشاريع لأغراض إدارة القطاعين العام والخاص، وبناء الهياكل الأساسية المادية والاستفادة منها، واستغلال الموارد الطبيعية، وتنويع الاقتصادات الأفريقية لتشمل عمليات التجهيز والصناعة التحويلية، ودعم الأمن الغذائي، وتعبئة الموارد المالية المحلية والخارجية وتخصيصها بكفاءة. وتضمن الوثيقة المتعلقة بالسياسة الصادرة عن اللجنة والمعنونة "برنامج إطارى لبناء واستخدام القدرات الحاسمة في أفريقيا: تقرير أولي"، توصيات تفصيلية وإطاراً للعمل في المجالات ذات الأولوية المحددة أعلاه.

٢٦٣ - وتعد خدمة المؤتمرات جزءاً لا يتجزأ من عمل أمانة اللجنة. وفي كانون الثاني/يناير ١٩٩٤، نظمت اللجنة في أديس أبابا أول اجتماع للوزراء الأفارقة المسؤولين عن التنمية البشرية، حضره ممثلون على مستوى رفيع من ٣٦ من البلدان الأعضاء. وتناول الاجتماع بالنظر "موقف أفريقي موحد بشأن التنمية الاجتماعية والبشرية" في

٢٦٠ - كما وافقت الجمعية العامة على المقترحات المتعلقة بالتوسع في تطبيق اللامركزية على الأنشطة في ميدان الموارد الطبيعية والطاقة، في إطار ترتيبات تكفل الإدارة المتكاملة لأداء المنظمة في هذين المجالين. ومن شأن هذه التدابير، بعد تنفيذها تنفيذاً كاملاً، أن تشارك اللجان الإقليمية على نحو أوثق في تقديم الدعم التقني إلى البلدان في المناطق التابعة لها. ومن شأن هذا أن يعزز قدرة المنظمة على الاستجابة لاحتياجات أعضائها من الدعم الإنمائي وتحسين كفاءتها العامة.

١ - اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

٢٦١ - اضطلعت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، تحت إدارة السيد العياشي ياكرو، بأعمالها خلال السنة الماضية في إطار بيئة اقتصادية دولية تميزت بعدم وجود انتعاش عام في البلدان الصناعية واستمرار وقوع صراعات أهلية وكوارث طبيعية شتى في عدد من بلدان المنطقة. وكما يتضح من التقييم العام الذي أجرته اللجنة للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة في "التقرير الاقتصادي المتعلق بأفريقيا لعام ١٩٩٤"، كان لهذه العوامل أثر سلبي عميق على الأداء الاقتصادي في المنطقة الأفريقية، بالرغم من إحراز بعض النجاحات الجديرة بالتنويه.

آب/أغسطس ١٩٩٤، قدمت خدمات استشارية تقنية إلى ١٦ دولة من الدول الأعضاء في اللجنة و ١٠ منظمات حكومية دولية في المنطقة. وكان من بين هذه المنظمات اتحاد المغرب العربي، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالجفاف والتصحر، والشبكة الأفريقية لبحوث سياسات الطاقة، والمركز الأفريقي للتدريب والبحث المعني بالإدارة في مجال التنمية، ونظام المعلومات الإنمائية لغربي أفريقيا، ومعهد البحث والتطوير في مجال الحبوب الغذائية في المناطق شبه القاحلة، واللجنة الدائمة المشتركة بين الدول لمكافحة الجفاف في المنطقة الساحلية، والمعهد الأفريقي للتنمية والتخطيط في المجال الاقتصادي.

٢٦٨ - والدول الأعضاء التي استفادت من الخدمات الاستشارية للجنة الاقتصادية لأفريقيا هي بوتسوانا وجمهورية تنزانيا المتحدة والجزائر وجيبوتي وزامبيا وزمبابوي وساحل العاج وسيشيل والكاميرون والكونغو وكينيا ومالي وموريتانيا وموزامبيق وناميبيا ونيجيريا. وكانت الطلبات المقدمة من الدول الأعضاء للحصول على الخدمات الاستشارية تتعلق بمجالات مثل إعداد الخطط الإنمائية الاقتصادية الكلية؛ وإنشاء خطط بيئية؛ وإعداد مؤشرات للتخطيط والتنمية؛ والتدريب في مجال الحسابات القومية وترشيده وتعزيز الهياكل الوزارية للمنظمات الاقتصادية، وتقييم الاحتياجات المتعلقة بتطوير نظم المعلومات؛ والمساعدة في تطوير القوى البشرية في مجال التكنولوجيا.

٢٦٩ - وتؤيد اللجنة الاقتصادية لأفريقيا تنفيذ معاهدة أبوجا المنشئة للجماعة الاقتصادية الأفريقية. وعقب بدء نفاذ المعاهدة في نيسان/أبريل ١٩٩٤، أعدت اللجنة وقدمت وثيقة بشأن السياسات العامة في أيار/مايو ١٩٩٤ بعنوان "تلاقي السياسات العامة من أجل التعاون والتكامل الاقتصاديين الإقليميين: تنفيذ المعاهدة المنشئة للجماعة الاقتصادية الأفريقية". وحث التقرير الدول الأعضاء على إسراع الخطى في عملية تلاقي السياسات العامة في القضايا القطاعية وقضايا السياسات العامة في سياق التكامل الإقليمي.

٢٧٠ - وكانت اللجنة تأمل في أن يتم الإعلان عن تقديم تبرعات كبيرة إلى صندوق الأمم المتحدة الاستثماري للتنمية الأفريقية خلال الاجتماع التاسع لإعلان التبرعات في الفترة ١٩٩٣-١٩٩٤، ولكن هذا الأمل لم يتحقق. واستمرت الموارد الخارجة عن الميزانية المتاحة للجنة في الانخفاض، مما أثر على قدرتها التشغيلية وحد من مرونتها في الاستجابة للأولويات الناشئة لدولها الأعضاء.

إطار التحضير لمؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية لعام ١٩٩٤. وقد عرض الموقف الأفريقي الموحد في الجلسة الأولى للجنة التحضيرية لمؤتمر القمة العالمي في نيويورك في شباط/فبراير ١٩٩٤.

٢٦٤ - وتساعد أمانة اللجنة دولها الأعضاء في الأعمال التحضيرية للمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة. وتحقيقا لهذه الغاية، تقوم اللجنة بتنظيم المؤتمر الإقليمي الأفريقي الخامس المعني بالمرأة المقرر عقده في داكار في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤. وفي الوقت ذاته، دعمت اللجنة أهداف المؤتمر عن طريق المساعدة في تكوين اتحاد أفريقي لمنظمات المشاريع. وبالإضافة إلى ذلك، تجرى حاليا دراسات جدوى بشأن إنشاء مصرف للمرأة الأفريقية بالاشتراك مع مساهمين آخرين محتملين.

٢٦٥ - وخلال السنة الماضية، استجابت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا للحاجة إلى بناء السلام بعد انتهاء النزاع بإيفاد بعثات إلى بعض دولها الأعضاء، وهي إثيوبيا وإريتريا ورواندا والصومال وموزامبيق. وتضمنت الأنشطة المضطلع بها في هذه البلدان التعمير والتنمية وتقييم مجالات المساعدة في مجال الإنعاش. وتختلف احتياجات هذه الدول الأعضاء اختلافا كبيرا. فقد طلب بعض البلدان المساعدة في تعبئة الموارد المالية، في حين طلبت أخرى دعما لإنعاش مؤسسات الإدارة الاقتصادية فيها. وتحتاج مجموعة أخرى من البلدان إلى جهود أوسع نطاقا لإصلاح وتطوير المؤسسات والهياكل الأساسية الاقتصادية والاجتماعية. وتعمل اللجنة على الاستجابة بمرونة لهذه المجموعة الواسعة التنوع من الاحتياجات. ودعمًا لهذه الجهود، أيدت الدورة التاسعة والعشرون للجنة إنشاء صندوق استثماري لبناء السلام، والإنعاش بعد انتهاء النزاع، والتعمير والتنمية.

٢٦٦ - وخلال الفترة قيد الاستعراض، استفاد عدد من الدول الأعضاء من المساعدة التقنية التي تقدمها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا. وتقدم المساعدات على أساس المنح، وذلك أساسا عن طريق الفريق الاستشاري المتعدد التخصصات التابع للجنة. ويؤكد تواتر وتنوع طلبات المساعدة التقنية المقدمة عن طريق الفريق الاستشاري أهميتها بالنسبة لأعضاء اللجنة. كما تنفذ اللجنة الاقتصادية لأفريقيا مشاريع ميدانية في شتى مجالات التنمية، بما في ذلك الصناعة والزراعة والنقل والاتصالات وإدارة الطاقة ونظم المعلومات.

٢٦٧ - وتقدم اللجنة الاقتصادية لأفريقيا هذه المساعدات على هيئة خدمات استشارية فنية قائمة بذاتها. وخلال الفترة من كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ إلى

٢ - اللجنة الاقتصادية لأوروبا

٢٧١ - واصلت اللجنة الاقتصادية لأوروبا، التي يرأسها السيد إيف برثيلو، تصديها للتحديات البيئية في المنطقة، ولا سيما التحديات ذات البعد العابر للحدود. وفيما بين عامي ١٩٧٩ و ١٩٩٤، وضعت اللجنة تسعة صكوك دولية ملزمة قانوناً (أربع اتفاقيات وخمسة بروتوكولات) بشأن تلوث الهواء وتقييم الأثر البيئي والحوادث الصناعية والمياه العابرة للحدود. وآخر صك من هذه الصكوك هو بروتوكول لاتفاقية تلوث الهواء البعيد المدى العابر للحدود لعام ١٩٧٩ متعلق بزيادة خفض انبعاثات الكبريت، وقد اعتمد في أوسلو في ١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٤. وقد صاغت اللجنة هذه الصكوك لإدراج البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في إطار قانوني واقتصادي مشترك بين البلدان الأوروبية للتعاون البيئي وغيره من أوجه التعاون.

٢٧٢ - ولإعمال هذه الاتفاقيات إعمالاً تاماً على الصعيد الإقليمي، وجهت اللجنة في نيسان/أبريل بموجب مقررها واو (٤٩) المؤرخ ٢٦ نيسان/أبريل ١٩٩٤ دعوة إلى الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية لأوروبا التي لم تصدق على هذه الصكوك القانونية أو تنضم إليها إلى الاتحاد الأوروبي للتصديق عليها أو الانضمام إليها.

٢٧٣ - وقطعت لجنة السياسة البيئية، بمساعدة كبار المسؤولين الحكوميين فيها، أشواطاً في الأعمال التحضيرية للمؤتمر الوزاري وموضوعه "بيئة أوروبا" المزمع عقده في صوفيا في عام ١٩٩٥. وتتكون الاستراتيجية التي يجري وضعها من خطة عمل بيئية لوسط وشرق أوروبا، وتقرير عن حالة البيئة في أوروبا، وبرنامج بيئي لأوروبا. ويشترك في هذه الأعمال التحضيرية التي ينسقها كبار المسؤولين الحكوميين الاتحاد الأوروبي ومنظمة الصحة العالمية والبنك الدولي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومجلس أوروبا وعدد من المنظمات غير الحكومية العاملة في منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا.

٢٧٤ - وبالإضافة إلى ذلك، درست لجنة السياسة البيئية مسألة التوسع التدريجي لبرنامج منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي لاستعراض الأداء البيئي القطري ليشمل وسط وشرق أوروبا، بالتعاون مع منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. كما وضعت اللجنة الصيغة النهائية للمبادئ التوجيهية المتعلقة بالإدارة البيئية المتكاملة في البلدان التي تمر بمرحلة انتقال، التي أعدت استناداً إلى سلسلة من حلقات العمل نظمت في إطار نشاط مشترك بين اللجنة الاقتصادية لأوروبا وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، بشأن تعزيز قدرات الإدارة البيئية

في بلدان وسط وشرق أوروبا. كما اعتمدت اللجنة نصوصاً قانونية مرنة في صيغة توصيات للحكومات الأعضاء في اللجنة في مجال التكنولوجيا والمنتجات السليمة بيئياً، والمواصفات البيئية للمنتجات وتمويل السياسة البيئية:

(أ) توصيات إلى حكومات اللجنة الاقتصادية لأوروبا بشأن الوقاية من تلوث المياه بالمواد الخطرة (ECE/CEP/2):

(ب) توصيات إلى حكومات اللجنة الاقتصادية لأوروبا بشأن التكنولوجيا والمنتجات السليمة بيئياً والمواصفات البيئية للمنتجات (ECE/CEP/3):

(ج) توصيات إلى حكومات اللجنة الاقتصادية لأوروبا بشأن تمويل السياسات البيئية (ECE/CEP/4-ECE/EC.AD/45):

٢٧٥ - وقدمت اللجنة الاقتصادية لأوروبا خطة عملها لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ إلى لجنة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة في دورتها الثانية المعقودة في أيار/مايو ١٩٩٤، عملاً بمقرر اللجنة واو (٤٨) وبموافقة كبار مستشاري حكومات اللجنة الاقتصادية لأوروبا بشأن مشاكل البيئة والمياه. وتغطي خطة العمل المسائل الإقليمية الرئيسية المتصلة بجدول أعمال القرن ٢١.

٢٧٦ - وشرعت اللجنة الاقتصادية لأوروبا في إسداء خدمات استشارية في مجال فعالية الطاقة في عام ١٩٩٤. وصممت اللجنة مشروعاً لفعالية الطاقة ٢٠٠٠ لتعزيز التعاون والتجارة في مجال التكنولوجيا ذات الكفاءة العالية من حيث الطاقة المستخدمة بطريقة سليمة بيئياً من أجل تحسين ممارسات إدارة الطاقة في البلدان التي تمر بمرحلة انتقال. وبعد الانتهاء على نحو مرضٍ من المرحلة الأولى، شرعت اللجنة في مرحلة ثانية مدتها ثلاث سنوات في ١ حزيران/يونيه ١٩٩٤. وتؤكد هذه المرحلة دور كفاءة الطاقة وموارد الطاقة المتجددة في تخفيض غازات الدفيئة وانبعاثات المواد المحمضة، فضلاً عن إنشاء مناطق نموذجية لتنفيذ الاستراتيجيات الفعالة من حيث الطاقة لحفز المبادرات وروح تنظيم المشاريع الحرة في البلدان التي تمر بمرحلة انتقال. كما شرعت اللجنة في برنامج جديد للتعاون التقني لإنشاء "مركز للغاز" قصد تعزيز وتطوير صناعات الغاز المرتكزة على السوق في هذه البلدان نفسها.

٢٧٧ - وفي الدورة المشتركة مع لجنة الحراجة التابعة لمنظمة الأغذية والزراعة (الفاو)، المعقودة في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣، استعرضت لجنة الأخشاب التابعة للجنة الاقتصادية لأوروبا ما يترتب على تقييم موارد

٢٨١ - ونشرت اللجنة "النشرة الاقتصادية لأوروبا"، المجلد ٤٥، (١٩٩٣) و "الدراسة الاستقصائية الاقتصادية لأوروبا، ١٩٩٣-١٩٩٤". وتتضمن كلتا النشرتين تحليلات متعمقة للتطورات الاقتصادية الراهنة وآفاق الأجل القصير في أوروبا وأمريكا الشمالية. ويولي هذان المنشوران عناية خاصة للتطورات الحاصلة في بلدان أوروبا الوسطى والشرقية والتقدم المحرز في تحويل اقتصاداتها إلى نظم سوقية.

٢٨٢ - وتحت إشراف الفرقة العاملة المعنية بتسهيل التجارة الدولية والتابعة للجنة الاقتصادية لأوروبا، حدث تقدم سريع في وضع رسائل قواعد الأمم المتحدة لتبادل البيانات الإلكترونية في مجالات الإدارة والتجارة والنقل، في إطار برنامج المقررين المشترك التابع لآلية تبادل البيانات الإلكترونية في مجالات الإدارة والتجارة والنقل. وأنشأت اللجنة ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ومركز التجارة الدولية فرقة عمل مشتركة بين الأمانات لتحسين التنسيق المتعلق بتسهيل التجارة.

٢٨٣ - وخلال الفترة المستعرضة، اشتركت اللجنة الاقتصادية لأوروبا في الأعمال التحضيرية للمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة. وسيعقد في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤ اجتماع تحضيرى أوروبى. أما بالنسبة لمؤتمر الأمم المتحدة الثاني للمستوطنات البشرية (الموئل ٢)، فستعقد اللجنة بشأنه اجتماعاً تحضيرياً إقليمياً في أيلول/سبتمبر ١٩٩٤.

٣ - اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

٢٨٤ - من الاتجاهات الرئيسية لدى الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي التي أثرت كثيراً في السنوات الأخيرة على عمل اللجنة، التي يديرها السيد جيرت روزنتال، تزايد التوجه نحو نظام السوق، وإحراز تقدم ملحوظ في إشاعة الديمقراطية، وزيادة بذل الجهود لتكييف التكنولوجيات المتاحة دولياً مع الظروف المحلية. غير أن الفقر ما فتئ يتزايد في المنطقة، وساء توزيع الدخل، وباتت مستويات الادخار والاستثمار غير كافية. وما فتئت عملية العولمة الجارية تؤثر على عمل اللجنة، حيث تزداد أهمية المسائل العالمية ذات الأبعاد المتعددة القطاعات، من قبيل البيئة والتنمية والسكان والتنمية، في منطقة اللجنة.

٢٨٥ - ومن الواضح أن هذه الاتجاهات تحدد البنود ذات الأولوية في جدول أعمال اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، سواء من حيث عملها التحليلي أو من حيث أنشطتها التنفيذية. وكجزء من الجهد المشترك الذي تبذله حكومات الدول الأعضاء وأمانة

الغابات للمناطق المعتدلة، الذي أنجز مؤخراً، من آثار تنعكس على السياسة العامة. وتقوم اللجنة الاقتصادية لأوروبا والفاو بصورة مشتركة بدور المنسق الدولي لتنفيذ الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا، المعقود في هلسنكي في عام ١٩٧٥، بشأن الأنشطة الرامية إلى مساعدة البلدان التي تمر بمرحلة انتقال في مجال قطاع الغابات.

٢٧٨ - وفي الفترة المستعرضة، خطت اللجنة الاقتصادية لأوروبا خطوات هامة في مجال النقل. إذ ساهمت اللجنة في وضع قواعد ومعايير موحدة فيما يتعلق بالنقل، وتسهيل عمليات عبور الحدود، وتخطيط شبكات متماسكة من الهياكل الأساسية للطرق والسكك الحديدية والمياه الداخلية والنقل المختلط. وأحرزت اللجنة تقدماً هاماً في مجال مواءمة الشروط الأوروبية المتعلقة بالنقل الدولي للسلع الخطرة عبر الطرق والسكك الحديدية والمجاري المائية الداخلية مع الشروط المتعلقة بنقل تلك السلع بحراً وجواً. وتصرفت اللجنة على أساس التوصيات التي وضعتها لجنة الخبراء المعنية بمسألة نقل البضائع الخطرة، وهي لجنة متفرعة عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

٢٧٩ - وتقدمت اللجنة في إرساء مجموعة موحدة من القواعد والشروط لبناء مركبات الطرق، تشمل مجموعة واسعة من العناصر المتعلقة بالسلامة الإيجابية والسلبية وحماية البيئة والمحافظة على الطاقة. وأولت اللجنة عناية خاصة للأنشطة في مجال السلامة على الطرق في إطار اتفاقية فيينا للعلامات والإشارات الطرقيّة، التي نقحت مؤخراً. وفيما يتعلق بعبور الحدود، وضعت اللجنة الصيغة النهائية للاتفاقية الجمركية لمجمعات الحاويات، والتقرير المتعلق بتيسير عبور الحدود في النقل الدولي بالسكك الحديدية. كما أحرزت اللجنة تقدماً بشأن الإجراءات الجمركية للنقل العابر فيما يتعلق بنقل البضائع بالسكك الحديدية.

٢٨٠ - وعقد في كريت في الفترة من ١٤ إلى ١٦ آذار/مارس ١٩٩٤ مؤتمر أوروبى ثان للنقل، نظمته البرلمان الأوروبي والجماعة الأوروبية، بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لأوروبا ومنظمات دولية أخرى. ونوه البيان الذي اعتمدته المؤتمر، بشكل تام، بعمل اللجنة الاقتصادية لأوروبا في مجال النقل، مؤكداً على اتفاقاتها في مجال النقل الدولي التي قدمت إسهاماً كبيراً في سياسة النقل على النطاق الأوروبي. ووافقت اللجنة على عقد مؤتمر للنقل والبيئة في عام ١٩٩٦، بالتعاون الوثيق مع الاتحاد الأوروبي والمؤتمر الأوروبي لوزراء النقل، فضلاً عن المنظمات الدولية الأخرى.

والاجتماعية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣): الاجتماع السادس عشر لرؤساء المجلس الإقليمي للتخطيط التابع لمعهد أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي للتخطيط الاقتصادي والاجتماعي (تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣): الدورة التاسعة عشرة للجنة الخبراء الحكوميين الرفيعي المستوى (آذار/مارس ١٩٩٤): الدورة الخامسة عشرة للجنة التنمية والتعاون لمنطقة البحر الكاريبي (تموز/يوليه ١٩٩٤): الاجتماع العاشر للمجلس الإقليمي للتخطيط التابع لمعهد التخطيط الاقتصادي والاجتماعي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (تموز/يوليه ١٩٩٤). وعقدت اللجنة ما يقارب ٦٠ حلقة دراسية واجتماعا مخصصا للخبراء في الفترة بين أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ وآب/أغسطس ١٩٩٤ وقدمت دعما تقنيا لعدة محافل رئاسية، منها اجتماع رؤساء دول مجموعة ريو (سنتياغو، تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣) واجتماع رؤساء دول أمريكا الوسطى وبنما (غواتيمالا، تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣).

٤ - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ

٢٩٠ - رغم أن بعض التوترات والصراعات ما زال قائما في آسيا والمحيط الهادئ، فإن السلام والاستقرار اللذين سادا في غالبية المنطقة قد أتاحا للدول أعضاء اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، التي يرأسها السيد رفيع الدين أحمد، أن تركز اهتمامها ومواردها من أجل تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية. والنمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية في المنطقة يؤديان بدورهما إلى تعزيز التعاون والاستقرار. وهذه الرغبة المتزايدة في التعاون، التي تتضح بصفة خاصة في تنفيذ الإصلاحات في مجال السياسة العامة بكل حزم وفي نمو التجارة فيما بين بلدان المنطقة، قد يسرت إلى حد كبير من أعمال اللجنة.

٢٩١ - وفي ضوء ما تقدم، اختتمت الدورة الخمسون للجنة أعمالها في ١٣ نيسان/أبريل ١٩٩٤ بنيودلهي في جو مفعم بقدر كبير من التفاؤل بمستقبل المنطقة. وقد أفضت هذه الدورة أيضا إلى إدراك واقعي لتعدد المشاكل الإنمائية الكثيرة التي ينتظر ظهورها في المستقبل. إن إصدار إعلان نيودلهي بشأن تعزيز التعاون الاقتصادي الإقليمي في آسيا والمحيط الهادئ صوب القرن الحادي والعشرين يثبت إحساس المنطقة من جديد بهويتها ويبرهن على التزامها بالإبقاء على زخم التنمية وتوسيع نطاقه حتى يعم جميع أنحاء المنطقة والدول الأعضاء في اللجنة.

٢٩٢ - وقد اكتسبت اللجنة خبرة في استغلال هيكلها المواضيعي الجديد لتحسين خدماتها المقدمة إلى المنطقة.

اللجنة لتعزيز أهمية برنامج عمل اللجنة، صدرت أربعة بيانات رئيسية في الفترة المستعرضة: "أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي: سياسات ترمي إلى تحسين الروابط بالاقتصاد العالمي"، "النزعة الإقليمية المفتوحة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي: التكامل الاقتصادي كمساهمة في تغيير أنماط الإنتاج مع عدالة اجتماعية"، "مؤتمر القمة للتنمية الاجتماعية: نظرة من أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي"، "الصحة والعدالة الاجتماعية وتغيير أنماط الإنتاج في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي"، كمتابعة "للتعليم والمعرفة: الركائز الأساسية لتغيير أنماط الإنتاج مع عدالة اجتماعية" (١٩٩٢).

٢٨٦ - واستعرضت حكومات الدول الأعضاء هذه الوثائق بنظرة مواتية في الدورة الخامسة والعشرين للجنة، التي عقدت مؤخرا في كرتاخينا ده إندياس بركولومبيا في الفترة من ٢٠ إلى ٢٧ نيسان/أبريل ١٩٩٤. وقد نشرت هذه الوثائق على نطاق واسع منذ ذلك الحين.

٢٨٧ - وفي الفترة المستعرضة، واصلت اللجنة بذل جهودها الرامية إلى مساعدة حكومات الدول الأعضاء على إصلاح القطاع العام والأسواق المالية؛ وإدخال ابتكارات على القطاع المنتج؛ ووضع استراتيجيات لتخفيف حدة الفقر؛ ومتابعة جدول أعمال القرن ٢١؛ وتطوير منظور أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي للقضايا الرئيسية للتجارة، من قبيل جولة أوروغواي. وعلاوة على ذلك، شاركت أمانة اللجنة في أنشطة بناء السلام في السلفادور بدعمها عمل الأمانة العامة للأمم المتحدة في الجوانب الاقتصادية من تنفيذ اتفاقات السلام في تشابولتيبيك التي وقعتها حكومة السلفادور وجبهة فارابوندو مارتني للتحريك الوطني في المكسيك في كانون الثاني/يناير ١٩٩٢.

٢٨٨ - وواصلت اللجنة أيضا القيام بدورها الدائم في رصد الأحداث الاقتصادية في المنطقة. وعبرت اللجنة رسميا عن هذا الدور بإصدارها "الاستعراض العام الأولي لاقتصاد أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي" الذي ينشر في كانون الأول/ديسمبر من كل سنة، و "الدراسة الاستقصائية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي"، و "الحولية الإحصائية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي".

٢٨٩ - ولا تزال اللجنة أهم محفل للشؤون الاقتصادية والاجتماعية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. ومن الاجتماعات الحكومية الدولية التي عقدتها اللجنة في الفترة المشمولة بالتقرير: الاجتماع السابع عشر لرؤساء المؤتمر الإقليمي لإشراك المرأة في التنمية الاقتصادية

البشرية في منطقة اللجنة. وقد اختارت اللجنة، كموضوع لدورتها في عام ١٩٩٥، موضوع التعاون الإقليمي في مجال تنمية الموارد البشرية، مع الإشارة بصفة خاصة إلى الآثار الاجتماعية للنمو الاقتصادي المستدام.

٢٩٧ - وشاركت اللجنة في حلقات دراسية عقدت للجهات العاملة في مجال التحضر، مواكبة للمؤتمر الوزاري المعني بالتحضر في آسيا والمحيط الهادئ، الذي عقد في الفترة من ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر إلى ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣ ببانكوك. وقد ضمت هذه الحلقات الدراسية، بالإضافة إلى اللجنة، هيئات محلية ومنظمات غير حكومية ومعاهد بحثية وتدريبية ووسائط إعلامية. كذلك شاركت اللجنة في إنشاء محفل التحضر لآسيا والمحيط الهادئ، الذي يتولى تشجيع استمرارية التعاون فيما بين المجموعات المعنية. وواصلت اللجنة عملها مع الشبكة الإقليمية للهيئات المحلية المعنية بإدارة المستوطنات البشرية، وذلك في قضايا من قبيل التمويل المحلي ومعالجة الفضلات والإسكان الميسر. وبالإضافة إلى ذلك شاركت اللجنة، في عام ١٩٩٣، في تأسيس شبكة معاهد البحث والتدريب والإعلام في مجال المستوطنات البشرية بآسيا والمحيط الهادئ.

٢٩٨ - ومبادرات اللجنة على مختلف الصعد قد أفادت الأشخاص المعوقين. فمن خلال الحلقات التدريبية دون الإقليمية، ساعدت اللجنة في تعزيز القدرات الإدارية لمنظمات المساعدة الذاتية المعنية بالأشخاص المعوقين. وعلى المستوى الإقليمي، حثت اللجنة حكومات الأعضاء والأعضاء المنتسبين على توقيع الإعلان المتعلق بالمشاركة الكاملة للمعوقين ومساواتهم في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، الذي أقرته اللجنة في دورتها التاسعة والأربعين لعام ١٩٩٣. وبحلول منتصف عام ١٩٩٤، كانت هناك ٢٧ حكومة من الحكومات الأعضاء والحكومات المنتسبة قد وقعت هذا الإعلان.

٢٩٩ - وفي إطار موضوع البيئة والتنمية المستدامة، ركزت اللجنة على إدخال الاعتبارات البيئية في عمليات التخطيط وصنع القرار ومنع التصحر (بما في ذلك استراتيجيات رسم الخرائط وإقامة شبكة لمراكز البحث والتدريب في مجال مكافحة التصحر)، وإدارة البيئة الساحلية (بما في ذلك تشجيع السياحة الساحلية المواتية للبيئة) ومنع الاتجار في النفايات الخطرة وزيادة الوعي البيئي بصورة عامة. وهولندا وجمهورية الصين الشعبية تشتركان الآن في تمويل مشروع متعلق بالجيولوجيا البيئية والحضرية فيما يتصل بالتنمية المستدامة للمناطق الاقتصادية الجديدة والمدن السريعة النمو. والمساهمات المتزايدة المقدمة في هذا الصدد من الدول النامية الأعضاء تشجع عمليات التطور في المنطقة.

واللجان الحكومية الدولية الجديدة قد عقدت كلها دورة واحدة على الأقل، كما أن الجهود المبذولة في نطاق برنامج العمل المواضيعي والأولويات قد بدأت مع بداية فترة السنتين ١٩٩٤-١٩٩٥.

٢٩٣ - وقد أقرت اللجنة برنامج العمل للتعاون الاقتصادي الإقليمي في مجال نقل التكنولوجيا ذات الصلة بالاستثمار، وذلك مع قيامها في نفس الوقت، وهي تشعر بالارتياح، باستعراض التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل للتعاون الاقتصادي الإقليمي في مجال التجارة والاستثمار. والتطور الرئيسي بالمنطقة في هذا الشأن هو قرار حكومة جمهورية الصين الشعبية أن تصبح عضواً في اتفاق بانكوك، وهو اتفاق تجاري تفضيلي يحظى برعاية اللجنة. وبمجرد انضمام جمهورية الصين الشعبية، يتوقع انضمام مزيد من الأعضاء في المستقبل القريب، مما سيجعل من هذا الاتفاق مرفقا إقليمياً يتسم بفعالية حقيقية.

٢٩٤ - وبغية تشجيع الاضطلاع بمزيد من التعاون فيما بين المناطق دون الإقليمية، نظمت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ اجتماعاً في شباط/فبراير ١٩٩٤ مع الأمناء العامين لثلاث من المنظمات دون الإقليمية، وهي منظمة التعاون الاقتصادي ومحفل جنوب المحيط الهادئ ورابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي. ومن المقرر أن يعقد الاجتماع القادم في أوائل عام ١٩٩٥ بمقر أمانة رابطة أمم جنوب شرقي آسيا. وقد قامت اللجنة أيضاً بتوفير التيسيرات اللازمة من أجل عقد اجتماع بشأن التعاون الاقتصادي في شمال شرقي آسيا ضم بين حضوره الاتحاد الروسي وجمهورية الصين الشعبية وجمهورية كوريا وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وفي إطار دعم من اليابان، يبشر النمو في هذه البلدان بإمكانات اقتصادية كبيرة في مجال تنمية منطقة شمال شرقي آسيا دون الإقليمية.

٢٩٥ - وثمة جهود أخرى بذلتها اللجنة من أجل تعزيز التعاون الاقتصادي الإقليمي، ومنها تقديم الدعم اللازم لعقد ندوة إقليمية عن الخصخصة نظمت على نحو مشترك بكراتشي في الفترة من ٣٠ كانون الثاني/يناير إلى ٢ شباط/فبراير ١٩٩٤، وذلك إلى جانب حلقة دراسية إقليمية عن تجربة النمو في شرق/جنوب شرقي آسيا، اشترك في تنظيمها البنك الدولي، وعقدت ببانكوك يومي ١٩ و ٢٠ أيار/مايو ١٩٩٤. وشملت أعمال اللجنة، بالإضافة إلى ذلك، مبادرات تتعلق بالكفاءة التجارية، وبرامج للسلع الأساسية ذات الأهمية البالغة للمنطقة، ودراسات عن ثلاثيات النمو، وتشجيع الحرف اليدوية.

٢٩٦ - وفي إطار موضوع تخفيف حدة الفقر، قامت اللجنة بتنقيح وتعزيز خطة عمل جاكارتا لتنمية الموارد

اجتماع لفريق خبراء في مجال مفاهيم وقياسات الفقر على صعيد البلدان الاضطلاع ببرامج تستهدف تخفيف وطأة الفقر. وكانت هناك مبادرات أخرى لبرنامج الإحصاءات ركزت على المحاسبة البيئية وإعداد دراسات إحصائية إجمالية وطنية عن المرأة.

٣٠٥ - وقد أولت اللجنة اهتماما خاصا، طوال اضطلاعها بأعمالها، لاحتياجات الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية واحتياجات أقل البلدان نموا والبلدان غير الساحلية والبلدان النامية الجزرية. واللجنة تعمل الآن على استخلاص دروس من التجارب السابقة للاقتصادات الحديثة العهد بالتصنيع. وتقوم اللجنة، بصفة محددة، بدراسة سياسات الاقتصاد الكلي والسياسات القطاعية وبناء المؤسسات ومشاركة القطاع الخاص وطرق زيادة كفاءة الإدارة الحكومية. وتركز أنشطة اللجنة في منطقة المحيط الهادئ أيضا على تقييم الأداء الاقتصادي والعقبات الاقتصادية، ووضع استجابات مناسبة في مجال السياسة العامة، وتوفير خدمات تدريبية واستشارية لمجابهة احتياجات بعينها.

٥ - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

٣٠٦ - أدت التطورات الأخيرة في غربي آسيا إلى إيجاد عقبات خطيرة من شأنها أن تعوق أعمال اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، التي يرأسها السيد صباح البقجي. فإلى جانب الحرب الأهلية التي استمرت فترة طويلة وبقاء حالات المعاناة التي نجمت عن حرب الخليج، يلاحظ أن اندلاع الأعمال الحربية في اليمن، وهو أقل البلدان نموا في المنطقة، قد زاد من المستوى العام للاضطرابات. والمنطقة تواجه أيضا استراتيجيات إقليمية غير كافية على صعيد تخطيط وإدارة الموارد الطبيعية وكذلك فيما يتصل بإدخال الشواغل البيئية في مجال تنمية تلك الموارد. ونواحي الضعف والقصور الأساسية في ميدان الإحصاءات والمعلومات عن المنطقة ككل تشكل عقبة أخرى أمام التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

٣٠٧ - وفي سياق الندوة الإقليمية المتعلقة باستخدام المياه وحفظها، التي عقدت بعمان في الفترة من ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، زودت الأمانة العامة للجنة بدراسات وتقارير مختلفة عن إدارة الموارد الطبيعية في غربي آسيا، تتضمن دراسة عن تخطيط الموارد المائية وإدارتها وحفظها؛ وتقريراً عن أنماط التعاون في مجال تنمية أحواض المياه المشتركة؛ وتقريراً آخر عن تشكيل لجنة إقليمية للموارد الطبيعية؛ وإقامة شبكة تدريبية إقليمية فيما يتصل بقطاع المياه؛ وإنشاء قاعدة بيانات إقليمية عن موارد المياه.

٣٠٠ - وبرامج اللجنة قد ساعدت الدول الأعضاء في تناول انخفاض الطلب على الطاقة من خلال تشجيع تنمية قدرات خبراء الطاقة الاستشاريين في القطاع الخاص.

٣٠١ - والنمو الاقتصادي يزيد من الطلب على الطاقة، وتزايد إحراق الوقود الأحفوري يؤثر عموماً بشكل معاكس على البيئة. ومن ثم فإن جهود اللجنة الرامية إلى تقليل الطلب على الطاقة تعد جهوداً هامة. وفي الفترة قيد الاستعراض، تناولت اللجنة أيضاً موضوع الحاجة إلى تكنولوجيا نظيفة في مجال الفحم ومزايا استخدام الغاز الطبيعي. وقد أدى التعاون التقني فيما بين البلدان النامية بشأن الطاقة الريحية، بمستوى أقل، إلى تمكين الدول أعضاء اللجنة من تقاسم الخبرة والمعدات والتدريب في هذا الميدان.

٣٠٢ - وفي إطار موضوع النقل والمواصلات، شددت اللجنة على الهياكل الأساسية والبروتوكولات باعتبارها من العوامل المؤثرة على نمو التجارة والتعاون الاقتصادي الإقليمي. وفي الدراسة المواضيعية للدورة الخمسين للجنة في عام ١٩٩٤ المعنونة "تطوير الهياكل الأساسية باعتبارها مرتكزا للنمو الاقتصادي والتعاون الاقتصادي الإقليمي" (ST/ESCAP/1364)، تنبأت اللجنة على نحو متحفظ بحدوث عجز مقداره ٩١٨ بليون دولار في مجال الحصول على التمويل اللازم لتطوير الهياكل الأساسية حتى عام ٢٠٠٠. وقد استخدمت اللجنة هذه الدراسة أيضاً في تسليط الضوء على نواحي النقص في ميدان الإدارة والصيانة التي تقلل من قدرة الهياكل الأساسية المتوافرة وتعرض استدامتها للخطر.

٣٠٣ - ومن خلال برنامج اللجنة لتطوير الهياكل الأساسية للنقل البري بآسيا، تشدد اللجنة على الهياكل المادية، من قبيل الطريق الآسيوي السريع والخط الحديدى العابر لآسيا، إلى جانب تيسير النقل البري عند نقاط عبور الحدود. وعلى صعيد آخر، قامت الأمانة بالمساعدة في استحداث قواعد للبيانات في مجال النقل وتهيئة وسائل للتنبؤ والتخطيط، بما في ذلك نموذج تخطيط السياسة العامة في ميدان النقل البحري. وقد استخدم هذا النموذج في وضع دراسات عن الشحن بالحاويات وتطوير الموانئ حتى عام ٢٠٠٠. وركز التدريب، على صعيد إدارة الموانئ وشؤون النقل على التبادل الإلكتروني للبيانات من أجل تحسين الخدمات وتقليل التكاليف، مما يمكن الموانئ من الاستمرار في العمل في سياق بيئة تتسم باطراد التنافس.

٣٠٤ - وقد وفر برنامج الإحصاءات لدى اللجنة خدمات تدريبية واستشارية من أجل زيادة القدرات الوطنية على الإتيان بالإحصاءات التي تحتاجها البلدان للاضطلاع بالحديث من أنشطتها الإدارية والاقتصادية. وقد أيد

الاجتماعية. إن دعم اللجنة للاجتماع المتعلق بالتنمية الإنسانية في العالم العربي، الذي عُقد في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، إلى جانب اتخاذ اللجنة في دورتها السابعة عشرة لقرار يتصل بتشكيل لجنة للتنمية الاجتماعية داخل إطارها، سيعززان مساهمة المنطقة في مؤتمر القمة هذا.

٣١٤ - وفي بداية عام ١٩٩٤، اضطلعت اللجنة بعملية أساسية تتعلق بإعادة تقدير وتشكيل برامجها، وذلك بموجب مبادرة من اللجنة التقنية في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣. كذلك أجرت اللجنة استعراضاً داخلياً قامت في أعقابها بمشاورات عن إعادة تشكيل برامج اللجنة عُقدت بعمان في الفترة من ٣١ كانون الثاني/يناير إلى ٣ شباط/فبراير ١٩٩٤.

٣١٥ - ونتيجة لذلك، تخلت اللجنة عن هيكلها القطاعي السابق واتخذت هيكلًا موضوعيًا أكثر مرونة من شأنه أن يشجع على اتباع نهج متعدد الاختصاصات وأن يتيح مزيداً من الحركة فيما يتصل بتخصيص الموارد. وقد حوِّلت عملية إعادة الهيكلة اللاحقة البرامج الفرعية القطاعية الخمسة عشر التابعة للجنة إلى خمسة برامج فرعية موضوعاتية تخضع لإدارة ست شُعَب. وقد اختارت اللجنة المواضيع الخمسة التالية: إدارة الموارد الطبيعية والبيئة؛ تحسين نوعية الحياة؛ التنمية والتعاون في الميدان الاقتصادي؛ التطورات الإقليمية والتغيرات العالمية؛ القضايا الخاصة، بما فيها القضايا الناشئة والقضايا القطرية ذات الأولوية الغالبة.

دال - حتمية العمل الإنساني

١ - تعزيز تنسيق الاستجابة الإنسانية وتحسين توقيتها

٣١٦ - إن الفقر والتحديات على حقوق الإنسان والتخلف تشكل عوامل حاسمة من شأنها أن تسهم في تحطيم المجتمعات وإثارة أعمال العنف. وفي الوقت الذي نشهد فيه قيام دول كثيرة بالكفاح في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وذلك مع محاولتها في نفس الحين أن تهيئ هياكل أساسية سليمة، فإن من الملاحظ أن هذه الدول ضعيفة للغاية إزاء الأزمات. وقد عالجت بعضاً من هذه القضايا في "خطة للتنمية"، وآمل أن تساعد المناقشات المقبلة على رسم نموذج إنمائي جديد. وفي نفس الوقت، ينبغي لعملية بناء الدولة بعد انتهاء الصراع أن تتضمن نهجاً أكثر إيجابية ترمي، لا إلى إعادة الوضع السابق للصراع، بل إلى معالجة الأسباب الأساسية لمظاهر الأزمة. ومن هنا يبرز ذلك التحدي المتمثل في الانتقال من مرحلة الغوث الطارئ إلى مرحلة التنمية المستدامة بأسلوب متساند لا فجوة فيه.

٣٠٨ - وفي أثناء الفترة قيد الاستعراض، واصلت اللجنة أنشطتها المتعلقة بتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ والإعلان العربي للتنمية والبيئة واحتمالات المستقبل. وقد عززت اللجنة جهودها في هذا المضمار من خلال تشكيل لجنة مشتركة معنية بالبيئة والتنمية في المنطقة العربية. كذلك نظمت اللجنة اجتماعاً لفريق من الخبراء بشأن احتمالات الاستعاضة عن المواد المستنفدة للأوزون في منطقة اللجنة، حيث انعقد هذا الاجتماع يومي ١ و ٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ بعمان.

٣٠٩ - وساعدت اللجنة في تنظيم وعقد الحلقة التدريبية الإقليمية الخامسة المعنية بتحليل السياسات في مجال الأغذية والزراعة. كذلك عقدت اللجنة اجتماعاً لفريق من الخبراء من أجل تقييم سياسات وبرامج التنمية الريفيه ببلدان المنطقة في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣.

٣١٠ - وفي عام ١٩٩٣، أصدرت اللجنة دراسة عنوانها "مسح للتطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا"، وذلك إلى جانب دراسة أخرى معنونة "تعزيز آليات وأساليب تنشيط التجارة الدولية فيما بين الدول الأعضاء في اللجنة". وهذه الدراسة تتولى استعراض العمل العربي المشترك والتعاون على الصعيد دون الإقليمي. وهي تناقش كذلك الآليات المتعلقة بتشجيع التجارة الإقليمية فيما بين الدول أعضاء اللجنة.

٣١١ - وعقدت اللجنة حلقتي عمل إقليميتين عن الصناعات الإلكترونية، بالإضافة إلى حلقة عمل إقليمية أخرى عن "كيف تبدأ عملك التجاري المستقل" (تشرين الأول/أكتوبر - تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣). وفي إطار التعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) والمنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين، قامت اللجنة بإعداد دراسات إجمالية مشاريعية في مجال تنفيذ برنامج خاص للتنمية الصناعية في البلدان العربية.

٣١٢ - وفي تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣، عُقد الاجتماع الرابع لرؤساء المنظمات الإحصائية المركزية في منطقة اللجنة. وفي أيار/مايو ١٩٩٤، عقدت اللجنة اجتماع فريق من الخبراء بشأن المسح الهيدروغرافي البحري ورسم الخرائط الملاحية. كذلك عقدت اللجنة حلقة دراسية عن السياسات والاستراتيجيات الحديثة للتسعير المينائي. كما كان ثمة استحداث لشبكة معلومات إدارية في مجال النقل.

٣١٣ - وفي الفترة قيد الاستعراض، استمرت اللجنة في توفير الدعم اللازم للدول الأعضاء في ميدان القيام، على الصعيدين الوطني والإقليمي، بالإعداد للمؤتمرات العالمية ذات الصلة، وبخاصة مؤتمر القمة العالمي للمقبل للتنمية

وصلاحيات قوة الأمم المتحدة تعكس الجهود المتناسقة لكافة هذه الإدارات الثلاث.

٣٢١ - إن أمن جميع موظفي الإغاثة العاملين في مناطق الصراع وسائر مناطق الخطر والذين كثيرا ما يوجدون بهذه المناطق قبل نشر قوات حفظ السلام، ما زال مبعث قلق بالغ. وموظفو الإغاثة المحليون، وهم مستهدفون بصفة خاصة بأعمال العنف الوحشية، بحاجة إلى اهتمام عاجل من جانبنا. ومن جراء المأساة الدائرة في رواندا، كان هناك أكبر عدد من القتلى والمصابين بين موظفي الإغاثة لم تشهده أي عملية طوارئ أخرى في التاريخ الحديث. والمخاطر المطردة التي يتعرض لها هؤلاء العاملون المخلصون - الذين يجيئون من مؤسسات الأمم المتحدة ومن شريكاتها من المنظمات غير الحكومية الدولية والمحلية - تؤكد ضرورة مضاعفة جهودنا من أجل تحسين الترتيبات المتعلقة بأنهم. والأمم المتحدة مصممة على توفير تعهد واضح كل الوضوح من كافة الأطراف الفاعلة باحترام حيدة وأمن المشاركين في أعمال إنسانية خطيرة. ونحن نطالب أيضا بمحاسبة المسؤولين عن أفعال العنف الذميمة هذه عن أعمالهم.

٣٢٢ - إن عمليات الإغاثة الطارئة، التي يُضطلع بها في معمرة الصراعات العنيفة، لا تهدد أمن وسلامة موظفي الإغاثة والإمدادات الغوثية فحسب، بل تؤدي أيضا في أحيان كثيرة إلى إثارة الشكوك حول نزاهة وحيدة هذه العمليات الإنسانية. ومن ثم، فإن مسألة حماية المهام الإنسانية إبان حالات الصراع تكتسب أهمية جديدة. وخلال السنة الماضية، قام فريق عامل غير رسمي، يضم ممثلين لجهات حفظ السلام والمساعدة الإنسانية ويعمل تحت رعاية اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، بوضع قواعد أساسية وتوفير مبادئ توجيهية عملية فيما يتصل ببرامج الإغاثة إبان ظروف الصراع.

٣٢٣ - وثمة شاغل آخر هو مسألة تقييم الأثر السلبي لجزاءات الأمم المتحدة على المدنيين الأبرياء والفئات الضعيفة في البلدان المستهدفة، وتجنب هذا الأثر. وكما هو واضح في الكثير من نظم الجزاءات الأخيرة، فإن الأثر غير المقصود للجزاءات يتطلب تقديم مساعدة إنسانية من أجل وقاية أضعف عناصر السكان المتضررين. وتقوم اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات الآن بالنظر في كيفية تقدير أثر الجزاءات، واقتراح أساليب الاستجابة للشواغل الإنسانية، سواء في أثناء تخطيط نظم الجزاءات أم في أثناء الاضطلاع بها.

٣٢٤ - وفي حين أن الحاجة إلى التواصل بين مرحلة الإغاثة ومرحلة التنمية قد تجاوزت حد المفهوم النظري،

٣١٧ - إن البحث عن الشخصية الفردية أو الوطنية في حقبة ما بعد الحرب الباردة ما زال يشكل سببا رئيسيا لتلك الاضطرابات التي تسود كثيرا من المجتمعات. وقد سبق لي أن علقت على الخسائر السياسية التي ترتبت على ذلك، فبعض الدول أو الأمم قد وقعت ضحية للاضطراب في أجزاء كثيرة من العالم، وإن كان هذا لا يعني أن نقل من شأن أهم نتيجة لهذه الظاهرة، وهي ما فرضته من خسائر واسعة النطاق في الأرواح البشرية. فالمذابح والأعمال الوحشية في رواندا والصومال ويوغوسلافيا السابقة وفي أنحاء شتى من العالم وصمة عار للبشرية كافة (وللاطلاع على الاستجابات الإنسانية لهذه الحالات، انظر أيضا الفرع رابعا - هاء أدناه).

٣١٨ - والأزمات من هذا القبيل تمتد إلى ما وراء الحدود الوطنية وتؤثر على البلدان المجاورة وتعرض هيكلها السياسية والاجتماعية والاقتصادية للضعف لمحن قاسية. واليوم، توجد ٢٠ مليون نسمة قد اضطرت إلى الهروب من ديارها والتماس الملجأ في بلدان أخرى، كما توجد ٣٠ مليون نسمة أخرى قد تعرضت للنزوح داخل حدود بلدانها.

٣١٩ - وهناك حاجة، أكثر من أي وقت على الإطلاق، للاضطلاع بعمل إنساني فعال حسن التوقيت. فالاستجابة البطيئة أو غير الكافية يمكن لها ببساطة أن تزيد من تفاقم الأحوال السياسية والأمنية، في حين أن عكس ذلك - أي القيام بعمل إنساني سريع وفعال - يمكن أن يحسن البيئة السياسية وأن ينهض، بالتالي، بالبيئة الأمنية. ومن ثم فإن إنشاء إدارة الشؤون الإنسانية قبل سنتين قد جاء في وقته، كما ثبت فيما بعد. فهذه الإدارة، التي يرأسها السيد بيتر هانسن، تقوم اليوم بتنسيق المساعدة الإنسانية التي تقدم لأكثر من ٣٠ مليون نسمة من المتأثرين بالصراعات الإثنية والأهلية أو بحالات الجفاف الطويلة الأمد في ٢٩ بلدا.

٣٢٠ - إن حجم ونطاق حالات الطوارئ المعقدة التي تتصل بالصراعات الدائرة قد زادا من الحاجة إلى الاضطلاع بتنسيق معزز فيما بين مختلف القطاعات في الميدان الإنساني، وكذلك فيما بين الأنشطة التي تضطلع بها الأمم المتحدة على صعيد الشؤون الإنسانية والسياسية وحفظ السلام. وثمة استمرار في تحسين التعاون القائم بين إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الشؤون السياسية وإدارة الشؤون الإنسانية. ومن المهم للغاية أن يكون هناك تعاون وثيق في مرحلة التخطيط في الحالات التي أذن فيها مجلس الأمن بالقيام بعمليات لحفظ السلام لتوفير الأمن والحماية للعاملين في المجال الإنساني ولالإمدادات الغوثية. وفي هذه الأزمات فإن توصياتي المقدمة إلى مجلس الأمن بشأن حجم ونشر

المتضررين (انظر الشكل ١٢). وقد وفرت هذه النداءات نظرة شاملة على الاحتياجات الإنسانية الطارئة، إلى جانب استراتيجية متكاملة لمعالجتها. وتحدد النداءات أيضا بوضوح أدوار كل منظمة من المنظمات الإنسانية المختلفة والمنظمات غير الحكومية المتعاونة معها في مجال الاستجابة للأزمة. والجهود ما زالت قائمة بهدف تحسين تلك النداءات، وبخاصة في سياق نوعية ومنهجية التقييم وتحديد أولويات العمل. وهذه القضية الأخيرة تثير مشكلة أخرى - فهل ينبغي أن تتضمن النداءات متطلبات الإصلاح والتعمير، أم ينبغي لها أن تركز على مجرد المتطلبات الطارئة القصيرة الأجل؟ وقد اتسمت الاستجابة لهذه النداءات بتباين شديد فيما بين القطاعين الغذائي وغير الغذائي.

الشكل ١٢

٢ - الإغاثة في حالات الكوارث وتخفيف حدة الكوارث

٣٢٨ - في عام ١٩٩٢، أثبتت بلدان الجنوب الأفريقي قدرتها محليا على التخفيف من آثار الجفاف، الأمر الذي حدا بالمجتمع الدولي إلى إبداء تأييده القوي لوجود برنامج الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية، وتسنى بفضل ذلك تحالف في المجاعة في ١٠ بلدان. وللأسف فإن الجفاف في أنحاء عديدة من أفريقيا ظاهرة متواترة، ويواجه الآن عدد كبير من البلدان الواقعة جنوب الصحراء جفافا جديدا يهدد حياة ٢١ مليون إنسان. واستهل وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية بصفته منسقا للإغاثة في حالات الطوارئ، بالتعاون مع مؤسسات المنظومة، حملة لتعبئة ما يلزم من موارد الإغاثة في حالات الطوارئ لدعم

فإنه ما زال ينبغي إدخال هذا التواصل على كامل في إطار تشغيلي. وما فتئت اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات تعالج هذه القضية من أجل تحقيق التغييرات المناسبة فيما يتصل بتصميم وتنفيذ برامج الإغاثة الطارئة. وفي نفس الوقت، يلاحظ أن المنظمات ذات العلاقة بالتنمية سوف تكون بحاجة إلى إشراكها في مرحلة الطوارئ حتى تتمكن من البدء في العمل في وقت مبكر ومن تولي الأمور بنفسها عند انتهاء عمليات الإغاثة.

٣٢٥ - وقد حدث في بعض الحالات أن استطاعت دولة ما أن تجتاز بنجاح مرحلة الأزمة، لتفاجأ بفقد المجتمع الدولي اهتمامه بها. وهذا يمثل اتجاها خطيرا. وإذا لم يكن هناك دعم مالي مستمر للدول الداخلة في مرحلة الانتعاش، فإن هياكلها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، التي ما زالت في مرحلة النشوء، قد تتعرض للانحيار هي واقتصاداتها التي أوهنتها الطوارئ.

٣٢٦ - والتنسيق الفعال فيما بين مجموعة كبيرة من الأطراف الفعالة المشاركة في الأنشطة الإنسانية ما زال أهم جزء في الاستجابة الفعالة لحالات الطوارئ. وقد حققت الترتيبات الجديدة المضطلع بها تحت إشراف وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومن خلال اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات تحسنا ملموسا في قدرة المنظومة على الاستجابة بأسلوب سريع ومتناسق. وفي حالة رواندا، فإنه على الرغم من الحالة الأمنية والسياسية البالغة التعقد، فإن المنظمات الإنسانية، التي تعمل بتنسيق من إدارة الشؤون الإنسانية، قد أثبتت قدرتها على القيام على نحو سريع وفعال بوضع الترتيبات اللازمة للاضطلاع باستجابة متناسقة. وعلى هذا فإن الظروف السائدة في هذه الحالة بالذات لم تسمح بالتنفيذ الكامل للعمليات الإنسانية. وبالإضافة إلى معالجة حالات بعينها من حالات الطوارئ، تقوم اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات بمعالجة مسائل سياسة عامة، من قبيل الأشخاص النازحين داخليا، وأثر الجزاءات، والتواصل بين مرحلة الإغاثة ومرحلة التنمية، وحماية المهام الإنسانية، وسائر القضايا الرئيسية التي تتصل بقدرة وطبيعة الاستجابة الإنسانية.

٣٢٧ - وثمة عنصر هام من عناصر الترتيبات التنسيقية الجديدة وهو عملية النداءات الموحدة المشتركة بين الوكالات. ومنذ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣، تم إعداد وتوجيه ١٦ نداء جديدا لالتماس الحصول على بليون دولار في ١٤ بلدا لمساعدة ما يزيد على ٢٣ مليونا من الأشخاص

الشكل ١٣

الاستراتيجيات المحلية الرامية إلى تخفيف حدة هذه الأزمة.

٣٢٩ - وإذا كانت الأنشطة الرامية إلى تخفيف حدة الكوارث، بما فيها برامج الوقاية والتأهب، أقل تعرضاً لأضواء وسائل الإعلام وأقل حاجة إلى التفاوض السياسي، فإنها لا تزال السبيل الوحيد إلى تقليل الأسباب الأساسية للكوارث. وعلى ذلك تمثل أنشطة الحد من الكوارث جزءاً لا يتجزأ من الولاية المسندة إلى إدارة الشؤون الإنسانية وأنشطتها الداعمة. وقد أثبت استعراض أجري مؤخراً لإحصائيات من السنوات الثلاثين الماضية الأثر المتزايد للكوارث حسب ما يتبين من أعداد الذين تشردوا أو فقدوا أسباب المعيشة، والذين يناهز معدلهم ٦ في المائة سنوياً، وهو يمثل ثلاثة أمثال معدل نمو السكان العالمي. ويعني ذلك أنه يجب زيادة الجهود المبذولة لتخفيف حدة الكوارث بنفس المعدل على أقل تقدير لإزالة هذا العبء المتزايد باستمرار من الخسائر المترتبة على الكوارث والعائق الكبير الذي يقيمه في سبيل التنمية.

٣٣٠ - وقد حاول المؤتمر العالمي المعني بالحد من الكوارث الطبيعية، الذي عُقد في يوكوهاما باليابان في أيار/مايو ١٩٩٤، أن يعرض بوضوح الفوائد التي يمكن جنيها من الوقاية من الكوارث والتأهب لها، ومجموعة الإجراءات التقنية والإدارية الواسعة المتاحة. وحضر المؤتمر، الذي نظّمته أمانة العقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية، ما يزيد على ٥٠٠٠ مشارك من نحو ١٥٠ بلداً، كان بينهم ممثلون حكوميون، ولجان ومراكز تنسيق وطنية متصلة بالعقد الدولي، وكذلك أعضاء في المجتمع العلمي والأكاديمي. ووفر الاستعراض العالمي الذي قام به المؤتمر حافزاً جديداً على اقتسام الدروس المستخلصة من الكوارث الماضية بغية تطبيقها بمزيد من المنهجية على جهود الحد من الكوارث مستقبلاً.

٣٣٢ - وفي الفترة من أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ إلى أيار/مايو ١٩٩٤، نسقت الإدارة الاستجابة الدولية لما يزيد على ٤٠ كارثة طبيعية، بما فيها الزلازل والأعاصير المدارية والفيضانات والانهيالات الأرضية في الهند وهندوراس ومدغشقر وإندونيسيا وبيرو وموزامبيق. وتؤدي الإدارة دوراً أساسياً في التدابير المتخذة لتعزيز تأهب وكالات الأمم المتحدة والوكالات الحكومية الدولية والوكالات غير الحكومية والحكومات المشاركة في تقديم المساعدة الدولية. واستخدمت الإدارة أدوات جديدة للاستجابة السريعة وتعبئة مساعدات الإغاثة الدولية وتنسيقها بمزيد من الفعالية في عدد من حالات الكوارث، وترتبت على ذلك نتائج إيجابية. وقد ثبتت قيمة هذا النهج المستقبلي والمنهجي والعملية الذي اعتمدته الإدارة.

٣ - التعاون مع الترتيبات أو الوكالات الإقليمية

٣٣٣ - تواصلت الترتيبات الرامية إلى تعزيز التعاون بين إدارة الشؤون الإنسانية ومنظمة حلف شمال الأطلسي بشأن استعمال وسائل الدفاع العسكرية والمدنية لمواجهة الكوارث، ولا سيما في حالات الطوارئ في زمن السلام. ويجري وضع مبدأ توجيهي لهذا التعاون تعرب فيه منظمة حلف شمال الأطلسي عن استعدادها لتوفير الدعم التقني والإداري لتخفيف آثار الكوارث الطبيعية الكبرى.

٣٣٤ - كما أقيمت ترتيبات مع الوكالة الكاريبية للاستجابة الطارئة للكوارث بشأن الإنذار المبكر وتبادل المعلومات عند وقوع كارثة من الكوارث. واتفق برنامج الأمم المتحدة للبيئة وإدارة الشؤون الإنسانية على إقامة وحدة بيئية مشتركة بينهما لإضفاء أكبر قدر ممكن من

٣٣١ - واستهلت إدارة الشؤون الإنسانية عدداً من برامج المساعدة القطرية الجديدة أو الموسعة للإغاثة في حالات الطوارئ، شملت برامج في كل من الأرجنتين وإكوادور ومنطقة جنوب المحيط الهادئ وغينيا وفييت نام ومصر وملاوي ومولدوفا والهند. وأدت الدعاية الواسعة الناشئة عن مبادرات العقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية إلى إثارة اهتمام جديد بتخفيف الكوارث في المزيد من البلدان النامية، وكذلك إلى اعتراف كثير من المانحين بمزايا استثمار مبالغ أكبر في تدابير الوقاية والتأهب السابقة للكوارث (انظر الشكل ١٣).

ذلك من الاحتياجات الطبية وغير الغذائية لنحو ١,٤ من ملايين المشردين داخليا، ولأشد المجموعات السكانية الأخرى عرضة للخطر في المنطقة (٤٤٧ ٠٠٠ في أذربيجان و ٥٥٠ ٠٠٠ في أرمينيا و ٤٤٠ ٠٠٠ في جورجيا - بما في ذلك أبخازيا). وأنشأت إدارة الشؤون الإنسانية وحدات تنسيق ميدانية في جورجيا وطاجيكستان في شهر تموز/يوليه لدعم منسقي الأمم المتحدة المقيمين ولقيادة جهود التنسيق الميدانية بين وكالات منظومة الأمم المتحدة العاملة أيضا بتعاون وثيق مع المنظمات غير الحكومية. وستقام وحدات تنسيق ميدانية بحلول نهاية آب/أغسطس في أذربيجان وأرمينيا. وتعكف الإدارة على إنشاء نظام معلومات إقليمي لتيسير الإبلاغ المنتظم عن الحالة العامة وعن تنفيذ البرامج.

٣٣٨ - وبلغت المساهمات المقدمة مباشرة إلى النداءات الموحدة حتى اليوم ٤٤,٧ مليون دولار، موزعة على النحو التالي: ٣١٧ ٠٨٣ ١٥ دولارا لطاجيكستان (٤٠,١ في المائة من المتطلبات للفترة نيسان/أبريل - كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤)؛ ٧٩٥ ٠٨٥ ١١ دولارا لجورجيا (٢٨,٣ في المائة من المتطلبات للفترة نيسان/أبريل ١٩٩٤ - آذار/مارس ١٩٩٥)؛ ٢١٥ ٤٤٤ ١٠ دولارا لأذربيجان (٣٥,٧ في المائة من المتطلبات للفترة نيسان/أبريل ١٩٩٤ - آذار/مارس ١٩٩٥)؛ ١٠٠ ٠٧٤ ٨ دولار لأرمينيا (٣٣ في المائة من المتطلبات للفترة نيسان/أبريل ١٩٩٤ - آذار/مارس ١٩٩٥).

٤ - التدابير الإنسانية الوقائية

٣٣٩ - وضعت "خطة للسلام" والتقارير والقرارات التي أعقبتها الدبلوماسية الوقائية على رأس قائمة الوسائل التي تستطيع الأمم المتحدة من خلالها السعي إلى ضمان السلم والأمن الدوليين. وتتطلب التدابير الإنسانية الوقائية بوصفها جزءا من الدبلوماسية الوقائية معلومات للإنذار المبكر. وشرعت إدارة الشؤون الإنسانية، عملا بهذه الأفكار وفي إطار ولايتها، بإنشاء نظام للإنذار المبكر لتحديد الأزمات المحتملة ذات الآثار الإنسانية.

٣٤٠ - والغرض من نظام الإنذار المبكر الإنساني تجميع وتوحيد المعلومات التي يتم الحصول عليها داخل منظومة الأمم المتحدة من الوكالات الإنسانية ومن مصادر أخرى. وسيطلق النظام إرشادات الإنذار المبكر عن طريق تحليل المعلومات عن الأوضاع والأحداث، استنادا إلى مؤشرات. وستساهم هذه الإشارات، التي تصدر مع العوامل السببية والمعلومات الأخرى ذات الصلة، في وضع التدابير الإنسانية الوقائية وتنفيذها. كما ستكون لهذه المعلومات، بعد أن يضعها النظام في قالب منهجي، فائدتها كوسيلة لدعم عملية صنع القرار عموما.

التبسيط على الترتيبات الإدارية والتقنية التي تمكن من توفير خدمة طارئة بيئية للمجتمع الدولي.

٣٣٥ - ومنذ أواخر عام ١٩٩٣، تركز إدارة الشؤون الإنسانية جهود المساعدة الإنسانية على أربع دول مستقلة حديثا هي طاجيكستان وأرمينيا وأذربيجان وجورجيا. وفي شباط/فبراير وآذار/مارس ١٩٩٤، قادت الإدارة بعثتين مشتركتين بين الوكالات مؤلفتين من ١٤ عضوا لتقييم الاحتياجات إلى طاجيكستان والقوقاز. ووجه نداءان موحدان من أجل طاجيكستان في ٦ نيسان/أبريل ومن أجل القوقاز في ٢٩ نيسان/أبريل. وبغية تحسين آفاق التمويل لهذين النداءين، نظمت الإدارة مجموعة من الاجتماعات غير الرسمية وثلاث مشاورات رسمية بشأن القوقاز (أذربيجان وأرمينيا وجورجيا) وآسيا الوسطى (طاجيكستان) خلال شهر أيار/مايو ١٩٩٤. وشاركت في المشاورة الأولى وكالات تابعة للأمم المتحدة ومنظمات غير حكومية، وشارك في المشاورة الثانية ممثلون من البلدان الأربعة المعنية، وشاركت في المشاورة الأخيرة البلدان المانحة. كما أعدت الإدارة استراتيجية لتنفيذ الأنشطة الإنسانية في البلدان المذكورة أعلاه بالتشاور الوثيق مع وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية ومنسقي الأمم المتحدة في الميدان. وفي هذه الأنشطة جميعا، أتاحت فرقة العمل المشتركة بين الوكالات والمعنية بالدول المستقلة حديثا، المنشأة في كانون الثاني/يناير ١٩٩٣، محفلا أساسيا لعرض القضايا المتصلة بالبلدان المستقلة حديثا ولتخطيط عمليات الإغاثة وتنفيذها في المنطقة.

٣٣٦ - وتركزت المساعدة الإنسانية للأمم المتحدة في القوقاز على أذربيجان وأرمينيا وجورجيا. وأعدت إدارة الشؤون الإنسانية، بالتنسيق مع وكالات وبرامج الأمم المتحدة المشاركة، نداءات منفصلة في كانون الثاني/يناير ١٩٩٣ لكل من البلدان الثلاثة. وأعدت بعض الوكالات تقارير عن آخر التطورات (باستثناء جورجيا، حيث أعدت إدارة الشؤون الإنسانية نداءات مستكملة). وشملت التقارير متطلبات المساعدة من أواخر عام ١٩٩٣ إلى ٣١ آذار/مارس ١٩٩٤. وقدمت المساعدة إلى ما يزيد على مليون لاجئ ومشرّد في أذربيجان وأرمينيا من جراء النزاع في ناغورني كاراباخ، وفي جورجيا من جراء النزاعين في أبخازيا وجنوب أوسيتيا.

٣٣٧ - ومنذ أوائل عام ١٩٩٤، يستخدم نهج إقليمي لتوفير المساعدة الإنسانية لبلدان منطقة القوقاز. وزارت بعثة مشتركة بين الوكالات كلا من أذربيجان وأرمينيا وجورجيا في آذار/مارس ١٩٩٤. واستنادا إلى نتائج هذه البعثة، أُعد نداء موحّد لهذه المنطقة ووجه في ٢٩ نيسان/أبريل ١٩٩٤. ووُضعت استراتيجية لتنفيذ الأنشطة، تتناول الاحتياجات الطارئة من الأغذية الإضافية وغير

الإقليمية المعنية والدول الأعضاء في التصدي للنتائج المترتبة على كارثة تشيرنوبيل.

٣٤٦ - ويواصل أعضاء فرقة العمل المشتركة بين الوكالات والمعنية بتشيرنوبيل، رغم النقص الحاد في الأموال، إعطاء أولوية عالية لكارثة تشيرنوبيل في أنشطتهم. وأبرز شيء في هذا المجال هو أن منظمة الصحة العالمية وسعت برنامجها الدولي المتعلق بالآثار الصحية لحادثة تشيرنوبيل ليشمل "المصفين" - أي الذين اشتركوا في جهود التنظيف الفورية بعد وقوع الحادث. وتكمل منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) حالياً أعمالها المتعلقة بإنشاء مراكز إعادة التأهيل الاجتماعي والنفسي في المناطق المتأثرة وبمشاريع لإسكان المشردين من جراء التلوث الإشعاعي. وأنجزت منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) دراسة استقصائية صناعية أجرتها على المناطق المتأثرة في بيلاروس واقترحت ثمانية مشاريع للتصدي لأشد المشاكل إلحاحاً. وتقوم حالياً الشعبة المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة والوكالة الدولية للطاقة الذرية بإعداد مشاريع جديدة وخلافة ترمي إلى تحويل المناطق الملوثة إلى مناطق تتوافر فيها الظروف الآمنة للاستخدام الزراعي.

٣٤٧ - وفي إطار استراتيجية عامة للتمويل ترمي إلى تحديد مصادر إضافية لتمويل مشاريع منظومة الأمم المتحدة المتصلة بتشيرنوبيل، وجه منسق الأمم المتحدة للتعاون الدولي بشأن تشيرنوبيل رسائل إلى رؤساء مؤسسات القطاع الخاص في العالم كله يطلب إليهم فيها مشاركتهم في تخفيف حدة المشاكل المترتبة على نتائج هذا الحادث.

٣٤٨ - ومسألة تشيرنوبيل تزداد تعقداً بسبب سوء أحوال السلامة في المحطة حالياً، وهي أقوال أكدتها بعثة تقييم أوفدت إلى المحطة بقيادة الوكالة الدولية للطاقة الذرية في آذار/مارس ١٩٩٤. وتعمل الوكالة الدولية للطاقة الذرية حالياً بصورة وثيقة مع حكومة أوكرانيا والدول الأعضاء للتصدي لهذه المشكلة.

٣٤٩ - ومن المقرر أن ينعقد الاجتماع الرباعي المقبل للجنة التنسيق المعنية بتشيرنوبيل في أيلول/سبتمبر ١٩٩٤. وستقوم اللجنة في هذا الاجتماع بتقييم نتائج الجهود التي جرى الاضطلاع بها منذ الاجتماع السابق. وستركز بوجه خاص على توطيد أواصر التعاون بين الجهات المعنية العاملة على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف بهدف التصدي للنتائج المترتبة على كارثة تشيرنوبيل من خلال تبادل المعلومات والأفكار، ومن خلال قيام المانحين والمستثمرين الحكوميين والتابعين للقطاع الخاص بتقديم دعم ذي شأن لمشاريع محددة ذات أولوية.

٣٤١ - وفي عام ١٩٩٤، دخل نظام الإنذار المبكر الإنساني مرحلته التنفيذية. ويتيح النظام، من خلال جمع خبرات الوكالات في هذا الهيكل، استمرار وزيادة التعاون بين الوكالات الإنسانية. ومن خلال هذا المسعى، سيتيح النظام نشر المعلومات وتفسيرها على وجه سليم لجميع شركائه في المجال الإنساني. ويبشر النظام، بفضل مشاركتهم النشطة، بأنه سيؤدي دوراً تنسيقياً ضرورياً للغاية في مجال معلومات الإنذار المبكر المتصلة بالآزمات الإنسانية الوشيكة.

٣٤٢ - كما بدأت إدارة الشؤون الإنسانية العمل بشأن نظام المعلومات الدولي للتأهب والاستجابة في حالات الطوارئ، وهو نظام لتبادل المعلومات. وبالإضافة إلى ذلك، تعقد الإدارة بصورة منتظمة مشاورات مشتركة بين الوكالات كمحفل لمناقشة حالات النزوح السكاني الجماعي المحتملة.

٥ - عمليات الإغاثة

تشيرنوبيل

٣٤٣ - وقع حادث محطة تشيرنوبيل للطاقة النووية منذ ثماني سنوات مفضياً إلى حدوث أضرار كبيرة ودائمة في بيلاروس والاتحاد الروسي وأوكرانيا. وفي أثناء الزيارة التي قمت بها للاتحاد الروسي، وبصفة خاصة لبيلاروس التي تعرضت لأكبر قدر من التلوث الإشعاعي الناجم عن حادث تشيرنوبيل، شاهدت تواصل هذه النتائج التي لا تزال تؤثر على أعداد كبيرة من السكان في هذين البلدين وكذلك في أوكرانيا ذاتها.

٣٤٤ - وفي تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣، عقد منسق الأمم المتحدة للتعاون الدولي بشأن كارثة تشيرنوبيل اجتماعاً موسعاً للجنة الرباعية للتنسيق بشأن تشيرنوبيل، وضم أعضاء فرقة العمل المشتركة بين الوكالات والمعنية بتشيرنوبيل، وممثلي البلدان المانحة الرئيسية، والاتحاد الأوروبي، ولجنة الجماعات الأوروبية، والبنك الدولي، وكان القصد من الاجتماع أن يكون فرصة لمعاودة إثارة اهتمام المانحين وتبادل الآراء بشأن السياسة القطرية فيما يتعلق بتشيرنوبيل وبشأن تنفيذ نهج الأمم المتحدة. ورغم أنه لم يتم إعلان تبرعات مالية، فقد أكد الاجتماع دعم مواصلة الأمم المتحدة لدورها في حفز المساعدة الدولية، كما جرى وضع خطة لتقاسم المهام.

٣٤٥ - وكان الدور المحدد الذي أوكله قرار الجمعية العامة ٢٠٦/٤٨، الذي اتخذ في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، إلى الأمم المتحدة هو أن تحفز على التبادل المنتظم للمعلومات وعلى التعاون والتنسيق والتكامل بين الجهود المتعددة الأطراف والجهود التي تبذلها المنظمات

جيبوتي

٣٥٠ - تضررت الحالة في جيبوتي من الأحداث التي وقعت مؤخرا في البلدان المجاورة، والأحوال المناخية غير المستقرة التي غالبا ما تسبب دمارا كبيرا، وضعف القدرة المالية للبلد على تنفيذ برامج التعمير والتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وقد ذكرت الحكومة أنها مطالبة بتلبية حاجات عشرات الآلاف من ضحايا الجفاف واللاجئين والمشردين داخليا والمهاجرين بصورة غير مشروعة، بالإضافة إلى ما يصل إلى ١٢ ٠٠٠ من الجنود الذين يتعين تسريحهم وإعادة إدماجهم في المجتمع المدني بعد انتهاء القتال الذي اندلع في شمال البلد في عام ١٩٩١.

٣٥١ - وبناء على تعليماتي، قامت بعثة مشتركة بين وكالات الأمم المتحدة بزيارة جيبوتي في نيسان/أبريل ١٩٩٤ لإجراء تقييم للاحتياجات الإنسانية والتعميرية والإنمائية لهذا البلد في سياق الحالة الحرجة في كثير من مناطق القرن الأفريقي. وقد أوصت البعثة، التي قام بقيادتها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وتألّفت من ممثلين لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة ومنظمة الصحة العالمية وإدارة الشؤون الإنسانية التابعة للأمانة العامة، بتقديم مساعدة إنسانية طارئة، وصياغة برنامج متوسط الأجل لتعمير المرافق بحلول نهاية عام ١٩٩٤، ووضع استراتيجية طويلة الأجل لتصدي منظومة الأمم المتحدة للاحتياجات الإنمائية الملحة في جيبوتي. وتقوم هيئات الأمم المتحدة المعنية بالنظر حاليا في سبل ووسائل تنفيذ هذه التوصيات في أسرع وقت ممكن. وبخلاف الموارد المتاحة من خلال برامج الأمم المتحدة العادية، سيلزم الدعم من المانحين من أجل تقديم المساعدة الطارئة لفئات السكان الضعيفة والمتأثرة.

إريتريا

٣٥٢ - في مؤتمر إعلان التبرعات الذي عقد في جنيف في ٦ تموز/يوليه ١٩٩٣، لم يتعهد المانحون إلا بتقديم مبلغ ٣٢ مليون دولار من مجموع المبلغ المطلوب للمرحلة الأولى من برنامج إعادة إدماج اللاجئين وإصلاح مناطق إعادة التوطين في إريتريا، وقدره ١١٠ ملايين دولار. ولمعالجة هذا المستوى من التبرعات المعلنة المخيب للآمال، اقترحت حكومة إريتريا والأمم المتحدة برنامجا تجريبيا يتم بمقتضاه إعادة ما يقرب من ٥٠٠ أسرة لاجئة موجودة حاليا في شرق السودان إلى إريتريا وإعادة توطينها فيها. وبناء على طلب ممثل إدارة الشؤون الإنسانية في أسمرة وطلب حكومة إريتريا، ركزت بعثة أوفدت إلى إريتريا في الفترة من ١ إلى ٤ آذار/مارس ١٩٩٤ على البرنامج التجريبي. ومن المتوقع أن يؤدي هذا البرنامج إلى إنشاء البنية الأساسية الرئيسية ووضع الاتفاقات والإجراءات التي من شأنها أن توفر إطارا للمراحل اللاحقة للبرنامج الأكبر.

٣٥٣ - وقد عقد اجتماع إعلامي/تقني غير رسمي في البعثة السويدية لدى الأمم المتحدة يوم ٨ آذار/مارس ١٩٩٤ لإطلاع المانحين على أحدث التطورات. ومنذ هذا الاجتماع، وقع مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين وحكومة إريتريا على مذكرة تفاهم لبدء إعادة اللاجئين إلى ديارهم، ومن المتوقع أن يتم التوقيع على اتفاق ثان مع حكومة السودان.

كينيا

٣٥٤ - في ٢٣ شباط/فبراير تم توجيه نداء الأمم المتحدة الموحد المشترك بين الوكالات لعام ١٩٩٤ لصالح كينيا. وتسعى وكالات الأمم المتحدة إلى الحصول على ١١٤ مليون دولار للاضطلاع بعمليات الإغاثة في كينيا. ويستهدف النداء ثلاث فئات رئيسية: فئة الذين ما زالوا يعانون آثار الجفاف الذي حدث في الفترة ١٩٩٢ - ١٩٩٣ والذين ظلوا في حاجة إلى مساعدة غوثية ومساعدة للتأهيل على الأجل القصير في عام ١٩٩٤؛ وفئة الموجودين في المناطق التي تعاني عجزا جديدا في المحاصيل؛ والأعداد الكبيرة من الناس الذين تأثروا بالعجز الجديد في المحاصيل. ولما كانت كينيا تواجه حاليا أسوأ أزمة أغذية منذ استقلالها، فإن تقديم المعونة الغذائية الطارئة من الجوانب التي يركز عليها النداء بشدة.

السودان

٣٥٥ - لا تزال الحالة في السودان تشكل أزمة من أطول الأزمات الإنسانية وأشدّها خطورة في العالم. فمُنذ استئناف الأعمال القتالية الأهلية في عام ١٩٨٣، توفي ما يصل إلى مليون شخص من جراء الصراع الأهلي أو الجفاف، كما شرد خمسة ملايين شخص.

٣٥٦ - وبعد أن نظرت الجمعية العامة في تقريرني الأخير عن تقديم المساعدة الطارئة إلى السودان (A/48/434)، المؤرخ ٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣)، فإنها، في جملة أمور، طلبت إلى المجتمع الدولي مواصلة التبرع بسخاء لاحتياجات الطوارئ في البلد. وفي القرار ٢٠٠/٤٨، المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، أكدت أهمية ضمان الوصول الآمن للموظفين الذين يقومون بتوفير مساعدات الإغاثة. ومع ذلك، فإن غلبة الشواغل العسكرية والأمنية على الشواغل المتعلقة بإتاحة توصيل المساعدة الإنسانية قد تضاعفت مع الصعوبات التشغيلية المؤثرة على جهود الإغاثة الدولية في عام ١٩٩٤ لتوجد عجزا خطيرا في توفير الخدمات التي يتوقف عليها بقاء مئات الآلاف من الأشخاص المحتاجين وفي الخدمات الإنسانية الأساسية الأخرى التي يحتاجون إليها. وبحلول أيار/مايو ١٩٩٤ قدر أن ٥٠٠ ٠٠٠ شخص يشرفون على الموت جوعا بسبب الافتقار إلى التمويل الكافي لنقل الإمدادات الغذائية المتاحة من كينيا المجاورة. وفي الوقت ذاته، لم يدبّر إلا ٢٠ في المائة من مجموع ما طُلب في نداء الأمم المتحدة

أوغندا وكينيا، والموافقة على ضرورة إجراء مزيد من المفاوضات لتحسين إمكانية وصول المعونة الإنسانية عبر خطوط النزاع.

٣٥٩ - وقد سعت المناقشات التي جرت في حزيران/يونيه ١٩٩٤ في اجتماع غير رسمي للمانحين نظمته إدارة الشؤون الإنسانية في جنيف إلى تجديد التزام المانحين بتمويل برامج المساعدة الإنسانية الطارئة في السودان رغم النكسات الناجمة عن استمرار النزاع. ومتابعة لهذا الاجتماع، أعدت عملية شريان الحياة للسودان مشروع ورقة عنوانها: "تعزيز التقيد بالمبادئ الإنسانية في جنوب السودان". وتسعى الورقة، التي لا يزال استعراضها جارياً حتى وقت إعداد هذا التقرير، إلى وضع استراتيجيات لإثبات ما يحدث من انتهاكات لمبادئ عملية شريان الحياة للسودان؛ وتعزيز قيام عملية شريان الحياة للسودان بحماية حقوق الطفل ورصدها؛ وكفالة زيادة إمكانية وصول المساعدة الإنسانية إلى المدنيين.

٣٦٠ - وقد انتهت الجولة الثالثة من محادثات السلم بين الحكومة والجيش الشعبي لتحرير السودان والجيش الشعبي لتحرير السودان (الموحد)، التي عقدت في نيروبي في الفترة من ١٩ - ٢٩ تموز/يوليه ١٩٩٤، دون التوصل إلى اتفاق بسبب الخلافات حول مسألتين: تقرير المصير والعلاقة بين الدين والدولة. ومن المقرر أن تستأنف المحادثات في أيلول/سبتمبر.

٦ - عمليات الإغاثة في الشرق الأدنى

٣٦١ - وقامت وكالات الأمم المتحدة، وفي مقدمتها وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، ورأسها السيد ايلتر توركمين، بتكثيف تنفيذ البرامج التي تركز على تلبية احتياجات الفلسطينيين في ظل الحكم الذاتي.

٣٦٢ - وفي ٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣ بدأت الأونروا برنامجاً لتنفيذ السلم، الذي وضعته بالتشاور مع منظمة التحرير الفلسطينية والمانحين الرئيسيين للوكالة. وتمشيا مع توصيات فرقة العمل المعنية بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية في قطاع غزة وأريحا، كانت أهم أهداف البرنامج في الضفة الغربية وقطاع غزة هي تحسين الهياكل الأساسية المادية والهياكل الأساسية للخدمات الاجتماعية، وبخاصة في المجالات التي سبق أن اضطلعت فيها الأونروا بدور هام، مثل التعليم، والصحة البشرية والبيئية، وخدمات الإغاثة والخدمات الاجتماعية، والأنشطة المدرة للدخل. وكان من السمات الرئيسية لمعظم أنشطة برنامج تنفيذ السلم استهدافها إيجاد فرص عمل جديدة للفلسطينيين العاطلين عن العمل. وأعدت الأونروا مقترحات بشأن مشاريع تزيد قيمتها على ١٢٠ مليون

الموحد المشترك بين الوكالات الذي وجهه في كانون الثاني/يناير ١٩٩٤ وقدره ٢٧٩,٧ مليون دولار، وذلك لتقديم المعونة الغذائية وغير الغذائية لما يصل إلى ٨,٩ ملايين شخص. وبحلول منتصف آب/أغسطس، لم يتم الحصول إلا على ٥٦ في المائة من مجموع الاحتياجات المحددة في النداء.

٣٥٧ - وفي ظل هذه الأزمة المستمرة ورغم قلة الأموال، كانت هناك مجالات حدث فيها تحسن نسبي في الإطار العام للجهود في المجال الإنساني. ففي عام ١٩٩٣، فإن عملية شريان الحياة للسودان، وهي تنظيم يجمع تحت لوائه هيئات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية العاملة بصورة أساسية في جنوب السودان، سجلت زيادة كبيرة في حجم المساعدة الإنسانية وفي عدد الأماكن التي أمكن الوصول إليها على معايير النقل الجوي والبحري. وبالإضافة إلى استجابة المانحين الجيدة نسبياً (٦٢,١ في المائة من المبلغ المنقح الذي طلب في عام ١٩٩٣ وهو ١٩٤,٥ مليون دولار)، فإن هذا التقدم يعود إلى نجاح جهود التفاوض التي قام بها السفير فييري تراكسلر، مبعوث الأمم المتحدة الخاص للشؤون الإنسانية الموفد إلى السودان. على أن استمرار عدم وجود اتفاق حول الإجراءات التنفيذية للتعاون بين الحكومة وبعض المنظمات الدولية غير الحكومية التي يقع مقرها في الخرطوم أضعف بشدة الأثر الذي يمكن أن يكون لبرامج الإغاثة سواء في الشمال، وخصوصاً بالنسبة للأفراد المشردين داخلياً في الخرطوم وحولها، أو فيما يسمى بالمنطقة الانتقالية.

٣٥٨ - وقد تلقى مبعوث الأمم المتحدة الخاص للشؤون الإنسانية الموفد إلى السودان من الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالجفاف والتنمية عوناً كبيراً في الجهود التي بذلها للتوصل إلى اتفاق بشأن فتح معابر إضافية لتوصيل المساعدة. ففي أيلول/سبتمبر ١٩٩٣، قامت هذه الهيئة بدور الوساطة في محادثات السلام بين الحكومة والفصيلين الرئيسيين في الجيش الشعبي لتحرير السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان. وبحلول آذار/مارس ١٩٩٤، كانت الهيئة تقوم أيضاً بدور مستقل، وإن كان تكميلياً، في عملية السلام الإقليمية هذه عن طريق تيسير المفاوضات التي تنظمها الأمم المتحدة. وتوجت هذه المحادثات بقيام أطراف النزاع في ٢٣ آذار/مارس ١٩٩٤ بالتوقيع على اتفاق بشأن توصيل إمدادات الإغاثة والمساعدة الإنسانية إلى المناطق المتأثرة بالحرب في البلد. وأصبحت الإجراءات التنفيذية التي جرى التصديق عليها في ذلك الوقت اتفاقاً تم التوقيع عليه في ١٧ أيار/مايو ١٩٩٤. وكانت المزايا المستمدة من هذا الاتفاق بالنسبة لعمليات الإغاثة في المناطق المتضررة في الجنوب مزايا كبيرة هي: زيادة إمكانية الوصول بطريق الجو، والزيادة الكبيرة في إمكانية الوصول بطريق البر من

المناطق المتأثرة بالنزاع. وبلغ مجموع ما انطوى عليه النداء، الذي صدر في ٢٠ آب/ أغسطس ١٩٩٣، ٢٠٠ ٧٤٥ دولار. ولئن انصب التركيز الرئيسي لهذا النداء على الاحتياجات السكنية، فقد شمل أيضا مجالات الإغاثة الغذائية الطارئة، والزراعة، والرعاية الصحية، وتوفير المياه والمرافق الصحية، والتعليم. وقد بدأت إدارة الشؤون الإنسانية متابعة المساهمات، وستدرج في تقاريرها الدورية بيانات عن الاستجابة لهذا النداء.

٣٦٧ - ووافقت على توصية إدارة الشؤون الإنسانية بإتاحة ٥ ملايين دولار من صندوق الأمم المتحدة المركزي الدائر للطوارئ، لمركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) الذي ينفذ مشروع التعمير في لبنان. وبنهاية المرحلة الأولى من هذا المشروع في ١٥ حزيران/يونيه ١٩٩٤، كان الموئل قد انتهى من تشييد ٦٣٠ منزلا في ٣٣ قرية.

٣٦٨ - وهناك حاجة ملحة إلى التوسع في أنشطة التعمير لتشمل القرى غير المشمولة بالمشروع. وستكون المرحلة الثانية هذه مماثلة تقريبا للمرحلة الأولى من حيث حجمها. وكررت إدارة الشؤون الإنسانية والموئل معا النداء الموجه إلى المجتمع الدولي لتقديم مزيد من التبرعات لمشروع المساعدة الإنسانية الطارئة الذي ثبت نجاحه في العديد من القرى، وذلك لكي يتسنى الانتهاء من جميع عمليات إعادة تشييد المساكن في جنوب لبنان.

هـ - حماية حقوق الإنسان وتعزيزها

١ - مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان

٣٦٩ - أنشأت الجمعية العامة، في قرارها ١٤١/٤٨ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، بناء على توصيات المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان، منصب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان. وفكرة إنشاء هذا المنصب، التي كانت مدار بحث لفترة طويلة، آتت أكلها بفضل تأييد جميع الدول الأعضاء.

٣٧٠ - وقد أعطى المفوض السامي، بوصفه المسؤول الذي يحمل المسؤولية الرئيسية عن أنشطة الأمم المتحدة في ميدان حقوق الإنسان في إطار الأمم المتحدة، ولاية تشمل مجموعها الاهتمامات المتعلقة بحقوق الإنسان بكاملها. وأنيط بالمفوض السامي، بصفة خاصة، تعزيز تمتع الجميع تمتعا فعليا بكافة حقوق الإنسان، وتعزيز أعمال الحق في التنمية، وتوفير الخدمات الاستشارية لدعم الإجراءات والبرامج المضطلع بها في ميدان حقوق الإنسان، وتنسيق الأنشطة التثقيفية والإعلامية في ميدان حقوق الإنسان، والإسهام في إزالة العقبات التي تحول

دولار وكانت، بحلول منتصف عام ١٩٩٤، قد جمعت نحو ٨٥ مليون دولار من ٢٠ مانحا. ومثل هذا المبلغ ما يزيد على ٦٠ في المائة من المبلغ المستهدف الذي حددته فرقة العمل، وهو ١٣٧ مليون دولار.

٣٦٣ - وقد عززت مبادرات برنامج تنفيذ السلم المتخذة في الضفة الغربية وقطاع غزة برامج الوكالة ومشاريعها التي كانت قيد التنفيذ قبل توقيع إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية على إعلان المبادئ. وفي أثناء عام ١٩٩٤ بلغت ميزانية الأونروا الجارية، العادية والطارئة، ٦٢ مليون دولار في الضفة الغربية و ٧٣ مليون دولار في قطاع غزة. وبلغ مجموع قيمة المشاريع الخاصة لفترة ما قبل برنامج تنفيذ السلم ٧٥ مليون دولار، بما فيها ٢٥ مليون دولار للمستشفى العام في غزة. وكانت الأونروا أكبر مؤسسة دولية واحدة تعمل في الضفة الغربية وقطاع غزة في أثناء الفترة المشمولة بالتقرير.

٣٦٤ - ومع تركيز الاهتمام الدولي على التطورات في الضفة الغربية وقطاع غزة، شددت الأونروا على ضرورة أن يضمن أخذ اللاجئين الفلسطينيين في الأردن والجمهورية العربية السورية ولبنان في الاعتبار أيضا في التطورات الإقليمية. ذلك أنه قد تترتب على إغفال احتياجات هؤلاء اللاجئين في هذه المرحلة الحاسمة عواقب سلبية تضر بعملية السلم. واعتمد هذا التشديد فيما بعد الفريق العامل المتعدد الأطراف المعني باللاجئين. وقامت الأونروا، من ناحيتها، بوضع مقترحات لمشاريع لصالح اللاجئين في تلك البلدان في إطار برنامج تنفيذ السلم تبلغ قيمتها نحو ٦٥ مليون دولار. وبحلول منتصف عام ١٩٩٤ كان قد ورد زهاء ١٠ ملايين دولار من المانحين.

٣٦٥ - وعلى الرغم من أن رد فعل المانحين كان إيجابيا إزاء مشاريع برنامج تنفيذ السلم، فقد قصر التمويل الموفر لبرامج الوكالة العادية والطارئة مرة أخرى تقصيرا كبيرا عن المبالغ التي أقرتها الجمعية العامة في الميزانية. وكان العجز ١٧ مليون دولار في ميزانية فترة السنتين ١٩٩٣-١٩٩٢. وفي عام ١٩٩٣ أجبر العجز المالي الأونروا على فرض تدابير تقشفية بلغت نحو ١٤ مليون دولار. وحشت الأونروا المانحين على تمويل ميزانية الوكالة البالغة ٦٣٣ مليون دولار، والتي أقرتها الجمعية العامة لفترة السنتين ١٩٩٥-١٩٩٤، فما لم تتلق الأونروا مساهمات إضافية لبرامجها الجارية فلن يكون مآل نوعية خدماتها إلا التدهور.

٣٦٦ - وإثر شن قوات الدفاع الإسرائيلية، في أواخر شهر تموز/يوليه ١٩٩٣، هجمات على بعض المدن والقرى في جنوب لبنان وغرب البقاع، أوفدت بعثة مشتركة بين الوكالات إلى لبنان لإعداد نداء موحد للتبرع لصالح سكان

تدعو إلى عقد دورات استثنائية؛ وقد عالجت الدورتان الاستثنائيتان الأوليان الحالة في يوغوسلافيا السابقة. وأدى ما دار من أحداث في شهر نيسان/أبريل ١٩٩٤ إلى قيام أعضاء اللجنة بالدعوة إلى عقد دورة استثنائية ثالثة، وكانت هذه المرة بشأن رواندا، يومي ٢٤ و ٢٥ أيار/مايو ١٩٩٤ (انظر الفقرات ٦٦٠ - ٦٦٢ أدناه).

٣٧٤ - وبعد أن قام المفوض السامي بزيارة رواندا واجتمع بجميع أطراف الصراع، وكذلك بالمسؤولين الدوليين في هذا البلد قدم تقريراً عن حالة حقوق الإنسان في رواندا، مع توصيات، إلى لجنة حقوق الإنسان في دورتها الاستثنائية الثالثة. واستجابة لذلك قررت اللجنة تعيين مقرر خاص يكلف بمهمة التحقيق المباشر في أحوال حقوق الإنسان في رواندا وتقديم تقرير أولي خلال ٤ أسابيع. وقررت اللجنة، فضلاً عن ذلك، أن يساعد المقرر الخاص فريق من الموظفين الميدانيين في مجال حقوق الإنسان، وطلبت إلى المفوض السامي أن يضمن أن يصحب الجهود التي تبذل في المستقبل لإيجاد حلول للصراع وإقامة السلم في رواندا عنصر قوي متعلق بحقوق الإنسان. وفي ٢٥ آب/أغسطس ١٩٩٤ أعلن المفوض السامي أنه سيتم إيفاد ١٤٧ مسؤولاً في ميدان حقوق الإنسان إلى رواندا حتى نهاية شهر أيلول/سبتمبر ١٩٩٤، وذلك لإيجاد الثقة، والتعاون في مجال التحقيق الذي يجريه المقرر الخاص وخبراء اللجنة، ولتمثيل المفوض السامي فيما يتعلق بالمسائل التقنية.

٣٧٥ - وزار المفوض السامي أيضاً بروندي لبحث أمر المساعدة في مجال حقوق الإنسان. وبناء على طلب الحكومة، بدأ العمل في برنامج المساعدة في مجال حقوق الإنسان من مكتب في بوجومبروا، وهو مكتب أنشأه مركز حقوق الإنسان لذلك الغرض في ١٥ حزيران/يونيه ١٩٩٤. ووجه المفوض السامي نداء عاجلاً لتقديم المساهمات المالية إلى برنامج المساعدة هذا.

٣٧٦ - وفي الدورة العادية الأولى للجنة التنسيق الإدارية المعقودة في نيسان/أبريل ١٩٩٤ بحث الرؤساء التنفيذيون لجميع وكالات الأمم المتحدة الآثار المترتبة على نتائج مؤتمر فيينا بالنسبة لبرامج كل منها، وتعهدوا بدعم المفوض السامي والتعاون معه في اضطلاعهم بمسؤوليات التنسيق على نطاق المنظومة. ويعمل المفوض السامي أيضاً على تعزيز التعاون مع المنظمات الإقليمية المشتركة في أنشطة حقوق الإنسان. وتضم هذه المنظمات مجلس أوروبا، ومنظمة الدول الأمريكية، ومنظمة الوحدة الأفريقية، وجامعة الدول العربية، ومنظمة المؤتمر الإسلامي، ومؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا.

دون التمتع بحقوق الإنسان، ومنع انتهاكات حقوق الإنسان. وتشمل ولاية المفوض السامي أيضاً إجراء حوار مع جميع الحكومات لتحسين احترام حقوق الإنسان، وزيادة التعاون الدولي في مجال حقوق الإنسان، وتنسيق الأنشطة المتعلقة بحقوق الإنسان داخل نطاق منظومة الأمم المتحدة، وترشيد أجهزة الأمم المتحدة في ميدان حقوق الإنسان وتكييفها وتقويتها ونظمها والإشراف العام على مركز حقوق الإنسان. ويعمل المفوض السامي بتوجيه الأمين العام وتحت سلطته، وفي إطار قرارات الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجنة حقوق الإنسان. ويضطلع المفوض السامي بالمهام التي تعهد بها إليه الهيئات المختصة في منظومة الأمم المتحدة ويقدم التوصيات إلى تلك الهيئات بغية تحسين النهوض بجميع حقوق الإنسان وحمايتها.

٣٧١ - وقد شرع المفوض السامي خوسيه أيلالا لاسو، منذ أن أقرت الجمعية العامة تعيينه في ١٤ شباط/فبراير ١٩٩٤، بوضع برنامج واسع النطاق للأنشطة، بما في ذلك القيام بزيارات للبلدان لبحث حقوق الإنسان وتعزيز تفهمها واحترامها، وإقامة اتصالات وثيقة مع برامج الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة وغيرها من المنظمات الدولية والمؤسسات الوطنية والمنظمات غير الحكومية العاملة في ميدان تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها.

٣٧٢ - وقد قرر المفوض السامي بهدف تعزيز تدفق المعلومات في حينها من المقرررين الخاصين وإليهم أينما كانوا في العالم، إنشاء "خط ساخن لحقوق الإنسان" كي يكون بإمكان مركز حقوق الإنسان تلقي معلومات في حالات الطوارئ المتصلة بأحوال حقوق الإنسان ومعالجتها على جناح السرعة. وخط الفاكسيميلى هذا، المفتوح ٢٤ ساعة في اليوم، مخصص ليعتد به ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان أو ذويهم أو المنظمات غير الحكومية، ويعنى به مباشرة فرع الإجراءات الخاصة.

٣٧٣ - وكان في طليعة الأعمال التي اضطلع بها المفوض السامي، في وجه تدهور حالة حقوق الإنسان في رواندا خلال شهر نيسان/أبريل ١٩٩٤، قيامه بجمع المعلومات والآراء على نطاق واسع. وفي معرض إعراب المفوض علنا عن قلقه إزاء الأحداث في رواندا، اقترح أن تعقد لجنة حقوق الإنسان دورة استثنائية بشأن حالة الإنسان في ذلك البلد. وكان إعلان فيينا قد أقر بأهمية الدورات الاستثنائية التي تعقدتها لجنة حقوق الإنسان على اعتبار أنها إحدى السبل لمعالجة أوضاع الإنسان التي تكتنفها الخطورة البالغة على نحو خاص. ويمكن لغالبية أعضاء اللجنة استناداً إلى إجراءات جديدة وضعت عام ١٩٩٠، أن

٢ - مركز حقوق الإنسان

٣٧٧ - تؤكد الأحداث المفجعة في رواندا (انظر الفقرات ٦٣٤ - ٦٦٢) وفي أجزاء أخرى من العالم الحاجة إلى تعزيز قدرة المجتمع الدولي على اتخاذ الإجراءات الوقائية لتلافي وقوع انتهاكات لحقوق الإنسان.

٣٧٨ - إن الفجوة القائمة بين الطموحات الدولية للتمتع بحقوق الإنسان والانتهاكات الواسعة النطاق لهذه الحقوق تواجه برنامج الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بتحد أساسي. ولرأب هذه الفجوة، يتعين على المجتمع العالمي أن يحدد الأسباب الجذرية للانتهاكات وأن يستأصلها. وفي هذا الصدد تركز الأمم المتحدة على الجهود الرامية إلى أعمال الحق في التنمية، وعلى القيام بتحديد أفضل وضمان أعظم لاحترام الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وعلى أكثر المستويات عمقا، تحسين الحياة اليومية للفرد.

٣٧٩ - ويساعد مركز حقوق الإنسان التابع للأمانة العامة على تنفيذ برنامج الأمم المتحدة لحقوق الإنسان من خلال مشاريع ملموسة تهدف إلى المساعدة على إقامة وتعزيز المؤسسات الديمقراطية والهياكل الأساسية الوطنية والإقليمية لحماية حقوق الإنسان في ظل حكم القانون. وخلال عام ١٩٩٤، زاد المركز أنشطته زيادة كبيرة في مجال إسداء الخدمات الاستشارية البرنامجية والمساعدة التقنية في ميدان حقوق الإنسان. ويواصل المركز الاضطلاع بالمشاريع في أمريكا اللاتينية وأوروبا الشرقية وأفريقيا وآسيا.

٣٨٠ - وقام المركز بإيجاد قدرات متخصصة في عدد من المجالات. وهي تشمل القدرات على: المساعدة في المجال الدستوري؛ المساعدة في مجال الإصلاح التشريعي؛ المساعدة في مجال تقدير وتقييم الاحتياجات وإقامة وتعزيز المؤسسات الوطنية؛ المساعدة في مجال حقوق الإنسان في إقامة العدل، بما في ذلك تدريب القضاة والمحامين والمدعين العامين ورجال الشرطة ومسؤولي السجون، والمسؤولين العسكريين؛ التشجيع على التصديق على المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان؛ المساعدة في الوفاء بالتزامات تقديم التقارير وفقا لما تقتضيه هذه المعاهدات؛ وضع مناهج دراسية في مجال حقوق الإنسان وتدريب المدرسين؛ تقديم الدعم للمنظمات غير الحكومية والجمعيات المدنية؛ تنفيذ البرامج الإعلامية والوثائقية في مجال حقوق الإنسان؛ وتقديم الزمالات وتوفير التدريب في مجال حل المنازعات. وقد أثبتت هذه القدرات أهمية متزايدة في الإطار العالمي الحالي للانتقال إلى الديمقراطية، وستظل محور أنشطة المركز في المستقبل.

٣٨١ - وتكتسب أهمية متزايدة بالنسبة لبرنامج الأمم المتحدة لحقوق الإنسان القدرة على الاستجابة السريعة والفعالة للطلبات التي تقدمها الحكومات للمساعدة على استحداث وتنفيذ برامج المساعدة وكذلك توفير المعلومات والتثقيف في مجال حقوق الإنسان. وعملا بقرار لجنة حقوق الإنسان ٦/١٩٩٣، افتتح مكتب من هذا القبيل لشؤون حقوق الإنسان في كمبوديا بناء على طلب تلك الحكومة. وبالإضافة إلى ذلك، فإنه يجري تقديم مساعدة الخبراء من خلال وجود لحقوق الإنسان أيضا في غواتيمالا، وكذلك في بوجومبورا بالتعاون مع حكومة بوروندي. وبالنسبة لملاوي، فإن البرنامج قد وفّر الخبرة في مجال حقوق الإنسان لتقديم المساعدة فيما يتصل بالانتخابات في ذلك البلد ووضع مشروع دستور جديد.

٣٨٢ - وهكذا، فإن كثيرا من البلدان قد تلقت الدعم من برنامج المركز، ومن بينها رومانيا (١٩٩٣) وكمبوديا (١٩٩٣) (١٩٩٤)، وملاوي (١٩٩٤) وتم توفير التدريب في مجال حقوق الإنسان لممثلي وسائل الإعلام في رومانيا (١٩٩٣) وكمبوديا (١٩٩٤). ويجري حاليا الاضطلاع بمشاريع إعلانية ووثائقية في مجال حقوق الإنسان في جميع مناطق العالم، وكان من بين هذه المشاريع في الآونة الأخيرة (١٩٩٣-١٩٩٤) مشاريع في هنغاريا وكمبوديا وملاوي. وبالإضافة إلى ذلك، أجرى المركز تقديرات للاحتياجات في مجال حقوق الإنسان والتحول إلى الديمقراطية في بوروندي (١٩٩٣)، وملاوي (١٩٩٣)، وأرمينيا (١٩٩٤)، وأذربيجان (١٩٩٤)، وهذه ليست إلا أحدثها عهدا. وأخيرا، يواصل برنامج المركز أنشطته الإقليمية، ومن بينها تقديم الدعم لمؤسسات حقوق الإنسان الإقليمية، وتنظيم الحلقات الدراسية وحلقات العمل الإقليمية. وقدم المركز الدعم، هذه السنة، للجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب والمعهد العربي لحقوق الإنسان والمركز الأفريقي للدراسات المتعلقة بالديمقراطية وحقوق الإنسان. ونظمت حلقات عمل إقليمية في مجال حقوق الإنسان لآسيا في جاكارتا (١٩٩٣) وسول (١٩٩٤).

٣٨٣ - وتدور حاليا، كجزء من الجهود المتواصلة لنظم أعمال المنظمة، وإدماج حقوق الإنسان على نحو فعال في عمليات الأمم المتحدة، مناقشات بين مركز حقوق الإنسان وإدارة عمليات حفظ السلم بشأن السبل والوسائل التي تضمن تقديم المركز لمزيد من الدعم في عمليات حفظ السلم. والواقع أن بعض هذا الدعم سبق أن تحقق. ومؤخرا قدم المركز، في شهر تموز/يوليه ١٩٩٤، تدريباً في مجال حقوق الإنسان لعناصر الشرطة المدنية في عملية الأمم المتحدة في موزامبيق. وقبل ذلك، أمّن المركز التدريب في مجال حقوق الإنسان للمراقبين المدنيين، والاتصال مع المنظمات غير الحكومية لحقوق الإنسان، وإسداء المشورة بشأن مسائل حقوق

٣٨٦ - والمركز إدراكا منه الدور الحاسم للمجتمع غير الحكومي في تعزيز احترام حقوق الإنسان وفي توليد الوعي والفهم العاميين للمعايير والقواعد الدولية، هو في صدد اتخاذ خطوات لتقوية علاقاته مع المنظمات غير الحكومية وأعضائها، وتركيز وجهته تلك العلاقات على نحو أفضل. ويتوافق هذا التشديد مع دعوة إعلان فيينا إلى إقامة تعاون أوثق بين الأمم المتحدة ودولها الأعضاء والمنظمات غير الحكومية في تعزيز التنمية وحقوق الإنسان على جميع المستويات.

٣٨٧ - ويتسبب استمرار ازدياد الطلبات على الخدمات الاستشارية وإنشاء مهام جديدة (كتلك المتعلقة بالعنف ضد المرأة أو بشأن رواندا) والزيادة المستمرة في الالتماسات التي يقدمها الأفراد إلى الأمم المتحدة والحاجة المتزايدة أبداً إلى التعاون الدولي في زيادة أعباء عمل مركز حقوق الإنسان وفي تحميل موارده متطلبات متعاظمة باستمرار. وقد اتخذت الجمعية العامة في دورتها الأخيرة الخطوات الأولية نحو رأب الهوة بين الموارد وحصيلة المهام.

٣ - تنفيذ اتفاقيات حقوق الإنسان

٣٨٨ - كان تنفيذ إعلان وبرنامج عمل فيينا اللذين اعتمدهما المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان في ٢٥ حزيران/يونيه ١٩٩٣ بمثابة الموضوع الرئيسي لبرنامج الأمم المتحدة لحقوق الإنسان على مدى الأشهر الاثني عشر الماضية. وفي كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ أقرت الجمعية العامة إعلان وبرنامج عمل فيينا، مما أتاح للأمم المتحدة والمجتمع الدولي إطارا متسقا من المبادئ والأهداف والوسائل اللازمة لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها.

٣٨٩ - وأكد إعلان وبرنامج عمل فيينا أهمية تحسين التنسيق فيما بين الوكالات كوسيلة لزيادة فعالية الأنشطة التي تضطلع بها الأمم المتحدة في ميدان حقوق الإنسان. ولتحقيق هذا الغرض، كما لوحظ أعلاه، أدرجت في جدول أعمال لجنة التنسيق الإدارية لدورتها الأولى لعام ١٩٩٤ بندا يتعلق بمتابعة المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان. وفي تلك الدورة، جرى تبادل حي للآراء بين رؤساء الوكالات مهد السبيل لاعتماد سلسلة من التوصيات لتحسين التعاون والتنسيق بين جميع أنشطة حقوق الإنسان التي يجري الاضطلاع بها داخل منظومة الأمم المتحدة.

الإنسان للبعثة المدنية الدولية في هايتي (انظر الفقرات ٥٢٩ - ٥٤٠). وساعد المركز أيضا بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جنوب أفريقيا عن طريق تقديم المشورة في المجال القانوني ومجال حقوق الإنسان فيما يتعلق بعدد من المسائل المتصلة بالمرحلة الانتقالية. وأخيرا أنشأ المركز، متابعة لما يقدمه من دعم لولاية السلطة الانتقالية التابعة للأمم المتحدة في كمبوديا، مكتبا ميدانيا لمركز حقوق الإنسان في بنوم بنه مع برنامج قطري، لدى انتهاء فترة ولاية الأمم المتحدة. ويجري حاليا، بدعم من المركز وزع أفرقة من المراقبين في مجال حقوق الإنسان في رواندا، واستقصاء إمكانيات إقامة وجود لحقوق الإنسان في السلفادور.

٣٨٤ - ويواصل مركز حقوق الإنسان عمله بهدف إنشاء مؤسسات وطنية لحقوق الإنسان وتعزيزها. وفي أعقاب اعتماد الجمعية العامة في عام ١٩٩٣ للمبادئ المتعلقة بمركز المؤسسات الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان (القرار ١٣٤/٤٨، المرفق) نظم المركز عددا من المؤتمرات وحلقات العمل الدولية التي عملت على نشر هذه المبادئ، وعلى تشجيع الدول على الأخذ بفكرة هذه المؤسسات الوطنية بوصفها وسائل ملائمة لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. وفي كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، عقدت حلقة العمل الثانية المعنية بالمؤسسات الوطنية في تونس وشدد في أثنائها ممثلو عدة مؤسسات وطنية على أهمية التدابير التي تتخذ لتعزيز الصلة والتعاون الدوليين فيما بين المؤسسات الوطنية ولتلبية ما تحتاجه هذه المؤسسات من مساعدة في أفريقيا. وقد بدأ فعلا إعداد خطط لحلقة عمل دولية ثالثة، تعقد في عام ١٩٩٥ في مانيلا، بغرض استقصاء الحاجة لتشجيع إنشاء أو تعزيز هذه المؤسسات في آسيا. وإنني أرحب بهذه الخطوات، وكذلك بالمبادرات المتخذة في السنة الماضية في عدة بلدان لإنشاء مؤسسات وطنية لحقوق الإنسان.

٣٨٥ - ولقد دأب مركز حقوق الإنسان والجمعية العامة على بذل جهودهما لمعالجة مسألة السكان الأصليين. ومع اقتراب السنة الدولية للسكان الأصليين في العالم، ١٩٩٣، من نهايتها، بات الناس عامة يعرفون معرفة أفضل حالة الشعوب الأصلية والصعوبات التي تعانيها. وأعلنت الجمعية العامة في دورتها الثامنة والأربعين، اعترافا منها بالحاجة إلى حماية حقوق هذه الشعوب، العقد الدولي للسكان الأصليين في العالم، الذي يبدأ في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤. ودعت الجمعية العام أيضا إلى إنشاء محفل دائم داخل منظومة الأمم المتحدة للسكان الأصليين. وأنجز الفريق العامل المعني بالسكان الأصليين والتابع للجنة الفرعية لمنع التمييز وحماية الأقليات وضع مشروع الإعلان المتعلق بحقوق السكان الأصليين، الذي سيشكل، بعد أن تعتمده الجمعية العامة، إطارا دوليا لتعزيز حقوق السكان الأصليين.

الوكالات المتخصصة والمنظمات غير الحكومية، وتعزيز الصلة بين النتائج التي تخلص إليها هيئة الإشراف على المعاهدة والبرنامج الفعلي للخدمات الاستشارية والتعاون الفني. فاللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، على سبيل المثال، تهتم بالنظر في أنواع المشاريع التي يمكن أن تيسر تنفيذ تلك الحقوق. وبالمثل تعمل لجنة حقوق الطفل على تعبئة المساعدة الدولية لمعاونة البلدان في تنفيذ أحكام اتفاقية حقوق الطفل.

٣٩٤ - وفي أيار/مايو ١٩٩٤ عقد المقررون الخاصون للأفرقة العاملة ورؤساء هذه الأفرقة اجتماعاً في جنيف، تمشياً مع ما طلبه إعلان وبرنامج عمل فيينا من حيث تعزيز التعاون والتنسيق في إطار نظام الإجراءات الخاصة. والهدف من هذه الإجراءات هو التعامل مع أشكال محددة خطيرة للغاية من انتهاكات حقوق الإنسان أو حالات قاترة محددة. وقد أسفر الاجتماع عن عدة توصيات بعيدة الأثر فيما يتعلق بالإجراءات الخاصة، مثل اقتسام المعلومات بين المقررين الخاصين والأفرقة العاملة وتحسين إعلام الجمهور بأنشطتهم.

٣٩٥ - وهذه الإجراءات الخاصة، التي يمكن بموجبها إرسال برقيات عمل عاجلة إلى الحكومات لطلب إيضاحات بشأن حالات معينة، متاحة الآن لحماية الأفراد في جميع أنحاء العالم من أية انتهاكات خطيرة لسلامتهم البدنية، كحالات الاختفاء القسري، والاحتجاز التعسفي، وحالات الإعدام التعسفي أو الإعدام دون محاكمة، والتعذيب. كما توجد إجراءات فيما يتعلق بالأشخاص المشردين داخليا، والتعصب الديني، وحرية الرأي والتعبير، وبيع الأطفال، ودعارة الأطفال، واستخدام الأطفال في المطبوعات الخلية، وحماية استقلال الهيئات القضائية. وقد مر بهذه الإجراءات خلال الاثني عشر شهرا الماضية بضعة آلاف من الحالات الفردية.

٣٩٦ - وفي الدورة الخمسين للجنة حقوق الإنسان، المعقودة في جنيف في الفترة من ٣١ كانون الثاني/يناير إلى ١١ آذار/مارس ١٩٩٤، عينت اللجنة مقرا خاصا لموضوع القضاء على العنف ضد المرأة. وهناك ثلاثة عشر مقرا خاصا آخر أو فريقا عاملا يهتمون بظواهر محددة تتعلق بحقوق الإنسان أو بحالات انتهاك حقوق الإنسان. وفي يوغوسلافيا السابقة والعراق ورواندا، يساعد المقررين الخاصين موظفون ميدانيون مكلفون بجمع المعلومات ورصد التطورات. وفي الفترة قيد الاستعراض، تم الاضطلاع ببعثات ميدانية في نحو ٦٠ بلدا لجمع معلومات وقائعية من خلال آلية الإجراءات الخاصة.

٣٩٠ - ولكفالة احترام جميع حقوق الانسان لكل شخص في العالم على أساس من الحياد والموضوعية وعدم الانتقائية، استهدف المؤتمر العالمي كذلك تحقيق التصديق العالمي على معاهدات حقوق الانسان الأساسية. وإني شخصيا ملتزم بتحقيق هذا الهدف في أقرب وقت ممكن. ومن المؤسف أنه فيما يتعلق بالتصديقات فالحالة عموما لم تتغير كثيرا عما جاء بيبانه في الفقرتين ٢٧٢ و ٢٧٣ من تقريرني الصادر في العام الماضي.

٣٩١ - وفي أيلول/سبتمبر ١٩٩٤، ارتفع عدد الدول الأطراف في العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية من ١٢٥ في عام ١٩٩٣ إلى ١٢٩، وارتفع من ١٢٣ إلى ١٢٧ بالنسبة للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، ومن ١٢٧ إلى ١٣٩ بالنسبة للاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، ومن ١٢٦ إلى ١٣٣ بالنسبة لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، ومن ١٤٦ إلى ١٥٩ بالنسبة لاتفاقية حقوق الطفل. ولم تصدق على اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة سوى ٨٢ دولة ولم يصدق على الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم سوى دولتين. وينبغي بذل جهود حثيثة لتحقيق التصديق العالمي على هذه الصكوك الهامة. وإني أشجع بقوة جميع الدول الأعضاء التي لم تصدق بعد على هذه المعايير على أن تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن.

٣٩٢ - أما هيئات الإشراف على معاهدات حقوق الانسان المكلفة برصد تنفيذ معاهدات حقوق الانسان الأساسية فلا تزال تواصل تحسين أساليب عملها وتقوية وتحسين متابعة توصياتها والسعي للقيام بدور أكثر نشاطا في تنفيذ المعاهدات. وقد قامت اللجنة المعنية بحقوق الانسان في أثناء دوراتها الثلاث، سعيا منها لتحسين متابعة توصياتها، بالإعلان عن نحو ٦٠ مقرا في حالات مختلفة. وأوفدت لجنة القضاء على التمييز العنصري ثلاثة من أعضائها إلى جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا/الجبل الأسود) لتيسير إجراء حوار بين السلطات والجالية الألبانية في كوسوفو بشأن تنفيذ الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري. كما أوفدت اللجنة أحد أعضاءها إلى كرواتيا للمساعدة في تنفيذ الاتفاقية. وواصلت لجنة حقوق الطفل زياراتها السنوية إلى الميدان، فسافرت هذا العام إلى افريقيا بدعم مشكور من منظمة الأمم المتحدة للطفولة.

٣٩٣ - وقد توخت هذه الهيئات الإشرافية هذين هامين في عملها، هما زيادة التفاعل والمشاركة من جانب

رابعاً - توسيع نطاق الدبلوماسية الوقائية وفرض المنازعات

ألف - تنفيذ "خطة للسلام"

الأمم المتحدة، مع إيراد توصيات مناسبة بإجراءات إضافية.

٤٠١ - وإلى جانب ذلك، اتخذ عدد من التدابير المحددة في ضوء مختلف الطلبات التي تقدمت بها الدول الأعضاء في أثناء مداولاتها بشأن "خطة للسلام". ولا تشمل القائمة التالية جميع التدابير التي بدئ في اتخاذها، ولكنها بالأحرى عينة ممثلة تنم عن الطابع المتسق لعملية الإصلاح التي انطلقت عام ١٩٩٢.

٤٠٢ - وقد دعتني الجمعية العامة، في الجزء 'أولاً' من قرارها ١٢٠/٤٧ ألف، إلى إبلاغها بالخطوات المتخذة لإجراء مشاورات مكثفة ومستمرة بين الأمين العام ومجلس الأمن، بالإضافة إلى الأجهزة والمؤسسات والوكالات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة، بغية وضع استراتيجية مناسبة لتسوية المنازعات في مرحلة مبكرة وبالوسائل السلمية.

٤٠٣ - واستجابة لهذا الجزء من القرار، وبما يتفق مع التوصيات الأخرى ذات الصلة بصنع السلام الواردة في "خطة للسلام"، أقرت الممارسة المتمثلة في قيام ممثلي، هم وإدارة عمليات حفظ السلام التي يرأسها السيد كوفي أنان، بإحاطة مجلس الأمن بانتظام علماً بالتطورات الحاصلة في المجالات التي تعنى بها الأمم المتحدة. وبالإضافة إلى ذلك، فقد قمت بتشكيل مجموعة عمل من كبار العاملين معي لتنسيق قرارات مختلف إدارات وبعثات الأمم المتحدة.

٤٠٤ - وقد شجعتني الجمعية العامة، في الجزء 'ثانياً' من قرارها ١٢٠/٤٧ ألف، الفرع الثاني، على إنشاء آلية مناسبة للإنذار المبكر على صعيد المنظومة من أجل الحالات التي يغلب أن تهدد السلام والأمن الدوليين. وقد اتخذت خطوات مبدئية للتقدم تدريجياً نحو إنشاء هذه الآلية ورفع مستوى جمع المعلومات وتجهيزها وتحليلها في الأمانة العامة. والهدف هو تبسيط مختلف نظم المعلومات تجنباً للازدواجية بين الإدارات ومن أجل زيادة الكفاءة. وكخطوة أولى بدئ في إدارة الشؤون السياسية في إجراء تحليل منظم للاحتياجات، وأنجزت المرحلة الأولى منه. وبالإضافة إلى ذلك، أصبح تبادل المعلومات بين إدارات الأمانة العامة كلها تقريباً هي والوكالات والبرامج في منظومة الأمم المتحدة أكثر انتظاماً واتساعاً.

٤٠٥ - وفي الجزء 'ثالثاً' من القرار نفسه، أوصت الجمعية العامة بأن أوصل الاستعانة بخدمات خبراء بارزين في بعثات تقصي الحقائق والبعثات الأخرى، يتم اختيارهم من أوسع قاعدة جغرافية ممكنة، مع إيلاء الاعتبار للمرشحين الذين يتمتعون بأعلى مستويات الكفاءة والمقدرة والنزاهة. وقد بذلت إدارة الشؤون

٣٩٧ - رحبت الجمعية العامة، باتخاذها القرار ١٢٠/٤٧ ألف المؤرخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢، بتقرير المعنون "خطة للسلام". وفي ٢٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣، اتخذت الجمعية العامة قراراً ثانياً في الموضوع (١٢٠/٤٧ ب٤). وعقد مجلس الأمن عدداً من الجلسات لدراسة الاقتراحات المحددة الواردة في "خطة للسلام"، وأصدر رئيس المجلس ١٠ بيانات أو رسائل كجزء من هذه العملية. كما نظرت في التوصيات الواردة في تقرير هينات الأمم المتحدة الأخرى، بما فيها اللجنة الخاصة المعنية بميثاق الأمم المتحدة وبتعزيز دور المنظمة، فضلاً عن اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام.

٣٩٨ - وبالإضافة إلى الإطار الفكري الذي أناحت به "خطة للسلام" للبحث في السلام والأمن الدوليين في عالم ما بعد الحرب الباردة، أدت الخطة إلى نشوء إصلاحات كثيرة ملموسة داخل منظومة الأمم المتحدة. واتخذ عدد من التدابير الملموسة وفقاً للتوصيات العديدة الواردة في التقرير وما يناظرها من قرارات الدول الأعضاء. وبهذا، فقد أرسى "خطة للسلام" الأساس لبدء عملية إصلاح منتظمة في المنظمة، بغض النظر عن المصاعب التي طرأت في بعض عمليات حفظ السلام وإنفاذ السلام والتي ارتبطت، عن حق أو بغير حق، بتوصيات التقرير.

٣٩٩ - وتواصل الأمانة العامة اتخاذ كثير من الإجراءات ضمن الإطار الذي يوفره تقرير، سواء في مجال الدبلوماسية الوقائية، أو صنع السلام، أو حفظ السلام أو بناء السلام. وكثيراً ما تشير الدول الأعضاء إلى المفاهيم الواردة في "خطة للسلام"، فتتترح اتخاذ إجراءات إضافية أو زيادة التأمل في موضوعها. وقد تجلّى استخدام "خطة للسلام" كدليل للإصلاح والتجديد في أثناء المناقشة العامة في دورة الجمعية العامة الثامنة والأربعين، وتواصل هذا الاستخدام، في عام ١٩٩٤، في محافل الأمم المتحدة الأخرى. أما خارج الأمم المتحدة، فلا يزال يتدفق تيار زاخر من الدراسات والمقالات حول تقرير. وإني على يقين تام بأن الرؤية المتعلقة بالمنظمة الوارد ببيانها في "خطة للسلام" لا تزال صحيحة.

٤٠٠ - وفي "خطة للسلام"، حددت الذكرى السنوية الخمسين موعداً مستهدفاً لاختتام "المرحلة الحاضرة من تجديد المنظمة". وقد تحقق بالفعل تقدم كبير في عدد من المجالات. وقد تناولت "خطة للسلام" بشكل مفصل مهام واسعة النطاق من قبيل الجهود المستمرة التي أبذلها في مجال الدعوة لبناء السلام بعد انتهاء الصراع، وسلامة موظفي عمليات حفظ السلام وغيرهم من الموظفين، والتعاون مع الترتيبات والمنظمات الإقليمية، وحل المشاكل الاقتصادية الخاصة الناشئة عن الجزاءات التي تفرضها

وبناء عليه فإنني أتطلع إلى تلقي المزيد من التوجيه والمشورة من المجلس. وآمل أيضا أن تشارك الجمعية العامة مشاركة كاملة في عملية الإصلاح.

باء - الدبلوماسية الوقائية وصنع السلام

٤١١ - أكد البيان الذي اعتمده اجتماع القمة الأول لمجلس الأمن في ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢ (S/23500) أهمية الدبلوماسية الوقائية وصنع السلام كوسيلتين من وسائل صون السلام والأمن الدوليين. وهما وسيلتان واضحتان جدا وتستخدمهما الأمم المتحدة منذ البداية. إلا أن تنفيذهما ليس سهلا دائما. فغالبا ما يكون طرف أو آخر من الأطراف غير مستعد لتمكين الأمم المتحدة من أداء دور للمساعدة على حل نزاع محتمل أو قائم. ولكن عندما تنجح وسيلتا الدبلوماسية الوقائية وصنع السلام تكونان فعاليتين من حيث التكلفة إلى حد كبير. وما يلزم لهما من المال يكون قليلا لا يذكر بالمقارنة مع التكلفة الهائلة من المعاناة الإنسانية والأضرار المادية التي تتسبب بها الحرب دائما أو بالمقارنة مع التكلفة الأقل، والكبيرة مع ذلك، لوزع عملية لحفظ السلام بعد اندلاع الأعمال العدائية.

٤١٢ - ولذلك، أعطيت الأولوية منذ بداية ولايتي للدبلوماسية الوقائية وصنع السلام. كان هذا هو السبب الرئيسي الذي من أجله قررت في عام ١٩٩٢ توحيد جميع المهام السياسية في إدارة واحدة، هي إدارة الشؤون السياسية. وقد أدى قرار آخر في مطلع عام ١٩٩٤ بوضع الإدارة تحت إشراف وكيل واحد للأمين العام، هو السيد مارك غولدينغ، وكانت من قبل تحت إشراف وكيلين، إلى إيجاد هيكل قادر على الاضطلاع بالمهام اللازمة بطريقة فعالة وجيدة التنسيق.

٤١٣ - وتضم الإدارة حاليا ست شعب إقليمية (شعبتان لأفريقيا وشعبتان لآسيا وشعبة لكل من الأمريكتين وأوروبا) تتحمل المسؤولية الرئيسية عن الدبلوماسية الوقائية وصنع السلام، بالإضافة إلى القيام بدور استشاري في المسائل السياسية الأخرى. وبالإضافة إلى ذلك، فهي تضم مركز شؤون نزاع السلاح، مما ييسر تطبيق بعض الوسائل (مثل تدابير بناء الثقة والتحقق)، التي ظهرت في ميدان الحد من الأسلحة ونزع السلاح، في مجال الدبلوماسية الوقائية وصنع السلام.

٤١٤ - وهناك خمس مهام تضطلع بها الإدارة لدعم جهود الدبلوماسية الوقائية وصنع السلام. المهمة الأولى هي جمع المعلومات عن المنازعات المحتملة أو القائمة. ويتوافر قدر كبير من المعلومات من الحكومات ووسائط الإعلام والأوساط الأكاديمية والمنظمات غير الحكومية.

السياسية جهدا منتظما لحصر أسماء مثل هؤلاء الأشخاص ومؤهلاتهم. وهذه القائمة متاحة حاليا لكي أنظر فيها لأغراض بعثات تقصي الحقائق والبعثات المتصلة بها في المستقبل.

٤٠٦ - وسيجري اتخاذ خطوات أخرى للوفاء بتكليفات الجمعية العامة ومجلس الأمن في مجالات الإنذار المبكر وتقصي الحقائق وجمع المعلومات وتحليلها، عندما يتم اكتساب مزيد من الخبرة في جهود الإصلاح الراهنة وتتوافر الموارد الكافية.

٤٠٧ - وعملا ببيان رئيس مجلس الأمن المؤرخ ٢٨ أيار/مايو ١٩٩٣ (انظر S/25859)، بصدد نظر المجلس في "خطة للسلام"، قدمت في ١٤ آذار/مارس ١٩٩٤ تقريرا بعنوان "تحسين قدرة الأمم المتحدة في مجال حفظ السلام" (A/48/403-S/26450). وفي هذا التقرير، حددت التدابير التي اتخذت لتحسين قدرة المنظمة في مجال حفظ السلام. وأنشئ فريق خاص لوضع نظام للقوات الاحتياطية الوطنية والقدرات الأخرى التي يمكن للدول الأعضاء أن تحتفظ بها عند مستوى التأهب المتفق عليه كمساهمة ممكنة في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

٤٠٨ - وفي إدارة عمليات حفظ السلام، أنشئت نواة لوحدة تخطيط ستقوم بوضع الخطط لتناول مختلف جوانب أي عملية بطريقة متكاملة. أما مركز العمليات داخل الإدارة، الذي ما فتئ يعمل على مدار الساعة منذ فترة من الزمن، فأغلب العاملين به ضباط عسكريون قدمتهم الدول الأعضاء دون أن تتحمل المنظمة أي تكلفة. وقد حقق هذا المركز تحسنا وزيادة كبيرين في الاتصالات بين المقر وموظفي الأمم المتحدة العاملين في الميدان.

٤٠٩ - وفي التقرير المؤرخ ١٤ آذار/مارس ١٩٩٤، قدمت اقتراحات ملموسة بشأن الترتيبات الاحتياطية، والشرطة المدنية، والتدريب، ومبدأ تولي الأمم المتحدة للقيادة، وتعزيز الأمانة العامة، وتشغيل موظفين مدنيين. كما تقدمت بمقترحات عن الجوانب المالية والمتعلقة بالميزانية لحفظ السلام. وأكد التقرير بوجه خاص ضرورة إتاحة الموارد اللازمة لتعزيز الأخذ بنهج متعدد الأبعاد، نظرا لتعاظم الاتجاه نحو اشتراك الأمم المتحدة في آن واحد في كل من جوانب حفظ السلام والجوانب الإنسانية في حالات بذاتها.

٤١٠ - وفي البيان الرئاسي المؤرخ ٣ أيار/مايو ١٩٩٤ (S/PRST/1994/22)، رحب مجلس الأمن "بالتدابير التي اتخذها الأمين العام لتعزيز قدرة الأمم المتحدة على الاضطلاع بعمليات حفظ السلام". وقد تعهد البيان بأن يتابع المجلس نظره في التوصيات الواردة في تقريره،

بشدة على عدم الوقوع في خطأ الاستغناء عن أدوات مفيدة أو محاولة تجنب المخاطر كلية.

٤١٨ - وهناك بالطبع بعض منازعات يتعذر ببساطة إدارتها إدارة فعالة، ناهيك عن فضها، باستخدام أداة حفظ السلام. وفي مثل هذه الحالات، التي ترى فيها الدول الأعضاء أن الأدوات التقليدية للمجتمع الدولي لمعالجة النزاع لن تكون فعالة، لا بد من البحث عما يكون فعالاً. وقد وضع الميثاق نهجاً شاملاً لإقامة نظام دولي يسوده السلام وتضمن مجموعة كبيرة من الوسائل لتحقيق هذا الهدف.

٤١٩ - ومع زيادة تعقد العمليات وتعاضم خطورها وتكلفتها بدأت تظهر بعض عواقب يمكن التنبؤ بها بقدر ما. فهناك أولاً الصعوبة المتزايدة في الحصول على ما يكفي من القوات وغيرهم من الأفراد للخدمة في أكثر العمليات تحدياً. ويتفاقم هذا الوضع لأن المنظمة تمر بأزمة مالية حادة. فحين يتقاعس الأعضاء عن دفع أنصبتهم بالكامل وفي مواعيدها، يتأخر سداد التكاليف للدول المساهمة بقوات، مما يجعل عبء الاشتراك في عمليات الأمم المتحدة ثقيلًا على بعض البلدان. وقد اتضح من واقع التجربة مؤخراً أن أي قرار لمجلس الأمن بإجراء عملية ما لم يعد يعني بصورة تلقائية أنها ستنفذ على النحو المأذون به؛ فقد أصبح توافر القوات مشكلة حادة. وأبرز مثال على ذلك قرار مجلس الأمن ٨٤٤ (١٩٩٣) المتخذ في ١٨ حزيران/يونيه ١٩٩٣، الذي يأذن بزيادة أفراد قوة الأمم المتحدة للحماية بـ ٦٠٠ فرد لتغطية المناطق الآمنة في البوسنة والهرسك. فقد استغرقت إتاحة هذه القوات ونشرها اثني عشر شهراً. ولم يبدأ وصول القوات المأذون بها لرواندا في أيار/مايو ١٩٩٤، وعددها ٥٠٠ فرد، إلا بعد أكثر من شهرين من ذلك التاريخ، وفي نهاية آب/أغسطس ١٩٩٤. كان قد تم نشر حوالي ٤٠٠٠ فرد فقط من أفراد القوة.

٤٢٠ - وفيما يبدو، فقد بدأ يستقر في الشهور القليلة الماضية العدد الإجمالي لأفراد القوات والمراقبين العسكريين والشرطة المدنية المشتركين في عمليات حفظ السلام (انظر الشكل ١٤). ومن ثم، فبعد أن بلغ حجم الإسهام الكلي في عمليات حفظ السلام حوالي ٧٦٠٠٠ فرد من القوات في أيار/مايو ١٩٩٣، استقر العدد عند ٧٦٦١٢ فرداً حتى ٣ آب/أغسطس ١٩٩٤.

والمهمة الثانية هي تحليل هذه المعلومات للوقوف على الحالات التي يبدو فيها أن بإمكان الأمم المتحدة، بموافقة الأطراف المعنية، أن تلعب دوراً مفيداً في مجال الوقاية أو صنع السلام. أما المهمة الثالثة فهي إعداد توصيات للأمين العام عن الشكل المحدد لذلك الدور. والمهمة الرابعة هي مساعدة الأمين العام في استصدار الصلاحيات التي يقتضيها الحال من الهيئة الحكومية الدولية المعنية، وهي في العادة الجمعية العامة أو مجلس الأمن. وأخيراً هناك مهمة تنفيذ السياسة المعتمدة.

٤١٥ - وكثيراً ما تقتضي هذه المهمة الأخيرة أن تعمل إدارة الشؤون السياسية بتنسيق بالغ مع إدارة عمليات حفظ السلام، ويكون ذلك مثلاً في الحالات التي يبدو فيها من المحتمل أن يؤدي صنع السلام إلى نشوء حاجة لقيام عملية لحفظ السلام، أو أن تكون هذه العملية الأخيرة قائمة بالفعل. كما تتعاون إدارة الشؤون السياسية مع إدارة الشؤون الإنسانية في المساعدة على تخفيف المعاناة الناجمة عن النزاع. ومن ثم فالتنسيق أمر لا غنى عنه فيما بين هذه الإدارات الثلاث وإدارة الشؤون الإدارية والتنظيمية ومكتب الشؤون القانونية للاضطلاع بالمهام الشاملة اللازمة في ميدان السلام والأمن الدوليين.

٤١٦ - وأمام الأمم المتحدة فرص جديدة للاضطلاع بدور وقائي وفي مجال صنع السلام. وإنني أبذل دائماً كل جهد لاغتنام هذه الفرص، فأستعين كثيراً بالممثلين الخاصين أو المبعوثين الخاصين، من خارج الأمانة العامة في كثير من الأحوال؛ ويقود هؤلاء بعثات تقصي الحقائق أو بعثات حسن النية ويطبقونها أحياناً في المنطقة التي يلوح فيها خطر اندلاع الصراع أو التي يكون الصراع قد اندلع فيها بالفعل. لقد شهدنا زيادة في عدد المنازعات الداخلية، وبخاصة في أفريقيا وأوروبا، مما يتطلب أن تقدم الأمم المتحدة خدمات وقائية أو في مجال صنع السلام. ومن ثم فإن من المؤكد أن تظل الدبلوماسية الوقائية وصنع السلام من الأنشطة التي تحظى لدى المنظمة بأولوية عليا في المستقبل المنظور.

جيم - حفظ السلام في سياق متغير

٤١٧ - واصل المجتمع الدولي، في غضون السنة الماضية، سعيه للتصرف إزاء الأزمات والمنازعات، وقد تسبب بعضها في كوارث إنسانية هائلة في نطاقها. واستخدمت أداة حفظ السلام في أوضاع جديدة تفرض تحديات متزايدة. ولقيت هذه الأداة نجاحاً عظيماً وواجهتها كذلك نكسات لم يكن منها بد وإنما يمكن أن نتعلم منها الكثير. إلا أننا ونحن نتعلم من هذه النكسات لا بد وأن نحرص

يُدرج هنا الشكل ١٤

٨٨٠ شخصا في عام ١٩٩٠ إلى ٤٨٦ ٣ شخصا في عام ١٩٩٣ (انظر الشكل ١٥). ولم تقابل الزيادة في أعداد الموظفين الموفدين في مهام، في هذه الأوقات من العسر الاقتصادي، أي زيادة تذكر في التوظيف؛ وبالتالي فإن عبء العمل في المقر قد استمر في الزيادة.

٤٢١ - وبانخفاض عدد العسكريين ورجال الشرطة الموفدين في بعثات، كان لزاما على المنظمة مع ازدياد تعقد هذه البعثات أن تنقل عددا متزايدا من الموظفين المدنيين الدوليين للخدمة في بعثات حفظ السلام. فزاد عدد هؤلاء الموظفين في العمليات الميدانية من نحو

يُدرج هنا الشكل ١٥

٤٢٥ - وفي هذه الأوقات المليئة بالتحديات، يلجأ المجتمع الدولي أحيانا إلى "حفظ السلام وسط الحرب". ويتوقف نجاح هذا النوع من العمليات، أكثر من أي نوع آخر، على حسن توقيت الاشتراك، وعلى التقييم الحصيف لنوع القوات المطلوبة ومستواها، وعلى قدرة الدول الأعضاء على العمل معا وعلى توحيد قواها لتحقيق نتائج طيبة.

٤٢٦ - ومن ثم فإن من المهم أن تحشد الحكومات الدعم الجماهيري اللازم للعملية. وبغير ذلك، يمكن أن يضعف الدعم الجماهيري بسرعة اذا ما واجهت العملية صعوبات، وبخاصة اذا وقعت إصابات بين أفرادها. وقد تؤدي مثل هذه الظروف إلى إغراء البلدان المساهمة بقوات بسحب وحداتها أو إصدار توجيهات لها باتخاذ موقف مفرط الحذر تجنباً للمخاطر، رغم ما يمكن أن يؤدي إليه ذلك من زيادة تعريض البعثة للخطر.

٤٢٧ - وثمة جانب رئيسي من جوانب حفظ السلام الذي تقوم به الأمم المتحدة، ذلك هو دور الإعلام في تعزيز التفهم وتحقيق الدعم على الصعيدين الوطني والدولي كليهما. ويمكن للأمم المتحدة وكل دولة من دولها الأعضاء أن تفضل المزيد في هذا الصدد، فتوضح الأهداف وتقدر المخاطر بطرق لا تكتفي بإعلام الجمهور بل وتشركه في حوار هادف. وعملية الإعلام هذه لا يمكن أن تكون كاملة تماما ولكنها تساعد على كشف طبيعة الجهد والأخطار الكامنة، فتصبح واضحة كل الوضوح أمام مجلس الأمن والبلدان المساهمة بقوات عند الالتزام بعملية حفظ السلام. وعلاوة على ذلك، ستساعد هذه العملية على وقوف الرأي العام بما لديه من قوة وراء عمليات الأمم المتحدة الحاسمة، وإن تكن خطيرة، عوضا عن أن يكون مصدر ضعف لها.

٤٢٨ - وقد شكلت عام ١٩٩٣، فريقا خاصا للتخطيط تولى تحديد مفهوم الترتيبات الاحتياطية لحفظ السلام ووضع خطة عمل لها. والهدف من الترتيبات الاحتياطية هو تحديد تصور دقيق لمعرفة حجم القوات العسكرية والقدرات الأخرى التي ستتوافر للدولة العضو عند مستوى تأهب متفق عليه. وعندما تنشأ الحاجة، يجري نشرها بسرعة لإنشاء عملية جديدة لحفظ السلام أو لتعزيز عملية قائمة. ويَعْتَزَم الاستعاضة عن الوحدات والأفراد في الميدان بعد فترة محددة من الخدمة بحيث يمكنهم العودة ليكونوا موجودين على أساس احتياطي في بلدانهم الأصلي. ويجدر الإشارة أن الاشتراك في أي عملية لحفظ السلام، في إطار الترتيبات الاحتياطية، يظل طوعيا ورهنا في كل حالة بقرار الحكومة المساهمة.

٤٢٩ - ولمساعدة الدول الأعضاء على إعداد عروضها، وضعت الأمانة العامة مبادئ توجيهية هيكلية تشمل كافة

٤٢٢ - ثانيا، نظرا للمخاطر التي تتسم بها بعض أنواع جديدة من العمليات، اتخذت حكومات البلدان جانب الحذر إزاء وضع قواتها في هذه البعثات تحت سيطرة الأمم المتحدة وحدها. بيد أن وحدة القيادة شرط ضروري لفعالية العمليات، وبخاصة في هذه البعثات الصعبة. فإذا لم تتمكن العملية من أداء عملها في شكل وحدة متكاملة، فإن قدرة البعثة على تحقيق أهدافها وسلامة أفرادها يتعرضان للخطر على السواء.

٤٢٣ - ولمواجهة أوجه القلق لدى البلدان المساهمة بقوات بطرق تؤدي إلى تيسير دعمها للمبدأ الأساسي، مبدأ وحدة القيادة، بذلت الأمانة العامة جهودا متضافرة لإبقاء البلدان المساهمة بقوات على علم كامل بالتطورات التي تؤثر على أفرادها. وعمدت الأمانة العامة، كجزء من هذا الجهد، إلى زيادة عدد اجتماعاتها مع الحكومات التي تساهم بقوات في العمليات الشديدة الصعوبة. وفي تطور مشجع، كثيرا ما يحدث الآن أن يحضر أعضاء مجلس الأمن كذلك هذه الاجتماعات.

٤٢٤ - وحفظ السلام بصورة فعالة ذات مصداقية لا يتطلب فحسب أن تكون العملية متسقة على الطبيعة وإنما يتطلب أيضا عزمًا سياسيًا متواصلًا؛ ويجب أن يكون بوسع المنظمة حشد قوات من الدول الراغبة في الصمود على الدرب. فإذا ما صمدت قوة العزم هذه لاختبار الضغط، فسيستسنى تعزيز قدرة الردع لدى الأمم المتحدة، بوصفها أداة المجتمع الدولي. ومن ناحية أخرى، فإن فك الارتباط لحظة بلوغ الحالة ذروتها الصعبة إنما يتنافى ومفهوم الأمن الجماعي بأكمله.

في ميدان حفظ السلام، على النحو الذي يتضح من البيانات الموجزة أدناه بشأن مختلف البعثات. فقد تم إطعام عشرات الآلاف من الناس كانوا سيموتون جوعاً لولا ذلك. فالسلام - لا مجرد التوقف المؤقت للأعمال العدائية السافرة، بل السلام الحقيقي الطويل الأجل - وقد حل بين أقوام لم يتذوقوا طعمه لعشرات السنين. وقد تسنى، بفضل اتفاقات وقف إطلاق النار، وهذه عادة ما تكون هشة إلى حد ما في البداية تشد أزرها في الميدان جماعة قليلة نسبياً من أفراد الأمم المتحدة تعمل بشجاعة وتфан، ظهور مؤسسات للحكم أقوى وأكثر تجاوباً، وتحقيق المزيد من الاحترام لحقوق الإنسان، وتعمير وإصلاح البلدان المخربة. وباختصار فقد مهدت عمليات حفظ السلام لبدء خطوات التنمية الأولى.

٤٣٤ - تلك أعمال جلييلة لا يستهان بها. وقد تحققت على أيدي مهنين مخلصين، ضحى بعضهم بحياته في خدمة الأمم المتحدة (انظر الشكل ١٦). ففي عام ١٩٩٣، قضى ١٦٤ عسكرياً نحبهم تحت علم الأمم

يُدرج هنا الشكل ١٦

المتحدة. وفي الأشهر الثمانية الأولى من عام ١٩٩٤، سقط ١٠٨ أفراد. والدور المتزايد الذي يضطلع به الموظفون المدنيون الدوليون إنما يدل عليه سقوط ٦ ضحايا في عام ١٩٩٤ حتى الآن، من بين موظفي الخدمة المدنية الدولية والموظفين المحليين (انظر الشكل ١٧). وعلى المجتمع الدولي بأسره أن يقدر لموظفي الأمم المتحدة شجاعتهم والتزامهم، أولئك الذين يعرضون حياتهم للخطر في سبيل الواجب، ولا بد من تحديد المسؤولين عن الإضرار بهم وتقديمهم للعدالة.

جوانب الأنواع المختلفة من عمليات حفظ السلام. وتُقسم الهياكل التنظيمية الوارد بيانها في تلك المبادئ التوجيهية، حسب الوظائف والمهام، إلى "لبنات" معيارية من مختلف الأحجام والتشكيلات تيسيراً لمشاركة جميع الدول الأعضاء، بغض النظر عن حجمها أو قدراتها أو حالتها.

٤٣٠ - وقد شرعت الأمم المتحدة، خلال العام الماضي، في مرحلة استشارية قام في أثناءها فريق التخطيط بزيارة أكثر من ٥٠ دولة وأجرى مناقشات استطلاعية بشأن المشاركة في هذه المبادرة. وتقدمت حتى الآن ٢٢ دولة عضواً بعروض خطية يزيد مجموعها على ٣١ ٠٠٠ فرد. بيد أن العروض من الأفراد والموارد لم تغط بعد حالات النقص في مجالات الاتصالات والخدمات الصحية والامدادات والمهندسين والنقل.

٤٣١ - ومن المتوقع أن تكون القوات التي يتم توفيرها في إطار الترتيبات الاحتياطية جاهزة للعمل بصورة كاملة، بما في ذلك المعدات الاعتيادية اللازمة لنشاطها. بيد أن الأمم المتحدة قد اضطرت، في أثناء السنة الماضية إلى قبول عروض بتقديم قوات دون توافر المعدات الكافية، وبذلت في الوقت نفسه جهودها للحصول على تلك المعدات من دول أعضاء أخرى. وقد ثبت أن هذا الأمر عسير جداً فضلاً عن كونه باهظ التكلفة. كما أدى بدرجة كبيرة إلى إطالة المدة بين العرض المبدئي لتقديم الوحدة والوقت الذي تصبح فيه جاهزة للعمل في الميدان. وحتى عندما يمكن الحصول على المعدات بسرعة نسبياً من دول أعضاء أخرى، فإن القوات التي تتاح هذه المعدات من أجلها تظل تحتاج لبعض الوقت لتعلم كيفية تشغيلها وصيانتها. ولعل أفضل طريقة لتذليل هذه العقبة وضع ترتيبات دائمة بين الدول الأعضاء للتوفيق بين القوات واحتياجاتها من المعدات قبل طلبها للخدمة في الأمم المتحدة بوقت كاف.

٤٣٢ - ولا يزال هناك قدر كبير مما يتعين عمله في مجال الترتيبات الاحتياطية. وقد قامت إدارة عمليات حفظ السلام في هذا الصدد بإنشاء وحدة لإدارة الترتيبات الاحتياطية داخل شعبة التخطيط التابعة لها. وتمثل المسؤوليات الرئيسية لهذه الوحدة في إضفاء الطابع المؤسسي على هذا النظام، ووضع قاعدة بيانات للترتيبات الاحتياطية واستكمالها باستمرار، وتقصي إمكانات الاشتراك مع جميع الدول الأعضاء الباقية.

٤٣٣ - وبالرغم من جميع المصاعب، فقد تحققت إنجازات كبيرة على مدى العام الماضي، بمساعدة العاملين

يُدرج هنا الشكل ١٧

زعماء افغانستان حول أفضل الطرق التي يمكن بها للأمم المتحدة أن تساعد افغانستان في تيسير عملية التقارب الوطني والتعمير. وطلب من البعثة تقديم تقرير إلى الأمين العام يتضمن ما تخلص اليه من نتائج واستنتاجات وتوصيات بخصوص التدابير المناسبة.

٤٣٨ - وفي ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤، اندلعت اشتباكات عنيفة بين القوات التابعة لرئيس افغانستان وحليفه وزير الدفاع السابق من جهة، والقوات التابعة لرئيس وزراء افغانستان من جهة أخرى. وفي ٤ و ١٢ كانون الثاني/يناير، أصدرت بيانين أدعو فيهما إلى وقف القتال فورا. وجاء بيان ١٢ كانون الثاني/يناير بعد التشاور مع الاتحاد الروسي وباكستان وجمهورية ايران الاسلامية والمملكة العربية السعودية والولايات المتحدة فرحب بتجدد دعم تلك الحكومات للبعثة الخاصة. وفي ٢٤ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤، أصدر رئيس مجلس الأمن، باسم المجلس، بيانا عن الحالة في افغانستان (S/PRST/1994/4)، كان أول بيان من نوعه يصدر منذ ما يربو على سنة ونصف السنة. وفي ٢٣ آذار/مارس ١٩٩٤ أصدر المجلس بيانا ثانيا (S/PRST/1994/12). ودعا البيانان كلاهما، بين أمور أخرى، إلى وقف القتال فورا وأعربا عن التأييد للبعثة الخاصة.

٤٣٩ - وفي ١٤ شباط/فبراير ١٩٩٤، عينت السيد محمود مستيري رئيسا للبعثة الخاصة. وفي ٢٦ آذار/مارس ١٩٩٤، ذهبت البعثة إلى المنطقة. وزارت البعثة جميع المناطق الرئيسية في افغانستان، بما في ذلك جلال آباد، وكابل، ومزار الشريف، وشيبرجان، وحيثا، وباميان، وكنداها، وخوست. وفي باكستان، اجتمعت البعثة مع أفغان في بيشاور وكيتا. ونظرا لما للبعثة من ولاية واسعة فلم تكتف بالاجتماع بالزعماء السياسيين، بل اجتمعت أيضا مع زعماء الفئات الأخرى من المجتمع الأفغاني، مثل التجمعات النسائية، والمثقفين، وشيوخ القبائل وكبار رجال الدين وقادة قطاع الأعمال. وتمكنت البعثة من تحقيق وقف لإطلاق النار في كابل لمدة ١٠ أيام.

٤٤٠ - وقامت البعثة الخاصة، بالإضافة إلى المناقشات التي أجرتها مع السلطات في باكستان، بزيارة الاتحاد الروسي وتركيا وجمهورية ايران الاسلامية والمملكة العربية السعودية لإجراء مشاورات هناك. واجتمع رئيس البعثة الخاصة في روما مع ملك افغانستان السابق. وفي ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٤ قدم رئيس البعثة تقريره الي فأحلته بدوري إلى الجمعية العامة ومجلس الأمن A/49/208-S/1994/766. مع ذكر عدة خيارات للعمل الذي يمكن القيام به مستقبلا في افغانستان.

٤٣٥ - وفي هذا الصدد فإنني أرحب بقرار الجمعية العامة في دورتها الثامنة والأربعين بإنشاء لجنة مخصصة لوضع اتفاقية دولية تتناول سلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها (القرار ٤٨/٣٧). فازدياد مستوى العنف ضد الموظفين المشاركين في حفظ السلام أو الأنشطة الإنسانية يجعل من البحث عن سبل أفضل لكفالة سلامتهم وأمنهم مهمة ملحة. وبناء على تقرير اللجنة المخصصة، سيتولى فريق عامل متابعة النظر في هذا الموضوع في أثناء دورة الجمعية العامة التاسعة والأربعين.

دال - الأنشطة الراهنة في مجال الدبلوماسية الوقائية وصنع السلام وحفظ السلام

٤٣٦ - كانت عمليات حفظ السلام الجديدة التي أنشئت في الأشهر الإثني عشر الماضية أقل عددا من عمليات العام السابق، إلا أنه لم يحدث أي تباطؤ في سرعة انطلاق أنشطة المنظمة في مجال صنع السلام. وهذا النمو الأبطأ في عمليات حفظ السلام يعكس انخفاضا في مستويات الصراع في العالم، وإنما ينم عن تزايد إغراض مجلس الأمن عن الاضطلاع بعمليات جديدة دون مبررات قوية لإنشائها وتأكيدات بتوافر الموارد البشرية والمالية اللازمة.

١ - أفغانستان

٤٣٧ - في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، اتخذت الجمعية العامة القرار ٤٨/٢٠٨، وطلبت فيه من الأمين العام أن يوفد إلى افغانستان، في أقرب وقت ممكن، بعثة خاصة من الأمم المتحدة لاستطلاع آراء قطاع عريض من

٤٤٣ - وواصل مكتب الأمم المتحدة لتنسيق المساعدة الإنسانية لافغانستان تنسيق برنامج المساعدات الإنسانية في كافة أنحاء البلد. وفي ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣، أصدر المكتب نداءً موحدًا التمس فيه مبلغ ٥٩,٨ مليون دولار لسد الاحتياجات الإنسانية خلال أشهر الشتاء الستة. وفي نيسان/أبريل أصدر المكتب نداءً موحدًا جديدًا للحصول على مساعدات طارئة، وطلب لأشهر الصيف الستة مبلغ ٦٢ مليون دولار، منها ٢٥,٥ مليون دولار لمساعدة الأشخاص الذين شردوا نتيجة الأعمال القتالية في كابول.

٤٤٤ - ومنذ أن صدر بيان رئيس مجلس الأمن المؤرخ ٢٣ آذار/مارس ١٩٩٤ (S/PRST/1994/12)، الذي شجب فيه المجلس الحصار الغذائي على كابول ودعا إلى أن تزال

٤٤١ - وكان من جملة ما شملته هذه الخيارات إعادة إنشاء وجود فعلي للأمم المتحدة في أفغانستان؛ وضرورة توجيه قدر أكبر من العمل والاهتمام الدولي لذلك البلد؛ وتنفيذ وقف إطلاق النار في جميع أنحاء البلد وإقامة سلطة انتقالية بحيث يمكن تهيئة الظروف لإجراء انتخابات حرة ونزيهة.

٤٤٢ - إن ما يربو على ١٢٠ ٠٠٠ شخص من المشردين داخل البلد يعيشون في مخيمات. وما زال القادمون الجدد إلى جلال أباد يتوافدون عليها بمعدل ثابت، حوالي ٢ ٠٠٠ شخص أسبوعياً. وبلغ عدد سكان المخيمات أقصى حد له في أواخر فصل الربيع، وما برح نقص المياه في المخيمات، فضلاً عن رداءة المرافق الصحية في جلال أباد، من المشاكل الملحة.

٤٤٨ - وعقب وصول السيد أليون بلوندين بيه، ممثلي الخاص، إلى أنغولا في أوائل تموز/يوليه ١٩٩٣، أجرى مشاورات مكثفة بغرض استئناف محادثات السلام برعاية الأمم المتحدة، بغية إعادة تثبيت وقف إطلاق النار في أنحاء البلد كافة وتنفيذ اتفاقات السلام بالكامل. وأيدت بلدان المنطقة والدول المراقبة الثلاث لعملية السلام في أنغولا (الاتحاد الروسي والبرتغال والولايات المتحدة) هذه الجهود بقوة.

٤٤٩ - ونتيجة لذلك، عقدت في لوساكا محادثات استطلاعية في الفترة من ٢٥ إلى ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣، أعاد الاتحاد الوطني (يونيتا) خلالها تأكيدده لقبول نتائج الانتخابات ووافق على سحب قواته من المواقع التي احتلها بعد استئناف القتال.

٤٥٠ - واستؤنفت محادثات السلام بين الحكومة ويونيتا في لوساكا في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣ برعاية الأمم المتحدة. وبحلول ١١ كانون الأول/ديسمبر، توصل الطرفان إلى اتفاق على جميع البنود العسكرية الواردة في جدول الأعمال، وهي إعادة تثبيت وقف إطلاق النار، وانسحاب جميع قوات يونيتا العسكرية وتجميعها في ثكنات ونزع سلاحها، وتجريد جميع المدنيين من السلاح، وإكمال تشكيل القوات الأنغولية المسلحة.

٤٥١ - وعقب الاتفاق على البنود العسكرية، انتقلت محادثات لوساكا للسلام إلى المسائل السياسية: الشرطة، وإكمال العملية الانتخابية، والولاية الجديدة لبعثة الأمم المتحدة، ودور الدول المراقبة الثلاث، ومسألة المصالحة الوطنية. وفي الفترة بين أواخر كانون الثاني/يناير وأوائل أيار/مايو، توصل الطرفان إلى اتفاق على موضوع الشرطة والمبادئ العامة المتعلقة بمسألة المصالحة الوطنية وإكمال العملية الانتخابية. وبعد ذلك، ركزت المحادثات على المبادئ المحددة للمصالحة الوطنية وعلى طرائق تنفيذها. وبحلول أواخر حزيران/يونيه، كان قد تم الاتفاق على مبادئ محددة. ودارت مناقشات مستفيضة حول مسألة الولاية الجديدة للأمم المتحدة ودور الدول المراقبة، ولم يكن متوقعا أن تثير صعوبات لا يمكن التغلب عليها.

٤٥٢ - وتبين أن المفاوضات بشأن طرائق تحقيق المصالحة الوطنية كانت أكثر إثارة للخلاف، ولا سيما فيما يتعلق منها بمشاركة يونيتا في إدارة شؤون الدولة وإعادة توطين إدارات الدولة في أنحاء أنغولا كافة. وفي أيار/مايو، وافقت الحكومة على مجموعة من الاقتراحات طرحتها الأمم المتحدة والدول المراقبة بشأن هذه المسائل. وبالرغم من رد يونيتا الإيجابي بشكل عام على الاقتراحات التي تتصل بعدد ونوع المناصب التي سوف يشغلها كبار أعضائه، فقد جعل قبوله الرسمي لمجموعة الاقتراحات مشروطا بأن يخصص له منصب محافظ

فورا العراقيل التي تحول دون إيصال المساعدات الانسانية، طرأ تحسن على إيصال مواد الإغاثة الانسانية المقدمة من الأمم المتحدة إلى المدينة. وتمكنت الأمم المتحدة من تأمين وصول حوالي قافلة واحدة في الاسبوع (تتألف من ١٠ إلى ١٥ شاحنة). لنقل المساعدات الغذائية واللوازم الطبية إلى كافة أنحاء المدينة. إلا أن عمليات السطو ما زالت تمثل مشكلة صعبة للقوافل.

٤٤٥ - وفي ١ أيار/مايو ١٩٩٤، وقع زلزال بشمال افغانستان أدى إلى وفاة حوالي ١٦٠ شخصا وإصابة ٣٣٠ آخرين. وتأثر بالزلزال حوالي ٢٠ ٠٠٠ منزل و ٢٦٠ مبنى عاما، فأصيب بأضرار أو دمرت تماما، وذلك في منطقة مأهولة بعدد ممن رجعوا حديثا إلى الوطن أو أعيدوا اليه. وقام فريق مشترك بين وكالات الأمم المتحدة يضم منظمات غير حكومية بزيارة المنطقة، وأبلغ عن مسيس الحاجة إلى مواد لبناء المأوي الطارئة وإلى المساعدات الغذائية. وساعدت إدارة الشؤون الانسانية في تنسيق التعامل مع هذه الكارثة.

٤٤٦ - وفي ٢٠ تموز/يوليه ١٩٩٤، عاد السيد مستيري إلى المنطقة لبدء جولته الثانية من المشاورات مع الأطراف المعنية. وخلال هذه الفترة، أجرى محادثات مستفيضة بهدف الجمع بين الأطراف لمناقشة العناصر المشتركة في كل المبادرات السلمية العديدة التي تقدمت بها مختلف المجموعات الأفغانية. كذلك قام السيد مستيري، في أثناء وجوده في المنطقة، بزيارة أوزبكستان في ٢٦ تموز/يوليه، حيث أجرى مشاورات مع الرئيس كاريموف ووزير الخارجية. وفي ١١ آب/أغسطس ١٩٩٤، أصدر مجلس الأمن بيانا رئاسيا (S/PRST/1994/43) أعلن فيه دعمه للبعثة الخاصة التي يرأسها السيد مستيري، ورحب بالتوصيات التي أوردتها المبعوث في تقريره الي، وحث جميع الأطراف على الشروع في الصلح. غير أن القتال ما زال دائرا في كابول وفي عدة مواقع في شمال افغانستان.

٢ - أنغولا

٤٤٧ - منذ استئناف القتال في أنغولا، في أعقاب الانتخابات التي جرت يومي ٢٩ و ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢ وبعثة الأمم المتحدة للتحقق في أنغولا تشارك بنشاط في الجهود المبذولة للتوصل إلى تسوية سلمية بين الحكومة والاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا (يونيتا). وفي الوقت نفسه، واصلت منظومة الأمم المتحدة تنفيذ برنامج مساعداتها الانسانية في أنحاء البلد كافة، من خلال تقديمها مواد الإغاثة الطارئة، إلى السكان المدنيين الذين تأثروا تأثرا شديدا بالنزاع.

الدوليين والمحليين. وبالإضافة إلى لواندا، تنتشر البعثة في الوقت الراهن في لوبانغو وسومبه وبنغويلا وناميبه. وتتمثل أنشطة عنصرها العسكري وعنصر الشرطة فيها في تسيير دوريات وتقييم الوضع العسكري والاتصال بالموظفين العسكريين والمدنيين والمساعدة على توصيل المساعدات الانسانية.

٤٥٨ - وفي ٢٩ آب/أغسطس ١٩٩٤، أعلنت الحكومة ويونيتا أنهما اتفقا على طلب قوة من الأمم المتحدة لحفظ السلام قوامها ٧ ٠٠٠ جندي. وكرر مجلس الأمن استعداده لاتخاذ إجراءات عاجلة لتوسيع نطاق وجود الأمم المتحدة إلى حد بعيد في البلد، بمجرد أن يتوصل الطرفان إلى تسوية سلمية في لوساكا. وفي التقارير التي قدمتها إلى المجلس، تطرقت إلى الموارد البشرية والمادية التي قد تلزم من أجل تنفيذ عملية موسعة في أنغولا وأشارت إلى أن الأمم المتحدة قد اضطلعت فعليا بما يلزم من أعمال تحضيرية وتخطيط في هذا المجال.

٤٥٩ - وقد أيدت باستمرار ضرورة وجود درجة عالية من الالتزام من قبل المجتمع الدولي بمساعدة أنغولا على تحقيق تسوية تفاوضية. وقد بدأ وضع مخطط طوارئ موسع من أجل تمكين الأمم المتحدة، بصورة عاجلة من زيادة قوة البعثة ورفع مستوى دورها، على النحو الذي تصورته الحكومة ويونيتا. ويتطلب تنفيذ عملية متكاملة عدة آلاف من أفراد القوات، علاوة على مئات من المراقبين العسكريين والمراقبين من الشرطة التابعين للأمم المتحدة. وبديهي أن تستند العملية إلى ولاية واضحة وإلى إطار زمني محدد بدقة. ذلك أن هذا البلد الذي مزقته الحرب يواجه مهام غاية في الجسامة، لكنني أعتقد بأن أي جهد يبذله الأنغوليون أنفسهم والمجتمع الدولي بعزم يمكن أن يعود بالبلد إلى اسير على درب السلام والتنمية.

٤٦٠ - إن التوصل إلى حل وسط، وكذلك التسامح والمصالحة الوطنية، هي، برأبي، العناصر الرئيسية لتحقيق تحول سلمي في أنغولا. والاتفاق الشامل الذي تم التوصل إليه في لوساكا يفي بحقوق جميع الأنغوليين المشروعة وتطلعاتهم ويتيح للبلد تحقيق السلام وإعادة بناء الاقتصاد.

٤٦١ - ومنذ أن قدمت تقريرتي الأخير، حققت الأمم المتحدة وشركاؤها في مجال تقديم مساعدات الإغاثة زيادات هائلة في حجم المساعدة الانسانية المقدمة إلى أنغولا ومداها الجغرافي. إلا أن مثل هذه الجهود من شأنها أن تخفف فقط من حدة الآثار البالغة للنزاع الذي مزق النسيج الاقتصادي والاجتماعي للأمة الأنغولية.

مدينة هوامبو. وواصل زعماء المنطقة بذل جهودهم لاجتياز هذا المأزق والمساعدة على تنفيذ عملية السلام في أنغولا ضمن إطار محادثات لوساكا.

٤٥٣ - وفي ٧ تموز/يوليه ١٩٩٤، استضاف السيد نيلسون مانديلا، رئيس جنوب افريقيا، لقاء قمة في بريتوريا حضره رؤساء أنغولا وزائير وموزامبيق وتقرر في أثنائه إحياء لجنة الأمن والدفاع بين أنغولا وزائير التي طال سباتها. وجرى في ذلك اللقاء التأكيد على أن السيد جوناس سافيمبي، رئيس الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا، قد قبل من حيث المبدأ تلبية دعوة الرئيس مانديلا لزيارة جنوب افريقيا.

٤٥٤ - وأعرب مجلس الأمن في بيان أصدره رئيسه في ١٢ آب/أغسطس ١٩٩٤ (S/PRST/1994/45) عن امتنانه للرئيس مانديلا لعرض مساعدته في الوصول بعملية لوساكا للسلام إلى نهايتها، وأقر بأن جهوده تستحق إعطاءها بعض الوقت كي تؤدي ثمارها. وبناء على ذلك، قرر المجلس مؤقتا إرجاء فرض التدابير الإضافية ضد يونيتا، المشار إليها في قراره ٩٣٢ (١٩٩٤) المؤرخ ٣٠ حزيران/يونيه. غير أن المجلس أكد استعداده لفرض مزيد من التدابير ضد يونيتا إذا لم يقبل خلال آب/أغسطس اقتراحات الوساطة بشأن المصالحة الوطنية.

٤٥٥ - وقد قمت، في مناسبات عدة، بحث الحكومة ويونيتا على إبداء ما يلزم من مرونة وواقعية وإرادة سياسية للتوصل إلى اتفاق على مسألة المصالحة الوطنية. وقد وجه عدد من زعماء العالم نداءات مماثلة إلى رئيس أنغولا وإلى زعيم يونيتا. وعلاوة على ذلك، شدد مجلس الأمن مرارا على ضرورة اختتام محادثات لوساكا للسلام بصورة سريعة وناجحة. إلا أن القتال الكثيف تواصل في العديد من مقاطعات أنغولا، بالرغم من هذه النداءات.

٤٥٦ - ويتواصل القتال، تبقى الحالة الانسانية حرجة في أنحاء البلد كافة. ويقدر أن هناك حاليا حوالي ٣,٣ ملايين أنغولي يحتاجون إلى مساعدات الإغاثة، مقابل حوالي مليوني شخص في أيار/مايو ١٩٩٣ وقت أن صدر النداء الأول المشترك بين الوكالات بعد استئناف القتال. وفي التقارير التي قدمتها إلى مجلس الأمن، ناشدت الدول الأعضاء أن تساهم بسخاء في برنامج الطوارئ الانسانية، مع الإشارة إلى أن مجموعة المانحين ينبغي أن تكون جاهزة لدعم الجوانب الانسانية لاتفاق السلام الشامل الذي يجري التفاوض عليه حاليا في لوساكا.

٤٥٧ - وواصلت بعثة الأمم المتحدة للتحقق في أنغولا عملها بعدد أفرادها المخفض الذي يبلغ ٥٠ مراقبا عسكريا و ١٨ مراقبا من الشرطة المدنية و ١١ موظفا طبيا عسكريا، يضاف إليهم عدد صغير من الموظفين

المنطقة، واستمر تزايد أعداد المشردين واللاجئين، في جمهورية أذربيجان في المقام الأول. كما استمر احتلال القوات التي من أصل أرمني لأراضي أذربيجانية خارج منطقة ناغورني كاراباخ، التي تشكل جزءاً من جمهورية أذربيجان. وعلاوة على ذلك، قامت القوات التي من أصل أرمني، في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣، باحتلال منطقة حدودية كبيرة في جنوب غربي أذربيجان، متاخمة لجمهورية إيران الإسلامية، مما تسبب في موجة جديدة من تدفق اللاجئين والمشردين. وكان هذا الاحتلال لأراض أذربيجانية متاخمة لإيران مباشرة يمثل تصعيداً جديداً في النزاع بين أرمينيا وأذربيجان. واستمرار هذا النزاع يمكن أن يعرض للخطر السلام والأمن الدوليين في المنطقة.

٤٦٧ - ويواصل أعضاء مجلس الأمن بالإجماع دعمهم لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا فيما يبذله من جهود لصنع السلام في ناغورني كاراباخ، بما في ذلك خطته لعقد مؤتمر سلم بشأن ناغورني كاراباخ في مينسك بيلاروس. وقد رحب مجلس الأمن، في القرار ٨٧٤ (١٩٩٣) المؤرخ ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣، بـ "الجدول الزمني المعدل للخطوات العاجلة لتنفيذ قرار مجلس الأمن ٨٢٢ (١٩٩٣) و ٨٥٣ (١٩٩٣)" الذي وضعه فريق مينسك التابع لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا، وأوصى الأطراف بقبوله. وفي القرار ٨٨٤ (١٩٩٣) المتخذ في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣، أدان المجلس كذلك احتلال منطقة زانغلان ومدينة غوراديز في جنوب غربي أذربيجان. وعلاوة على ذلك، حث المجلس بقوة الأطراف على السعي من خلال التفاوض إلى تسوية للنزاع في سياق عملية مينسك التابعة لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا و "الجدول الزمني المعدل" لتلك العملية.

٤٦٨ - وإنني أواصل تقديم دعمي التام لمساعي صنع السلام المستمرة التي يقوم بها فريق مينسك التابع لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا. ويقوم ممثلي لدي مجلس الأمن بإفادة المجلس بصورة منتظمة عن الحالة في ناغورني كاراباخ وما حولها، فضلاً عن جهود فريق مينسك التابع لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا. ويحاول فريق مينسك، تحت قيادة رئيسه الجديد، إدماج جهود الوساطة الأخرى المتعلقة بالنزاع، مثل الجهود التي يبذلها الاتحاد الروسي الذي تفاوض مع الأطراف على عدد من اتفاقات وقف إطلاق النار.

٤٦٩ - ولا يزال آخر اتفاق لوقف إطلاق النار قائماً منذ ١٢ أيار/مايو ١٩٩٤. وفي ٢٣ حزيران/يونيه، اشترك المبعوث الخاص لرئيس الاتحاد الروسي مع رئيس فريق مينسك التابع لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا في توجيه نداء إلى الأطراف المتنازعة بعدم استئناف القتال وتوقيع إعلان سياسي بحلول نهاية شهر آب/أغسطس. واستجابة

٤٦٧ - وحتى أيلول/سبتمبر ١٩٩٣، اقتصر عملات الإغاثة بشكل عام على المقاطعات الساحلية وغيرها من المناطق الآمنة. ومع تناقص حدة القتال في تشرين الأول/أكتوبر، وما أسفرت عنه المفاوضات العسيرة مع الطرفين من ضمانات بشأن الوصول الآمن إلى مناطق النزاع المتبقية، جرى توسيع نطاق إمدادات الإغاثة بطريق الجو ليشمل تقريباً جميع المواقع التي هي بأمس الحاجة إليها. وأخيراً بدأت الأوضاع تستقر في المدن المحاصرة مثل كويتو وهوامبو ومالانج، حيث قبع المدنيون الجياع لأشهر طويلة دون أي مساعدة خارجية. غير أن الطرفين يحدان منذ ذلك الوقت وفي مناسبات عديدة من وصول طائرات الإغاثة الانسانية التابعة للأمم المتحدة إلى عدة مدن رئيسية، مما يتسبب في زيادة المعاناة في تلك المناطق.

٤٦٣ - وقد تعززت بالفعل أنشطة الإغاثة التي تضطلع بها الوكالات التنفيذية للأمم المتحدة نتيجة العمل الذي يقوم به ما يزيد على ٨٠ منظمة دولية وغير حكومية محلية. وتنشط هذه المنظمات بصورة خاصة في مجال التوزيع المحلي لاعانات الإغاثة. وتقوم وحدة تنسيق المساعدات الانسانية، التي أنشأتها إدارة الشؤون الانسانية، بدعم عام للجهود عن طريق معالجة مسائل تأمين وصول الاعانة، واستراتيجية البرامج الطارئة، والأمن، وتقييم الاحتياجات.

٤٦٤ - وقد نجح برنامج الطوارئ المكثف، الذي تم الاضطلاع به رغم المخاطر الشخصية التي يتعرض لها عمال الإغاثة الموجودون في الميدان، في إنقاذ حياة عدد لا يحصى من الناس وإدخال السكنية إلى نفوس الملايين من الأنغوليين. ومع ذلك، فإن المكاسب التي تحققت هشة للغاية ويمكن ببساطة أن تتداعى بازدياد حدة القتال أو نقص الدعم الثابت من المانحين. فعلى سبيل المثال، أدى الارتفاع المفاجئ في حدة القتال في أيار/مايو ١٩٩٤ إلى انقطاع خطوط الامدادات الحيوية إلى عدد من المدن التي تعتمد بالكامل تقريباً على الامدادات الخارجية من الأغذية والأدوية.

٤٦٥ - ومع أن المساعدات الطارئة قد خفضت جانباً من المعاناة البالغة، فإن الصراع الأهلي قد زاد من تردي سكان أنغولا في وهدة الفقر واليأس. ولا سبيل إلى عودة الظروف المعيشية المقبولة في أنغولا، التي يمكن أن تكون من أغنى البلدان في القارة الافريقية، إلا بإقامة سلام شامل ودائم في هذا البلد.

٣ - أرمينيا وأذربيجان

٤٦٦ - بقيت الحالة في ناغورني كاراباخ وما حولها على توترها خلال السنة المنصرمة. فقد استمر القتال في

بالديسكي. وبموجب هذه الاتفاقات، تم سحب القوات الروسية من إستونيا، وسيتم تفكيك المفاعلات النووية الموجودة في مركز التدريب البحري في بالديسكي في موعد غايته ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥. وسيحصل الأفراد العسكريون المتقاعدون وأفراد أسرهم على تصاريح بالإقامة في إستونيا، إذا ما طلبوا ذلك. ويستثنى من هذا الترتيب الأشخاص الذين تقرر حكومة إستونيا لسبب وجيه عدم منحهم تلك التصاريح استناداً إلى أنهم يشكلون تهديداً لأمن إستونيا.

٤٧٤ - وبإبرام هذه الاتفاقات، تكون المفاوضات بشأن انسحاب القوات الأجنبية من دول البلطيق قد اكتملت بصورة ناجحة.

٥ - بوروندي

٤٧٥ - فور وقوع الانقلاب العسكري في بوروندي في ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣، الذي قُتل فيه رئيس بوروندي وبعض زعمائها الآخرين، أعربت عن قلقي إزاء الحالة وأدنت الانقلاب. كما أعربت عن تضامني مع شعب بوروندي ودعمني له. وقررت إيفاد مبعوث خاص، هو السيد جيمس جوناه، في مهمة مساع حميدة لتيسير عودة بوروندي إلى الحكم الدستوري وتحديد التدابير التي يمكن أن تضطلع بها الأمم المتحدة وصولاً إلى تلك الغاية.

٤٧٦ - وفي ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣، طلب إلي مجلس الأمن، في بيان من رئيسه (S/26631)، رصد الحالة في بوروندي ومتابعتها عن كثب، بالتعاون الوثيق مع منظمة الوحدة الأفريقية. وأعرب البيان عن تقدير المجلس لقيامي بتعيين مبعوث خاص. وفي ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر، أطلعني الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية على نتائج مؤتمر القمة الإقليمي الذي انعقد في كيغالي وتناول الحالة الحرجة في بوروندي.

٤٧٧ - واتفق المشاركون في مؤتمر القمة الإقليمي الذي انعقد في كيغالي على أن يطلبوا إلي القيام، بالتشاور مع الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية، بإنشاء قوة دولية لتحقيق الاستقرار واستعادة الثقة في بوروندي، على أن تتألف هذه القوة من قوات توفرها البلدان الأفريقية أساساً ويتم اختيارها بالتشاور مع حكومة بوروندي الشرعية.

٤٧٨ - وفي حين واصلت التشاور مع منظمة الوحدة الأفريقية واستكشاف مجالات التعاون معها، عينت السيد أحمدو ولد عبد الله ممثلاً خاصاً لي لبوروندي لمتابعة التطورات عن كثب ولمعاونتي في مهمة التشاور والتنسيق مع منظمة الوحدة الأفريقية. وكانت هذه الخطوة موضع

لهذا النداء، قام وزيراً دفاع أرمينيا وأذربيجان وقائد جيش ناغورني كاراباخ، في اتفاق وقع في ٢٧ تموز/يوليه ١٩٩٤، بتمديد وقف إطلاق النار حتى نهاية شهر آب/أغسطس، وأكدوا استعدادهم للإسراع بالمحادثات وتكثيفها في شهر آب/أغسطس بغية التوصل إلى اتفاق جديد بشأن المسائل العسكرية والتقنية ووزع مراقبي مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا وقوات الأمن الدولية. وتعهد الأطراف بصفة خاصة بعدم انتهاك وقف إطلاق النار بأي حال من الأحوال إلى أن يتم توقيع الاتفاق المذكور أعلاه.

٤٧٠ - وإنني لا أزال على استعداد لتقديم المساعدة التقنية من الأمم المتحدة إلى بعثة مراقبي مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا في ناغورني كاراباخ وما حولها، إذا طُلب إلي ذلك.

٤ - دول البلطيق

٤٧١ - عملاً بقرار الجمعية العامة ٤٧/٢١ المؤرخ ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢، أوفدت السيد تومي كوه مبعوثاً خاصاً في مهمة مساع حميدة إلى دول البلطيق والاتحاد الروسي، في الفترة من ٢٩ آب/أغسطس إلى ٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣، من أجل تيسير انسحاب القوات العسكرية الأجنبية من أراضي إستونيا ولاتفيا وليتوانيا. وعقب النظر في هذا البند في دورة الجمعية العامة الثامنة والأربعين، واصلت مشاوراتي بشأن المسألة مع جميع الأطراف المعنية.

٤٧٢ - وقد تحقق تقدم كبير في هذه المسألة منذ تقريرتي الأخير. فقد غادرت القوات المسلحة للاتحاد الروسي ليتوانيا في ٣١ آب/أغسطس ١٩٩٣. واتفقت لاتفيا والاتحاد الروسي على مسألة انسحاب القوات الروسية من لاتفيا، حيث وقع رئيسا البلدين مجموعة من الاتفاقات في اجتماع قمة عقد في ٣٠ نيسان/أبريل ١٩٩٤. ووفقاً لهذه الاتفاقات، سحب الاتحاد الروسي قواته في آب/أغسطس ١٩٩٤؛ وفي المقابل، سمحت لاتفيا للاتحاد الروسي بتشغيل محطة رادار للإنذار المبكر في سكروندا لمدة أربع سنوات بعد الانسحاب. ووافقت لاتفيا أيضاً على منح استحقاقات اجتماعية للأفراد العسكريين المتقاعدين الروس في لاتفيا. واتفق الجانبان على إنشاء صندوق خاص لإعادة المتقاعدين الذين يرغبون في العودة إلى الاتحاد الروسي.

٤٧٣ - وفي إستونيا، وقع رئيسا إستونيا وروسيا في ٢٦ تموز/يوليه ١٩٩٤ اتفاقات بشأن انسحاب القوات وبشأن الضمانات الاجتماعية للأفراد العسكريين الروس المتقاعدين، كما وقع في ٣١ تموز/يوليه ١٩٩٤ اتفاق بشأن مركز التدريب البحري التابع للاتحاد الروسي في

الشمالية المتاخمة لرواندا. وترواحلت تقديرات أعداد القتلى بين ٢٥ ٠٠٠ و ١٠٠ ٠٠٠ شخص. وقدر أن ٧٠٠ ٠٠٠ شخص قد فروا إلى الدول المجاورة وهي جمهورية تنزانيا المتحدة ورواندا وزائير.

٤٨٣ - ووفقا للدستور، عين رئيس الجمعية الوطنية رئيسا مؤقتا. ويسعى الرئيس المؤقت، منذ توليه مهامه، إلى تشجيع الحوار والتعاون بين الأحزاب. وفي ٣٠ أيار/مايو ١٩٩٤، بدأ ١٢ حزبا مفاوضات بشأن خلافة الرئيس. ومنذ ذلك الحين، تطلب الأحزاب السياسية الرئيسية بصورة دائمة التوجيه والمشورة من ممثلي الخاص. كما أنه على اتصال مستمر بالرئيس المؤقت ورئيس الوزراء.

٤٨٤ - وفي ٢٩ تموز/يوليه ١٩٩٤، أيد مجلس الأمن، في بيان رئاسي (S/PRST/1994/38)، الحوار السياسي الجاري في بوروندي بهدف التوصل في وقت مبكر إلى اتفاق بشأن خلافة الرئيس، وأدان العناصر المتطرفة التي ظلت ترفض المفاوضات وتسعى إلى قطع الطريق أمام إحراز تقدم نحو تحقيق تسوية سلمية.

٤٨٥ - وعقب ورود تقارير تضيد أن الحالة الأمنية تتدهور بسرعة في بوروندي، وبناء على توصية مني بوجود اتخاذ تدابير وقائية على نحو عاجل، قرر مجلس الأمن في ١١ آب/أغسطس ١٩٩٤ أن يوفد إلى بوروندي بعثة تابعة له لتقصي الحقائق. وفي ١٢ آب/أغسطس، طلب إلى أربعة من أعضاء المجلس (الاتحاد الروسي والجمهورية التشيكية ونيجيريا والولايات المتحدة)، كانوا ضمن بعثة تزور موزامبيق في ذلك الوقت، أن يتوجهوا إلى بوروندي، التي زاروها يومي ١٣ و ١٤ آب/أغسطس. وفي ١٣ آب/أغسطس، وفي حين كانوا في بوروندي، استؤنفت المفاوضات بشأن خلافة الرئيس على أساس أن تتوصل الأحزاب المتفاوضة إلى اتفاق بشأن رئيس جديد بحلول نهاية آب/أغسطس. ويقوم ممثلي الخاص بدعم المفاوضات من أجل التوصل إلى اتفاقية للحكم تنص على تأكيد النظام الديمقراطي وتشكيل مجلس وزراء، وزيادة نصيب المعارضة في السلطة إلى ٥٠ في المائة، وتمهد السبيل لعقد مؤتمر لتناول القضايا الوطنية الرئيسية مثل الدستور. ومصدر القوة الرئيسي للاتفاقية يتمثل في أنها ستكون حلا وسطا بين الحزبين الرئيسيين، اللذين يمثل كل منهما واحدة من المجموعتين الإثنتين الرئيسيتين. وحتى آخر آب/أغسطس ١٩٩٤، لم يكن قد تم التوصل إلى حل وسط.

٤٨٦ - وفي الوقت الراهن، يقدر مسؤولو الأمم المتحدة في بوروندي أن مساعدات الإغاثة الطارئة الدولية مطلوبة لما يربو على ١,٥ من ملايين النسم. ويتضمن هذا الرقم ٥٥٠ ٠٠٠ من البورونديين المشردين،

ترحيب من مجلس الأمن الذي أذن لي، في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر، بأن أوفد، في حدود الموارد القائمة، فريقا استشاريا صغيرا لتقصي الحقائق لمعاونته ولتيسير جهود حكومة بوروندي ومنظمة الوحدة الأفريقية. كذلك أذن لي مجلس الأمن بتقديم توصيات بشأن إمكانية إنشاء صندوق تبرعات للمساعدة في إيفاد بعثة تابعة لمنظمة الوحدة الأفريقية إلى بوروندي.

٤٧٩ - وفي الشطر الأول من تشرين الثاني/نوفمبر، بدأ كل من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وبرنامج الأغذية العالمي تنفيذ برامج إقليمية للمساعدة الإنسانية، حيث قدمت المفوضية مساعدة لما يقدر بـ ٧٠٠ ٠٠٠ من لاجئي بوروندي لمدة ٩٠ يوما بتكلفة بلغت ١٧,٩ مليون دولار، وقدم البرنامج مساعدة إلى ٧٠٠ ٠٠٠ لاجئ، علاوة على ١٠٠ ٠٠٠ من المشردين داخليا في بوروندي لمدة ٩٠ يوما، بتكلفة بلغت ١٣,٩ مليون دولار. وأوردت احتياجات المعونة الغذائية وغير الغذائية في نداء الأمم المتحدة الموحد المؤقت المشترك بين الوكالات من أجل بوروندي، الذي وجه في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر. ودعا النداء إلى توفير ٨ ملايين دولار من أجل ٢٥٠ ٠٠٠ مستفيد لغاية ١٥ شباط/فبراير ١٩٩٤.

٤٨٠ - ونظرا لعدم وجود أي إدارة حكومية يعتد بها للخدمات العامة، ولعدم تلبية احتياجات الإغاثة الطارئة، وأخيرا لاحتمالات عودة أعداد كبيرة من اللاجئين، تم بعد ذلك تنقيح كل هذه البرامج لتغطي فترات تنفيذ من ستة أشهر. فالتقديرات المنقحة لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين للفترة من تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣ إلى نيسان/أبريل ١٩٩٤ بلغ مجموعها ٤٠,٣ مليون دولار؛ وتنقيحات برنامج الأغذية العالمي لمدة ستة أشهر لاحتياجات المعونة الغذائية في البلدان الأربعة جميعها بلغ مجموعها ٣٩ مليون دولار. وفي آذار/مارس، بدأت إدارة الشؤون الإنسانية، نيابة عن منظومة الأمم المتحدة، برنامجا للطوارئ قيمته ٥٣,٣ مليون دولار ويمتد حتى آخر آب/أغسطس ويستهدف الاحتياجات الغذائية وغير الغذائية لقراءة مليون شخص من المتضررين من الأزمة في بوروندي.

٤٨١ - وعقب استئناف أعمال البرلمان وانتخاب رئيس جديد في كانون الثاني/يناير ١٩٩٤، أوفدت فريق تقصي الحقائق. وقام الفريق بمهمته في الفترة من ٢٢ آذار/مارس إلى ٢٠ نيسان/أبريل ١٩٩٤.

٤٨٢ - وفي ٦ نيسان/أبريل ١٩٩٤، وبينما كانت بعثة تقصي الحقائق لا تزال في المنطقة، قُتل رئيس بوروندي، ومعه رئيس رواندا، عندما تحطمت طائرتهما في كيغالي. واندلعت أعمال العنف الإثنية في جميع المقاطعات الخمس عشرة في البلد، ولا سيما في المناطق

١٩٩٣ (S/26026). وخلال صيف عام ١٩٩٣، قام السيد جو كلارك، ممثلي الخاص، بزيارة قبرص والمنطقة لمحاولة التغلب على ما يبدو من عقبات أمام قبول تدابير بناء الثقة. وكما ذكرت في تقريرتي المقدم إلى مجلس الأمن في ١٤ أيلول/سبتمبر (S/26438)، لم تسفر هذه الزيارة عن الاتفاق المتوقع، بيد أنها قد كشفت الحاجة إلى توضيح فوائد وجدوى هذه التدابير.

٤٩٢ - وقد التمسست المساعدة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الطيران المدني الدولي في إيفاد فريق من كبار الخبراء الاقتصاديين إلى الجزيرة لدراسة فوائد مجموعة تدابير بناء الثقة، وحصلت على تلك المساعدة. وقام فريق ثان من خبراء الطيران المدني بدراسة تعمير مطار نيقوسيا الدولي.

٤٩٣ - وخلال خريف عام ١٩٩٣، بذل ممثلي المزيد من الجهود للتوصل إلى اتفاق بشأن تدابير بناء الثقة. وأفاد تقريرتي المؤرخ ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣ (S/26777) أنه كان ينتظر من تقريرتي فريقي الخبراء أن يوضحا لكل من الطائفتين فوائد مجموعة تدابير بناء الثقة وإمكانية تطبيقها. وفي منتصف كانون الأول/ديسمبر، أصدر الفريقان تقريريهما اللذين أكدا بالفعل أن فوائد كبيرة ستتحقق للطائفتين معا. وفي القرار ٨٨٩ (١٩٩٣) المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، أيد مجلس الأمن هذا الجهد، ودعا زعمي الطائفتين إلى إعلان قبولهما لمجموعة تدابير بناء الثقة.

٤٩٤ - وعقب المزيد من الاجتماعات مع ممثلي خلال شهري كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير ١٩٩٤، أعلن الجانبان قبولهما لمجموعة التدابير من حيث المبدأ، ووافقا على جدول أعمال لمحادثات غير مباشرة بشأن الإجراءات التنفيذية لمجموعة التدابير (S/1994/262). وفي القرار ٩٠٢ (١٩٩٤) المؤرخ ١١ آذار/مارس ١٩٩٤، أيد مجلس الأمن هذا الجهد وطلب إلّى أن أقدم تقريراً بحلول آخر آذار/مارس.

٤٩٥ - وخلال شهري آذار/مارس ونيسان/أبريل ١٩٩٤، عمل ممثلي بصورة مكثفة مع الجانبين لإيجاد سبل يقبلانها لتنفيذ مجموعة التدابير. وقبل زعيم الطائفة القبرصية اليونانية المقترحات المفصلة التي قدمت إلى الطرفين في ٢١ آذار/مارس، شريطة أن يقبلها زعيم الطائفة القبرصية التركية هو الآخر. وكما ورد في تقريرتي المقدمين إلى مجلس الأمن في ٤ نيسان/أبريل (S/1994/380) وفي ٣٠ أيار/مايو (S/1994/629)، فإن المحادثات غير المباشرة، رغم تمديدتها عدة مرات، لم تسفر عن التوصل إلى اتفاق بشأن الإجراءات التنفيذية لتدابير بناء الثقة.

و ٢٥٠ ٠٠٠ من لاجئي الهوتو من رواندا، و ٢٥٠ ٠٠٠ من اللاجئين البورونديين والروانديين في زائير، و ٣٠٠ ٠٠٠ شخص في جنوب رواندا. وتقدر الموارد المتاحة بما لا يتجاوز ٢٥ في المائة من الاحتياجات.

٦ - كمبوديا

٤٨٧ - رغم أن ولاية سلطة الأمم المتحدة الانتقالية في كمبوديا انتهت في ٢٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ بقيام حكومة كمبودية جديدة، فإن سحب العنصر العسكري للسلطة الانتقالية لم يكتمل إلا في منتصف تشرين الثاني/نوفمبر. أما العدد الصغير المتبقي من الموظفين الإداريين وغيرهم فقد غادروا بنوم بنه في آخر أيار/مايو ١٩٩٤.

٤٨٨ - وعقب إنهاء ولاية السلطة الانتقالية في كمبوديا، وبناء على طلب الحكومة الكمبودية، قرر مجلس الأمن، في قراره ٨٨٠ (١٩٩٣)، إنشاء فريق اتصال عسكري تابع للأمم المتحدة يتألف من ٢٠ ضابطاً عسكرياً. وتم وزع الفريق في كمبوديا لفترة واحدة مدتها ستة أشهر تمتد من ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣ إلى ١٥ أيار/مايو ١٩٩٤ لإدامة الاتصال الوثيق مع الحكومة وللمساعدة في معالجة المسائل العسكرية المتبقية فيما يتعلق باتفاقات باريس.

٤٨٩ - وفي آذار/مارس ١٩٩٤، وعملاً بقرار مجلس الأمن ٨٨٠ (١٩٩٣)، عينت السيد بيني ويديونو ممثلاً لي في كمبوديا. ويقوم بمعاونته ثلاثة مستشارين عسكريين.

٤٩٠ - وبعد تحول كمبوديا مرة أخرى إلى أمة مستقلة ذات سيادة عقب الانتخابات الناجحة في أيار/مايو الماضي، يتركز الآن اهتمام الحكومة على تلبية آمال الشعب في أن تنعم كمبوديا بالسلم والديمقراطية والازدهار. ووصولاً إلى هذه الغاية، ووفقاً لروح ومبادئ اتفاقات باريس، يواصل ممثلي في كمبوديا حوارهم وتعاونهم الوثيقين مع الحكومة وأيضاً مع الممثل الخاص لحقوق الإنسان في كمبوديا ومع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وغيره من هيئات الأمم المتحدة العاملة في البلد. ويسعدني بصفة خاصة أن ألاحظ استمرار التزام المجتمع الدولي، من خلال اللجنة الدولية المعنية بتعمير كمبوديا، بمساعدة شعب كمبوديا وحكومتها فيما يبذلونه من جهود لإعادة بناء بلدهم.

٧ - قبرص

٤٩١ - كان تركيزي منصب، خلال العام المنصرم، على الحصول على موافقة كل من الطائفتين القبرصيتين على تنفيذ مجموعة تدابير بناء الثقة التي ورد وصفها في تقريرتي المقدم إلى مجلس الأمن في ١ تموز/يوليه

٤٩٨ - وفي حين أن نتائج المحادثات بشأن تنفيذ تدابير بناء الثقة لا تزال غير مؤكدة، فإن قوة الأمم المتحدة لحفظ السلم في قبرص قد حققت قدراً مشجعاً من النجاح في السنوات الماضية في نقل مسؤولية بعض المهام الإنسانية التي كانت تتولاها على مدار السنين إلى هيئات جانبي الصراع. أما المصاعب المالية الحادة التي كانت تؤثر على استعداد الدول المساهمة بقوات للمشاركة في قوة الأمم المتحدة، فقد تم حلها هي الأخرى بدرجة كبيرة بفضل اتخاذ الجمعية العامة القرار ٢٣٦/٤٧ المؤرخ ١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣. فقد اعتمد هذا القرار نظاماً لتمويل قوة الأمم المتحدة لحفظ السلم في قبرص من خلال الجمع بين الاشتراكات المقررة والتبرعات المعلنة.

٤٩٩ - وعند النظر في ولاية القوة في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، أجرى مجلس الأمن إعادة تقييم شاملة لقوة الأمم المتحدة لحفظ السلم في قبرص استناداً إلى تقريره المؤرخ ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣ (S/26777). وأحاط المجلس علماً بما خلصت إليه من أن الظروف الراهنة لا تسمح بأي تعديل جديد لبنية القوة وقوامها، وطلب التي أن أبقى هذه التطورات قيد الاستعراض بصورة دائمة توخياً للمزيد من إعادة تشكيل القوة. ومدد مجلس الأمن، بقراره ٩٢٧ (١٩٩٤)، ولاية قوة الأمم المتحدة لحفظ السلم في قبرص حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، وحث جميع الأطراف المعنية على الالتزام بإحداث خفض كبير في عدد القوات الأجنبية وخفض الإنفاق الدفاعي في جمهورية قبرص للمساعدة في استعادة الثقة بين الأطراف، وليكون ذلك خطوة أولى نحو سحب القوات غير القبرصية على النحو المبين في مجموعة الأفكار. وبالإضافة إلى ذلك، حث المجلس زعمي الطائفتين على تشجيع التسامح والمصالحة.

٥٠٠ - إن إعادة تشكيل قوة الأمم المتحدة لحفظ السلم في قبرص، بعد التخفيضات المتلاحقة في قوامها، كانت لها آثار كبرى بالنسبة للطائفتين. فقد وقعت عليهما مسؤولية أعظم في ضمان عدم زيادة التوتر في قبرص، وفي إمكان الإبقاء على الأوضاع اللازمة للتوصل إلى اتفاق شامل سريع على النحو الذي يتوخاه مجلس الأمن. وقد مارس الجانبان ضبط النفس خلال العام المنصرم، غير أن مما يؤسف له أنهما لم يتفقا بعد على جعل اتفاق سحب القوات لعام ١٩٨٩ يمتد دون إبطاء ليشمل جميع أجزاء المنطقة العازلة التي لا تزال قوات كل منهما فيها على قرب شديد من قوات الآخر، وذلك وفقاً لمجموعة التدابير المقترحة لبناء الثقة. وقد حثت الجانبين على اتخاذ تدابير متبادلة لخفض التوتر. وهذا يعني، ضمن جملة أمور، تقديم التزامات متبادلة، من خلال قوة الأمم المتحدة لحفظ السلم في قبرص، بحظر إطلاق نيران الأسلحة في مدى الرؤية أو الصوت من المنطقة العازلة،

٤٩٦ - وفي تقريره المؤرخ ٣٠ أيار/مايو ١٩٩٤، خلصت إلى أن عدم التوصل إلى اتفاق إنما يرجع في الأساس إلى عدم توافر الإرادة السياسية لدى الجانب القبرصي التركي، وعرضت على المجلس خمسة خيارات. وعقب تقديم ذلك التقرير، جرت مشاورات جديدة بين نائب ممثلي الخاص وزعيم القبارصة الأتراك أسفرت عن إيضاحات للمقترحات الواردة في ورقة ٢١ آذار/مارس. وكما جاء في رسالتي إلى رئيس مجلس الأمن (S/1994/785) المؤرخة ٢٨ حزيران/يونيه ١٩٩٤، فقد خلصت إلى أنه قد تحقق في ذلك الوقت من التقدم ما يسمح للأمم المتحدة بأن تنفذ مجموعة التدابير على أساس ورقة ٢١ آذار/مارس والإيضاحات التي تلتها. وكنت أعتزم توجيه رسالة إلى كل من الزعيمين بعبارة متطابقة أعرب فيها عن عزمي على المضي قدماً على هذا الأساس، مبيناً الإيضاحات المعنية وملتماً تعاونهما في هذا المسعى. وكان مفترضاً أن تعرض على مجلس الأمن، في وقت واحد، ورقة ٢١ آذار/مارس ورسالتي إلى الزعيمين، مع طلب أن يؤيد مجلس الأمن هذا الأساس لتنفيذ الأمم المتحدة لتدابير بناء الثقة. إلا أن زعيم الطائفة القبرصية اليونانية أبلغني يوم ٢١ حزيران/يونيه أنه لن يستطيع قبول أسلوب التحرك هذا، وكرر عدم استعداده للتفكير في أي تغيير في ورقة ٢١ آذار/مارس، أو في أي تفاوض جديد بشأن تدابير بناء الثقة. وكان الزعيم القبرصي التركي قد امتنع بالفعل عن قبول الإجراء الذي كنت أقترحه. وبناء على ذلك، أبلغت أعضاء مجلس الأمن بهذه التطورات ودعوتهم إلى بدء النظر في الخيارات المطروحة في تقريره المؤرخ ٣٠ أيار/مايو. وفي ٢٧ تموز/يوليه، وخلال مشاورات غير رسمية للمجلس، نقلت إلى المجلس، من خلال ممثلي الشخصي فيه، اقتناعي بأنه ما لم يقدم الزعيمان دليلاً بأعمال ملموسة على التزامهما بالتسوية عن طريق التفاوض، فإنني سأكون مضطراً للتوصية بوقف مهمة المساعي الحميدة التي أقوم بها، مع الإبقاء على قوة الأمم المتحدة لحفظ السلم في قبرص في مكانها.

٤٩٧ - وفي ٢٩ تموز/يوليه ١٩٩٤، اتخذ مجلس الأمن القرار ٩٣٩ (١٩٩٤)، الذي طلب فيه الي أن أبدأ في إجراء مشاورات مع أعضاء المجلس، ومع الدولتين الضامتين ومع الزعيمين في قبرص، بهدف الاضطلاع بتفكير أساسي بعيد المدى بشأن وسائل تناول مشكلة قبرص على نحو مثمر. كما حث الطرفين على التعاون تعاوناً كاملاً معي ومع ممثلي الخاص لتحقيق اتفاق بشأن سبل تنفيذ تدابير بناء الثقة في أقرب وقت ممكن. وأخيراً، طلب التي المجلس أن أقدم تقريراً بحلول نهاية تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤ يتضمن برنامجاً يرمي إلى بلوغ حل شامل للقضايا المتعلقة بمشكلة قبرص، في أعقاب مشاوراتي المشار إليها أعلاه، ويبين التقدم المحرز في مجال تنفيذ تدابير بناء الثقة.

من كانون الثاني/يناير ١٩٩٥. وفي كانون الثاني/يناير ١٩٩٤، أوفدت بعثة إلى البرتغال وإندونيسيا وتيمور الشرقية وأستراليا لإجراء مناقشات تحضيرية مع الجانبين ولمواصلة الاتصالات بسكان تيمور الشرقية من مختلف تيارات الرأي.

١٠ - السلفادور

٥٠٦ - رغم أن عملية السلام في السلفادور صادفت عقبات متلاحقة ربما كان لا مفر منها، فإن المهم في الأمر هو أنه تم التغلب على الكثير منها. فعملية السلام في السلفادور تتقدم بصورة مطردة، وإن كان قد وقع بعض المخالفات، وكان التقدم بطيئاً في بعض المجالات، ولا سيما في برامج الأمن العام وإعادة إدماج المقاتلين السابقين في المجتمع المدني.

٥٠٧ - وقامت بعثة مراقبي الأمم المتحدة في السلفادور بالإشراف بشكل ناجح على الجهود الرامية إلى توطيد الأوضاع السلمية في ذلك البلد، على الرغم من وقوع أحداث من قبيل اكتشاف مخبأ كبير في نيكاراغوا لأسلحة جبهة فارابونديو مارتي للتحرير الوطني، ومحاولات الحكومة الاحتفاظ بعناصر عسكرية في الشرطة المدنية الوطنية، في الوقت الذي يشهد فيه البلد موجة خطيرة من الجرائم. وبعد أن تحققت بعثة مراقبي الأمم المتحدة في السلفادور بصورة فعالة من صمود وقف إطلاق النار وفصل القوات لفترة طويلة وتسريح أفراد الجبهة وخفض القوات المسلحة للسلفادور وتشكيل قوة شرطة مدنية جديدة، ركزت البعثة عملها على إشاعة الديمقراطية في النظام السلفادوري وتشجيع المصالحة الوطنية وفقاً لاتفاقات السلام وتنفيذاً لمهمة المساعي الحميدة الموكلة إليها.

٥٠٨ - وتمت بنجاح في نيسان/أبريل ١٩٩٤ أول انتخابات في فترة ما بعد النزاع، وهو ما كان دون شك عنصراً رئيسياً في تدعيم السلم والأمن في السلفادور. وكادت تلك أول انتخابات تشارك فيها جبهة فارابونديو مارتي للتحرير الوطني باعتبارها حزباً سياسياً. وقامت شعبة الانتخابات التابعة للبعثة التي بدأت عملها في أيلول/سبتمبر ١٩٩٣، بتوفير الدعم لعملية تسجيل الناخبين وتوصيل بطاقات الناخبين والتحقق من الحملات الانتخابية والاقتراع.

٥٠٩ - وقد هنأت الرئيس ألفريدو كريستياني على ما أبداه من حنكة سياسية في الخروج ببلده من حالة الحرب إلى رحاب السلام، ورحبت بما أبداه خلفه، الرئيس أرماندو كالديرون سول، من التزام باحترام اتفاقات السلام. ولا يساورني شك في أن الحكومة الجديدة وجبهة فارابونديو مارتي للتحرير الوطني، باعتبارها حزب المعارضة

وحظر نشر الذخيرة الحية أو أي أسلحة خلاف الأسلحة اليدوية بطول خطوط وقف إطلاق النار.

٨ - جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية

٥٠١ - في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، قمت بزيارة شبه الجزيرة الكورية وتحدثت إلى زعماء جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وجمهورية كوريا. وأعربت عن تأييدي للمفاوضات الرامية إلى الحل السلمي للخلافات المولدة للتوتر. كما شددت على اهتمام المجتمع الدولي بصيانة وتعزيز نظام منع انتشار الأسلحة النووية ونظام الضمانات.

٥٠٢ - ولذلك فقد كان ترحيبي حاراً بالبيان المشترك الصادر عن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والولايات المتحدة في ١٣ آب/أغسطس ١٩٩٤، وبالاتفاق على العناصر التي سيتضمنها حل نهائي متفاوض عليه لعدد من المسائل المعلقة. ولاحظت بصفة خاصة أن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أوضحت أنها مستعدة لأن تظل طرفاً في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ولأن تسمح بتنفيذ اتفاق الضمانات الذي أبرمته بموجب المعاهدة.

٥٠٣ - وكان التقدم الذي أفيد عن إحرازه، والرامي إلى تطبيع العلاقات السياسية والاقتصادية بين الولايات المتحدة وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أمراً يدعو إلى التفاؤل. وأمل أن تتخذ خطوات إضافية لتحسين العلاقات بين جميع دول المنطقة، وبالطبع فإنني ما زلت على استعداد لتوفير أية مساعٍ حميدة قد ترى الأطراف فائدة من ورائها.

٥٠٤ - وإنني مقتنع اقتناعاً راسخاً بأنه يتحتم على المجتمع الدولي أن يجد سبلاً لدعم أمن شبه الجزيرة الكورية بأكملها وإعادة توحيدها وتنميتها.

٩ - تيمور الشرقية

٥٠٥ - واصلت القيام بالمساعي الحميدة التماساً لتحقيق حل عادل وشامل ومقبول دولياً لمسألة تيمور الشرقية. وخلال الفترة المستعرضة، عقد وزيراً خارجية إندونيسيا والبرتغال جولتين أخريين من المحادثات تحت رعايتي، الأولى في نيويورك في ١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣، والثانية في جنيف في ٦ أيار/مايو ١٩٩٤. وتركزت المناقشات في هذه المحادثات على تدابير بناء الثقة، ولا سيما في ميدان حقوق الإنسان، التي ترمي إلى توفير مناخ موات لمعالجة جوهر المسألة. ومن المقرر أن تجرى الجولة التالية من المحادثات الوزارية في جنيف في النصف الأول

١١ - جورجيا

٥١٣ - في آب/أغسطس ١٩٩٢، نشب القتال في أبخازيا، وهي منطقة واقعة على البحر الأسود في الجزء الشمالي الغربي من جمهورية جورجيا. وفي أيلول/سبتمبر ١٩٩٣، شنت القوات الأبخازية، مدعومة بوحدات غير نظامية من منطقة القوقاز الشمالية، هجوما كبيرا أسفر عن وقوع أبخازيا بكاملها تحت سيطرة تلك القوات. وبرز الأبخاز الهجوم باتهامهم الجورجيين بعدم سحب كل قواتهم ومعداتهم العسكرية، وفقا لما جاء في اتفاق سوشي لوقف إطلاق النار، المؤرخ ٢٧ تموز/يوليه ١٩٩٣. وفر من أبخازيا نتيجة للهجوم عدد يجاوز ٢٠٠ ٠٠٠ من الجورجيين. ووقعت انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان في أعقاب ذلك الهجوم. واضطلعت بالتحقيق في هذه الانتهاكات بعثة لتقصي الحقائق أوفدتها إلى أبخازيا في أواخر تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣. وفي ١٤ أيار/مايو ١٩٩٤، وقّع الجانبان اتفاقا رسميا لوقف إطلاق النار.

٥١٤ - وما برحت الأمم المتحدة، بالتعاون مع المانحين الثنائيين والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية، تقدم الدعم اللازم في مجالات إعادة الإعمار، الوطن والتسريح وإزالة الألغام وإعادة الخدمات الأساسية، مع الاستمرار في الوقت نفسه في تلبية احتياجات الإغاثة الطارئة حسب الاقتضاء.

٥١٥ - وقد قام السيد إدوارد برونر، مبعوثي الخاص لجورجيا، بدعم من الاتحاد الروسي بوصفه معاوناً في تيسير المهمة ومن مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا بوصفه مشاركا، ببذل جهود مضيئة للتوصل إلى تسوية شاملة للنزاع. وقام المبعوث بزيارة المنطقة عدة مرات ورأس عدة جولات من المفاوضات بين الجانبين الجورجيين والأبخازيين بشأن الوضع السياسي لأبخازيا.

٥١٦ - وكانت العقبة الرئيسية التي تحول دون إحراز تقدم في هذا المجال هي مطالبة الأبخاز بإنشاء دولة مستقلة مع إصرار الجانب الجورجيين على الوحدة الإقليمية. وترمي الجهود الجارية إلى إيجاد حل تصبح أبخازيا بموجبه كيانا له حقوق السيادة في إطار دولة اتحادية. تُنشأ عن طريق التفاوض بعد تسوية القضايا الخلافية. ولا تزال المفاوضات السياسية مستمرة لمواصلة تحديد العناصر السياسية والقانونية للتسوية الشاملة للنزاع.

٥١٧ - كما لم يتحقق تقدم فيما يتعلق بحالة اللاجئين ففي ٤ نيسان/أبريل ١٩٩٤، وقّع الجانبان اتفاقا رباعيا أعدته مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بشأن العودة الطوعية للاجئين والمشردين إلى أبخازيا. ولم تبدأ بعد عملية العودة المنظمة نتيجة لعوامل مختلفة مثل التأخير من الجانب الأبخازي، فضلا عن وجود عدد كبير

الرئيسي، ستواصلان العمل، بما تمليه عليهما المسؤولية السياسية، لتدعيم السلام وتحقيق إعادة توحيد المجتمع السلفادوري.

٥١٠ - وتواصل بعثة مراقبي الأمم المتحدة في السلفادور، التي يرأسها الآن السيد إنريكيه تير هورست، ممثلي الخاص في السلفادور، التحقق من تنفيذ الجوانب المتبقية من اتفاقات السلام لعام ١٩٩٢. وقد أسهم أعمال الاتفاقات بوجه عام في إعادة تأكيد أن عملية السلام لا رجعة فيها، وفي تعزيز المصالحة الوطنية. ومع ذلك، فقد وقعت تأخيرات خطيرة في الوفاء ببعض الالتزامات الرئيسية المتصلة بالأمن العام ونقل ملكية الأراضي، وغير ذلك من جوانب إعادة إدماج المقاتلين السابقين في المجتمع المدني. وفي ١٩ أيار/مايو ١٩٩٤، اتفق الطرفان على جدول زمني منقح جديد لحل أهم القضايا. وفي أيار/مايو، مدد مجلس الأمن ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في السلفادور حتى تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤، في حين يجري خفض حجمها بصورة مطردة.

٥١١ - وكان اغتيال عدد من الشخصيات السياسية في الشهور الأخيرة من عام ١٩٩٣ قد أدى إلى زيادة المخاوف من احتمال عودة ظهور الجماعات المسلحة غير القانونية ذات الدوافع السياسية، بما في ذلك ما يسمى بفرق الموت. وقد أيد مجلس الأمن ما قرره من أنه ينبغي إجراء تحقيق محايد ومستقل يعتد به في شأن هذه الجماعات المسلحة عملاً بتوصية لجنة تقصي الحقائق. وفي ٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، وعقب مفاوضات مكثفة، أنشئ في سان سلفادور الفريق المشترك للتحقيق في شأن الجماعات المسلحة غير القانونية ذات الدوافع السياسية. وضم الفريق المستشار الوطني للدفاع عن حقوق الإنسان ومدير شعبة حقوق الإنسان التابعة لبعثة مراقبي الأمم المتحدة في السلفادور، وممثلين لحكومة السلفادور رشحهما الرئيس كريستيان رئيس الجمهورية في ذلك الحين. وانتهت ولاية الفريق في ٢٨ تموز/يوليه ١٩٩٤ عندما قدم إلي وإلى الرئيس كالدرون سول تقريراً عما انتهى إليه من نتائج.

٥١٢ - وبعثة مراقبي الأمم المتحدة في السلفادور تضاعف جهودها في تعزيز احترام حقوق الإنسان وإصلاح النظام القضائي ومعالجة القضايا الاجتماعية والاقتصادية الجوهرية، مثل العلاقات بين أرباب الأعمال والعمال، وإعادة إدماج المقاتلين السابقين في الحياة المدنية من خلال برامج منظمة، وبخاصة برامج نقل ملكية الأراضي. ويظل النجاح الذي تحقق في السلفادور في برامجها المتصلة بالسلام، التي لها أهميتها الحيوية للمصالحة وإشاعة الديمقراطية والازدهار، بحاجة إلى الدعم المستمر من المجتمع الدولي.

الطرفين للاتفاق. كما ناشد الطرفان مجلس الأمن أن يمدد ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا لضمان مشاركتهم في العملية.

٥٢٢ - وبعد الحصول على عدد من الإيضاحات من الاتحاد الروسي بشأن دور مراقبي الأمم المتحدة العسكريين وعلاقتهم بالعملية المتوخى بموجب الاتفاق أن تقوم بها رابطة الدول المستقلة، أبلغت مجلس الأمن، في تقريره المؤرخ ٦ حزيران/يونيه ١٩٩٤ (S/1994/529/Add.1)، بأنني أعترض أن أبحث، بالتشاور مع الطرفين والاتحاد الروسي، توسيع نطاق ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا لتضطلع ببعض المهام بصورة مستقلة ولكن بالتنسيق الوثيق مع قوة حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة. وبموجب رسالة مؤرخة ١٦ حزيران/يونيه ١٩٩٤ (S/1994/714)، طلب رئيس المجلس من الأمانة العامة مواصلة تلك المناقشات بغية التوصل إلى تفاهم واضح بشأن نقاط معينة متصلة ببت المجلس في مسألة إجراء زيادة أخرى في أفراد بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا وتغيير ولاية البعثة.

٥٢٣ - وفي تقريره المؤرخ ١٢ تموز/يوليه ١٩٩٤ (S/1994/818 و Add.1)، أبلغت مجلس الأمن بنتائج مشاوراتي مع حكومة جورجيا والسلطات الأبخازية وممثلي الاتحاد الروسي وقوة حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة. واقتُرحت على المجلس عددا من المهام التي يمكن أن تقوم بها بعثة موسعة من مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا، وعرضت تصورا لعمليات تلك البعثة. وأبلغت المجلس أيضا بترتيبات التعاون والتنسيق بين بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا وقوة حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة، تلك الترتيبات التي ستتوافر على الطبيعة في حالة توسيع نطاق البعثة. وفي ٢١ تموز/يوليه، اتخذ مجلس الأمن القرار ٩٣٧ (١٩٩٤) ووافق فيه على تقريره. وكلف المجلس بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا بعدة أمور، منها رصد تنفيذ الطرفين لاتفاق ١٤ أيار/مايو والتحقق من هذا التنفيذ، ومراقبة عمل قوة حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة في إطار تنفيذ الاتفاق. وفوض المجلس إلى زيادة أفراد بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا إلى ١٣٦ مراقبا عسكريا ومدد ولاية البعثة حتى ١٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥. وأواصل حاليا جهودي من أجل التوصل إلى تسوية سياسية شاملة لهذا النزاع.

١٢ - غواتيمالا

٥٢٤ - في كانون الثاني/يناير ١٩٩٤، اتفقت حكومة غواتيمالا والاتحاد الوطني الثوري لغواتيمالا، تحت إشرافي، على استئناف المفاوضات من أجل إنهاء أطول نزاع في تاريخ أمريكا اللاتينية. ويرجع بدء مشاركة الأمم

من الألغام في منطقة العودة. وقد اتضحت صعوبة المفاوضات في اللجنة الرباعية التي أنشئت بموجب الاتفاق، وتتألف من طرفي النزاع ومن الاتحاد الروسي ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ولا يزال التقدم بطيئا.

٥١٨ - أما لجنة التنسيق المؤلفة من الجانبين والاتحاد الروسي والأمم المتحدة لمناقشة المسائل العملية موضع الاهتمام المشترك، مثل الطاقة والنقل والاتصالات والايكولوجيا، فقد عقدت منذ إنشائها في ١ حزيران/يونيه ١٩٩٤ سلسلة من الاجتماعات في سوشي بالاتحاد الروسي. وترمي الجهود الراهنة التي تبذلها اللجنة إلى حل المشاكل المتعلقة بهياكل النقل الأساسية (السكك الحديدية والجسور) والطاقة الكهربائية والجوانب الهندسية والاتصالات.

٥١٩ - وبعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا مثال آخر أدت فيه التطورات إلى منع العملية من بلوغ مرحلة الانتشار والأداء الكاملين. ففي ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣، بينما كان يجري إنشاء البعثة، انهار وقف إطلاق النار وترتب عليه بالتالي تعليق نشر البعثة. وفي القرار ٨٨١ (١٩٩٣) المؤرخ ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣، قرر مجلس الأمن تكليف البعثة، المؤلفة من خمسة مراقبين عسكريين، بولاية مؤقتة، هي مداومة الاتصال مع كلا طرفي النزاع والوحدات العسكرية التابعة للاتحاد الروسي لرصد الحالة على الطبيعة وتقديم التقارير عنها. وأوعز المجلس إلى البعثة بالتركيز بصفة خاصة على التطورات المتصلة بجهود الأمم المتحدة لإيجاد تسوية سياسية شاملة.

٥٢٠ - وعلى ضوء التقدم المشجع الذي أحرزه الطرفان في ١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، حيث وقعا على مذكرة تفاهم، طلبت من مجلس الأمن الموافقة على نشر عدد من المراقبين الإضافيين أقصاه ٥٠ مراقبا. ووافق المجلس على طلبي هذا في القرار ٨٩٢ (١٩٩٣) المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣.

٥٢١ - وخلال المفاوضات التي عقدت في جنيف في نيسان/أبريل ١٩٩٤ بشأن إمكانية إنشاء قوة تابعة للأمم المتحدة لحفظ السلام في أبخازيا بجورجيا، أبدى الطرفان قدرا من المرونة قياسا إلى الموقف السابق لكل منهما. بيد أنه ظل هناك عدد من الخلافات الأساسية. وبالنظر إلى هذه الظروف، اقترحت في تقريره المؤرخ ٣ أيار/مايو ١٩٩٤ (S/1994/529) عددا من الخيارات كي ينظر فيها مجلس الأمن، ولكنه لم يتخذ إجراء إضافيا بحكم التقدم في التفاوض بين الطرفين وبالتحديد، اتفق الطرفان، في اتفاق وقف إطلاق النار وفصل القوات الموقع في ١٤ أيار/مايو ١٩٩٤ في موسكو، على نشر قوة لحفظ السلام تابعة لرابطة الدول المستقلة لرصد امتثال

٥٢٧ - وبالإضافة إلى الاتفاقات التي وقعت بالفعل، ينص جدول أعمال المفاوضات على إبرام اتفاقات بشأن "هوية السكان الأصليين وحقوقهم". و "الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والحالة الزراعية"، و "تعزيز السلطة المدنية ودور الجيش في مجتمع ديمقراطي"، و "الأسس المعتمدة لإعادة إدماج الاتحاد الوطني الثوري لغواتيمالا في الحياة السياسية للبلد" و "الاتفاق بشأن الوقف النهائي لإطلاق النار"، و "الإصلاحات الدستورية ونظام الانتخابات"، و "الجدول الزمني لتطبيق الاتفاقات وإنفاذها والتحقق من الامتثال لها". وستدرج جميع الاتفاقات المذكورة أعلاه في "اتفاق السلم الوطيد الدائم" الذي سيشكل التوقيع عليه ختام عملية التفاوض. وقد أبلغت الدول الأعضاء في رسالتي المؤرخة ١٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤ (A/49/61-S/1994/53) بأنه إذا ما نجحت المفاوضات، كما أمل، في التوصل إلى تسوية متفق عليها، فإنني سأوصي بأن توافق الأمم المتحدة على الطلب الوارد في الاتفاق الإطاري المؤرخ ١٠ كانون الثاني/يناير وأن تتحقق من تنفيذ هذه الاتفاقات.

٥٢٨ - وفي اتفاق حقوق الإنسان الشامل، طلب الطرفان إلى الأمم المتحدة أن تنظم في أقرب فرصة ممكنة بعثة للتحقق في مجال حقوق الإنسان، دون انتظار التوقيع على اتفاق السلم الوطيد الدائم. وقد ذكرت في رسالتي المؤرخة ٨ نيسان/أبريل ١٩٩٤ والموجهة إلى رئيسي الجمعية العامة ومجلس الأمن (A/48/928-S/1994/448)، أنه تيسيرا لتقدير الموارد المطلوبة لإيفاد بعثة للتحقق في مجال حقوق الإنسان، قررت إيفاد بعثة استطلاعية إلى غواتيمالا، ذكرت أنني سأقدم فيما بعد بيانا بما تتوصل إليه من نتائج مشفوعا بتوصياتي في هذا الصدد. وقد خلصت البعثة الاستطلاعية الموفدة إلى غواتيمالا في أواخر نيسان/أبريل إلى أنه يوجد بالفعل تأييد واسع النطاق في غواتيمالا للإنشاء الثوري لبعثة التحقق تلك وأن استمرار المواجهة المسلحة لن يعرقل بصورة خطيرة نشر تلك البعثة أو أداءها لمهامها على الوجه الفعال. وعلى ضوء هذه النتيجة وما أحرز من تقدم في المفاوضات، أوصيت بأن تنشئ الجمعية العامة في أقرب وقت ممكن بعثة للتحقق في مجال حقوق الإنسان في غواتيمالا.

١٣ - هاييتي

٥٢٩ - تعرض التقدم المشجع المحرز نحو تحقيق هدف إعادة الديمقراطية في هاييتي، الذي أبلغت عنه منذ سنة مضت، لنكسة خطيرة. فما زال تحقيق عودة الرئيس المنتخب بأسلوب قانوني وديمقراطي متعذرا. وشاهد العام الماضي عدم امتثال السلطات العسكرية الهايتية بصورة متصلة لاتفاق جزيرة غفرنرز وتدهورا خطيرا في حالة حقوق الانسان.

المتحدة في الجهود الرامية إلى إنهاء المواجهة المسلحة في غواتيمالا إلى عام ١٩٩٠، حين طلب إلى سلفي أن يعين مراقبا للمشاركة في حوار للسلم بين لجنة المصالحة الوطنية لغواتيمالا والاتحاد الوطني الثوري لغواتيمالا. وعلقت في أيار/مايو ١٩٩٣ المحادثات المباشرة بين الحكومة والاتحاد الوطني الثوري لغواتيمالا، التي كانت قد بدأت في نيسان/أبريل ١٩٩١.

٥٢٥ - ولدى استئناف محادثات السلام، وافق الطرفان على صيغة جديدة للمفاوضات، يرد بيانها في الاتفاق الإطاري لاستئناف العملية التفاوضية بين حكومة غواتيمالا والاتحاد الوطني الثوري، الموقع في ١٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤ (A/49/61-S/1994/53)، المرفق). وينص الاتفاق على عدة أمور، من ضمنها أن تتولى الأمم المتحدة توجيه المفاوضات وأن تتحقق من تنفيذ جميع الاتفاقات التي يتوصل إليها الطرفان. ونص الاتفاق أيضا على ترتيب تضردت به عملية السلام الغواتيمالية، هو إنشاء "مجلس المجتمع المدني" على أن يعين رئيسه المجمع الأسقفي في غواتيمالا ويكون الهدف منه تيسير المفاوضات بتحقيق توافق الآراء بين قطاعات المجتمع المدني بشأن عدة بنود رئيسية على جدول أعمال المفاوضات.

٥٢٦ - وبتوقيع الاتفاق الإطاري، دخلت محادثات السلام الغواتيمالية مرحلة جديدة. ففي شباط/فبراير ١٩٩٤، أسندت مسؤولية توجيه المفاوضات إلى السيد جان أرنو، الذي شارك في محادثات السلام بوصفه مراقبا عني منذ حزيران/يونيه ١٩٩٢. وأنشئ "مجلس المجتمع المدني" في أيار/مايو ١٩٩٤ برئاسة الأسقف رودلف كيسادا تورونيو وقدم في الشهر نفسه توصياته إلى الطرفين بشأن إعادة توطين المشردين من جراء المواجهة المسلحة. وتواصلت المفاوضات دون انقطاع بين حكومة غواتيمالا والاتحاد الوطني الثوري لغواتيمالا طوال معظم الأشهر الستة الماضية، بدعم بالغ القدر من "مجموعة أصدقاء عملية السلام الغواتيمالية" وتتألف من أسبانيا وفنزويلا وكولومبيا والمكسيك والنرويج والولايات المتحدة. وأسفرت هذه المفاوضات حتى الآن عن إبرام أربعة اتفاقات هي: الاتفاق الشامل بشأن حقوق الإنسان، والاتفاق المتعلق بالجدول الزمني للمفاوضات الرامية إلى إقامة سلم وطيء ودائم في غواتيمالا، الموقعان في ٢٩ آذار/مارس ١٩٩٤ (A/48/928-S/1994/448)، المرفقان الأول والثاني؛ والاتفاق المتعلق بإعادة توطين السكان المشردين بسبب النزاع المسلح، الموقع في ١٧ حزيران/يونيه ١٩٩٤ (A/48/954-S/1994/751)، المرفق الأول؛ والاتفاق المتعلق بإنشاء لجنة لبيان انتهاكات حقوق الإنسان وأعمال العنف الماضية التي سببت معاناة للشعب الغواتيمالي، الموقع في ٢٣ حزيران/يونيه ١٩٩٤ (المرجع نفسه، المرفق الثاني).

٥٣٤ - وكما ذكرت في التقريرين المرحليين اللذين قدمتهما عن بعثة الأمم المتحدة في هايتي في ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣ (S/26802) و ١٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤ (S/1994/54)، فبالرغم من أن الولاية المنوطة ببعثة الأمم المتحدة في هايتي بموجب قرار مجلس الأمن ٨٦٧ (١٩٩٣) قد مددت بموجب قرارات متتالية، فإنه لم يتسن تنفيذها بسبب عدم تعاون السلطات العسكرية الهايتية وعدم تنفيذها للالتزامات التي دخلت فيها رسمياً بموجب اتفاق جزيرة غفرنرز. ولذلك ذكرت في تقريرتي أن بعثة الأمم المتحدة في هايتي لن تتمكن من تنفيذ ولايتها ما لم يحدث تغير واضح وجوهري في موقف القادة العسكريين الهايتيين. وللأسف، لم يحدث مثل هذا التغيير رغم الجهود العديدة التي بذلها نيابة عني ممثلي الخاص وكذلك أصدقاء الأمين العام بشأن مسألة هايتي للخروج من الطريق المسدود الراهن.

٥٣٥ - وفي ٦ أيار/مايو ١٩٩٤، اتخذ مجلس الأمن القرار ٩١٧ (١٩٩٤) الذي فرض جزاءات إضافية على السلطات العسكرية الهايتية، ونص على ألا ترفع تلك الجزاءات ما لم تتوافر شروط من بينها قيام تلك السلطات بتهيئة بيئة مناسبة لنشر عناصر بعثة الأمم المتحدة في هايتي.

٥٣٦ - ومرة أخرى، لم تغتنم السلطات العسكرية فترة السماح الممنوحة لها للبدء في الامتثال لالتزاماتها، بل إنها أيدت التنصيب غير الدستوري لـ "رئيس مؤقت"، بدلا من ذلك. وأدان أعضاء مجلس الأمن بشدة هذه المحاولة لاستبدال الرئيس الشرعي.

٥٣٧ - وزادت عمليات التوتر زيادة كبيرة مع التنصيب غير الشرعي للسيد اميل جوناسان "رئيسا مؤقتا". وفي تقريرتي المؤرخ ٢٨ حزيران/يونيه ١٩٩٤ (S/1994/765)، أشرت إلى أن استمرار تدهور الحالة في هايتي قد غير إلى حد بعيد الظروف التي وضعت في الاعتبار عندما أنشئت البعثة أصلا. وفي ضوء التوصيات التي قدمها الاجتماع المخصص لوزراء خارجية منظمة البلدان الأمريكية وكذلك استنتاجات أصدقاء الأمين العام بشأن مسألة هايتي وأحكام قرار مجلس الأمن ٩٣٣ (١٩٩٤) المؤرخ ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٤، قدمت في ١٥ تموز/يوليه ١٩٩٤ التقرير الخاص بإعادة تشكيل وتعزيز بعثة الأمم المتحدة في هايتي (S/1994/828) متضمنا خيارات لإنشاء قوة موسعة قادرة على وضع حد للأزمة في هايتي.

٥٣٨ - وفي ٣١ تموز/يوليه ١٩٩٤، اتخذ مجلس الأمن القرار ٩٤٠ (١٩٩٤) الذي أذن للدول الأعضاء أن تشكل قوة متعددة الجنسيات وأن تستخدم كافة الوسائل الضرورية من أجل تيسير رحيل القيادة العسكرية عن هايتي انسجاما مع اتفاق جزيرة غفرنرز. ومدد المجلس

٥٣٠ - وبموجب القرار ٨٦٧ (١٩٩٣) المؤرخ ٢٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣، أذن مجلس الأمن بإنشاء بعثة الأمم المتحدة في هايتي لمدة ستة شهور وبإيفادها فوراً. ووفقا للاتفاق، كان من المقرر أن تقوم البعثة، المؤلفة من عنصر عسكري قوامه ٧٠٠ فرد ومن ٥٦٧ من أفراد الشرطة المدنية، بتقديم مساعدة الأمم المتحدة من أجل تحديث القوات المسلحة الهايتية وإنشاء قوة شرطة جديدة. وتم نشر ثلاثة وخمسين مهندسا عسكريا و ٥١ من أفراد الشرطة المدنية فوراً بعد اتخاذ القرار.

٥٣١ - وفي ١١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣، حالت الأحداث التي وقعت في بورت - أو - برنس دون نشر فرقة إضافية من العنصر العسكري لبعثة الأمم المتحدة في هايتي التي وصلت على ظهر السفينة "هارلان كاونتي". ونظرا لأن هذه الأحداث كانت تشكل عدم امتثال خطيرا لاتفاق جزيرة غفرنرز، فقد قام مجلس الأمن، في ١٣ تشرين الأول/أكتوبر، بناء على توصيتي، بإعادة فرض الجزاءات التي كانت قد أوقفت في ٢٧ آب/أغسطس. وعقب مغادرة "هارلان كاونتي"، رحل من هايتي جميع موظفي بعثة الأمم المتحدة في هايتي، والجزء الأكبر من موظفي البعثة المدنية الدولية الموفدين إلى هايتي التي كانت قد نشرت قبل ذلك. وممر يوم ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣ دون أن تتحقق عودة الرئيس أريستيد.

٥٣٢ - وبالرغم من النداءات القوية الموجهة من أعضاء مجلس الأمن وأصدقاء الأمين العام بشأن مسألة هايتي، لم تتخل السلطات العسكرية الهايتية قط عن موقفها المتصلب. فقد رفضوا حضور الاجتماع الذي عقده ممثلي الخاص في بورت - أو - برنس في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣. ورفضوا الالتفات إلى التحذير الصادر عن الأصدقاء في اجتماعهم المعقود بباريس يومي ١٣ و ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣. ورفضوا استقبال وفد عسكري رفيع المستوى في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣.

٥٣٣ - وفي هذه الأثناء، حاول رئيس وزراء هايتي تنظيم مؤتمر للمصالحة الوطنية. وفشلت مبادرته التي لم تحصل على تأييد الرئيس أريستيد. وبعد استقالة رئيس الوزراء في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، قدم برلمانيون هايتيون يمثلون اتجاهات سياسية متنوعة خطة للخروج من الطريق المسدود. ونظرا لأن هذه الخطة، المستندة إلى المقترحات التي قدمت في المؤتمر المعقود في ميامي في منتصف كانون الثاني/يناير بمبادرة من الرئيس أريستيد، كانت تمثل تطورا ملحوظا، فقد قمت بإحالتها إلى مجلس الأمن وإلى الجمعية العامة. ورفض الرئيس أريستيد الخطة، واعتمدها مجلس النواب وإن كانت لم تحصل على موافقة مجلس الشيوخ.

المسألة بالطرق السلمية وفقا لاتفاق سملا لعام ١٩٧٢. ومع ذلك، تزايد مستوى التوتر في جامو وكشمير بدرجة كبيرة في السنوات الأخيرة.

٥٤٢ - وأواصل متابعة الحالة بين الهند وباكستان عن كثب. وفي الاتصالات التي أجريها مع ممثلي الهند وباكستان قمت بحث الحكومتين على استئناف الحوار الثنائي بينهما لإيجاد حل سلمي لهذه المشكلة. وفي كانون الثاني/يناير الماضي، رحبت بالاتفاق بين الهند وباكستان على إجراء مناقشة مستفيضة بشأن المسائل الثنائية، بما في ذلك جامو وكشمير، على مستوى وزراء الخارجية في إسلام آباد. وكانت جهود الطرفين لإبقائي على علم بموقف كل منهما مشجعة. ومن أجل سد الثغرة الشاسعة بين آرائهما، ينبغي أن يستمر الحوار بين الهند وباكستان بروح المصالحة والسلم الحقيقيين. وإني مستعد، من جانبي، لبذل كل جهد ممكن لتسهيل البحث عن حل دائم لمسألة كشمير، إذا أراد الطرفان.

١٥ - العراق والكويت

٥٤٣ - تم خلال العام المنصرم إحراز تقدم كبير فيما يتعلق بأنشطة اللجنة الخاصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية. ففي ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣، أقرت الحكومة العراقية في النهاية بالتزاماتها بموجب قرار مجلس الأمن ٧١٥ (١٩٩١). ومع اتخاذ الحكومة العراقية لهذه الخطوة الإيجابية، شرعت اللجنة الخاصة في بذل جهود لوضع ونشر نظام للرصد والتحقق المستمرين على النحو المطلوب في قرار مجلس الأمن ٧١٥ (١٩٩١). وتتوقع اللجنة الخاصة أن يكون هذا النظام جاهزا للتشغيل بصورة مبدئية في أيلول/سبتمبر ١٩٩٤.

٥٤٤ - وتحقق تقدم كبير في إنشاء نظام شامل لضمان عدم قيام العراق بإعادة بناء برامجه النووية المحظورة. وتقوم الوكالة الدولية للطاقة الذرية تدريجيا بإدخال عناصر إضافية في خطتها للرصد والتحقق من المستمرين.

٥٤٥ - وبالإضافة إلى ذلك، انتهت اللجنة من تدمير مخزونات الأسلحة الكيميائية الهائلة لدى العراق. وأغلقت المنشأة المقامة لهذا الغرض. وتم تسليم الموقع إلى العراقيين في حزيران/يونيه ١٩٩٤، وكان ذلك علامة هامة على طريق القضاء على أسلحة التدمير الشامل العراقية. ويتسم بنفس القدر من الأهمية أن آخر شحنة وقود مشع من مفاعل التويشة النووي قد أخرجت من العراق في شباط/فبراير ١٩٩٤، وجاء ذلك تنويجا لجهد مشترك بين الوكالة الدولية للطاقة الذرية واللجنة الخاصة. وهكذا تم الآن إخراج كل الوقود النووي من العراق.

ولاية بعثة الأمم المتحدة في هايتي لفترة ستة أشهر وزاد مستوى قواتها إلى ٦٠٠٠ فرد، وحدد أن الهدف هو أن تنجز البعثة مهمتها في موعد غايته شباط/فبراير ١٩٩٦. ووافق المجلس أيضا على تشكيل فريق متقدم لبعثة الأمم المتحدة في هايتي لتقييم الاحتياجات والإعداد لنشر بعثة الأمم المتحدة في هايتي لدى اكتمال مهمة القوة المتعددة الجنسيات.

٥٢٩ - وبالرغم من وجود فريق صغير من المراقبين، تدهورت حالة حقوق الإنسان في هايتي بدرجة كبيرة، ولاسيما في بورت - أو - برنس حيث تتمثل الانتهاكات السائدة في الوقت الحالي في حالات الموت والقتل والاختطاف المريبة. وبعد تنصيب "الرئيس المؤقت"، تزايدت صعوبة اضطلاع مراقبي حقوق الإنسان التابعين للبعثة المدنية الدولية في هايتي بمسؤولياتهم بسبب تزايد ما يتعرض له الموظفون الدوليون في البعثة من تخويف ومضايقة. وفي ١١ تموز/يوليه ١٩٩٤، سلمت سلطات الأمر الواقع في بورت - أو - برنس إلى المدير التنفيذي للبعثة المدنية الدولية في هايتي مرسوما من "الرئيس المؤقت" أعلن فيه أن الموظفين الدوليين التابعين للبعثة المدنية الدولية "غير مرغوب فيهم" وأمهلهم ٤٨ ساعة للرحيل عن أراضي هايتي. ومع وضع أمن البعثة المدنية الدولية في هايتي في الاعتبار قررت، بالتشاور مع الأمين العام بالنيابة لمنظمة الدول الأمريكية، إجلاء الموظفين الدوليين للبعثة المدنية الدولية عن هايتي.

٥٤٠ - وقمت، كمبادرة شخصية تستهدف التنفيذ السلمي لقرار مجلس الأمن ٩٤٠ (١٩٩٤)، بإيفاد مبعوث خاص في ٢٥ آب/أغسطس، كلفته السعي إلى الحصول على موافقة قادة هايتي العسكريين على زيارة بعثة رفيعة المستوى لمناقشة ترتيبات لهذا الغرض والموافقة عليها. غير أن مبعوثي أبلغ، عن طريق وسطاء، بأن القادة العسكريين غير مستعدين لمقابلته. واقترح، بدلا من ذلك، أن يقابل البرلمانين الهايتيين لمناقشة خطة غير متصلة باختصاصاته ومخالفة للقرار ٩٤٠ (١٩٩٤). ورفض مبعوثي هذا الاجتماع بناء على تعليماتي. ونتيجة للرد السلبي للقادة العسكريين في هايتي، انتهت هذه المبادرة، مع الأسف، إلى طريق مسدود.

١٤ - الهند وباكستان

٥٤١ - مازالت العلاقات بين الهند وباكستان يشوبها نزاعهما حول جامو وكشمير، وهو من أقدم المنازعات غير المحلولة الباقية في جدول أعمال الأمم المتحدة. وقد واصل فريق مراقبي الأمم المتحدة العسكريين في الهند وباكستان جهوده لمراقبة خط وقف إطلاق النار في جامو وكشمير وهو ما يفعله منذ عام ١٩٤٩. وقد أكدت الهند وباكستان التزامهما باحترام خط وقف إطلاق النار وبحل

توفير الإغاثة الانسانية في العراق، وغير ذلك من عمليات الأمم المتحدة.

٥٥١ - وقد طلب مني مجلس الأمن، في القرار ٧٧٨ (١٩٩٢)، التحقق من مكان وكميات الأرصدة البترولية العراقية التي يمكن إيداعها في الحساب، وكذلك التحقق من وجود أي منتجات بترولية يمكن بيعها. وحتى ١ آب/أغسطس ١٩٩٤، أودع في الحساب المعلق مبلغ ٢٦٥,٦ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة يمثل أرصدة بترولية عراقية وتبرعات.

٥٥٢ - بيد أنه وفقا للتقارير الواردة من مصادر صناعة النفط، بلغت صادرات النفط العراقي في الفترة السابقة لفرض الجزاءات مباشرة مئات الملايين من الدولارات. وفي ١١ أيار/مايو ١٩٩٤، وافق مجلس الأمن على عرضي أن تلتزم من شركات النفط مباشرة، المعلومات التي قد تجعل بالإمكان تحديد تلك الأموال ووضع الترتيبات لنقلها الى الحساب المعلق.

٥٥٣ - وقد خلصت الى أن أكثر السبل فعالية للحصول على المعلومات المطلوبة هو مخاطبة الحكومات التي لها ولاية على شركات البترول ذات الصلة وفروعها. ولذلك، فقد طلبت في رسائل مؤرخة ١١ تموز/يوليه ١٩٩٤ من وزراء خارجية البلدان التي كانت مستوردة رئيسية للنفط العراقي الخام في عام ١٩٩٠ أن يحصلوا من شركات وفروع شركات البترول الخاضعة لولاية بلدانهم على معلومات بشأن أماكن وكميات البترول العراقي والمنتجات البترولية العراقية المستوردة بتاريخ ١ حزيران/يونيه ١٩٩٠ أو بعده. كما طلبت إبلاغي بهذه المعلومات في موعد غايته ٣٠ آب/أغسطس ١٩٩٤.

٥٥٤ - وخلال الفترة قيد الاستعراض، واصلت بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في العراق والكويت العمل داخل المنطقة المجردة من السلاح المنشأة على جانبي الحدود بين العراق والكويت. وتم تنفيذ المرحلة الأولى من تعزيز البعثة، وفق ما اعتمدته مجلس الأمن في القرار ٨٠٦ (١٩٩٣)، وذلك بإضافة كتيبة مشاة ميكانيكية قوامها ٧٧٥ فردا من جميع الرتب، قدمتها حكومة بنغلاديش. وأصبحت الكتيبة جاهزة للعمل في ٥ شباط/فبراير ١٩٩٤. واعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤، تم تغيير لقب كبير المراقبين العسكريين لبعثة الأمم المتحدة للمراقبة في العراق والكويت ليصبح قائد القوة، مما ينم عن تعزيز قدرة البعثة.

٥٥٥ - وظلت منطقة عمليات البعثة هادئة معظم الوقت. وعقب تخطيط الحدود بين العراق والكويت، أدت مسألة الرعايا العراقيين الذين وجدوا أنفسهم هم وممتلكاتهم في الأراضي الكويتية الى زيادة التوترات

٥٤٦ - وفيما يتعلق بقضايا الحدود، وعقب عرضي تقديم المساعدة الى العراق والكويت في حسم مسألة الرعايا العراقيين الذين وجدوا أنفسهم في الكويت عقب تخطيط الحدود، قررت حكومة الكويت تعويض الرعايا العراقيين عن ممتلكاتهم وأموالهم الخاصة. وعقب قراري بشأن حجم التعويض، أودعت الكويت أموالا في صندوق استثماري تابع للأمم المتحدة يظل تحت تصرف الرعايا العراقيين الذين مازالوا حتى الآن يرفضون قبول التعويضات المقررة لهم. غير أنه بحلول نهاية شباط/فبراير ١٩٩٤، أعيد توطين جميع الرعايا العراقيين بصورة سلمية في العراق.

٥٤٧ - وقد واصل المنسق الذي كلفته بإعادة الممتلكات الكويتية من العراق تيسير تسليم تلك الممتلكات الى الكويت. وكما طلب مجلس الأمن في القرار ٦٨٧ (١٩٩١)، فقد قامت الكويت أيضا بتقديم قائمة بالممتلكات التي تدعي عدم إعادتها إليها أو أنه لم تتم إعادتها على حالتها الأصلية.

٥٤٨ - أما اللجنة المنشأة لإدارة صندوق التعويضات التابع للأمم المتحدة على نحو ما نصت عليه الفقرة ١٨ من قرار مجلس الأمن ٦٨٧ (١٩٩١)، فقد عقدت أربع دورات منذ آب/أغسطس ١٩٩٣. وفي نيسان/أبريل ١٩٩٤، قام فريق المفوضين المسؤول عن استعراض المطالبات المندرجة في الفئة "باء" والخاصة بالأذى الشخصي الجسيم أو الوفاة بتقديم توصياته بشأن الدفعة الأولى من المطالبات.

٥٤٩ - وفي أيار/مايو ١٩٩٤، وافق مجلس إدارة لجنة الأمم المتحدة للتعويضات على التقرير وأذن بدفع ٢,٧ من ملايين الدولارات تقريبا الى أول دفعة من المطالبين المستحقين. أما أفرقة المفوضين التي تبحث المطالبات المندرجة في الفئتين "ألف" (مطالبات الرحيل) و "جيم" (المطالبات الفردية بالتعويض عن الضرر والأذى بحد أقصى لا يزيد عن ١٠٠ ٠٠٠ دولار)، فمن المتوقع أن تقدم الى مجلس الإدارة في أيلول/سبتمبر ١٩٩٤ توصياتها بشأن الدفعات الأولى من هذه المطالبات.

٥٥٠ - ويساورني القلق إزاء حالة الطوارئ المالية التي تواجه لجنة التعويضات والتي، ما لم يتم حلها، ستجعل اللجنة عاجزة عن الاستمرار في إنصاف ضحايا الغزو العراقي بصورة سريعة وفعالة. ووفقا لقرارات مجلس الأمن، كان من المقرر أن يقوم العراق بإيداع الأموال المستمدة من بيع أصوله النفطية في حساب معلق تابع للأمم المتحدة. كما كان مقررا أن يساهم العراق بجزء من هذه الأموال في صندوق التعويضات، وأن يسدد منها التكاليف المتصلة بإزالة أسلحة التدمير الشامل، وتكاليف

تحملها المياه مثل الكوليرا والتيفود والإسهال، التي يزداد انتشارها في شهور الصيف.

٥٦٠ - ويواجه البرنامج الانساني المشترك بين الوكالات في العراق أزمة مالية في الوقت الراهن. فاستجابة المانحين للنداء الصادر في ١ نيسان/أبريل ١٩٩٤ لم تكن كافية، فلم يتوافر سوى ٢٠,٥ في المائة فقط من الاحتياجات العامة للبرنامج (٢٨٨,٥ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة). وتغطي أساسا من مخصصات الصناديق "المناظرة"، ومن التبرعات الجديدة، ومن التمويل المنقول من المرحلة السابقة. ولفت وكيل الأمين العام للشؤون الانسانية انتباه جماعة المانحين الى هذه الحالة في رسالة مؤرخة ٥ أيار/مايو ١٩٩٤. كما أثيرت هذه المسألة في اجتماع مشاورات للمانحين عقد في جنيف في ١٧ حزيران/يونيه ١٩٩٤، وأثيرت في نيويورك خلال اجتماع المتابعة الذي عقده المانحون في ٢٨ حزيران/يونيه ١٩٩٤. وجرى التأكيد على أنه ما لم تتحقق استجابة فورية، فستضار أنشطة الإغاثة والأنشطة الانسانية ضررا حادا وسوف تنقل في جميع القطاعات التي يغطيها البرنامج. وتمثلت إحدى أسوأ النتائج المترتبة على هذه الحالة في قرار خفض وحدة حرس الأمم المتحدة في العراق الى ١٥٠ حارسا فقط اعتبارا من آب/أغسطس ١٩٩٤. ونفذ هذا القرار في حينه، وبحلول ١٤ آب/أغسطس ١٩٩٤، كان قد أعيد ٨٤ حارسا الى بلدانهم الأصلية.

٥٦١ - وفيما يتصل بمجالات الأولوية التي تتطلب المساعدة الطارئة في الشهور القادمة، لا بد من إيلاء اهتمام خاص لقطاع الصحة حيث تفيد التقارير الواردة من جميع أنحاء البلد بندرة العقاقير الأساسية واللوازم الطبية. ويزداد تفاقم نقص اللوازم الطبية من جراء عدم كفاية امدادات مياه الشرب وتدني مستوى المرافق الصحية بسبب عدم توافر المعدات وقطع الغيار اللازمة لإجراء الإصلاحات الأساسية لشبكات المياه والصرف الصحي وشبكات الكهرباء المتصلة بها. أما الشواغل الأخرى ذات الأولوية العليا في البرنامج فتتصل بالمواد الغذائية والحد من سوء التغذية، ودعم القطاع الزراعي لتعزيز الانتاج المحلي للغذاء، ومساعدة العائدين/اللاجئين، وإعادة توطين الأسر المشردة.

٥٦٢ - وخلال أيار/مايو وحزيران/يونيه ١٩٩٤، استمر القتال الداخلي بين أفراد الحزبين السياسيين الرئيسيين، ولا سيما في محافظتي السليمانية وإربيل، حيث أفادت الأنباء بأن حوالي ٣٠ ٠٠٠ شخص قد فروا من قرأهم ومخيماتهم/مأويهم لأسباب أمنية. ونتيجة لذلك، أصبح موظفو الإغاثة الدوليون والمحليون التابعون للأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية عاجزين عن الوصول الى بعض مواقع المشاريع.

بصورة مؤقتة، وتسبب ذلك في وقوع عدد من الحوادث قرب نهاية عام ١٩٩٣. ومع إعادة توطين المواطنين العراقيين في العراق بعد ذلك، وهي العملية التي اكتملت في شباط/فبراير ١٩٩٤، انخفضت التوترات بدرجة كبيرة.

٥٥٦ - وعندما أحلت الى مجلس الأمن التقرير النهائي للجنة تخطيط الحدود بين العراق والكويت في أيار/مايو ١٩٩٣ (S/25811، المرفق). أبلغت المجلس بقراري بشأن صيانة الحفاظ على التعيين المادي لخط الحدود الى أن تضع حكومتا العراق والكويت الترتيبات الفنية اللازمة لهذا الغرض. وفي نيسان/أبريل ١٩٩٤، سافر فريق من المساحين الى منطقة الحدود المخططة حيث تولوا، بمساعدة من البعثة، صيانة أعمدة الحدود وفقا للتوصيات الواردة في التقرر النهائي للجنة.

٥٥٧ - وخلال الفترة التي يغطيها هذا التقرير، ظلت الحالة الاقتصادية العامة في العراق تشهد مزيدا من التدهور، نظرا للصعوبات المتزايدة التي يصادفها تمويل الواردات الأساسية وقلة السلع الأساسية وقطع الغيار في السوق المحلية. وخلال الفترة من شباط/فبراير الى أيار/مايو ١٩٩٤، ارتفعت أسعار الغذاء بنسبة ٧٠ في المائة في المتوسط.

٥٥٨ - وفي المحافظات الشمالية، أضيفت الى المحدودية الشديدة لإمدادات الحصص الغذائية وغيرها من مواد الإغاثة التي تصل الى السكان في هذه المنطقة صعوبة جديدة من جراء انقطاع امدادات الكهرباء من مدينة الموصل الى الجزء الأكبر من محافظة دهوك (منذ ١٠ آب/أغسطس ١٩٩٣)، وإلى منطقتي أغرا وشيروان (منذ ٣ آب/أغسطس ١٩٩٤). وللتخفيف من وطأة هذه الحالة، قامت حكومة تركيا بتزويد المحافظة بالطاقة الكهربائية خلال الفترة من ٣ نيسان/أبريل الى ٢٠ حزيران/يونيه ١٩٩٤. وأدى انقطاع الكهرباء في هذه المناطق الى نقص مياه الشرب وتزايد انتشار الأمراض التي تحملها المياه. وتؤثر هذه الحالة تأثيرا سلبيا على الصحة والمياه والمرافق الصحية، وكذلك على برنامج إعادة التوطين الذي تشارك فيه وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية.

٥٥٩ - وفي المحافظات الجنوبية، تظل حالة المياه والمرافق الصحية حرجة حيث أن غالبية مشاريع معالجة المياه تحتاج الى عمليات إصلاح شامل كبرى كي تستأنف عملها بصورة طبيعية. والسبب الرئيسي في التلوث البيئي لنهري دجلة والفرات هو النقص في المحطات العاملة لضخ مياه الصرف الصحي ووحدات المعالجة. ونتيجة لهذا التلوث، يتعرض الأطفال والنساء بصورة مستمرة للمخاطر الصحية المتصلة بالمياه والأمراض التي

الدولة في ١٢ أيار/مايو، تم أخيراً وبالكامل إنشاء المؤسسات الانتقالية المتوخاة في اتفاق كوتونو.

٥٦٧ - وفي حين أحرز قدر من التقدم على الجبهة السياسية، يظل التوتر العسكري على الأرض، داخل الأطراف وفيما بينها مدعاة للقلق المتزايد، وذلك رغم الجهود المستمرة من قبل بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبيريا وفريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غربي أفريقيا. ونتيجة لامتداد فترة المفاوضات التي أسفرت عن شغل كل مقاعد الحكومة الانتقالية، وللتوترات السائدة على الأرض بين الأطراف، توقفت عملية نزع السلاح والتسريح بصورة فعلية منذ آب/أغسطس ١٩٩٤.

٥٦٨ - ولذلك فإنه رغم الجهود المستمرة التي يبذلها فريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غربي أفريقيا وبعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبيريا، تم حتى الآن نزع سلاح ٣ ٥٠٠ جندي فحسب من بين العدد الإجمالي المعلن من قبل الأطراف وهو ٦٠ ٠٠٠ جندي تقريباً.

٥٦٩ - وفي ٢٣ أيار/مايو، طالب مجلس الأمن، في بيان رئاسي (S/PRST/1994/25)، الأطراف بحل خلافاتها في إطار الحكومة الانتقالية واتفاق كوتونو، ووقف أي أعمال عدائية، والمضي بخطى أسرع نحو نزع السلاح. وذكر المجلس الأطراف باهتمامه بإجراء الانتخابات في ٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤، وأكد من جديد اعتزامه استعراض الحالة في ليبيريا قبل ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٤.

٥٧٠ - وفي ٢٦ أيار/مايو ١٩٩٤ اندلع قتال داخل حركة التحرير المتحدة لليبيريا من أجل الديمقراطية في المنطقة الغربية، مما أسفر عن تشريد حوالي ١٦ ٠٠٠ شخص لجأوا إلى قواعد بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبيريا وفريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غربي أفريقيا، وإلى المستشفى. وأدى القتال في المنطقة الشرقية إلى نزوح عدد كبير من المشردين الذين فروا إلى بوكانان ومونروفيا.

٥٧١ - وتبين التقارير المتعلقة بتوزيع المواد الغذائية أن من بين الأشخاص المحتاجين الذين يحتمل أن يصل عددهم إلى ١ ٥٠٠ ٠٠٠ شخص، يتلقى المساعدات الإنسانية في الوقت الراهن قرابة ١ ١٠٠ ٠٠٠ شخص. ويتعذر الوصول إلى ما يقدر بـ ٤٠٠ ٠٠٠ شخص. وتبلغ الاحتياجات الشهرية من المواد الغذائية التي يلزم توزيعها ١٢ ٠٠٠ طن متري. وبالنسبة لعام ١٩٩٤، تمكنت الأمم المتحدة وجهات الإغاثة الدولية من تعبئة ٧٠ في المائة من الاحتياجات الغذائية المقدرة.

٥٦٢ - وتقدم إدارة الشؤون الإنسانية الدعم التنفيذي وخدمات التنسيق إلى وكالات الأمم المتحدة وبرامجها وكذلك إلى المنظمات غير الحكومية التي تشترك في تنفيذ أنشطة الإغاثة وإعادة التأهيل، وذلك من خلال وحدة تنسيق الإغاثة في العراق الكائنة ببغداد، وبرنامج الطوارئ الخاص من أجل العراق التابع لإدارة الشؤون الإنسانية، في جنيف، والمسؤول أيضاً عن إدارة الاجتماعات التي يعقدها كل شهرين الفريق العامل المشترك بين الوكالات المعني بالعراق. وتوفر إدارة الشؤون الإنسانية أيضاً التوجيه في مجال السياسة العامة على مستوى المقر في نيويورك. وقد عززت وحدة تنسيق الإغاثة في العراق دورها بتوفير التنسيق الميداني في الشمال من خلال هيكل للمندوبين الميدانيين يغطي محافظات أربيل ودهوك والسليمانية. وفي الوقت الراهن، يعمل في تلك المواقع في العراق ٧ موظفين دوليين و ١٩ موظفاً محلياً من موظفي إدارة الشؤون الإنسانية. كما تواصل الإدارة تشغيل وحدة تنسيق القوافل في جنوب شرقي تركيا، حيث يشرف موظف دولي واحد وثلاثة موظفين محليين على تحركات القوافل الإنسانية.

١٦ - ليبيريا

٥٦٤ - في ليبيريا، لا تقع المسؤولية الرئيسية عن حفظ السلام على عاتق الأمم المتحدة، وإنما على الجماعة الاقتصادية لدول غربي أفريقيا التي عاهد إلى فريق المراقبين العسكريين التابع لها والمؤلف من ١٢ ٠٠٠ فرد بمهمة الإشراف على تنفيذ أحكام اتفاق كوتونو (S/26272، المرفق). وقد أنشئت بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبيريا في ٢٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ للمساعدة في تنفيذ هذا الاتفاق، ولرصد العملية والتحقق منها. وإنني أتابع هذه العملية عن كثب عن طريق السيد تريفور غوردون سومرز، ممثلي الخاص في ليبيريا.

٥٦٥ - إن اتفاق كوتونو المبرم في ٢٥ تموز/يوليه ١٩٩٣ بين الأطراف الليبرية الثلاثة الحكومة المؤقتة للوحدة الوطنية لليبيريا وجبهة التحرير الوطنية القومية لليبيريا وحركة التحرير المتحدة لليبيريا من أجل الديمقراطية، ينص على نزع سلاح المقاتلين وتسريحهم. كما ينص على إنشاء حكومة انتقالية لإدارة شؤون البلد حتى إجراء الانتخابات الوطنية التي كان مقرراً في البداية إجراؤها في شباط/فبراير أو آذار/مارس ١٩٩٤. وفيما بعد، تقرر إجراء الانتخابات في ٧ أيلول/سبتمبر، وإن كان قد صار من الواضح أنه لا يمكن الوفاء بهذا الموعد أيضاً.

٥٦٦ - وقد نصبت الحكومة الانتقالية جزئياً في ٧ آذار/مارس، وبدأت عملية نزع السلاح في نفس الموعد. وفي ١١ أيار/مايو، اتفقت الأطراف على المرشح للمنصب الوزاري الأخير المتبقي. ومع أول اجتماع مكتمل لمجلس

ليبيريا والجماعة الاقتصادية لدول غربي إفريقيا ومنظمة الوحدة الإفريقية. والأمل معقود على أن تسفر هذه المشاورات عن خطة واقعية لنزع السلاح وعن جدول زمني لإجراء الانتخابات. وفي الوقت نفسه، انعقد المؤتمر الوطني الليبري، الذي نُظم بمبادرة من بعض المواطنين بصفتهم الشخصية، لاستعراض نفس القضايا. وستقوم بعثة تقصي الحقائق، استناداً إلى نتائج هذه المبادرات، واستناداً إلى تقييمها الخاص للحالة، بإسداء المشورة لي بشأن ما ينبغي توصية مجلس الأمن باتخاذها من إجراءات.

١٧ - الشرق الأوسط

٥٧٦ - وعلى الرغم من اختلاف المواقف، تمكن الطرفان في مفاوضات السلام الاسرائيلية الفلسطينية من إنجاز الكثير في غضون الأشهر الاثني عشر التي مضت منذ تقريره الأخير. فقد تكللت عملية التفاوض الثانية، التي بدأت في مدريد، بتبادل اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية رسائل الاعتراف المتبادل وبتوقيعها في ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ على إعلان المبادئ المتعلقة بترتيبات الحكم الذاتي المؤقت (A/48/486-S/26560)، المرفق). وقد أعربت في تقريره المؤرخ ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣ (A/48/607-S/26769) عن الأمل في أن يؤدي هذا الاتفاق إلى سلام شامل في المنطقة تقبل به جميع الأطراف المعنية. وصرحت بأن الأمم المتحدة مستعدة لتقديم دعمها الكامل لعملية السلام.

٥٧٧ - وأتى في أعقاب هذا التطور الهام توقيع اسرائيل والأردن على جدول الأعمال المشترك وإعلان واشنطن (A/49/300-S/1994/939، المرفق) في أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ وتموز/يوليه ١٩٩٤ على التوالي. ورحبت أيضاً بتوقيع اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية على اتفاق حول قطاع غزة ومنطقة أريحا في أيار/مايو ١٩٩٤ (انظر A/49/180-S/1994/727، المرفق).

٥٧٨ - وتم في بحر السنة المذكورة أيضاً إحراز قدر من النجاح في المفاوضات المتعددة الأطراف حول القضايا الإقليمية في الشرق الأوسط التي دخلت مرحلة جديدة. وبدأت أفرقة العمل الخمسة في المفاوضات تركز في الاجتماعات التي عقدتها في تونس العاصمة وبيجين وموسكو وكوبنهاغن والقاهرة ولاهاي ومسقط والدوحة والرباط، على عدد من المشاريع المحددة التي تعالج مسائل مراقبة السلاح والأمن الإقليمي، والموارد المائية، والبيئة، والتنمية الاقتصادية، واللاجئين. واستمرت الأمم المتحدة في أداء دور نشط كمشارك كامل من خارج المنطقة في مداولات هذه الأفرقة العاملة المتعددة الأطراف.

٥٧٩ - ومما كان له أثر إيجابي على العائدين، وبخاصة في إقليم نيمبا، إعادة فتح ١٠٦ مدارس سُجل فيها ١٦٠٠٠ تلميذ. ويعزى ذلك إلى عودة كثير من المدرسين، وإلى برامج الإطعام المدرسية التي يدعمها برنامج الأغذية العالمي والمنظمات غير الحكومية.

٥٧٣ - وفي ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٤، أبلغت مجلس الأمن بأنه نتيجة لظهور فصليين مسلحين جديدين في ليبيريا لم يكونا طرفا في اتفاق كوتونو، ونتيجة للاقتتال داخل الفصائل الرئيسية الأخرى، توقفت عملية نزع السلاح والتسريح ولم تعد عملية السلام تتقدم. وفي ١٣ تموز/يوليه، دعا مجلس الأمن، في بيان رئاسي (S/PRST/1994/33)، الحكومة الانتقالية الوطنية الليبرية إلى القيام، بالتعاون مع الجماعة الاقتصادية لدول غربي إفريقيا ومنظمة الوحدة الإفريقية وبدعم من بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبيريا، بعقد اجتماع للفصائل الليبرية المعنية في موعد لا يتجاوز ٣١ تموز/يوليه، وذلك للاتفاق على خطة واقعية لاستئناف عملية نزع السلاح ولتحديد موعد لإنجازها. كما طلب المجلس إلى أن أقدم بحلول ٢ أيلول/سبتمبر تقريراً عما إذا كان اجتماع نزع السلاح المذكور أعلاه قد أسفر عن خطة واقعية لنزع السلاح وهل بدأ تنفيذ هذه الخطة أم لا.

٥٧٤ - وحتى منتصف آب/أغسطس، لم تكن الحكومة الانتقالية قد تمكنت بعد من تنظيم اجتماع نزع السلاح الذي حدد مجلس الأمن ٣١ تموز/يوليه موعداً له. وفي هذه الأثناء، أكدت من جديد الدورة السابعة عشرة لهيئة رؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية لدول غربي إفريقيا، التي انعقدت في أبوجا يومي ٥ و ٦ آب/أغسطس ١٩٩٤، اتفاق كوتونو باعتباره الإطار الوحيد للسلام في ليبيريا، كما أكدت من جديد اعتبارها الحكومة الوطنية الليبرية الانتقالية الحكومة الشرعية وأعربت عن القلق إزاء تدهور الحالة وما أدى إليه من تباطؤ خطى عملية السلام. وفي اجتماع القمة، أوضحت بعض البلدان المساهمة بقوات أنها قد تضطر إلى سحب وحداتها إذا ما استمرت الحالة على ما هي عليه.

٥٧٥ - وفي مواجهة الحالة المتدهورة، وإدراكاً مني لاستحالة إجراء الانتخابات في ٧ أيلول/سبتمبر، وشعوراً بالقلق إزاء عدم اليقين الذي يحيط بمستقبل عمليات بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبيريا وفريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غربي إفريقيا، أوفدت إلى ليبيريا في ١٩ آب/أغسطس بعثة لتقصي الحقائق برئاسة السيد الأخضر الإبراهيمي، لتضطلع، بالتشاور مع ممثلي الخاص في ليبيريا، باستعراض الحالة السائدة في البلد وحالة عملية السلام. وفي أثناء وجود البعثة في ليبيريا، بدأت الفصائل مشاورات غير رسمية، بمساعدة من بعثة مراقبي الأمم المتحدة في

الأجل القصير (للاطلاع على معلومات أكثر تفصيلاً عن عمليات الأونروا، انظر الفقرات ٣٦١ - ٣٦٨ أعلاه).

٥٨٢ - وفي ١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣، وهو اليوم التالي ليوم توقيع إعلان المبادئ، طلب السيد ياسر عرفات، رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، في اجتماع معي في نيويورك، مساعدة تقنية من الأمم المتحدة في طائفة متنوعة من القطاعات، تتصل، خصوصاً، بإنشاء الإدارة الفلسطينية التي ستوكل إليها مهام الحكم الذاتي. ورداً على طلبه، أوفدت إلى تونس العاصمة وإلى الأراضي المحتلة، في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣، بعثة تقنية للتشاور مع قيادة منظمة التحرير الفلسطينية. وقد اجتمعت البعثة أيضاً مع كبار المسؤولين في الأردن وإسرائيل ومصر. ورحب الأطراف باعتزامي ضمان اتباع نهج موحد ومتسق في تقديم المساعدة الاقتصادية والاجتماعية وسائر أشكال المساعدة في الأراضي المحتلة.

٥٨٣ - وفي أعقاب هذه البعثة، وعملاً بقرار الجمعية العامة ٢١٣/٤٨ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، قررت تعيين السيد ثيري رود لارسن، من النرويج، منسقا خاصاً في الأراضي المحتلة. وسيضطلع السيد لارسن بتقديم الإرشاد العام لبرامج ووكالات منظومة الأمم المتحدة وبتيسير التنسيق بينها، ليساعد بذلك على تنفيذ إعلان المبادئ. والسيد لارسن مسؤول أيضاً عن الأنشطة التي تقع خارج نطاق المسؤوليات القطاعية التقليدية التي تضطلع بها الوكالات، مثل تنسيق تدريب قوة الشرطة الفلسطينية، الذي طلبه السيد ياسر عرفات في رسالة وجهها إلي مؤرخة ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣.

٥٨٤ - وقد تواصلت الأعمال العدائية في جنوب لبنان بين القوات الإسرائيلية والعناصر المسلحة التي أعلنت مقاومتها للاحتلال الإسرائيلي. وحتى نهاية كانون الثاني/يناير ١٩٩٤ كانت الأعمال العدائية في هذه المنطقة مقصورة بصورة أساسية على المتحاربين أنفسهم. وبعد كانون الثاني/يناير ١٩٩٤ تعرضت أهداف مدنية على الجانبين، للهجمات في عدة مناسبات.

٥٨٥ - وبذلت قوة الأمم المتحدة في لبنان قصارى جهدها لحصر النزاع، وحماية السكان من آثاره. وأكد مجلس الأمن من جديد، في قراره ٩٣٨ (١٩٩٤) المؤرخ ٢٨ تموز/يوليه ١٩٩٤، ولاية قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان على نحو ما حددها قراره ٤٢٥ (١٩٧٨) المؤرخ ١٩ آذار/مارس ١٩٧٨ والقرارات اللاحقة، والمتمثلة في تأكيد انسحاب القوات الإسرائيلية، وإحلال السلم والأمن الدوليين، ومساعدة حكومة لبنان في ضمان استعادة سلطتها الفعلية في هذه المنطقة. وعلى الرغم من أن قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان لم تتمكن من إحراز

٥٧٩ - وفي شباط/فبراير ١٩٩٤ أصيبت عملية السلام بنكسة تسبب في حدوثها عمل بالغ الخطورة من أعمال العنف ارتكبه مستوطن إسرائيلي مسلح ضد جماعة من المصلين الفلسطينيين في مسجد الحرم الإبراهيمي بمدينة الخليل في الضفة الغربية. وأسفر عن قتل عشرات من الفلسطينيين وإصابة عدد كبير بجروح. وقد أدت عمل العنف هذا بأقوى العبارات، ونظر مجلس الأمن في الحالة، ودعا، باتخاذ القرار ٩٠٤ (١٩٩٤) إلى تنفيذ التدابير اللازمة لضمان سلامة المدنيين الفلسطينيين وحمايتهم، في جميع أنحاء الأرض المحتلة، بما في ذلك إقامة وجود دولي أو أجنبي مؤقت. وأكد مجلس الأمن من جديد أيضاً تأييده لعملية السلام ودعا إلى تنفيذ إعلان المبادئ على الفور.

٥٨٠ - وفي أوائل نيسان/أبريل ١٩٩٤ أصيبت محادثات السلام مرة أخرى بالإحباط إثر شن هجمات فلسطينية على حافلات ركاب في مدينتي العفولة والخضيرة الاسرائيليتين أسفرت عن وقوع إصابات بين المدنيين الاسرائيليين. وأدت حوادث العنف هذه وحثت الأطراف على مواصلة مفاوضاتها من أجل تنفيذ إعلان المبادئ. ووفقاً لأحكام قرار مجلس الأمن ٩٠٤ (١٩٩٤)، نشرت في الخليل وحدة من المراقبين، تعرف بالوجود الدولي المؤقت في الخليل، في الفترة من أيار/مايو إلى آب/أغسطس ١٩٩٤.

٥٨١ - وسيكون من الضروري، للإبقاء على التأييد لإعلان المبادئ واتفاق القاهرة الخاص بالتنفيذ، تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الأراضي المحتلة والعمل بأسرع ما يمكن، على تحقيق تحسينات ملموسة في أحوال معيشة الفلسطينيين، وخصوصاً في قطاع غزة، حيث الاحتياجات على أشدها. وقد أنشأت في أيلول/سبتمبر ١٩٩٣، فرقة عمل رفيعة المستوى لاستبانة مشاريع وأنشطة جديدة يمكن أن تنفذها، بسرعة، وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وهي وكالات الأمم المتحدة الثلاث التي تضطلع منذ وقت طويل بعمليات في الأراضي المحتلة. وقد قام مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، نيابة عني، بإحالة تقرير فرقة العمل الذي حددت فيه الاحتياجات الإضافية الفورية للشعب الفلسطيني المقدرة بـ ١٣٨ مليون دولار، إلى مؤتمر دعم السلام في الشرق الأوسط، الذي عقد بواشنطن العاصمة في ١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣. وتعهد المؤتمر بتقديم نحو ٢,٤ من بلايين الدولارات على شكل مساعدة اقتصادية للأراضي المحتلة خلال فترة الخمس سنوات الانتقالية. وسلم المشتركون في المؤتمر بأن الأمم المتحدة، نظراً لوجودها الواسع النطاق في الميدان، ستكون قناة فعالة لإيصال هذه المساعدة، وبخاصة في

إيجابية، أن يساعد على تحقيق تسوية عن طريق التفاوض.

١٩ - موزامبيق

٥٩٢ - دأبت المنظمة، بواسطة ممثلي الخاص السيد ألدو أخيليو على العمل بنشاط على تشجيع الوصول إلى تسوية في موزامبيق عن طريق التفاوض. وقد قمت بزيارة مابوتو في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢ لإعطاء قوة دفع جديدة لعملية السلام التي تأخرت كثيرا. وأكدت للطرفين أن ليس بمقدور الأمم المتحدة إلا أن تسهل عملية السلام، وأنه لا يمكنها تحقيق السلام دون تعاونهما. وأكدت أيضا أن المجتمع الدولي لن يقدم موارد بشرية ومادية إضافية ويعرض أرواحا للخطر في عمليات لحفظ السلام لا تقدم فيها الإرادة السياسية مساهمة ملموسة في عملية السلام.

٥٩٣ - وقد حدث منذ ذلك الحين عدد من التطورات الهامة. فالبلد الآن في حالة سلام. وعلى الرغم من العديد من الصعوبات، فقد تم تجميع ما يزيد على ٧٠ ٠٠٠ من جنود الحكومة وحركة المقاومة الوطنية الموزامبيقية وأعدوا لعملية تسريح تقوم بها الأمم المتحدة. وأغلقت أخيرا مناطق التجميع وتمت عملية التسريح في ٣١ آب/أغسطس ١٩٩٤. وقد ساعدت عملية الأمم المتحدة في موزامبيق في جمع ما يزيد على ١٠٠ ٠٠٠ قطعة سلاح من جنود كلا الطرفين ونحو ٥٠ ٠٠٠ قطعة سلاح من الميليشيات.

٥٩٤ - وفي غضون ذلك، استمرت عملية تشكيل الجيش الموزامبقي الجديد بمساعدات ثنائية قدمتها إيطاليا والبرتغال وزمبابوي وفرنسا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية. والجيش الجديد عنصر أساسي للاستقرار في البلد. أما برنامج تدريب قوة الدفاع الموزامبيقية الجديدة، وهو برنامج بدأ في آذار/مارس ١٩٩٤، فقد قدم حتى الآن التدريب لما يزيد على ٧ ٥٠٠ جندي. وألحق قادة القوات المسلحة الموزامبيقية بعملهم رسميا بأداء اليمين في ٦ نيسان/أبريل ١٩٩٤ بوصفهم قيادة عليا مشتركة للجيش الجديد. ووفقا لأحكام اتفاق السلام العام، يتألف الجيش الجديد من ٣٠ ٠٠٠ جندي تقدمهم بالتساوي الحكومة وحركة المقاومة الوطنية الموزامبيقية. على أن برامج التدريب الحالية لا تشمل سوى ١٥ ٠٠٠ جندي تقريبا وهناك حاجة ماسة إلى مواصلة تدريب القوات المسلحة الموزامبيقية ورفع مستوى الشرطة الوطنية حتى بعد الانتخابات.

٥٩٥ - واعتمدت الجمعية الوطنية الموزامبيقية قانون الانتخابات في ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، وتم تعيين

تقدم واضح في تحقيق هذه الأهداف، فقد أسهمت هذه البعثة في الاستقرار في هذه المنطقة ووفرت قدرا من الحماية لسكان جنوب لبنان.

٥٨٦ - وواصلت قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك إشرافها على الفصل بين القوات الاسرائيلية والسورية والحد من الأسلحة والقوات على نحو ما نص على ذلك اتفاق فض الاشتباك المبرم في عام ١٩٧٤. وقد نفذت قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك مهامها بفعالية بفضل تعاون الطرفين معها، وأصبحت منطقة عملها هادئة.

٥٨٧ - وواصلت هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة في فلسطين، وهي أقدم العمليات القائمة لحفظ السلام، مساعدتها لقوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك وقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان في اضطلاعهما بمهامهما، وواصلت وجودها في مصر.

١٨ - جمهورية مولدوفا

٥٨٨ - ظل مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا يضطلع بدور قيادي بشأن القضايا المتعلقة بجمهورية مولدوفا منذ إنشاء البعثة التابعة للمؤتمر والمكونة من ثمانية أعضاء في ذلك البلد في ٢٧ نيسان/أبريل ١٩٩٣.

٥٨٩ - وقد أجريت انتخابات برلمانية وطنية في جمهورية مولدوفا، باستثناء منطقة ترانسنيستريا، في ٢٧ شباط/فبراير ١٩٩٤. وأكدت نتيجة الانتخابات ونتيجة استفتاء عام وطني أجري في ٦ آذار/مارس ١٩٩٤ استقلال جمهورية مولدوفا ووحدة أراضيها. وقام ممثلي بمراقبة عملية الانتخابات الوطنية وصرح بأن الانتخابات كانت حرة ونزيهة.

٥٩٠ - وفي رسالة مؤرخة ٤ أيار/مايو ١٩٩٤، أبلغني وزير خارجية جمهورية مولدوفا أن القيادة في كل من جمهورية مولدوفا ومنطقة ترانسنيستريا وقعتا بيانا في ٢٨ نيسان/أبريل ١٩٩٤، بحضور الاتحاد الروسي ومؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا، اتفق فيه الجانبان بعد فترة انقطاع طويلة على استئناف الحوار السياسي واستعادة الروابط الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

٥٩١ - وفي ١٠ آب/أغسطس ١٩٩٤، توصلت مولدوفا وروسيا إلى اتفاق بشأن انسحاب جيش روسيا الرابع عشر من منطقة ترانسنيستريا. وأعلن الجانبان في بيان مشترك أن الانسحاب سيكون "متزامنا" مع تسوية سياسية للنزاع في دنيستر. ومن المنتظر أن يتم الانسحاب في غضون ثلاث سنوات. وهذا الاتفاق تطور يبعث على التفاؤل من شأنه، إذا استمرت متابعته بروح

٦٠٠ - وكان تنسيق الموارد الكبيرة التي قدمها المانحون عن طريق مكتب الأمم المتحدة لتنسيق المساعدات الإنسانية مساهمة هامة في سبيل تحقيق فعالية الدعم العام الذي يقدمه المجتمع الدولي لعملية انتقال موزامبيق من حرب أهلية طويلة إلى مرحلة سلام وتعمير. وعلى الرغم من جميع التحديات التي ما زالت في الطريق، أعتقد أن الظروف السياسية الرئيسية لإكمال هذه العملية في الوقت المناسب متوافرة.

٦٠١ - وقام مجلس الأمن، عملاً ببيان أدلى به رئيسه في ١٩ تموز/يوليه ١٩٩٤، (S/PRST/1994/35)، بإيفاد بعثة مكونة من تسعة أفراد إلى موزامبيق للفترة من ٧ إلى ١٣ آب/أغسطس، وبحث البعثة مع الطرفين أفضل السبل الكفيلة بتنفيذ اتفاق السلام العام تنفيذاً تاماً وفي الوقت المناسب. ورأت البعثة أنه على الرغم من التأخيرات والصعوبات التي ووجهت حتى الآن، فإن الانتخابات ستجرى في المواعيد المتفق عليها ووفقاً للشروط الواردة في الاتفاق. وبحلول موعد الانتخابات في أواخر تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤، لا بد أن يكون قد لُمس في جميع أنحاء البلد الأثر الإيجابي لوجود الشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة ونشر عملية الأمم المتحدة في موزامبيق.

٢٠ - ميانمار

٦٠٢ - في وقت سابق هذا العام، أبلغت حكومة ميانمار برغبتي في إقامة حوار معها لمعالجة مختلف القضايا التي تشغل المجتمع الدولي. وقد أبلغت مؤخراً أن الحكومة وافقت على هذا الاقتراح وكلفت وزير الخارجية بدء الحوار في وقت يتم الاتفاق عليه. وأنا أتابع هذه المسألة بنشاط وأنوي تقديم تقرير آخر إلى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والأربعين عما أحرزته من تقدم.

٢١ - طاجيكستان

٦٠٣ - نظراً للحالة غير المستقرة والمتفجرة في طاجيكستان، وبخاصة على حدودها مع أفغانستان، واصل السيد بيريز - بالون مبعوثي الخاص، جهوده للوساطة من أجل قيام حوار بين الأطراف الطاجيكية وللتوصل إلى اتفاق بشأن وقف الأعمال العدائية.

٦٠٤ - وفي كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير ١٩٩٤، قام مبعوثي الخاص برحلتين إلى طاجيكستان وجمهورية إيران الإسلامية وباكستان والاتحاد الروسي وأوزبكستان. وأجرى أيضاً مشاورات في روما مع مسؤولين في وزارة الخارجية الإيطالية بشأن تنسيق أنشطة الأمم المتحدة ومؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا في طاجيكستان. ونتيجة لهذه الجهود والمساعدة التي قدمتها البلدان المجاورة وغيرها من

لجنة الانتخابات الوطنية في ٢١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤. وفي ١ آذار/مارس ١٩٩٤، بدأ مسؤولو حركة المقاومة الوطنية الموزامبيقية العمل كمستشارين لمحافظي المقاطعات الذين عينتهم الحكومة، متخذين بذلك إحدى الخطوات الرئيسية في تحقيق التكامل الإداري والإقليمي.

٥٩٦ - ومع تحول التركيز نحو التحقق من الأنشطة السياسية، طلب مني مجلس الأمن، في قراره ٨٩٨ (١٩٩٤)، تخفيض عدد أفراد الوحدة العسكرية التابعة للعملية، وتبعاً لذلك تم ترحيل ما يزيد على ٢٠٠٠ جندي إلى بلدانهم. ولا يزال كل من قوات الأمم المتحدة ومراقبي الأمم المتحدة يضطلعون بأنشطة عملية هامة في ممرات النقل الحيوية؛ فهم يؤمنون المرافقة ويجمعون الأسلحة ويساعدون في إزالة الألغام وفي الأنشطة الإنسانية وغيرها من الأنشطة. وفي الوقت ذاته، أذن مجلس الأمن بإنشاء وحدة شرطة تابعة للأمم المتحدة يزيد عدد أفرادها على ١٠٠٠ ضابط شرطة مدني.

٥٩٧ - وفي نيسان/أبريل ١٩٩٤، أعلن رئيس جمهورية موزامبيق أن الانتخابات ستجرى في ٢٧ و ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر. وقد عينت ثلاثة قضاة دوليين في المحكمة الانتخابية لتيسير العملية. كذلك أنشئت صناديق استثمارية لمساعدة تحويل حركة المقاومة الوطنية الموزامبيقية إلى حزب سياسي ولمساعدة جميع الأحزاب السياسية المسجلة.

٥٩٨ - وبدأ تسجيل الناخبين، في الوقت المقرر في ١ حزيران/يونيه ١٩٩٤ وستستمر العملية حتى ٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤. ومن المتوقع أن يشترك في الانتخابات ما يزيد على ٦ ملايين ناخب. فقد تم تسجيل ما يزيد على ٦ ملايين ناخب بنهاية آب/أغسطس. وتواصل الأمم المتحدة القيام بدور تنسيقي رئيسي في تقديم المساعدة التقنية، وسيتولى نحو ٢٠٠ ١ من مراقبي الانتخابات التحقق من عملية الاقتراع على جميع مستويات المحافظات والمقاطعات. وستبدأ الحملة الانتخابية رسمياً في ٢٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤. وستضمن دور الأمم المتحدة خلال الشهرين القادمين تقديم المساعدة التقنية لعملية الانتخابات وتهيئة بيئة مؤاتية لعملية انتقال متزنة وسلمية إلى حكومة منتخبة حديثاً.

٥٩٩ - كان التقدم المحرز في إعادة توطين المشردين داخلياً واللاجئين الموزامبيين العائدين من البلدان المجاورة مشجعاً. وعلى الرغم من القيود العديدة، عاد نحو ٧٥ في المائة من المشردين داخلياً البالغ عددهم ٤ ملايين شخص، ونصف اللاجئين البالغ عددهم ١,٦ من ملايين النسم إلى مناطقهم الأصلية.

المتفق عليه في موسكو وتمشيا مع مسار العمل الذي حُدد في طهران. وفي تلك الأثناء، ستواصل المجموعة الصغيرة من موظفي الأمم المتحدة في طاجيكستان تنفيذ ولايتها واتخاذ إجراءات ملموسة مع مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وسائر المنظمات والوكالات الدولية في طاجيكستان.

٦٠٩ - وقد واصل مبعوثي الخاص إجراء اتصالات مع الأطراف ومع الحكومات التي أسهم تعاونها في تأمين ما أُحرز من تقدم. وفي زيارة قام بها إلى موسكو في الفترة من ٢ إلى ٦ آب/أغسطس، عقد مجموعة من الاجتماعات مع كبار المسؤولين الروس في محادثات استهدفت تقصي الموقف الروسي.

٦١٠ - ومنذ ذلك الوقت تدهورت الحالة على الأرض، وتسبب ذلك في قلقي العميق. فقد نشبت الأعمال العدائية من جديد في مناطق الحدود الطاجيكية الأفغانية وأخذ فيها رهائن وقتل عدد من الجنود الطاجيكي والروس. ونتيجة لهذه التطورات، استشرت مبعوثي الخاص فيما يتعلق بتفاقم الحالة في طاجيكستان. وبعد ذلك، في ٢٣ آب/أغسطس ١٩٩٤، عقد اجتماع بين كبار مسؤولي الأمم المتحدة، ومنهم مبعوثي الخاص وممثلي الاتحاد الروسي وأفغانستان وأوزبكستان وإيران وباكستان. وقد قاموا باستعراض الحالة والنظر فيما يمكن أن تتخذه الأمم المتحدة من خطوات ومبادرات جديدة. وفي أعقاب مداولاتهم، أوفدت مبعوثي الخاص إلى دوشانبي لبذل مساعيهم الحميدة لدى حكومة طاجيكستان ومناقشة تدابير بناء الثقة اللازمة لبدء المفاوضات فيما بين الأطراف الطاجيكية من جديد.

٢٢ - الصحراء الغربية

٦١١ - كان من المقرر إجراء الاستفتاء حول تقرير المصير لشعب الصحراء الغربية، الذي تنظمه الأمم المتحدة بالتعاون مع منظمة الوحدة الأفريقية، في كانون الثاني/يناير ١٩٩٢، إلا أنه نظرا للاختلافات الأساسية في تفسير الأحكام الرئيسية لخطة تسوية النزاع في الصحراء الغربية، وبخاصة ما يتعلق بمعايير الأهلية للتصويت، لم تتمكن بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية، التي أنشئت في نيسان/أبريل ١٩٩١ بموجب قرار مجلس الأمن ٦٩٠ (١٩٩١) المؤرخ ٢٩ نيسان/أبريل ١٩٩١، من الشروع في العمل وفقا للجدول الزمني الأصلي. إلا أن المغرب والجهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب (جبهة بوليساريو)، وهما الطرفان في الخطة وافقا على وقف إطلاق النار. وتقوم البعثة برصد وقف إطلاق النار منذ بدء سريانه في ٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩١. وقد أصاب هذا الجانب من جوانب حفظ السلام بالصورة

البلدان، تسنى التوصل إلى اتفاق مع الأطراف الطاجيكية بشأن بدء محادثات فيما بين الطاجيكي حول المصالحة الوطنية. وفي ٤ نيسان/أبريل ١٩٩٤، قدمت تقريرا إلى مجلس الأمن (S/1994/379) يوجز أنشطة المبعوث الخاص ويعرب عن ارتياحي لهذه التطورات. وفي هذا الصدد، رحب رئيس مجلس الأمن، في رسالة مؤرخة ٢٢ نيسان/أبريل ١٩٩٤ (S/1994/494)، بقراري بتمديد ولاية مبعوثي الخاص حتى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٤.

٦٠٥ - وقد عقدت هذه الجولة الأولى من المحادثات المتعلقة بالمصالحة الوطنية، برعاية الأمم المتحدة، في موسكو في الفترة من ٥ إلى ١٩ نيسان/أبريل ١٩٩٤، بمشاركة مراقبين من الاتحاد الروسي وأفغانستان وأوزبكستان وباكستان وجمهورية إيران الإسلامية وقيرغيزستان وكازاخستان. وبطلب من الأطراف المعنية، تولى مبعوثي الخاص رئاسة المحادثات وجعل مساعيه الحميدة متاحة خلال المفاوضات. وكانت الدورة الأولى من المحادثات مشجعة.

٦٠٦ - وفي ٥ أيار/مايو ١٩٩٤، قدمت تقريرا إلى مجلس الأمن بشأن نتائج الدورة الأولى من المحادثات التي جرت بين الأطراف الطاجيكية (S/1994/542). وفي رسالة مؤرخة ١٩ أيار/مايو ١٩٩٤ (S/1994/597)، أعرب رئيس مجلس الأمن، باسم أعضاء المجلس عن التأييد الكامل لجهود وجهود مبعوثي الخاص من أجل التوصل إلى حل سلمي للنزاع وناشد الأطراف الطاجيكية تجنب أي أعمال يمكن أن تعرقل عملية المفاوضات.

٦٠٧ - وفي أثناء الجولة الثانية من المحادثات بين الأطراف الطاجيكية، التي عقدت في طهران في الفترة من ١٨ إلى ٢٨ حزيران/يونيه ١٩٩٤، أُحرز بعض التقدم على الرغم من عدم تحقيق أي نتائج حاسمة، وتبين أن الاتفاق بشأن وقف إطلاق النار كان صعب المنال. وقد أشرت في تقريرتي إلى مجلس الأمن المؤرخ ٢٨ تموز/يوليه ١٩٩٤ (S/1994/893)، مع الأسف، إلى التطورات السياسية التي حدثت بعد ذلك، وبوجه خاص، إلى أن نتائج الدورة التاسعة عشرة لمجلس السوفيات الأعلى لطاجيكستان المعقودة في دوشانبي يومي ٢٠ و ٢١ تموز/يوليه قد كشفت عن افتقار الحكومة إلى الإرادة السياسية سواء لتنفيذ التدابير اللازمة لبناء الثقة أو للتفكير جديا في تنفيذها. وفي غضون ذلك، واصلت المعارضة كفاحها المسلح الذي شمل القيام بأعمال الإرهاب والتخريب داخل البلد.

٦٠٨ - وقد حملتني هذه التطورات على أن أقرر وقف التحضيرات للجولة الثالثة من المفاوضات حتى تتخذ الأطراف خطوات جديدة وملموسة تقدم دليلا لا لبس فيه على التزامها بمواصلة المفاوضات بشأن جدول الأعمال

بالجهود التي بذلها عدد من البلدان والمنظمات التي سعت إلى الإسهام في التوصل إلى حل سلمي في اليمن.

٦١٦ - إلا أنه بانتهاء شهر أيار/مايو، تطورت الأعمال العدائية فغدت حرباً شاملة. وقمت بحث جميع الأطراف على بذل كل جهد ممكن لتجنب إراقة الدماء، ووقف القتال، والمحافظة على وحدة اليمن وديمقراطيته.

٦١٧ - وقامت مجموعة من الدول في المنطقة بتوجيه اهتمام مجلس الأمن إلى الحالة في اليمن، ودعا مجلس الأمن في قراره ٩٢٤ (١٩٩٤) المؤرخ ١ حزيران/يونيه ١٩٩٤ إلى وقف إطلاق النار فوراً ووقف توريد الأسلحة. كما طلب مني إيفاد بعثة لتقصي الحقائق إلى المنطقة لتقييم احتمالات إجراء حوار وقيام الأطراف ببذل مزيد من الجهود لحل خلافاتهم.

٦١٨ - وقد عينت السيد الأخضر الإبراهيمي مبعوثاً خاصاً لي، فقام في الفترة من ٨ إلى ٢١ حزيران/يونيه ١٩٩٤ بزيارة اليمن والمنطقة وعقد محادثات مستفيضة هناك. وحاول أيضاً، وفقاً للقرار ٩٢٤ (١٩٩٤)، ترتيب وقف إطلاق النار وتيسير التوصل إلى اتفاق بشأن إيجاد آلية للإشراف عليه. وقدمت، استناداً إلى النتائج التي توصل إليها، تقريراً إلى مجلس الأمن في ٢٧ حزيران/يونيه ١٩٩٤ (S/1994/764).

٦١٩ - ومع استمرار القتال في اليمن دون أن تخف حدته، ومع تطور خطورة الحالة حول عدن، اتخذ مجلس الأمن في ٢٩ حزيران/يونيه ١٩٩٤ القرار ٩٢١ (١٩٩٤) الذي أعاد فيه الدعوة إلى وقف إطلاق النار فوراً وأيد بقوة مطالبتي بوقف قصف عدن وفقاً تاماً. وطلب أيضاً من الأمين العام ومبعوثه الخاص مواصلة المحادثات مع جميع من يعينهم الأمر بفرض التوصل إلى وقف دائم لإطلاق النار وإيجاد آلية مقبولة لرصده.

٦٢٠ - وتنفيذاً لهذه الولاية، واصلت إجراء اتصالاتي مع القادة اليمنيين، كما رتب مبعوثي الخاص عدداً من الاجتماعات المباشرة بين الجانبين في نيويورك إلا أن الأحداث التي وقعت على الأرض قد طغت على أي تقدم أحرز في هذه المناقشات.

٦٢١ - وكما أشرت في تقريرتي الثاني إلى مجلس الأمن المؤرخ ١٢ تموز/يوليه ١٩٩٤ (S/1994/817)، كان جلياً أن أحد الطرفين أقوى بكثير من الطرف الآخر، كما كان جلياً أنه تجري محاولة تحقيق حل عسكري. وأغفل القراران ٩٢٤ (١٩٩٤) و ٩٢١ (١٩٩٤) رغم التأكيدات المتكررة بقبول الجانبين لهما واستعدادهما لتنفيذهما.

التقليدية نجاحاً كبيراً. والواقع أنه لم تحدث إصابة واحدة لها صلة بالمعارك منذ بدء سريان وقف إطلاق النار.

٦١٢ - وقد واصلت، مع ممثلي الخاص، وبالتشاور الوثيق مع الطرفين، التماس السبل لإزالة الصعوبات في تنفيذ خطة التسوية. وتمت تسوية المشاكل المتعلقة بمعايير الأهلية للتصويت وأحرز تقدم كبير بشأن القضايا المتعلقة بتفسيرها وتطبيقها. وكان مجلس الأمن قد قضى، في قراره ٩٠٧ (١٩٩٤) المؤرخ ٢٩ آذار/مارس ١٩٩٤، بوجوب أن تشرع لجنة تحديد الهوية التابعة لبعثة الاستفتاء في تحديد الهويات وتسجيل المصوتين المحتملين في الاستفتاء بحلول ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٤، على أساس الاقتراح التوفيقى الذي كنت قدّمته إلى الطرفين في حزيران/يونيه ١٩٩٣ بشأن تفسير وتطبيق معايير الأهلية للتصويت. وعملاً بذلك القرار، أبلغت مجلس الأمن في ١٢ تموز/يوليه ١٩٩٤ (انظر S/1994/819)، بأن لجنة تحديد الهوية نجحت، بالتعاون مع الطرفين، في استكمال جميع الأعمال الأساسية اللازمة لبدء عملية تحديد الهوية والتسجيل. واقترحت أيضاً جدولاً زمنياً منقحاً لتنظيم الاستفتاء في ١٤ شباط/فبراير ١٩٩٥. وكان مقرراً بدء العملية في ٨ حزيران/يونيه ١٩٩٤ بمساعدة من رؤساء القبائل (الشيوخ)، وفي حضور مراقبين من كلا الطرفين، ومن منظمة الوحدة الأفريقية. إلا أنه لم يتسن بدء العملية حسبما كان مقرراً، بسبب وجود صعوبات تتعلق بتعيين مراقبي منظمة الوحدة الأفريقية.

٦١٣ - وفي ٢٩ تموز/يوليه ١٩٩٤، أصدر مجلس الأمن بياناً (S/PRST/1994/39) رحب فيه بالتقدم المحرز حتى ذلك التاريخ بشأن القضايا الواردة في تقريرتي والمتعلقة بتنفيذ الخطة.

٦١٤ - ومنذ ذلك الوقت سويت مسألة مراقبي منظمة الوحدة الأفريقية نتيجة للمشاورات المستفيضة التي قمت بها مع الرئيس الحالي للمنظمة، ومع أمينها العام ومع الأطراف المهمة الأخرى. وبدأت لجنة تحديد الهوية عملية تحديد الهوية والتسجيل في ٢٨ آب/أغسطس ١٩٩٤. وإذا تعاون الطرفان تعاوناً كاملاً مع بعثة الاستفتاء فيما يتعلق بهذه العملية وبالجوانب الأخرى المتصلة بتنفيذ الخطة يمكن إجراء الاستفتاء في وقت مبكر من عام ١٩٩٥.

٢٣ - اليمن

٦١٥ - عندما اندلع النزاع في اليمن في أيار/مايو ١٩٩٤، دعوت قادة البلد إلى ممارسة أقصى قدر من ضبط النفس، والتوصل إلى حل لخلافاتهم السياسية بالوسائل السلمية، ووفقاً لميثاق الأمم المتحدة وتحقيقاً لهذه الغاية، بقيت على اتصال وثيق مع جميع من يعينهم الأمر ورحبت

٦٢٢ - وفي ٦ تموز/يوليه ١٩٩٤ انتهى القتال في اليمن باستيلاء القوات الموالية للحكومة في صنعاء على عدن والمكلا. وتلقت في اليوم التالي رسالة من رئيس الوزراء بالنيابة في جمهورية اليمن، التزمت فيها سلطات صنعاء باتخاذ قرارات مهمة، بما فيها إصدار عفو عام وكامل واعتزام مواصلة الحوار الوطني.

٦٢٣ - وبالنظر الى تاريخ النزاع والحالة في اليمن، أعتقد، يشاركني في ذلك أعضاء مجلس الأمن، أن وقف الأعمال العدائية لن يؤدي في حد ذاته إلى حل دائم للمشاكل التي تشكل أساس الأزمة. وإن اجراء حوار سياسي بين الطرفين أمر أساسي. وقد قام مبعوثي الخاص بترتيب اجتماع بين ممثلي الطرفين في جنيف في ٢٨ تموز/يوليه. وما زلت مستعدا لمواصلة استخدام مساعي الحميدة، بما في ذلك العمل عن طريق مبعوثي الخاص، من أجل التوصل إلى مصالحة في اليمن، إذا وافق الطرفان على أدائي لهذا الدور.

٦٢٤ - ونتيجة للأعمال العدائية أصبحت الحالة الإنسانية حرجة في اليمن، وبخاصة في الأجزاء الجنوبية منه. ويعاني ما يقدر بـ ٣٧٥ ٠٠٠ شخص من مجموع آثار التشرد المؤقت، وتدمير الهياكل الأساسية الحيوية، وإمدادات الأغذية والمياه المحدودة. وما برح وجود الألغام الأرضية يهدد حياة المدنيين ويعوق الجهود المبذولة من أجل إعادة إمدادات المياه والكهرباء الحيوية.

٦٢٥ - وحال تحديد الاحتياجات الطارئة الأولى، وجهت إدارة الشؤون الإنسانية والمكاتب المعنية الأخرى في الأمانة العامة الى اتخاذ إجراء فوري. وأوفدت إلى الميدان بعثات مشتركة بين وكالات الأمم المتحدة لزيارة محافظتي تعز ولحج في الفترة من ١٢ إلى ١٥ حزيران/يونيه ومحافظتي شبوة وأبين في الفترة من ٢٥ إلى ٢٨ حزيران/يونيه ١٩٩٤. وقامت بعثة أخرى بزيارة البلد في تموز/يوليه ١٩٩٤ بقيادة إدارة الشؤون الإنسانية وتتكون من ممثلين لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة الصحة العالمية ومنظمة الأغذية والزراعة من جنيف ونيويورك وصنعاء. وصدر نداء في ١٦ آب/أغسطس ١٩٩٤ من أجل جمع تبرعات تبلغ ٢١,٧ مليون دولار. وهناك حاجة عاجلة الى المساعدة الدولية في قطاعات الصحة والمياه والمرافق الصحية ومعونات الأغذية والأطفال الذين يعيشون في ظروف صعبة للغاية، والزراعة والتعليم فضلا عن تطهير الألغام.

٦٢٦ - بعد أن عاد الى نيويورك السيد الأخضر الابراهيمي، مبعوثي الخاص إلى زائير، في مطلع شهر

٦٢٧ - وما برحت استجابة الدول الأعضاء للنداء أقل ما يكون حتى اليوم ولم ينفذ أي من الإجراءات المتوخاة. إلا أن فرنسا وبلجيكا قد أشارتا إلى أنهما تؤيدان تمويل بعض المشاريع في زائير. وخلال الفترة قيد الاستعراض، كانت وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية نشطة في الميدان لتخفيف حدة المشاكل المشار إليها في النداء. وفي الوقت ذاته، قام مبعوثي الخاص بزيارات أخرى إلى زائير في أيلول/سبتمبر وتشرين الأول/أكتوبر وكانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣. وقد عمل مع قادة مختلف الأحزاب السياسية على تيسير المفاوضات السياسية، التي توجت باعتماد القانون الدستوري للمرحلة الانتقالية.

٦٢٨ - وفي ١٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤، اجتمعت في باريس مع المبعوث الخاص لرئيس زائير. وأرسلت بواسطته رسالة إلى الرئيس على اعتبار أن ذلك جزء من مبادرة جديدة لتعزيز وحدة زائير، والحيولة دون مزيد من تدهور الحالة في البلد. وبعد ذلك بأربعة أيام أقال الرئيس الحكومتين القائميتين اللتين كان يرأسهما فوستان بيريندوا وإيتيين تشيسيكيدى. وكان من النتائج المهمة لعملية التفاوض، دمج المجلس الأعلى للجمهورية مع الجمعية الوطنية في مجلس أعلى للبرلمان الانتقالي للجمهورية. وفي ٣١ آذار/مارس ١٩٩٤، اعتمد المجلس الأعلى للجمهورية والبرلمان الانتقالي التشريع الجديد للفترة الانتقالية ومدتها ١٥ شهرا.

٦٢٩ - وفي ٩ نيسان/ابريل ١٩٩٤ وقّع رئيس زائير قانونا بإصدار دستور مؤقت جديد ليطبق إلى أن تجرى الانتخابات المتعددة الأحزاب في غضون ١٥ شهرا.

٦٣٠ - وفي حزيران/يونيه ١٩٩٤، أسفرت العملية التفاوضية عن تعيين رئيس وزراء جديد هو السيد

٢٤ - زائير

العاصمة كينغالي، ومراقبة اتفاق وقف إطلاق النار وحالة الأمن خلال الفترة النهائية لولاية الحكومة الانتقالية التي تمهد للانتخابات. وتقوم البعثة، فضلا عن ذلك، بحماية الأنشطة الإنسانية.

٦٣٥ - وفي ٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣، أنشأ مجلس الأمن بموجب القرار ٨٧٢ (١٩٩٣) بعثة الأمم المتحدة للمساعدة في رواندا لفترة ستة أشهر، واشتمل القرار على شرط بأن لا تمدد البعثة إلا بعد استعراض يضطلع به المجلس على أساس ما يتم من تقدم في تنفيذ اتفاق أروشا للسلم. ووافق المجلس على اقتراحي الداعي إلى نشر وانسحاب بعثة الأمم المتحدة في رواندا على مراحل، وأشار إلى أن ولاية البعثة ستنتهي عقب إجراء الانتخابات الوطنية وإقامة حكومة جديدة في رواندا. ووافق المجلس كذلك على اقتراح بإدماج بعثة مراقبي الأمم المتحدة في أوغندا ورواندا في بعثة الأمم المتحدة للمساعدة في رواندا، دون التأثير على ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في أوغندا ورواندا.

٦٣٦ - وفي تقريره المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ (S/26927)، أشارت إلى أن معظم المهام المخططة للمرحلة الأولى من خطة التنفيذ لنشر بعثة الأمم المتحدة للمساعدة في رواندا قد تم الوفاء بها. وبالرغم من مظاهر التصلب المتبادل، واصلت الأطراف إظهار حسن النية والتعاون في اتصالات كل طرف بالآخر وبالأمن المتحدة. وتم أيضا احترام وقف إطلاق النار. وأعاد مجلس الأمن في وقت لاحق، بموجب قراره ٨٩٣ (١٩٩٤) المؤرخ ٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤، تأكيد موافقته على نشر البعثة، بما في ذلك النشر المبكر لكتيبة المشاة الثانية في المنطقة المجردة من السلاح. وحث المجلس الأطراف بقوة على التعاون مع البعثة في تعزيز عملية السلام، وعلى الامتثال التام لاتفاق أروشا للسلام، وبصفة خاصة على إقامة حكومة انتقالية ذات قاعدة عريضة في أقرب وقت ممكن.

٦٣٧ - ووفقا لاتفاق أروشا للسلام، أدى رئيس الدولة آنفذا اليمين بوصفه رئيسا لرواندا في ٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤، ولكن الأطراف فشلت في إقامة حكومة انتقالية وجمعية وطنية انتقالية. ولم يؤد هذا فحسب إلى تأخير إتمام المرحلة الأولى من خطة التنفيذ، ولكنه ساهم أيضا في تدهور حالة الأمن وشكل تهديدا لعملية السلام. ومع أن وقف إطلاق النار كان قائما بصفة عامة، فإن كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير ١٩٩٤ شهدا بصورة متزايدة مظاهرات عنيفة وعمليات اغتيال للزعماء السياسيين وعمليات قتل للمدنيين. وفي هذه الظروف، استمرت الجهود لتعزيز الاتفاق فيما بين الأطراف بشأن إنشاء المؤسسات الانتقالية.

كينغو وا دوندو، وموافقة المجلس الأعلى للجمهورية/البرلمان الانتقالي على حكومته وبرنامجه. وقد قاطع الدورة مؤيدو زعيم المعارضة السيد إيتيين تشيسيكيدى، الذي واصل الادعاء بأن الحكومة الحالية "غير شرعية" نظرا لإساءة تفسير المادة ٧٨ من القانون الدستوري الانتقالي. ودعوا إلى رفع المسألة إلى المحكمة الدستورية.

٦٣٨ - وقام مبعوثي الخاص بزيارة إعلامية لزاير في الفترة من ٢١ تموز/يوليه إلى ٨ آب/أغسطس ١٩٩٤. وخلال إقامته في كينشاسا، عقد مشاورات مستفيضة مع مختلف الشخصيات النشطة على المسرح السياسي، بما في ذلك الرئيس موبوتو ورئيس الوزراء. وقد أعرب الجميع عن قلقهم لوجود مليوني لاجئ رواندي في منطقتي كينغالي الشمالية وكينغالي الجنوبية، وما يترتب على ذلك الوجود من عواقب وخيمة لا بالنسبة لاقتصاد البلد وإيكولوجيته فحسب، وإنما أيضا بالنسبة للحالة السياسية في زائير، وعلى الأخص بالنظر إلى وجود زهاء ٢٠ ٠٠٠ من جنود الحكومة السابقة لرواندا بين أولئك اللاجئين، وبعضهم ما زال مسلحا.

٦٣٩ - وقد وجه الرئيس طلبا إلى الأمين العام لتقديم مساعدة إنسانية طارئة واقترح اتخاذ مزيد من التدابير للتصدي لما يترتب على الحالة في رواندا من آثار بالنسبة لزاير، على المدى القصير والمتوسط والطويل.

هـ - الجهود الشاملة الرئيسية

٦٤٠ - أشرنا في الفرع السابق إلى ضخامة مجموعة عمليات السلام المتنوعة التي تضطلع بها الأمم المتحدة، وأنها تغطي مسائل سياسية وجغرافية واجتماعية وأمنية من كل نوع تقريبا. ولا توجد بعثتان متشابهتان. ويركز هذا الفرع على ثلاث عمليات للسلام بتفصيل أكبر بسبب حجمها ونطاقها والطبيعة المعقدة والمتطورة للمشكلات التي تفرضها على المجتمع الدولي.

١ - رواندا

صنع السلام وحفظ السلام

٦٤١ - زارت بعثة استطلاعية تابعة للأمم المتحدة رواندا في آب/أغسطس ١٩٩٣ وأجرت في وقت لاحق مشاورات مع حكومة تنزانيا والأمين العام لمنظمة الوحدة الإفريقية في أيلول/سبتمبر ١٩٩٣. وعلى أساس نتائج البعثة، تقدمت إلى مجلس الأمن في ٢٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ بتقرير (S/26488) أوصيت فيه بإنشاء بعثة للأمم المتحدة للمساعدة في رواندا، تكون ولايتها المساهمة في تهيئة مناخ يؤدي إلى التنصيب السلمي للحكومة الانتقالية وتشغيلها فيما بعد، والمحافظة على هذا المناخ. وكانت المهام الرئيسية لهذه البعثة هي المساعدة في ضمان أمن

في إطار هذا الخيار نحو ٢٧٠ فردا. وأخيرا، يمكن سحب البعثة بالكامل. ولم أحبز هذا البديل الأخير نظرا لأن الانسحاب يمكن أن يسفر عن خسائر كبيرة في الأرواح.

٦٤٢ - ولأن مجلس الأمن لم يفوض البعثة استخدام القوة لإعادة القانون والنظام، ولأن البلدان المساهمة الرئيسية قررت سحب قواتها، فإنه لم يكن أمام المجلس من خيار سوى خفض البعثة الى أدنى مستوى، وهو ما قرره في قراره ٩١٢ (١٩٩٤) المؤرخ ٢١ نيسان/أبريل ١٩٩٤. وعمل المجلس أيضا في ذلك القرار ولاية البعثة حتى تعمل كوسيط بين الطرفين في محاولة لتأمين اتفاقهما على وقف لإطلاق النار، وتساعد على استئناف عمليات الإغاثة الإنسانية الى الحد الممكن، وترصد التطورات في رواندا، بما في ذلك سلامة وأمن المدنيين الذين التمسوا اللجوء لدى البعثة. وبعد أن أكد المجلس أن اتفاق أروشا للسلام لا يزال يشكل الأساس لعملية السلام في رواندا، أدان بقوة الهجمات على أفراد البعثة وغيرهم من أفراد الأمم المتحدة وطالب بوقف الأعمال العدائية فورا بين قوات حكومة رواندا وقوات الجبهة الوطنية الرواندية.

٦٤٣ - ووفر أفراد البعثة الشجعان، بقيادة قائد قوة حازم هو الجنرال روميو دياربيه، أقصى حماية ممكنة للمدنيين العزل الذين تهددهم الميليشيات الجامحة. وقد حاولت البعثة أولا إقرار وقف إطلاق النار على أمل أن يؤدي هذا الى وقف عمليات القتل. ونظرا لأن هذه المحاولة ثبت فشلها، فقد أوصيت في تقريرتي المؤرخ ١٣ أيار/مايو ١٩٩٤ (S/1994/565) بأن يوسع مجلس الأمن ولاية البعثة وقوتها. بحيث تكون للبعثة الموسعة هيبتها، وتكون على مستوى جيد من التسليح، ولديها القدرة على الحركة السريعة، وهو ما يحتاج على الأقل الى ٥٠٠ ٥ جندي، بما في ذلك ٥ كتائب مشاة. وتكون الولاية المبدئية للبعثة لمدة ستة أشهر، رهنا باستعراض المجلس لها، على أن توفر الأمن للمنظمات الإنسانية وتنشئ مواقع يمكن حماية المشردين فيها. وتراقب البعثة أيضا نقاط عبور الحدود ونشر قوات طرفي النزاع. وتخضع البعثة للإشراف الكامل لممثلي الخاص، على أن يكون قائد القوة مسؤولا عن عنصرها العسكري.

٦٤٤ - وبموجب قرار مجلس الأمن ٩١٨ (١٩٩٤) المؤرخ ١٧ أيار/مايو ١٩٩٤، زاد المجلس قوام البعثة الى ٥٠٠ ٥ جندي ووسع ولايتها. وطلب المجلس الي أن أقوم على الفور بنشر مراقبي البعثة العسكريين في رواندا الذين كان قد تم إجلاؤهم الى نيروبي، ورفع عدد أفراد كتيبة المشاة الموجودة بالفعل في رواندا الى قوامها الكامل، وأن أقدم تقريرا بشأن التحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان في رواندا والحالة الإنسانية هناك، وأن أدفع الجهود المبذولة مع منظمة الوحدة الإفريقية لتأمين الأفراد اللازمين للنشر العاجل. وطالب المجلس بأن توافق

٦٣٨ - وفي تقريرتي المؤرخ ٣٠ آذار/مارس ١٩٩٤ عن الحالة في رواندا (S/1994/360)، أشرت الى أن استمرار الدعم الدولي للبعثة سيتوقف على التنفيذ الكامل والعاجل لاتفاق أروشا للسلام. وناشدت الأطراف القيام بجهد حاسم للتوصل الى اتفاق بشأن إقامة حكومة انتقالية ذات قاعدة عريضة وجمعية وطنية انتقالية. وأوصيت بأن يمدد مجلس الأمن ولاية البعثة لفترة ستة أشهر.

٦٣٩ - وأدت التأخيرات المتكررة في إقامة حكومة انتقالية الى تعطيل برنامجي نزع السلاح وتسريح القوات والى ارتفاع حدة التوترات. وفي ٥ نيسان/أبريل ١٩٩٤، أعرب مجلس الأمن، في قراره ٩٠٩ (١٩٩٤) عن قلقه إزاء تدهور الأمن في رواندا، ولاسيما في كيغالي، وقرر تمديد ولاية البعثة حتى ٢٩ تموز/يوليه ١٩٩٤.

٦٤٠ - وفي ٦ نيسان/أبريل ١٩٩٤، وفي أعقاب تحطم الطائرة في مطار كيغالي الذي أسفر عن مصرع رئيسي رواندا وبوروندي، بدأت في كيغالي وأجزاء أخرى من البلد أعمال قتل واسعة النطاق ذات أبعاد إثنية وسياسية فيما يبدو على حد سواء. وبعد تفسخ الحكومة المؤقتة، أعلنت حكومة مؤقتة في ٨ نيسان/أبريل ١٩٩٤ ولكنها رحلت عن العاصمة في ١٢ نيسان/أبريل ١٩٩٤ مع ازدياد حدة القتال بين القوات المسلحة والجبهة الوطنية الرواندية. وبالرغم من الاتصالات المباشرة بين الطرفين تحت إشراف بعثة الأمم المتحدة للمساعدة في رواندا في ١٥ نيسان/أبريل، فإن كلا الجانبين اتخذ مواقف متصلبة، مما قوض المفاوضات من أجل وقف إطلاق النار. ومع انهيار وقف إطلاق النار، ومصرع جنود بلجيكيين وغيرهم من قوة حفظ السلام، وبدء هجوم الجبهة الوطنية الرواندية على قوات الحكومة الرواندية، غرقت رواندا في الفوضى.

٦٤١ - وفي ٢٠ نيسان/أبريل ١٩٩٤، أبلغت مجلس الأمن (S/1994/470) بأنه لا يمكن ترك أفراد بعثة الأمم المتحدة للمساعدة في رواندا وسط هذا الخطر الى أجل غير مسمى في حين لا تتوافر أي إمكانية لاضطلاعهم بالمهام التي أوفدوا من أجلها. وعرضت ثلاثة بدائل على مجلس الأمن. أولا، ومع افتراض أنه ليس هناك احتمال واقعي لأن يتفق الجانبان على وقف فعال لإطلاق النار في المستقبل القريب، لا يمكن تلافي القتال والمذابح إلا عن طريق التعزيز الفوري والشامل للبعثة وإحداث تغيير في ولايتها لتمكينها من إجبار القوى المتعارضة على وقف إطلاق النار. ويتطلب هذا عدة آلاف من الجنود الإضافيين، وقد يتطلب منح البعثة سلطات إنفاذية بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة. وكبدل لذلك يمكن الإبقاء على فريق صغير يرأسه قائد القوة في كيغالي للعمل كوسيط بين الطرفين في محاولة لحملهما على التوصل الى اتفاق بشأن وقف إطلاق النار. ويبلغ مجموع الأفراد العسكريين

عزل هذه المنطقة عن المراحل النهائية للنزاع العسكري ومنع هجرة عدد من السكان يناهز المليون نسمة.

٦٤٨ - وفي الوقت الذي كان المجتمع الدولي يواجه فيه الكارثة الإنسانية داخل رواندا وفي البلدان المجاورة، ولا سيما زائير وتنزانيا، فرضت الجبهة الشعبية الرواندية السيطرة على كامل البلد، باستثناء منطقة الحماية الإنسانية. وحدث ذلك عقب إنشاء حكومة ذات قاعدة عريضة في ١٩ تموز/يوليه، لفترة انتقالية معلنة مدتها خمس سنوات. بيد أن هذه الحكومة أقصت الحزب الحاكم السابق، الحركة الثورية الوطنية من أجل التنمية، الذي كان طرفاً في اتفاق أروشا، وحزباً مناهضاً مناهضة علنية لقبائل التوتسي وهو حزب التحالف من أجل الدفاع عن الجمهورية، الذي لم يكن طرفاً في اتفاق أروشا.

٦٤٩ - وفي ٧ تموز/يوليه، قدمت الأمانة العامة تقريراً شفويًا إلى مجلس الأمن عملاً بالفقرة ١٠ من القرار ٩٢٩ (١٩٩٤) أبلغت فيه المجلس بوصول السيد شهريار خان، ممثلي الخاص الجديد، إلى كيغالي في ٤ تموز/يوليه. وفي ١ آب/أغسطس، وجهت رسالة إلى رئيس المجلس بشأن احتياجات بعثة الأمم المتحدة للمساعدة في رواندا من القوات والمعدات الإضافية (S/1994/923). وللأسف، فإن توفير الموارد المطلوبة تطلب وقتاً أطول بكثير مما كان متوقعاً.

٦٥٠ - وفي ٣ آب/أغسطس، قدمت إلى مجلس الأمن التقرير المطلوب بموجب القرارات ٩٢٥ (١٩٩٤) و ٩٢٩ (١٩٩٤) (S/1994/924)، أبرزت فيه أهم التطورات التي حدثت في رواندا، ولا سيما سيطرة القوات التابعة للجبهة الشعبية الرواندية على كيغالي في ٤ تموز/يوليه. ودفع ذلك بالقوات الحكومية الرواندية وبالملايين من المدنيين الروانديين إلى اللجوء إلى منطقة محدودة المساحة حوالي غيسيني، التي سقطت بين أيدي القوات التابعة للجبهة الشعبية الرواندية في ١٧ تموز/يوليه، مما تسبب في نشوء أزمة إنسانية لم يسبق لها مثيل تقريباً، انطوت على عبور زهاء مليوني لاجئ رواندي، بالإضافة إلى القوات الحكومية الرواندية المهزومة إلى منطقة في زائير تنعدم فيها المرافق الأساسية للمحافظة على الحياة.

٦٥١ - وفي ١٠ آب/أغسطس، طلب مجلس الأمن، في بيان رئاسي (S/PRST/1994/42)، إلى حكومة رواندا ضمان عدم القيام بأعمال انتقامية ضد الأشخاص الذين يرغبون في العودة إلى بيوتهم واستئناف عملهم، وذكر الحكومة بمسؤولياتها عن توحيد صفوف شعبيها من جديد في مصالحة وطنية، وبأن اتفاق أروشا للسلام يشكل إطاراً مرجعياً ملائماً لتعزيز عملية المصالحة الوطنية هذه.

الأطراف في رواندا على الفور على وقف إطلاق النار، وناشدها بقوة أن تتعاون مع البعثة في ضمان عمليات تقديم المساعدة الإنسانية، وطلب منها معاملة مطار كيغالي بوصفه منطقة محايدة، وحثها على العمل من أجل التوصل إلى تسوية سياسية في إطار اتفاق أروشا.

٦٤٥ - وعلى إثر اتخاذ القرار ٩١٨ (١٩٩٤)، أوفدت بعثة خاصة إلى رواندا لمناقشة تفاصيل الولاية الجديدة لبعثة الأمم المتحدة للمساعدة في رواندا مع الأطراف المعنية والسعي إلى التوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار. وفي ٣١ أيار/مايو ١٩٩٤، قدمت تقريراً إلى مجلس الأمن (S/1994/640) أبلغت فيه المجلس أن الأطراف المعنية قد وافقت على بدء محادثات بشأن وقف إطلاق النار تحت رعاية بعثة الأمم المتحدة للمساعدة في رواندا، وأنها قدمت تأكيدات بأنها ستتعاون مع العملية الموسعة. لذلك أوصيت مع التأكيد بنشر القوات الإضافية على أساس عاجل، وطلبت من جديد إلى الدول الأعضاء توفير العدد اللازم من الأفراد والمعدات بهدف وضع حد لاستمرار العنف وعمليات القتل الغاشمة. وقللت في هذا الصدد إنه لا يكاد يوجد شك في أن عمليات القتل في رواندا تشكل إبادة جماعية. وفي ٨ حزيران/يونيه، اتخذ مجلس الأمن القرار ٩٢٥ (١٩٩٤) الذي أيد فيه توصياتي.

٦٤٦ - وفي رسالة موجهة إلى المجلس مؤرخة ١٩ حزيران/يونيه، أكدت من جديد ضرورة قيام المجتمع الدولي بالتصدي على نحو عاجل ومنسق لعملية الإبادة الجماعية التي أملت برواندا. وقللت إن العروض المحدودة التي قدمتها الدول الأعضاء لا تسمح بنشر بعثة الأمم المتحدة الموسعة للمساعدة في رواندا لعدة أسابيع. واقتُرحت أن يبحث مجلس الأمن عرض الحكومة الفرنسية تنفيذ عملية متعددة الجنسيات بموجب الفصل السابع من الميثاق وذلك لضمان أمن وحماية المشردين والمدنيين المهددين بالخطر في رواندا.

٦٤٧ - وإزاء استمرار القتل الجماعي للمدنيين في رواندا بشكل منظم وعلى نطاق واسع وكذلك الصعوبات المواجهة في تنظيم بعثة الأمم المتحدة للمساعدة في رواندا، مما أثار جزع مجلس الأمن، وافق المجلس في ٢٢ حزيران/يونيه ١٩٩٤، بموجب القرار ٩٢٩ (١٩٩٤) على إنشاء العملية متعددة الجنسيات المقترحة لفترة شهرين، ريثما يتم نشر بعثة الأمم المتحدة الموسعة للمساعدة في رواندا. وأذن مجلس الأمن، بموجب الفصل السابع من الميثاق، للدول الأعضاء، باستخدام جميع الوسائل الضرورية لتحقيق الأهداف الإنسانية للعملية. وأدى ذلك إلى إنشاء القوة المعروفة باسم "عملية تركواز" بقيادة فرنسا، ثم إنشاء منطقة للحماية الإنسانية في الجنوب الغربي لرواندا بعد ذلك بوقت وجيز، مما قلص نطاق الكارثة الإنسانية والخسائر الكبيرة في الأرواح عن طريق

الإيمائي وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة الصحة العالمية ومنظمة الأغذية والزراعة في الاضطلاع بأنشطة الإغاثة الطارئة.

٦٥٦ - وصدر آخر نداء موحد مشترك بين وكالات الأمم المتحدة لإغاثة الأشخاص المنكوبين بالأزمة في رواندا عن الأمين العام في ٢٢ تموز/يوليه ١٩٩٤. وتضمن النداء طلب مبلغ إجمالي قدره ٤٣٤,٨ مليون دولار لتغطية الاحتياجات الإنسانية للفترة بين تموز/يوليه و كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤.

٦٥٧ - وبعد ذلك مباشرة، ومن ٢٤ إلى ٢٨ تموز/يوليه، توجه وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية، بالإضافة إلى كبار ممثلي جميع المنظمات الإنسانية التابعة للأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى، بما في ذلك منظمات غير حكومية، إلى رواندا والمنطقة المحيطة بها لتقييم الحالة ولضمان اتخاذ ترتيبات التنسيق الميدانية الضرورية. وتشمل هذه الترتيبات تقسيما واضحا للمسؤوليات بين مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، ووضع استراتيجية شاملة لمواجهة التحديات الإنسانية الضخمة، فضلا عن اتخاذ قرار بنقل مقر مكتب الأمم المتحدة للطوارئ في رواندا من نيروبي إلى كيغالي.

٦٥٨ - وفضلا عن ذلك، تقابل وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية خلال هذه البعثة وكذلك الممثل الخاص للأمين العام لرواندا، مع نائب الرئيس كاغامي وغيره من كبار المسؤولين في الحكومة الجديدة في رواندا لمناقشة كيفية إمكانية توصيل المعونة الإنسانية إلى جميع أنحاء البلد والخطوات العاجلة المطلوب اتخاذها لتحسين ظروف ملائمة لعودة اللاجئين والمشردين. وأبدت الحكومة الجديدة التزامها بتشجيع السكان على العودة إلى رواندا، وضمان حمايتهم والسماح بوصول المساعدة إلى جميع الأشخاص الذين يحتاجون إليها في كل أنحاء البلد.

٦٥٩ - وفي ٢ آب/أغسطس ١٩٩٤، ترأس وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية مؤتمر إعلان التبرعات للجهات المانحة في جنيف، الذي أسفر عن تقديم تبرعات تصل قيمتها إلى نحو ١٣٧ مليون دولار مقابل ٤٣٤,٨ مليون دولار تم الحصول عليها على إثر نداء تموز/يوليه. وبلغ مجموع المساعدة التي تم تلقيها أكثر من ٤٠٠ مليون دولار.

حقوق الإنسان

٦٦٠ - قام مفاوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان بزيارة لرواندا يومي ١١ و ١٢ أيار/مايو ١٩٩٤، وذلك قبل الدورة الاستثنائية الثالثة للجنة حقوق الإنسان التي عقدت يومي ٢٤ و ٢٥ أيار/مايو ١٩٩٤ بشأن مسألة حالة حقوق الإنسان في رواندا (انظر كذلك

٦٥٢ - وتقوم حاليا بعثة الأمم المتحدة للمساعدة في رواندا بالتحضير النشط لمهامها. ووصل إلى رواندا عدد كبير من القوات الإضافية خلال الأسابيع القليلة الماضية. ونتيجة لذلك بلغت قوة البعثة في ٣١ آب/أغسطس ١٩٩٤ ما يزيد على ٤٠٠٠ فرد من جميع الرتب.

الاستجابة الإنسانية

٦٥٣ - خلال المراحل الأولى من تجدد الإرهاب، وفي منتصف شهر نيسان/أبريل ١٩٩٤، قام وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية بزيارة كيغالي على رأس فريق إنساني متقدم لتقييم الحالة المحلية للاحتياجات الآنية (انظر كذلك الفقرة ٢٢٦ أعلاه). ومنذ ذلك الوقت ظل جزء من هذا الفريق في كيغالي واضطلع بالمسؤولية عن توزيع إمدادات الإغاثة والاتصال مع بعثة الأمم المتحدة للمساعدة في رواندا. وعلى إثر هذه البعثة التقييمية في نيسان/أبريل، أنشئ مكتب للأمم المتحدة للطوارئ في رواندا مقره في نيروبي لضمان الاستجابة المنسقة لحالات الطوارئ. وعيّن السيد أرتورو هارين للاضطلاع بهذه المهمة بوصفه منسق الأمم المتحدة الإنساني في رواندا.

٦٥٤ - وكانت نتيجة هذه البعثة إقامة تعاون عالي المستوى فيما بين شركاء الإغاثة. وفي ٢٥ نيسان/أبريل ١٩٩٤ أصدر نداء "عاجل" للأمم المتحدة مشترك بين الوكالات يغطي احتياجات الطوارئ المتوقعة حتى ٣١ أيار/مايو ١٩٩٤. وطلبت المنظمات التي توجهت بالنداء (منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/إدارة الشؤون الإنسانية والمنظمة الدولية للهجرة، ومتطوعو الأمم المتحدة) مبلغا إجماليا قدره ٧٩٥ ٨٠٥٤ دولارا. وتقدمت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بطلب منفصل للحصول على مبلغ ٧٤٥ ٢٠٤ ٥٦ دولارا لتغطية احتياجات اللاجئين لعمليات الطوارئ التابعة لها في كل من بوروندي وأوغندا في الفترة من كانون الثاني/يناير إلى ١٥ تموز/يوليه. وأصدر كذلك برنامج الأغذية العالمي طلبا في نيسان/أبريل للحصول على مبلغ ١٢٦ ٦٣٠ ٢ دولارا لتلبية احتياجات عملية الطوارئ الإقليمية التي ينفذها فيما يتعلق باللاجئين والمشردين في بوروندي وتنزانيا ورواندا وزائير.

٦٥٥ - وتم في غضون ذلك تعزيز وجود الأمم المتحدة في المنطقة إلى حد كبير عن طريق قيام عدد من الوكالات التابعة لها بإنشاء مكاتب فرعية أهمها مكاتب نيروبي في كينيا، وكمبالا وكابالي، في أوغندا؛ ونغارا في تنزانيا؛ وغوما وبوكافو في زائير؛ وبوجومبورا في بوروندي. ومن خلال هذه المكاتب وغيرها من الوسائل، نشطت وكالات الأمم المتحدة، مثل مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين واليونيسيف وبرنامج الأمم المتحدة

وممتلكات عملية الأمم المتحدة في الصومال، ووكالات المعونة، والمنظمات غير الحكومية.

٦٦٤ - وثمة مهمة رئيسية أسندت إلى عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال بعد انتقال المسؤولية إليها من فرقة العمل الموحدة في أيار/مايو ١٩٩٣، ألا وهي نزع سلاح الجماعات المسلحة التي أرهبت الناس وجعلت من ابتزاز وكالات المعونة الإنسانية مصدرا هاما من مصادر دخلها. وقد تبدى في المنطقة الأفريقية تأييد قوي لعملية الأمم المتحدة، خصوصا فيما يتعلق بضرورة اتخاذ التدابير المناسبة لكفالة تنفيذ أحكام اتفاق أديس أبابا المتصلة بنزع السلاح تنفيذا كاملا. وأصبح من المقبول، بل والمسلم به على نطاق واسع أن نزع سلاح جميع الفصائل وأباطرة الحرب يعد شرطا لا غنى عنه لإنجاز الجوانب الأخرى من ولاية عملية الأمم المتحدة في الصومال، السياسي منها والمدني والإنساني، وما يتصل منها بالإنعاش والتعمير.

٦٦٥ - وفي ٢٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ أكد مجلس الأمن من جديد في قراره ٨٦٥ (١٩٩٣)، ما يليه من اهتمام بتحقيق أهداف عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال بنجاح، على أساس عاجل وسريع، وهي الأهداف المتمثلة في تيسير مهمة المساعدة الإنسانية وإعادة الأمن والنظام وتحقيق المصالحة الوطنية. وأملا من المجلس في أن يتسنى إتمام المهمة بحلول آذار/مارس ١٩٩٥، طلب إلي أن أعمل على وجه السرعة على إعداد استراتيجية تفصيلية فيما يتعلق بالأنشطة الإنسانية والسياسية والأمنية لعملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال. وفي الوقت نفسه وافق مجلس الأمن على توصياتي المتعلقة بوضع برنامج شامل لإعادة إنشاء الشرطة والنظاميين القضائي والجنائي في الصومال.

٦٦٦ - وفي أعقاب أحداث ٥ حزيران/يونيه ١٩٩٣، التي لقي فيها ٢٤ من أفراد حفظ السلام من القوة الباكستانية مصرعهم في مقديشو. نشطت عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال، وفقا لولايتها، في برنامج لنزع السلاح القسري في جنوب مقديشو، فتم الاضطلاع بدوريات نشطة، وبعمليات لمصادرة الأسلحة وبعمليات ضد مستودعات ميليشيات المؤتمر الصومالي الموحد/التحالف الوطني الصومالي، جنبا إلى جنب مع شن حملة إعلامية لكفالة تفهم السكان لأنشطة عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال وأهدافها. وفي الوقت نفسه، شجعت عملية الأمم المتحدة نزع السلاح "التعاوني" أو الطوعي من جانب الفصائل الصومالية. كما واصلت عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال، عملا بقرار مجلس الأمن ٨٢٧ (١٩٩٣)، جهودها للقبض على المسؤولين عن التحريض على الهجمات المسلحة على أفراد الأمم المتحدة وعن ارتكابها.

المقرات ٣٦٩ - ٣٧٦ أعلاه). وقررت اللجنة أنه ينبغي تعيين مقرر خاص لتقصي الحالة، يساعده فريق من موظفي حقوق الإنسان يجري حاليا نشرهم. وقام المفوض السامي لحقوق الإنسان بزيارة ثانية لرواندا في النصف الثاني من شهر آب/أغسطس.

٦٦١ - وفي ١ تموز/يوليه، اتخذ مجلس الأمن القرار ٩٢٥ (١٩٩٤) الذي طلب فيه إلي أن أنشئ، على وجه السرعة، لجنة خبراء محايدة لبحث وتحليل المعلومات المقدمة عملا بقرار المجلس المتعلق بالتحقيق في انتهاكات القانون الدولي في رواندا، وأن تقدم لجنة الخبراء إلي تقريراً عن استنتاجاتها بشأن القرائن على اقرار انتهاكات جسيمة للقانون الإنساني الدولي في رواندا، بما في ذلك الأدلة على إمكانية وقوع أعمال إبادة الأجناس.

٦٦٢ - وفي ٢٦ تموز/يوليه قدمت تقريرا إلى المجلس بشأن إنشاء لجنة الخبراء (S/1994/879). وحددت ولاية اللجنة التي طلبت منها فيها أن تقدم إلي، في موعد أقصاه ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤، ما تتوصل إليه من نتائج بشأن القرائن على اقرار انتهاكات محددة للقانون الإنساني الدولي وأعمال إبادة الأجناس، التي يمكن الاستناد إليها في تحديد الأشخاص المسؤولين عن تلك الانتهاكات. وفوضت اللجنة كذلك بحث مسألة الولاية القضائية، الدولية أو الوطنية، التي ينبغي أن تحكم هؤلاء الأشخاص. وشرعت اللجنة المكونة من ٣ أعضاء، قمت بتعيينهم في ٢٩ تموز/يوليه، في عملها في جنيف في ١٥ آب/أغسطس، كما بدأت عملها في رواندا والبلدان الأخرى في المنطقة في ٢٢ آب/أغسطس ١٩٩٤.

٢ - الصومال

٦٦٣ - لئن كانت الأمم المتحدة والمجتمع الدولي قد أحرزا نجاحا كبيرا في القضاء على المجاعة في الصومال، فقد شهدت عملية الأمم المتحدة في الصومال، خلال الشهور الإثني عشر التي انقضت منذ قدمت تقريرتي الأخير، مزيجا من النجاح والانتكاسات. إذ نجحت عملية الأمم المتحدة في تيسير إجراء مباحثات فيما بين جميع القادة السياسيين وقادة الفصائل الصوماليين بغية تحقيق المصالحة السياسية الوطنية، وكان هؤلاء القادة حتى ذلك الحين يرفضون باستمرار خوض أي حوار يشمل جميع الأطراف الصومالية من أجل حل المشاكل السياسية التي عصفت ببلدهم على مدى زمن طويل وجرت عليه عواقب وخيمة. إلا أن الصومال ما زالت بلا حكومة مركزية، وما زالت الميليشيات المتناحرة تقتسم مقديشو، بل إن بعض الفصائل بدأت تسليح نفسها من جديد. ويزيد من هشاشة الحالة الأمنية السائدة في ذلك البلد تفاقم أعمال السطو المسلح والهجمات المتقطعة على أفراد

وحفزت العناصر العشائرية في أماكن أخرى على الإعداد لجولة جديدة من القتال. وقد بينت لمجلس الأمن أن الحالة في الصومال ستظل في المستقبل المنظور معقدة، ودعوت المجلس إلى تحري المرونة والحزم أيضا في أي قرار يتخذه فيما يتعلق بولاية عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال.

٦٧١ - وقد طرحت على المجلس ثلاثة خيارات: (أ) الإبقاء على الولاية الراهنة؛ (ب) إبقاء طرق الإمداد مفتوحة من أجل الأغراض الإنسانية؛ (ج) تأمين مطار وميناء مقديشو وكذلك الموانئ والمطارات الهامة في سائر الأماكن. على أن تستمر الجهود الرامية إلى تحقيق المصالحة وبناء المؤسسات أيا كان الخيار.

٦٧٢ - وفي ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣ أنشأ مجلس الأمن، بموجب قراره ٨٨٥ (١٩٩٣)، لجنة مؤلفة من ثلاثة أعضاء للتحقيق في الهجمات المسلحة على أفراد العملية. ووفقا لقرار المجلس، ورهنا باكتمال تقرير اللجنة، أوقفت عملية الأمم المتحدة إجراءات اعتقال الأشخاص المشتبه فيهم. وفي كانون الثاني/يناير ١٩٩٤، أطلق سراح جميع المحتجزين المنتمين إلى فصيل الجنرال عيديد. وفي ٢٤ شباط/فبراير ١٩٩٤، قدمت لجنة التحقيق تقريرها الذي أحلته إلى مجلس الأمن (S/1994/653).

٦٧٣ - وقد اتخذ مجلس الأمن القرار ٨٨٦ (١٩٩٣) في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣، الذي قرر فيه، متصرفا بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، تجديد ولاية عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال لفترة ستة أشهر تنتهي في ٣١ أيار/مايو ١٩٩٤، وإجراء استعراض أساسي لتلك الولاية في موعد غايته ١ شباط/فبراير ١٩٩٤، على ضوء تقريره عن التقدم الذي يحققه الشعب الصومالي على طريق المصالحة الوطنية، وأكد أن اتفاقات أديس أبابا ترسي أساسا سليما لحل المشاكل في الصومال، وحث جميع الأطراف على حث الجهود من أجل تحقيق المصالحة السياسية والالتزام فورا باتفاقات وقف إطلاق النار ونزع السلاح، وخصوصا تجميع الأسلحة الثقيلة. وذكر المجلس الأطراف كافة بأن استمرار مشاركة الأمم المتحدة في الصومال مرهون بتعاونها الفعال وتحقيق تقدم ملموس نحو تسوية سياسية. وشجع المجلس أيضا البلدان المانحة على تقديم مساهمات، خصوصا إلى مشاريع الإنعاش في المناطق التي أحرز فيها تقدم بشأن المصالحة السياسية والأمن.

٦٧٤ - وفي الاجتماع الرابع لتنسيق المساعدة الإنسانية المقدمة إلى الصومال، المعقد في أديس أبابا في الفترة من ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، اتفق ممثلو المناطق الصومالية والحركات السياسية ومجتمع المانحين الدوليين على التعجيل بتولي الصومال

٦٦٧ - وفي ٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣ شنت القوات الخاصة التابعة للولايات المتحدة عملية في جنوب مقديشو بهدف أسر عدد من معاوني الرئيسيين للجنرال عيديد قائد أحد الفصائل الصومالية، المشتبه في توأطهم في هجوم ٥ حزيران/يونيه وفي هجمات لاحقة على أفراد الأمم المتحدة ومرافقها. وقد قتل ثمانية عشر من جنود الولايات المتحدة الأمريكية وجرح ٧٥. وعلى إثر تلك الأحداث عززت الولايات المتحدة الأمريكية قوة رد الفعل السريع التابعة لها بقوة عمل مشتركة تتألف من قوات جوية وبحرية وبرية. وفي الوقت نفسه أعلنت الولايات المتحدة اعتزامها سحب قواتها من الصومال بحلول ٣١ آذار/مارس ١٩٩٤. وحذت عدة بلدان أخرى مساهمة بقوات حذو الولايات المتحدة، فأعلنت عن نوايا مماثلة، بيد أن المؤتمر الصومالي الموحد/التحالف الوطني الصومالي أعلن من جانب واحد في ٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣، وقف الأعمال العدائية ضد قوات عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال.

٦٦٨ - وفي تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣، سافرت إلى القرن الأفريقي للتشاور مع قادة المنطقة بشأن مستقبل الاستراتيجية المنسقة لعملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال. وأجريت مباحثات مع مسؤولي العملية العسكريين والمدنيين وكذلك مع الزعماء الصوماليين. وحضرت أيضا اجتماعا عقده في القاهرة رئيس جمهورية مصر ورئيس منظمة الوحدة الأفريقية، واشترك فيه الأمراء العامون لمنظمة الوحدة الأفريقية وجامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي.

٦٦٩ - وفي ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣، أشرت في تقرير إلى مجلس الأمن (S/26738)، إلى النجاح المشهود المحرز في الحد من المجاعة وإبعاد شبح الموت. وقد أدخلت أيضا تحسينات ذات شأن في مجالات الصحة العامة والتعليم والزراعة وغيرها من المجالات. وقد قدمت كذلك تقريرا عن جهود مبعوثي الخاص من أجل إعادة بناء المؤسسات السياسية والتقدم الذي تحقق في إعادة إنشاء قوة شرطة صومالية، وكذلك في النظامين القضائي والجناحي.

٦٧٠ - بيد أنه رغم التقدم المحرز في مجالات عديدة، ظل البلد بلا حكومة تدير شؤونه فعليا، ولا قوة مسلحة وطنية نظامية، ولا قوة شرطة مدنية منظمة، ولا سلطة قضائية. وفضلا عن ذلك، كان للأحداث التي وقعت في الفترة بين ٥ حزيران/يونيه و ٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣ أثرها في تشويه سجل عملية الأمم المتحدة بصورة خطيرة، وهو سجل يتسم بتقدم مطرد بوجه عام في معظم أنحاء الصومال. فقد شكلت تلك الأحداث تحديا لقضية نزع السلاح والمصالحة في الصومال، وأوجدت حالة من عدم الاستقرار في جنوب مقديشو،

٦٧٨ - وعلى إثر اتخاذ القرار ٨٩٧ (١٩٩٤)، بدأ السيد لانسانا كوياتي ممثلي الخاص بالنيابة، مبادرة لتطبيع العلاقات بين عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال والتحالف الوطني الصومالي، في نفس الوقت الذي حافظ فيه على استمرار الاتصالات مع تحالف الخلاص الصومالي أو جماعة الـ ١٢. وكان من نتائج تطبيع العلاقات بين العملية والتحالف الوطني الصومالي أن أتيحت الفرصة لممثلي الخاص بالنيابة لتسهيل المفاوضات التي استدعتها الاستجابة للحالة الأمنية المتدهورة في كيسمايو، والمساعدة في دفع العملية السياسية في الصومال.

٦٧٩ - وفي ٢٤ آذار/مارس، وبعد مشاورات مكثفة في نيروبي، وقع قائد جماعة الـ ١٢ وقائد التحالف الوطني الصومالي على إعلان المصالحة الوطنية، الذي قررا فيه عقد مؤتمر للمصالحة الوطنية في أيار/مايو ١٩٩٤ لانتخاب رئيس ونواب للرئيس ولتعيين رئيس للوزراء. وتحضيراً للمؤتمر، دعوا أيضاً إلى عقد اجتماع للموقعين على اتفاق أديس أبابا والحركة الوطنية الصومالية في نيسان/أبريل ١٩٩٤. وقبل قادة الفئات العشائرية، مبدئياً، مجالس المقاطعات والمجالس الإقليمية التي أنشئت، على أن يعاد النظر في عدد منها.

٦٨٠ - وفي ٢٧ آذار/مارس، وقعت الأطراف المشتركة مباشرة في نزاع كيسمايو على اتفاق يدعو إلى وقف إطلاق النار على الفور وعقد مؤتمر للمصالحة الوطنية لمنطقة جوبا السفلى. وافتتح المؤتمر أعماله في كيسمايو في ٢٤ أيار/مايو ١٩٩٤.

٦٨١ - وفي ٢٤ أيار/مايو ١٩٩٤، قدمت مرة أخرى تقريراً إلى مجلس الأمن (S/1994/614). وفي ٣١ أيار/مايو، وبموجب القرار ٩٢٣ (١٩٩٤)، مدد المجلس ولاية عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال لمدة أربعة أشهر، حتى ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤، رهنًا باستعراض في المجلس لا يتجاوز موعده ٢٩ تموز/يوليه يستند إلى تقرير مرحلي آخر مني. وقرر المجلس أنه قد يطلب مني، على ضوء ذلك التقرير والاستعراض، أن أعد خيارات تتعلق بولاية عملية الأمم المتحدة في الصومال وعمليات المستقبل.

٦٨٢ - وأنهى مؤتمر كيسمايو أعماله في ١٩ حزيران/يونيه ١٩٩٤ بتوقيع ١٩ من زعماء العشائر في جوبا السفلى على اتفاق من تسع نقاط تشمل وقفًا عامًا لإطلاق النار يسري في المنطقة اعتباراً من ٢٤ حزيران/يونيه ١٩٩٤. وقد أيد الاتفاق زعيماً الحزبين المهيمين في المنطقة - الحركة الوطنية الصومالية والتحالف الوطني الصومالي.

٦٨٣ - وقد عينت السيد فكتور غيبهو ليكون ممثلي الخاص الجديد في الصومال، بدءاً من ١ تموز/يوليه ١٩٩٤.

زمام عملية الإنعاش والتنمية. وجرى التأكيد من جديد في الإعلان الصادر عن الاجتماع على التزام المجتمع الدولي بتوفير المساعدة العاجلة الأساسية دون قيد أو شرط للفئات الضعيفة. وجاء أيضاً في الإعلان أنه ينبغي للشعب الصومالي أن يشارك على الوجه الأكمل في عملية الإنعاش والتنمية وأن يتحمل مسؤولية تهيئة بيئة مؤاتية لتلك العملية، وأن المساعدة سوف تقدم إلى المناطق التي تحقق بها الاستقرار والأمن.

٦٧٥ - وفي تقريره المؤرخ ٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤ (S/1994/12)، استعرضت النتائج التي حققتها عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال وفاء بولايتها. وحددت عقبتين رئيسيتين على الصعيد السياسي هما: وجود انقسامات عميقة بين المتحالفين العشائريين الرئيسيين، واستمرار رفض المؤتمر الصومالي الموحد/التحالف الوطني الصومالي لجميع المبادرات السياسية التي تتخذها عملية الأمم المتحدة.

٦٧٦ - وقد أعربت عن القلق إزاء تردي الحالة الأمنية في أجزاء عديدة من الصومال نتيجة لاستمرار أعمال اللصوصية والقتال فيما بين العشائر في أماكن معينة، مما ينطوي في معظم الأحيان على تهديدات للوكالات الدولية والوكالات غير الحكومية بل ويشمل هجمات فعلية عليها. وقد ذكرت أنه بدون الوجود المستمر لقوات كافية من الأمم المتحدة تكفل الاستقرار، فسوف تستأنف الحرب الأهلية في وقت مبكر وينهار كل ما تم إنجازه. ولذلك أوصيت مجلس الأمن بالنظر في الخيار الثاني، الوارد في تقريره المؤرخ ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣. وبموجب هذا الخيار لن تستخدم عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال وسائل قسرية، ولكنها ستستند إلى التعاون مع الأطراف الصومالية. وفي حالة استئناف القتال فيما بين العشائر في أجزاء مختلفة من البلد، تحتفظ العملية بنوع من إمكانية الدفاع عن أفرادها دون أن تتورط في قتال من هذا القبيل. وفضلاً عن ذلك، ستضطلع عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال بحماية الموانئ والمطارات الهامة والهياكل الأساسية الضرورية في الصومال؛ وستعمل على إبقاء طرق الإمداد الرئيسية بين مقديشو والمناطق الخارجية مفتوحة؛ وسوف توالي عملية إعادة تنظيم الشرطة الصومالية والنظام القضائي الصومالي باعتبارها مسألة ذات أولوية قصوى.

٦٧٧ - وفي ٤ شباط/فبراير ١٩٩٤، اتخذ مجلس الأمن القرار ٨٩٧ (١٩٩٤) الذي وافق فيه على تعديل ولاية عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال لتشمل المهام المذكورة أعلاه وأذن بالتخفيض التدريجي للعملية ليصل مستواها إلى ٢٢ فرد.

وفي ١٨ تموز/يوليه ١٩٩٤، قدمت تقريره المرحلي الى مجلس الأمن (S/1994/839). وقد تدهورت الحالة الأمنية في الصومال الى حد كبير. فبالإضافة الى القتال المتجدد في مقديشو وبيليت ويني، لم تحرز عملية المصالحة الوطنية أي تقدم. وفي عدة مناسبات، أسفرت الهجمات التي تشن على قوة عملية الأمم المتحدة في الصومال عن إصابات قاتلة. وفي تقريره، أكدت للقادة الصوماليين أن الالتزام الدولي بمساعدة الصومال لا يمكن أن يستمر الى أجل غير مسمى وأن من الضروري أن يضاعفوا جهودهم للتوصل الى اتفاق على أساس التعددية الحزبية والتسامح المتبادل كي تعود الثقة للمجتمع الدولي في قدرته على إتمام مهمته في الصومال بحلول آذار/مارس ١٩٩٥.

٦٨٧ - والتحدي الرئيسي الماثل أمام القادة الصوماليين هو تنفيذ الالتزامات المتعهد بها في إعلان المصالحة الوطنية تنفيذا كاملا، مما يؤدي بدوره الى تنفيذ اتفاقات أديس أبابا، ولو في شكل معدل، بما في ذلك انشاء آليات إدارية انتقالية.

٦٨٨ - ورغمما عن الحالة البالغة الصعوبة التي لا تزال سائدة في البلد، تمكنت الأمم المتحدة، مع المنظمات غير الحكومية والجماعات المحلية، من إحراز تقدم كبير في تخفيف معاناة سكان الصومال في جميع أنحاء البلد. وقد أعيد فتح مستشفيات ومراكز صحية عديدة وتدريب موظفين صحيين لزيادة تغطية المساعدة الصحية. وتم تحصين حوالي ٧٥ في المائة من الأطفال الأقل من خمس سنوات ضد الحصبة، وكانت نسبة التغطية قبل الحرب ٤٠ في المائة. وقد نفذت برامج للتزويد بالمياه والمرافق الصحية في المناطق الحضرية والريفية. وفي ميدان التعليم، أعيد إصلاح عدد كبير من المدارس الابتدائية وقدمت مساعدة اضافية في شكل وجبات مدرسية وأطقم تعليمية وكتب مدرسية وحوافز للمدرسين.

٦٨٩ - وقد تحقق انتعاش بطيء، وإن كان منتظما، بعد فترة من المجاعة الواسعة الانتشار والانخفاض الهائل في إنتاج الأغذية. لذا، أمكن القيام تدريجيا بتخفيض مستوى معونة الأغذية المستوردة والانتقال من توزيع الأغذية المجانية الى مخططات التغذية الهادفة ومشاريع "الغذاء مقابل العمل". وقد تحقق قدر كبير من النجاح في إعادة تنشيط إنتاج الأغذية المحلية من خلال توفير البذور والأدوات الزراعية. وفي قطاع الثروة الحيوانية، ساعدت إمدادات الأدوية البيطرية وتلقيح الحيوانات في إعادة تنشيط الصادرات.

٦٩٠ - ولا يزال توطين اللاجئين الصوماليين العائدين من البلدان المجاورة والمشردين داخليا يمثل تحديا رئيسيا. فقد أسهمت الحالة الأمنية ونقص الموارد اللازمة لبرامج التوطين في بطء تنفيذ هذه المخططات. ورغمما عن إحراز بعض التقدم، لا يزال هناك مئات الآلاف من اللاجئين والمشردين الذين يحتاجون الى المساعدة على أساس عاجل.

٦٩١ - ونظرا للحالة السياسية والأمنية المتقلبة السائدة في البلد، فقد أنشئت آلية تخطيطية للطوارئ تحت إشراف الشعبة الإنسانية لعملية الأمم المتحدة في الصومال وبمشاركة وكالات الأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية وقيادة قوة عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال. ومن المسائل المحددة التي درستها هذه

وفي ١٨ تموز/يوليه ١٩٩٤، قدمت تقريره المرحلي الى مجلس الأمن (S/1994/839). وقد تدهورت الحالة الأمنية في الصومال الى حد كبير. فبالإضافة الى القتال المتجدد في مقديشو وبيليت ويني، لم تحرز عملية المصالحة الوطنية أي تقدم. وفي عدة مناسبات، أسفرت الهجمات التي تشن على قوة عملية الأمم المتحدة في الصومال عن إصابات قاتلة. وفي تقريره، أكدت للقادة الصوماليين أن الالتزام الدولي بمساعدة الصومال لا يمكن أن يستمر الى أجل غير مسمى وأن من الضروري أن يضاعفوا جهودهم للتوصل الى اتفاق على أساس التعددية الحزبية والتسامح المتبادل كي تعود الثقة للمجتمع الدولي في قدرته على إتمام مهمته في الصومال بحلول آذار/مارس ١٩٩٥.

٦٨٤ - وقد أبلغت مجلس الأمن كذلك بأنني طلبت الى ممثلي الخاص أن يعد تقييما متعمقا لاحتمالات المصالحة الوطنية في الصومال، وبأنني قررت الاضطلاع باستعراض شامل للقوة الراهنة لقوات عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال. ولاحظت أن نجاح عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال في مجال الحفاظ على الأمن قد تحقق من خلال وسائل دبلوماسية لا وسائل عسكرية. وبناء على ذلك، أوفدت بعثة خاصة لتناقش مع ممثلي الخاص وقائد القوة امكانية تخفيض مستوى القوة الراهنة المحدد لعملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال، مع مراعاة وجهات نظر الوكالات الإنسانية والمنظمات غير الحكومية. ورحب المجلس بمبادرتي وطلب اليّ أن أقوم، في أقرب وقت ممكن، بتقديم توصيات اليه تتعلق بحجم عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال في المستقبل.

٦٨٥ - وعلى الرغم من إتمام ١٢ دولة عضوا سحب وحداتها العسكرية الوطنية من عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال، زادت باكستان وحدتها العسكرية بحوالي ٢٠٠٠ فرد من جميع الرتب، في حين استمرت الهند، التي فقدت ٧ من أفراد قوة حفظ السلام البواسل في كمين في ٢٢ آب/أغسطس ١٩٩٤ أدنته بقوة، وكذلك استمرت ٢٠ دولة عضوا أخرى في الحفاظ على اسهامها الرئيسي في عملية الأمم المتحدة في الصومال. واعتبارا من ٢ آب/أغسطس ١٩٩٤، بلغ العدد الكلي لأفراد عملية الأمم المتحدة في الصومال ١٨ ٧٦١ فردا.

٦٨٦ - ولم يكن واضحا لي أن الحالة السائدة في الصومال تسمح للقوة بالإسهام اسهاما فعالا في صون الأمن الى الدرجة التي تبرر حجمها الراهن وتكاليفها الحالية. ولذا خلصت الى أنه قد يكون من الممكن بدء تخفيض في مستوى القوات المخصصة لعملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال، مع مراعاة وجهات نظر الوكالات الإنسانية والمنظمات غير الحكومية. ووافق مجلس الأمن على اقتراحي، الذي يستند الى تقييم ممثلي الخاص والبعثة الخاصة، وذلك التخفيض مبدئي للقوة الى

عملية إنسانية رئيسية؛ واتخاذ الخطوات الأولى نحو إعادة التعمير والتأهيل.

الدبلوماسية الوقائية والنشر

٦٩٦ - إن وجود قوة الأمم المتحدة للحماية في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة أسهم إسهاماً كبيراً في تحقيق الاستقرار، ومن المؤكد أنه رفع الثمن السياسي الذي سيتكبده أي هجوم خارجي على وحدة أراضي الجمهورية. ومع ذلك فإن قوة الأمم المتحدة للحماية ترى أن المصادر التي من الأرجح أن تثير العنف وعدم الاستقرار هي مصادر داخلية، ومن ثم بدأت، تبعاً لقرار مجلس الأمن ٩٠٨ (١٩٩٤)، في بذل مساعيها الحميدة لدى الحكومة.

٦٩٧ - وفي العام الماضي، واصل السيد سايروس فانس، ممثلي الخاص، جهوده باسمي لحل الخلافات القائمة بين اليونان وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة.

٦٩٨ - وفي ١٠ آذار/مارس ١٩٩٤، في جنيف، بدأ الممثل الخاص لسلسلة اجتماعات متوازية مكثفة مع الطرفين امتدت منذ ذلك الحين إلى تموز/يوليه ١٩٩٤. وفي أثناء تلك الاجتماعات، أعطى ممثلي الخاص الطرفين مشروع اتفاق يثبت الحدود المشتركة القائمة حالياً بوصفها حدوداً دولية، ويضع تدابير لبناء الثقة والصداقة والتعاون وحسن الجوار. لكن الطرفين لم يوافقا على محاولة لاحقة لتعزيز العملية عن طريق التوصل إلى اتفاق أولي بشأن عدد محدود من القضايا، من بينها مسألة الحدود بين الطرفين، وتفسير دستور جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، ومسألة الأنشطة العدوانية والأعمال الدعائية و"التدابير المضادة" التي اتخذتها اليونان، مع ترك القضايا الأخرى عن عمد إلى مرحلة ثانية.

٦٩٩ - وفي الفترة من ١٠ إلى ١٣ تموز/يوليه، اجتمع السيد فانس مع وزير خارجية اليونان وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة. وتركزت المناقشات على الخلاف الجوهرية الأساسي بين الطرفين، وهو الاسم الرسمي لجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة الذي ستعترف به جميع الدول. وقد استعرض مع كل طرف مختلف المقترحات التي قدمت من قبل، وأيضاً عدداً من الأفكار الجديدة، استعراضاً كاملاً. وأشار وفد جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة إلى المتطلبات المتعلقة بمواعيد الانتخابات فيها، واتفق الطرفان على مواصلة المناقشات مع الممثل الخاص للأمين العام في خريف عام ١٩٩٤. وقد قمت بإبلاغ مجلس الأمن بهذه التطورات وباجتماعي بالوزيرين في رسالة مؤرخة ٥ آب/أغسطس ١٩٩٤ (S/1994/978).

المجموعة إعداد ترتيبات للإنذار المبكر؛ وضمان توافر مخزونات للطوارئ؛ وتحديد المرافق والمنشآت والطرق الرئيسية؛ وتخطيط الإجلاء. وعندما واجهت الصومال حالة طوارئ صحية ناشئة عن انتشار الكوليرا، تمكنت المنظمات المعنية من إنشاء آلية تنسيق فعالة لضمان الاستجابة الفورية. وقد أدى هذا إلى معدل وفيات منخفض نسبياً رغماً عن انتشار المرض بسرعة إلى أجزاء كثيرة من البلد.

٦٩٢ - ورغماً عن استمرار الجهود للاستجابة لاحتياجات الطوارئ في البلد كله، يجري توجيه المساعدة في الإصلاح والتعمير إلى تلك المناطق التي تحقق فيها الاستقرار والأمن. واستجابة لدعوة إعلان أديس أبابا لمبادرات صومالية تسهل التعمير والإصلاح، أنشئت هيئة تنسيق المعونة الصومالية، واتخذت خطة عمل للنصف الأول من عام ١٩٩٤. وقد بدأت بعثات متعددة المانحين سلسلة من الزيارات إلى المناطق المستوفية للمعايير التي حددتها هيئة تنسيق المعونة الصومالية. ونظراً للطبيعة الطويلة الأجل التي تتسم بها أنشطة التعمير والتنمية، نقل مكتب الأمم المتحدة الإنمائي في الصومال من عملية الأمم المتحدة في الصومال إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ومن المتوقع أن يقدم هذا المكتب دعماً مؤسسياً وتحليلياً للسياسات للإدارة الصومالية المقبلة.

٦٩٣ - وقد كانت الاستجابة الدولية للاحتياجات الإنسانية في الصومال سخية على العموم، وأنقذت حياة الكثيرين. بيد أنه رغماً عن المكاسب المسجلة، لا تزال الحالة هشة. وفي التحليل الأخير، لن يوفر الأساس للتغلب على المصاعب الأمنية التي لا تزال تقف في سبيل التحدي المتمثل في إعادة بناء هذا البلد المخرب سوى تسوية سياسية دائمة.

٨ - يوغوسلافيا السابقة

٦٩٤ - لا تزال الحالة المعقدة بصورة متزايدة في يوغوسلافيا السابقة تتطلب اهتماماً وموارد من المجتمع الدولي والأمم المتحدة. وقد واصلت المنظمة في السنة الماضية الاضطلاع بولايات متعددة في بيئة تشيع فيها حلقات متصلة من الموت والدمار واندلاع الصراع على فترات متقطعة، والتقلبات التي لا مفر منها في السعي للتوصل إلى حل تفاوضي سلمي للنزاعات الحالية.

٦٩٥ - وتشمل الجهود التي تبذلها المنظمة الدبلوماسية الوقائية ونشر قوات في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة؛ وصنع السلام دعماً للبحث عن حلول تفاوضية للنزاعات التي نشبت في أماكن أخرى في يوغوسلافيا السابقة؛ وتنفيذ نطاق واسع من مهام حفظ السلام، وبذل جهود لتقديم مرتكبي جرائم الحرب إلى العدالة؛ وتنفيذ

صنع السلام

٧٠٠ - منذ تقريره الأخير، ظل المؤتمر الدولي المعني بيوغوسلافيا السابقة، المنشأ في آب/أغسطس ١٩٩٢، محفلاً تفاوضياً دائماً من أجل التوصل إلى حل سياسي لمختلف المشاكل الناجمة عن حل الاتحاد الفيدرالي السابق. ويتولى حالياً رئاسة اللجنة التوجيهية للمؤتمر ثورفالد ستولتنبيرغ، ممثلاً للأمم المتحدة، واللورد أوين ممثلاً للاتحاد الأوروبي. ومن جهة أخرى، يعمل السيد ياسوشي أكاشي منذ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤ بوصفه ممثلي الخاص ليوغوسلافيا السابقة ورئيس بعثة قوة الأمم المتحدة للحماية.

٧٠١ - وفي أيلول/سبتمبر ١٩٩٣، لم تحظ خطة السلام المتعلقة بالبوسنة والهرسك، التي أجرى رئيساً للجنة التوجيهية للمؤتمر الدولي المعني بيوغوسلافيا مفاوضات بشأنها بقبول الأطراف. ومنذ شباط/فبراير من هذا العام، حظيت الجهود الرامية إلى التوصل إلى تسوية تفاوضية بزخم جديد مع إنشاء فريق للاتصال يضم الاتحاد الروسي وألمانيا وفرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية. وفي ٦ تموز/يوليه، في جنيف، قدم فريق الاتصال خريطة من أجل تسوية سياسية للبوسنة عموماً إلى الأطراف البوسنية. وتخصص الخريطة نحو ٥١ في المائة من أراضي البوسنة والهرسك للاتحاد البوسني الكرواتي و ٤٩ في المائة لصرب البوسنة وطلب إلى الأطراف البوسنية أن ترد رسمياً على الخريطة في موعد أقصاه ١٩ تموز/يوليه. وأشار برلمان جمهورية البوسنة والهرسك في ١٨ تموز/يوليه إلى موافقته على الخطة، بينما رفضت السلطات الصربية البوسنية الخطة في ثلاث مناسبات، مما دفع فريق الاتصال إلى النظر في تدابير أخرى تدفع الصرب للامتثال.

٧٠٢ - وفي أوائل آب/أغسطس، قطعت السلطات في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود) العلاقات الاقتصادية والسياسية مع قادة صرب البوسنة واتخذت تدابير لقطع الاتصالات السلوكية واللاسلكية بين جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية والأراضي الخاضعة لسيطرة صرب البوسنة ومنع قيام المسؤولين الصرب في البوسنة بزيارات لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وإغلاق الحدود الممتدة مسافة ٣٠٠ ميل أمام حركة المرور بأكملها، باستثناء الأغذية والملابس والمساعدات الطبية.

٧٠٣ - وفي محاولة لإقناع سلطات صرب البوسنة بقبول خريطة فريق الاتصال، وبناءً على طلب، توجه السيد ستولتنبيرغ إلى بلغراد وبال في ١٢ و ١٣ آب/أغسطس. لكن مع الأسف، كررت سلطات البوسنة القول بأنها لا يمكنها قبول خريطة فريق الاتصال ما لم تلب طلبات معينة. وقد تأكد هذا الموقف مؤخراً من خلال

استفتاء جرى في الأراضي التي يسيطر عليها صرب البوسنة في ٢٧ و ٢٨ آب/أغسطس.

٧٠٤ - وفي كرواتيا، حظي إبرام اتفاق شامل لوقف إطلاق النار في زغرب في ٢٩ آذار/مارس ١٩٩٤ بقبول واسع النطاق بوصفه خطوة إيجابية. ومع ذلك فإن عدم إحراز تقدم نحو تطبيع العلاقات بين السلطات الكرواتية والسلطات الصربية المحلية في المناطق المشمولة بحماية الأمم المتحدة، ومن بينها على وجه الخصوص تطبيع العلاقات الاقتصادية كخطوة أولى، لا يزال من دواعي القلق.

٧٠٥ - وهناك عوامل مختلفة حددت ما يمكن تحقيقه في يوغوسلافيا السابقة. وهي تشمل الولايات المحددة المفوضة من مجلس الأمن، والموارد المتاحة لتنفيذها، والإرادة والتعاون من جانب جميع الأطراف المعنية. لكن الحقيقة هي أن ولاية المنظمة في يوغوسلافيا السابقة هي المساعدة في تخفيف آثار النزاع، ولا سيما عن طريق تقديم إغاثة إنسانية للمدنيين الذين يتحملون المعاناة والقيام، بصور مختلفة، بتيسير الجهود التي تبذلها جميع الأطراف للتوصل إلى حل تفاوضي. وعلى الرغم من أن المنظمة حاولت باستمرار تنفيذ هذه الولاية، فإن وجود الأمم المتحدة في حد ذاته لا يمكن أن يضمن هذا الحل.

٧٠٦ - وإنني على اعتقاد راسخ بأنه لا يمكن التوصل إلى حل دائم للمشاكل التي تحيق بيوغوسلافيا السابقة إلا بالوسائل السلمية. ففرض أي تسوية على جانب أو آخر بالوسائل العسكرية قد يسفر على أفضل نحو عن وقف مؤقت للأعمال القتالية، لكنه سيجر المجتمع الدولي في النهاية إلى مأزق أشد. وفي رسالتي الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن في ٢٤ تموز/يوليه، أشرت إلى التوصيات التي من المتوقع أن أقدمها إلى مجلس الأمن إذا وافقت الأطراف البوسنية على اقتراحات فريق الاتصال، والتوصيات في الحالة المغايرة، أي إذا لم توافق الأطراف عليها.

حفظ السلام

٧٠٧ - لا تزال التحديات هائلة أمام عمليات حفظ السلام في كرواتيا وفي البوسنة والهرسك، وهي تزداد من حيث عددها وتعقيدها. وكان عدد الإصابات في صفوف قوات الأمم المتحدة عالياً: فحتى ١٦ آب/أغسطس بلغ عدد أفراد قوة الأمم المتحدة للحماية الذين لقوا حتفهم ١٠٥ أفراد منذ عام ١٩٩٢، كثير منهم بسبب النيران العداوية، بينما أصيب ١٠٠ فرد آخرين بجراح. وخلال السنة الماضية، مدد مجلس الأمن ولاية قوة الأمم المتحدة للحماية مرتين بناءً على اقتراحي، في ٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣ و ٣١ آذار/مارس ١٩٩٤. ولدى قوة

المشمولة بحماية الأمم المتحدة. وفي ١١ آب/أغسطس، أصدر مجلس الأمن بياناً رئاسياً وصف فيه هذه الإغلاقات بأنها "غير مقبولة" وطلب إلى سلطات زغرب تسهيل الدخول إلى جميع نقاط التفتيش الـ ١٩ دون عوائق كما هو متفق عليه في اتفاق وقف إطلاق النار الذي تم التوصل إليه في آذار/مارس. ونقاط التفتيش هذه مفتوحة الآن.

٧١١ - وفي البوسنة والهرسك، كان الإنجاز الرئيسي الذي حققته قوة الأمم المتحدة للحماية هو ابقاء مطار سراييفو مفتوحاً وتوفير الإغاثة الإنسانية في كل أنحاء الجمهورية. وفي أعقاب الوفيات المفجعة التي أسفر عنها قصف سوق مزدحم في سراييفو في شباط/فبراير ١٩٩٤، تفاوضت قوة الأمم المتحدة للحماية على وقف فعال لإطلاق النار بدعم من منظمة حلف شمال الأطلسي مما أدى إلى وقف قصف سراييفو واستهداف سكانها المدنيين. وحررت هذه الجهود سكان المدينة من الهجمات العسكرية المباشرة لأول مرة منذ نيسان/أبريل ١٩٩٢. غير أن الحالة في البوسنة والهرسك في أواخر تموز/يوليه، ولا سيما في سراييفو، بدأت تتدهور من جراء استئناف عمليات القنص على نطاق واسع، والإغلاق المتقطع لمطار سراييفو أمام الرحلات الجوية للمعونة الإنسانية، وإعاقة قوافل المعونة الإنسانية، وفرض قيود على حرية حركة قوة الأمم المتحدة للحماية، وإغلاق المداخل الرئيسية إلى سراييفو، والانتهاكات المتكررة لمنطقة الـ ٢٠ كيلومتراً المحظور فيها استعمال الأسلحة الثقيلة.

٧١٢ - وما زلت قلقاً من أن الهجمات العسكرية المتجددة في الأجزاء الوسطى والشمالية الشرقية من البلد، التي بدأت في منتصف آب/أغسطس، يمكن أن تتطور إلى صراع واسع النطاق في البوسنة والهرسك، وربما في مناطق تتجاوزها. ولا يمكن أيضاً استبعاد احتمال قيام الأطراف المتحاربة في كرواتيا باستئناف الأعمال العدائية، ولا سيما إذا ضاعفت الفرصة الحالية للسلام في البوسنة والهرسك.

٧١٣ - وكان هناك تطور رئيسي آخر هو اتفاق وقف إطلاق النار بين حكومة جمهورية البوسنة والهرسك والحزب الكرواتي البوسني، والاتفاقات الإطارية الموقعة في واشنطن في ١ آذار/مارس ١٩٩٤. وقد أنهت هذه الاتفاقات بالفعل الأعمال العدائية بين مسلمي البوسنة والطوائف الكرواتية البوسنية، ويبدو أن هذه الاتفاقات تنطوي على إمكانية التوصل إلى سلام دائم. وكان وجود قوة الأمم المتحدة للحماية عاملاً أساسياً في الانخفاض التدريجي للتوترات بين الجاليتين.

الأمم المتحدة للحماية الآن ما مجموعه ٢٨ ٠٠٠ فرد عسكري - أي ما يزيد على السنة الماضية بنحو ١٤ ٠٠٠، على الرغم من أن هذا العدد أقل من عدد الأفراد المأذون بهم بمقدار ٧ ٠٠٠. وهذه العملية هي أكبر عملية لحفظ السلام في تاريخ الأمم المتحدة على الإطلاق. والتكاليف الحالية للعمليات العسكرية، باستثناء الاحتياجات من المساعدة الإنسانية، محددة في الميزانية بمقدار ١٥٣ مليون دولار في الشهر، أي ما يزيد على ٥ ملايين دولار في اليوم. وللأسف، فإن الصعوبات المالية التي تؤثر على العملية لم تخف.

٧٠٨ - ونظراً لعدم وجود تقدم حقيقي نحو السلام، فإن عدة بلدان مساهمة بقوات تواصل إثارة إمكانية إعادة تقييم مشاركتها في قوة الأمم المتحدة للحماية. ويتصاعد صدور هذه النداءات في الوقت الذي تمر به العملية السلمية بمرحلة حرجية بسبب تصاعد العمليات العسكرية على الأرض. وأشارت البلدان المساهمة بقوات بصفة خاصة إلى أنها تعتزم سحب قواتها في عملية حفظ السلام في حالة رفع الحظر الدولي على الأسلحة الذي فرضه مجلس الأمن في قراره ٧١٣ (١٩٩١) على يوغوسلافيا السابقة فيما يتعلق بجمهورية البوسنة والهرسك.

٧٠٩ - ونظراً لعدم وجود اتفاق عام للسلام في كرواتيا وفي البوسنة والهرسك، زاد تعقيد دور قوة الأمم المتحدة للحماية في يوغوسلافيا السابقة. إذ تولت القوة مسؤوليات وأصبحت مشاركة في عمليات لم تكن متوقعة عندما أنشأ مجلس الأمن القوة للمرة الأولى بالقرار ٧٤٣ (١٩٩٢). واستجابة للتطورات السريعة للأحداث، أصدر مجلس الأمن ٥٨ قراراً، ونفس العدد تقريباً من البيانات الرئاسية، فيما يتصل بيوغوسلافيا السابقة، أثرت كلها على عمل القوة.

٧١٠ - وعلى الرغم من أن الطريق ما زال طويلاً، فقد ساهمت قوة الأمم المتحدة للحماية مساهمة كبيرة في الحد من الأعمال العدائية. ففي كرواتيا، كما ذكر آنفاً، لم يؤد اتفاق وقف إطلاق النار المبرم في ٢٩ آذار/مارس ١٩٩٤ إلى تقدم نحو التوصل إلى حل سياسي على المدى الطويل. وما زال على قوة الأمم المتحدة للحماية أن تنفذ الأجزاء الحاسمة الأخرى من ولايتها - أي نزاع السلاح في المناطق المشمولة بحماية الأمم المتحدة، وعودة اللاجئين والنازحين إلى ديارهم، وإعادة السلطة الكرواتية إلى المناطق المشمولة بحماية الأمم المتحدة وإلى "المناطق الرمزية"، وتوفير رقابة على الحدود. ومما أدى إلى زيادة عرقلة عمل قوة الأمم المتحدة للحماية تلك الأعمال الأخيرة التي قام بها المتظاهرون الذين ينتمون إلى رابطة النازحين لكرواتيا، مع التعاون الظاهر من جانب الشرطة الكرواتية المحلية لإعاقة نقاط العبور إلى المناطق

٧١٨ - وقد تولى السيد تادويز ماتسوفيكى المقرر الخاص، إدارة عدد من البعثات الى يوغوسلافيا السابقة وقدم تقارير منتظمة الى لجنة حقوق الإنسان، أتيحت أيضا للجمعية العامة ومجلس الأمن. وفي ثمانية تقارير، قدم المقرر الخاص تقييما لحالة حقوق الإنسان في كرواتيا والبوسنة والهرسك وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، ووجه الانتباه الى انتشار التعديات على الحقوق الأساسية لسكان هذه الدول على نطاق واسع، كما أبلغ عن حالات أكثر خصوصية مثل غورازده وتشريد المسلمين في موستار. وفي جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، أشار المقرر الخاص الى أن حالة هذا البلد شديدة الصعوبة، إذ وقع البلد بين شقي الرحى، أي الجزاءات المفروضة على جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود) من ناحية والحظر الاقتصادي الذي تفرضه اليونان من ناحية أخرى. ولم يقيم المقرر الخاص بزيارة الإقليم الذي يسيطر عليه صرب البوسنة.

٧١٩ - وخلال الفترة المستعرضة، اختتمت لجنة الخبراء المنشأة عملا بقرار مجلس الأمن ٧٨٠ (١٩٩٢)، أعمالها. وقد خلصت اللجنة في تقريرها الختامي المقدم الى مجلس الأمن في ٢٧ أيار/مايو ١٩٩٤ (S/1994/674)، الى أنه حدثت على نطاق واسع في إقليم يوغوسلافيا السابقة انتهاكات خطيرة لاتفاقيات جنيف وانتهاكات أخرى للقانون الإنساني الدولي.

٧٢٠ - ومن التطورات الهامة إنشاء المحكمة الدولية لمحكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الخطيرة للقانون الإنساني الدولي المرتكبة في يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١. فقد انتخبت الجمعية العامة أحد عشر قاضيا لعضوية المحكمة الدولية لفترة أربع سنوات، وهم: السيد جورج ميشيل أبو صعب (مصر)، والسيدة اليزابيث أوديو - بنيتو (كوستاريكا)، والسيد جول ديشين (كندا)، والسير نينيان ستيفن (أستراليا)، والسيد رستم س. سيدوا (باكستان)، والسيد لال شاد فوهرا (ماليزيا)، والسيد أدولفس غودوين كاريبي - وايت (نيجيريا) والسيد أنطونيو كاسيسي (إيطاليا)، والسيدة غابرييل كيرك ماكدونالد (الولايات المتحدة الأمريكية) والسيد جرمين لوفوا دي كوستيل (حل محله، عقب استقالته، السيد كلود جوردا) (فرنسا)، والسيد لي هاوبي (الصين). وبدأ قضاة المحكمة عملهم في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣. وقد انتخب السيد أنطونيو كاسيسي رئيسا للمحكمة.

٧٢١ - وقد عقدت المحكمة حتى الآن أربعة اجتماعات في لاهاي، اعتمد القضاة خلالها أصول الاجراءات والبيانات النازمة للاجراءات القانونية بدءا من التحقيق ومرحلة ما قبل المحاكمة ووصولاً الى المحاكمة ومرحلة ما بعد المحاكمة، بما في ذلك حقوق المشتبه فيهم والمتهمين

٧١٤ - وهكذا لعبت قوة الأمم المتحدة للحماية، على الرغم من ولايتها المحدودة وضيق مواردها العسكرية، دورا رئيسيا في تحقيق الاستقرار وساهمت في تطبيع الحالة، ولا سيما في سراييفو وحولها، وعلى امتداد خطوط المواجهة في كرواتيا وفي البوسنة والهرسك. واستخدمت قوة الأمم المتحدة للحماية وهي تضطلع بولايتها الأساليب التقليدية لحفظ السلام القائمة على وضع قوات فاصلة ورصد امتثال الأطراف عن طريق نشر قواتها بينها وتعاونها مع هذه الأطراف.

٧١٥ - وفي الوقت ذاته، كانت لهذه الأساليب نتائج متفاوتة في "المناطق الآمنة" حيث هناك تباين هائل بين توقعات الحكومة والقدرة الفعلية لقوة الأمم المتحدة للحماية على إبقاء هذه المناطق آمنة. وبالإضافة إلى ذلك، أدت إمكانية استخدام القوة الجوية في المناطق الآمنة وحولها إلى توجيه طلبات متضاربة إلى قوة الأمم المتحدة للحماية لا تستطيع الوفاء بها على نحو معقول دون تعريض أمنها للخطر، بالإضافة إلى حيادها، وقدرتها على تنفيذ ولايتها العامة. وإذ يجدر بالإشارة أن هذه الولاية لا تنطوي على الدفاع عن الأراضي، بل حماية السكان المدنيين في المناطق الآمنة بحكم وجودها بينهم، ويستفاد من تجربة قوة الأمم المتحدة للحماية فيما يتعلق بمفهوم المناطق الآمنة أن هذه القوات لا يمكن أن تؤدي عملها إلا في سياق إنساني بحث.

٧١٦ - ونظرا لما هو عليه الوضع، فإن إنجازات قوة الأمم المتحدة للحماية كانت كبيرة. غير أن قوة لحفظ السلام مثل قوة الأمم المتحدة للحماية لا تستطيع أن تحافظ إلى ما لا نهاية على هذه الإنجازات أو تضمن الامتثال لاتفاقات وقف إطلاق النار الجزئية، ومراعاة المناطق المحرمة عسكريا، وللإنذارات الصادرة عن المنظمات الإقليمية، ما لم يتم كحد أدنى تحقيق تقدم نحو اتفاق بشأن وقف شامل للأعمال العدائية يمهد لإجراء مفاوضات سياسية موضوعية بشأن تحقيق تسوية عامة. إذ لا يمكن لعملية حفظ السلام ولا ينبغي لها أن تكون بديلا عن حل سياسي للنزاع.

حقوق الإنسان وجرائم الحرب

٧١٧ - في آب/أغسطس ١٩٩٢، عقدت لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة دورة خاصة، هي الأولى في تاريخ هذه اللجنة، بشأن حالة حقوق الإنسان في يوغوسلافيا السابقة. وقد طلبت اللجنة من الرئيس أن يعين مقررًا خاصًا للتحقيق من المصدر مباشرة في حالة حقوق الإنسان في يوغوسلافيا السابقة، ولا سيما داخل البوسنة والهرسك، ووضع توصيات لإنهاء انتهاكات حقوق الإنسان والحيولة دون تكرار حدوثها، والقيام، على نحو منهجي، بجمع معلومات عن أي انتهاكات قد تكون وقعت لحقوق الإنسان وقد تشكل جرائم حرب.

٧٢٦ - أما أحدث نداء موحد مشترك بين الوكالات من أجل برامج المساعدة الإنسانية في يوغوسلافيا السابقة فقد أصدرته بصورة مشتركة إدارة الشؤون الإنسانية ومفوضية شؤون اللاجئين في ١١ أيار/مايو ١٩٩٤. ويتناول هذا النداء المساعدة الفورية الطارئة خلال الفترة من ١ تموز/يوليه إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤. ويوضح هذا النداء أن حالة الطوارئ الإنسانية مازالت قائمة، وبالتالي يجب أن تظل الحاجات الإنسانية الماسة لأكثر من ٤ ملايين نسمة في مرتبة الأولوية. ومن أصل مجموع الحاجات المسقطة بمبلغ ٧٢١ مليون دولار، تم التعهد بدفع ٥٦٦ مليون دولار.

التعمير والإنعاش

٧٢٧ - نص قرار مجلس الأمن ٩٠٠ (١٩٩٤) على تعيين منسق خاص للإشراف على الجهود الرامية إلى استعادة ظروف الحياة الاعتيادية لسكان سراييفو. وقد عين السيد وليم إيكلتون في منتصف شهر نيسان/أبريل ويقوم الآن على تنسيق خطة عمل لإنعاش وتعمير سراييفو، اعتمدت في مؤتمر خاص عقد في فيينا يومي ٢٤ و ٢٥ أيار/مايو ١٩٩٤. وقد قمت في منتصف شهر حزيران/يونيه بعقد مؤتمر للجهات المانحة المحتملة لإعلان التبرعات تم خلاله التعهد بالتزامات بلغت ما يقارب ٧٠ مليون دولار.

واو - التعاون مع المنظمات الاقليمية

٧٢٨ - جاء في تقرير المعنون "خطة للسلام" (A/47/277-S/24111) أن الترتيبات أو الوكالات الاقليمية تتوافر لديها، في حالات كثيرة، امكانات ينبغي استغلالها في الوفاء بالمهام المتمثلة في الدبلوماسية الوقائية، وحفظ السلام، وصنع السلام، وبناء السلام بعد انتهاء الصراع. ولذا أوصت "خطة للسلام" بزيادة مشاركة الترتيبات والمنظمات الاقليمية في أنشطة الأمم المتحدة المتصلة بالسلام. وقد أيدت الدول الأعضاء هذه التوصيات. وفي ٢٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣، دعا مجلس الأمن الترتيبات والمنظمات الاقليمية إلى أن تدرس على سبيل الأولوية سبل ووسائل تعزيز هياكلها ووظائفها بما يساير اهتمامات الأمم المتحدة في ميدان السلم والأمن الدوليين (انظر S/25184).

٧٢٩ - ومن شأن الردود الايجابية التي ردت بها على تلك الدعوة ترتيبات ومنظمات اقليمية عديدة أن تساعد على تأليف مجموعة من المبادئ تنظم التعاون بينها وبين الأمم المتحدة، يؤمل أن يكون من بينها زيادة تقاسم المسؤولية. وقد رحبت الجمعية العامة في قرارها ٤٢/٤٨ المؤرخ ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ بجهود الرامية إلى

وحماية الضحايا والشهود؛ والقواعد النازمة لاحتجاز الأشخاص الذين هم رهن المحاكمة أو الاستئناف؛ وقواعد تعيين محامين للمشتبه فيهم والمتهمين الذين يتقرر أنهم معوزون.

٧٢٢ - وبالقرار ٩٣٦ (١٩٩٤) المؤرخ ٨ تموز/يوليه ١٩٩٤، عين مجلس الأمن السيد ريتشارد ج. غولدستون (جنوب أفريقيا) مدعيا عاما للمحكمة الدولية. وتسلم السيد غولدستون منصبه في ١٥ آب/أغسطس ١٩٩٤. وأصبح مكتب المدعي العام الآن، بمساعدة موظفين أسهمت بهم الحكومات، يعمل على نحو كامل، في إجراء التحقيقات وإعداد لوائح الاتهام، ومن المتوقع أن تقدم أولى اللوائح بحلول نهاية هذه السنة لإقرارها.

العمليات الإنسانية

٧٢٣ - نظرا لأن سلسلة الجهود الدبلوماسية المبذولة لم تفلح حتى الآن في الوصول إلى حل سياسي للأزمة في يوغوسلافيا السابقة فقد دعي المجتمع الدولي إلى دعم عملية إنسانية لا مثيل لها لمواجهة احتياجات البقاء الأساسية لعدد متزايد باطراد من المتضررين بالنزاع. فقد تجاوز عدد الأشخاص الذين يحتاجون إلى مساعدة إنسانية الآن ٤ ملايين نسمة، منهم ٢,٧ من ملايين الأشخاص يعيشون داخل حدود البوسنة والهرسك. ومن دواعي الرضا الكبير أن كثيرا من البلدان ذات المصالح المختلفة استطاعت أن تستجيب على نحو جماعي بالتزام وسخاء لمختلف النداءات من أجل المعونة الإنسانية.

٧٢٤ - ويجري جلب المساعدة الإنسانية إلى المحتاجين من خلال طرق متنوعة، منها العملية التي تقوم مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين على تنسيقها لشحن المعونة جوا إلى سراييفو، ونقلها بالقوافل البرية إلى جميع أنحاء البوسنة والهرسك وسائر أجزاء يوغوسلافيا السابقة، وإلقاء المعونة من الجو في المناطق المحاصرة التي لا يمكن الوصول إليها بالطرق البرية.

٧٢٥ - وفي تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣، ومع اقتراب الشتاء واستمرار الأعمال العدائية، أصدرت الأمم المتحدة نداء موحدًا جديدًا مشتركًا بين الوكالات من أجل برامج المساعدة الإنسانية. وعلى الرغم من المشاكل العديدة التي يواجهها توصيل المساعدة الإنسانية وتزايد العقوبات في وجه الموظفين والعمليات في المجال الإنساني من حيث الأمن وحرية الحركة والوصول إلى المحتاجين، فقد نجحت الجهود الإنسانية - في وجه العقوبات الشديدة - من تمكين المحتاجين من البقاء على قيد الحياة خلال فصل شتاء آخر.

٧٣٤ - استمر تعزيز العلاقات بين الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية، عملاً بالقرار ١١/٤٧ المؤرخ ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢. وكثيرة لهذه العلاقة قام الأمين العام لمنظمة الدول الأمريكية في ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ وقمت أنا في ١٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣ بتعيين دانتى كابوتو مبعوثاً خاصاً لهائيتي. ويقدم السيد كابوتو، الذي ما زال يعمل بهذه الصفة، تقارير إلى المنظميتين. ولا يزال التعاون مع منظمة الدول الأمريكية بشأن هايتي مستمراً (انظر الفقرات ٥٢٩-٥٤٠ أعلاه) وكذلك بشأن عدة مجالات أخرى من بينها الشؤون الانسانية، وحقوق الانسان، والشؤون السياسية والقانونية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وفي هذا الصدد، عقد الاجتماع العام الثاني بين ممثلي الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية بمقر منظمة الدول الأمريكية في أيار/مايو ١٩٩٣، وعقد اجتماع قطاعي بشأن إدارة الكوارث الطبيعية في الأمريكتين، في بربادوس في نيسان/ابريل ١٩٩٤. وما برج ممثلو كل من المنظميتين يشتركون في اجتماعات ومؤتمرات المنظمة الأخرى ويتبادلون المعلومات عن المسائل محل الاهتمام المتبادل. وقد اشترك الأمين العام بالإجابة أيضاً في اجتماعي مع رؤساء المنظمات الاقليمية في ١ آب/أغسطس ١٩٩٤.

٢ - التعاون مع منظمة الوحدة الافريقية

٧٣٥ - يرجع تاريخ التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية في مجالي الدبلوماسية الوقائية وصنع السلام إلى عهد بعيد. وهناك مشاورات متواترة ومنظمة بيني وبين الأمين العام لمنظمة الوحدة الافريقية بشأن القضايا الافريقية الرئيسية من أجل تنسيق المبادرات والاجراءات في إطار الجهود الرامية إلى اتقاء الصراعات في افريقيا وفضها. وقد تعاونت الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية بشأن مسألة السلم والأمن الاقليميين فيما يتعلق بجنوب افريقيا والصومال. وكذلك بجملته بلدان من بينها، ليبيريا وبوروندي ورواندا. وفي جنوب افريقيا تعاونت بعثتا المراقبين الموفدتين من المنظميتين تعاوناً وثيقاً في إطار الجهود الرامية إلى تيسير عملية الحد من العنف السياسي وإحلال الديمقراطية في البلد، بما في ذلك الانتخابات التي أجريت في الفترة من ٢٦ إلى ٢٩ نيسان/ابريل ١٩٩٤ (انظر الفقرات ٧٧٨-٧٨٧) أدناه.

٧٣٦ - وفي أثناء السنة الماضية، قدمت الأمم المتحدة إلى أمانة منظمة الوحدة الافريقية، على أساس قصير الأجل، خدمات عدد من كبار موظفي الأمم المتحدة. وقد ساعد هؤلاء الموظفون منظمة الوحدة الافريقية في إعداد وثائق عن المتطلبات المالية والسوقية والادارية لعمليات حفظ السلام التي تضطلع بها منظمة الوحدة الافريقية، وكذلك عن إنشاء أمانة تدعم وتخدم جهاز تلك

وضع مجموعة من المبادئ التوجيهية تنظم التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الاقليمية.

٧٣٠ - وفي ١ آب/أغسطس ١٩٩٤ قمت بترتيب اجتماع في نيويورك بيني وبين رؤساء المنظمات الاقليمية، وهو أول اجتماع من نوعه.

٧٣١ - وكان الغرض من الاجتماع هو تقييم التعاون بين الأمم المتحدة والترتيبات والمنظمات الاقليمية بغية زيادة تعزيزه في المستقبل. وحضر الاجتماع وفود من رابطة الدول المستقلة، والأمانة العامة للكنولث، ومؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا، والاتحاد الأوروبي، وجامعة الدول العربية، ومنظمة حلف شمال الأطلسي، ومنظمة الوحدة الافريقية، ومنظمة الدول الأمريكية، ومنظمة المؤتمر الاسلامي واتحاد أوروبا الغربية. ودعيت الجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا ولكن لم يتسن لها الاشتراك. وقد اتفق المشاركون بوجه عام على أن المسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين تظل مسؤولية مجلس الأمن. وفي الوقت نفسه، أقر المشاركون باستصواب إضفاء اللامركزية على بعض المهام، بتفويض من الأمم المتحدة. ورأت وفود عديدة أن مفتاح توطيد التعاون والتنسيق بين الأمم المتحدة والمنظمات الاقليمية يتمثل في تبادل المعلومات عن الأزمات الناشئة بشكل سلس ومتواصل وفي مرحلة مبكرة بقدر كاف.

٧٣٢ - ومن بين المواضيع التي كانت موضع النظر، تدريب أفراد حفظ السلام المنتمين إلى المنظمات الاقليمية، وتنسيق قيادة وتوجيه عمليات حفظ السلام المشتركة؛ وتنسيق تنفيذ الجزاءات المفروضة بموجب الفصل السابع من الميثاق وتنسيق التحقق من تنفيذها.

٧٣٣ - وفي الوقت نفسه، يجري تعزيز آليات التشاور والتعاون بين الأمم المتحدة والترتيبات والمنظمات الاقليمية، وهو تقدم يمكن تحريره في إشراك منظمة الوحدة الافريقية ومنظمة المؤتمر الاسلامي وجامعة الدول العربية، في وقت مبكر، في شأن عملية الأمم المتحدة في الصومال؛ والمشاورات الدورية الرفيعة المستوى التي أجريتها مع فريق الاتصال الوزاري المعني بالبوسنة والهرسك، المنبثق عن منظمة المؤتمر الاسلامي؛ وتعاون الأمم المتحدة مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا في السعي إلى إيجاد حل للصراع في ليبيريا، عن طريق إنشاء بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبيريا؛ والمشاورات الدورية بين منظمة المؤتمر الاسلامي والأمانة العامة للأمم المتحدة فيما يتعلق بالجهود الرامية إلى إحلال السلام في أفغانستان.

١ - التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية

مخيفة. ورغم استمرار التهديدات التي يتعرض لها السلم والأمن الدوليان في أنحاء مختلفة من العالم، فإن التعاون في مجال نزع السلاح لم يتواصل فحسب وإنما هو قد تعزز أيضا بصورة ملموسة بفضل تدابير ومبادرات متضافرة من جانب الدول الأعضاء.

٧٤١ - وكان توافق الآراء الذي تم التوصل إليه في جوانب عدة من جوانب الحد من الأسلحة ونزع السلاح في دورة الجمعية العامة الثامنة والأربعين مؤشرا واضحا على انعقاد عزم المجتمع الدولي على مواصلة السعي بنشاط من أجل تحقيق نزع السلاح بمعناه الحقيقي.

٧٤٢ - وقد اتخذت الجمعية العامة قرارا بالاجماع دعت فيه جميع الدول الى دعم المفاوضات المتعددة الأطراف بشأن إبرام معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية (القرار ٧٠/٤٨ المؤرخ ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣) ووفر لمؤتمر نزع السلاح دعما سياسيا قويا في المفاوضات التي كان يتأهب لإجرائها على سبيل الأولوية حول إبرام هذه المعاهدة. وإنني ألاحظ بقدر من الارتياح أن المشاركين في المؤتمر بدأوا منذ ذلك الحين في إجراء مفاوضات جادة من أجل إبرام معاهدة ذات صبغة عالمية، يمكن التحقق بصورة متعددة الأطراف وعلى نحو فعال من تنفيذها. وسيكون لهذه المعاهدة أثرها القوي في منع انتشار الأسلحة النووية، وفي عملية نزع السلاح النووي، وبالتالي في تعزيز السلم والأمن الدوليين.

٧٤٣ - كما توافقت الآراء على دعم مبادرة هامة جديدة بشأن حظر انتاج المواد الإنشطارية التي تستخدم في صنع الأسلحة النووية وغير ذلك من الأجهزة المتفجرة النووية. وسيكون لإبرام معاهدة متعددة الأطراف غير تمييزية يمكن التحقق دوليا وبصورة فعالة من تنفيذها لحظر انتاج المواد الإنشطارية التي تستخدم في صنع الأسلحة النووية وغيرها من الأجهزة المتفجرة النووية مساهمته الكبيرة في الجهود الإنمائية العالمية.

٧٤٤ - وقد عملت هذه التطورات، الى جانب جهود أخرى من أجل وضع تدابير أو ترتيبات فعالة لضمان عدم تعرض الدول غير الحائزة للأسلحة النووية لاستعمال هذه الأسلحة أو التهديد باستعمالها ضدها، على تعزيز فرص نجاح مؤتمر الأطراف في معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، المقرر عقده في عام ١٩٩٥. ولا تزال المعاهدة تؤدي دورا حاسما في منع زيادة انتشار الأسلحة النووية. وينبغي تمديد فترة نفاذها الى ما لا نهاية ودون شروط.

٧٤٥ - ويسرني أن كازاخستان صدقت على المعاهدة اقتداء ببييلاروس. والمأمول أن تصبح أوكرانيا في القريب العاجل طرفا في المعاهدة كدولة غير حائزة للأسلحة

المنظمة المركزي المخصص لاتقاء الصراعات وإدارتها وفرضها.

٧٣٧ - وفي سياق بناء السلام بعد انتهاء الصراع، بدأت المنظمتان أيضا تتعاونان في رصد التغير الديمقراطي، مع إيلاء عناية خاصة لمراقبة الانتخابات. وقد انضمت منظمة الوحدة الأفريقية إلى عضوية شبكة معلومات المساعدة الانتخابية التي أنشئت في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢ والتي تتولى الأمم المتحدة تنسيقها. وتعاونت المنظمتان تعاونًا فعالًا في مراقبة الانتخابات، وآخرها في إريتريا وملاوي وجنوب إفريقيا. وتوفر الأمم المتحدة أيضا لمنظمة الوحدة الأفريقية أشكالًا شتى من المساعدة التقنية، تشمل المشورة والتمويل واللوازم الانتخابية.

٧٣٨ - وخلال مؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية المعقد في تونس العاصمة في الفترة من ١٣ إلى ١٥ حزيران/يونيه ١٩٩٤، أتيحت لي فرصة الالتقاء بالعديد من القادة الأفارقة وتبادل الآراء معهم حول القضايا ذات الأولوية محل الاهتمام المشترك. وتناولت المناقشات الحالة السياسية والاقتصادية بوجه عام في إفريقيا، وكذلك قضايا محددة تتعلق بحملة بلدان من بينها أنغولا وبوروندي والصومال وليبيريا وموزامبيق.

٣ - التعاون في المنطقة الأوروبية

٧٣٩ - تم خلال السنة الماضية تعزيز التعاون مع المنظمات الإقليمية في المنطقة الأوروبية. وقد أتيحت للأمم المتحدة فرصة العمل عن كثب مع منظمة حلف شمال الأطلسي في بعض جوانب العمليات العسكرية لقوة الأمم المتحدة للحماية في البوسنة والهرسك. وبذلك في أماكن أخرى جهود لتوسيع نطاق التعاون مع مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا، ولا سيما فيما يتصل بالحالة في أبخازيا وجمهورية جورجيا. كما أن بعثة الأمم المتحدة في جورجيا تتعاون مع قوة حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة. وفضلا عن ذلك أجرت الأمم المتحدة ومؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا مناقشات في جنيف بشأن حقوق الإنسان والتطورات الاقتصادية في أوروبا.

زاي - نزع السلاح

٧٤٠ - أكدت في تقريرتي السابق عن أعمال المنظمة أهمية الحفاظ على قوة الدفع المتولدة عن الانجازات الإيجابية الكثيرة التي تحققت في ميدان نزع السلاح. والجهود الرامية الى وقف تدفقات الأسلحة التي تجري بلا ضابط وإلى منع انتشار أسلحة التدمير الشامل جهود لها أولوية في المساعي الدولية لنزع السلاح. ولا سيما في ضوء اتساع الصراعات الإقليمية ودون الإقليمية بصورة

٧٥٠ - كما يمكن تحسين كفاءة السجل تحسينا كبيرا إذا بذلت جهود على الصعيدين الاقليمي ودون الاقليمي لتعزيز الشفافية في المجالات التي لها صلة خاصة بالاهتمامات الأمنية للدول في تلك المناطق. ويمكن تتيح هذه الجهود تعزيز السجل العالمي وتكميله، ويمكن أن تزيد قيمة السجل إذا تم، بالإضافة الى توفير الشفافية في التجارة الدولية للأسلحة توسيع نطاق السجل في أقرب وقت ممكن لكي يتضمن بيانات عن الحيازات والمشتريات العسكرية التي تعتمد على الانتاج الوطني. وفي هذا السياق، فإنني أعتقد أن من المهم إجراء استعراضات دورية للتأكد من استمرار عمل السجل ولزيادة تطويره، والاضطلاع بهذه الاستعراضات على النحو الذي أوصى به فريق الخبراء الحكوميين المعني باستمرار عمل سجل الأسلحة التقليدية وزيادة تطويره في التقرير الذي انتهى من وضعه مؤخرا.

٧٥١ - وكما يتبين من المناقشات التي دارت في مختلف محافل نزع السلاح، فإن الدول الأعضاء تواصل النظر في مسألة نقل التكنولوجيا ذات الغرض المزدوج. وهذا أمر يدعوني الى التفاؤل، وإنني أحث الدول على مواصلة تقديم مقترحات شاملة بشأن هذه القضية ذات الأهمية العالمية. ولكي تكون هذه المقترحات فعالة، فإنها ينبغي أن تكون قائمة على إدراك أن أية محاولات تبذل لمنع إساءة استخدام التكنولوجيا لأغراض عسكرية ينبغي أن يكون نبراسها هو الحاجة الى منع إعاقة فرص التنمية المشروعة.

٧٥٢ - وحسب ما أكدته في تقريرتي عن الأبعاد الجديدة لضبط التسليح ونزع السلاح في فترة ما بعد الحرب الباردة، فإن تنفيذ اتفاقات نزع السلاح يتطلب نظاما سليما ومأمونا من الناحية البيئية لتخزين مواد الأسلحة وتدميرها، وهو أمر يزداد أهمية نظرا الى الكميات الضخمة من المواد المتاحة اليوم التي يمكن استخدامها في صنع الأسلحة النووية. ويساورني قلق شديد إزاء الحوادث الأخيرة التي تشير الى أنه لا يجري ضمان سلامة هذه المواد وأمنها وأنه ربما تكون هناك سوق للاتجار غير المشروع بها. وعلى ذلك فإنني أحث على اتخاذ تدابير ثنائية أو متعددة الأطراف لضمان تخزين المواد النووية على نحو تتوافر فيه السلامة والأمن.

حاء - بناء السلام بعد انتهاء الصراع

٧٥٣ - يقصد ببناء السلام بعد انتهاء الصراع اتخاذ تدابير لتحديد ودعم الهياكل الرامية الى تعزيز السلام وتوطيده. وتدابير بناء السلام تبدأ في الغالب قبل نهاية الصراع، للإسراع في إقامة السلام على أسس متينة. ولهذا

النوعية. ويجب تشجيع كل إجراء من شأنه أن يساهم في استقرار النظام الدولي لعدم انتشار الأسلحة النووية. وفي هذا الصدد، فإن الجهود التي تبذل حاليا لإيجاد حلول مع جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية جهود لها قيمتها بالنسبة للمجتمع الدولي قاطبة.

٧٤٦ - وفيما يخص أسلحة التدمير الشامل الأخرى، فإن اللجنة التحضيرية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية تقوم بأعمال رائدة في إعدادها لتنفيذ اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستخدام الأسلحة الكيميائية. وفي ميدان متصل بذلك، فإن مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية وتدمير تلك الأسلحة سوف ينعقد في أيلول/سبتمبر من هذا العام للنظر في سبل تعزيز تنفيذ الاتفاقية.

٧٤٧ - وللتدابير الاقليمية دور هام في جهود نزع السلاح. وفي هذا السياق، أود أن أثنى بوجه خاص على الجهود التي أتاحت وضع الصيغة النهائية لمشروع المعاهدة المتعلقة بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في افريقيا. كما أنني مسرور للجهود التي تبذلها بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في عملية توطيد النظام المنشأ بموجب معاهدة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (معاهدة تلاتيلولكو) التي أصبحت نافذة الآن بالنسبة لـ ٢٧ دولة من الدول الـ ٣٣ الواقعة في المنطقة.

٧٤٨ - ومشكلة انتشار الأسلحة التقليدية تتزايد وضوحا. فمن المسلم به منذ أمد بعيد أن نقل الأسلحة دون ضابط يمكن أن تكون له آثار بالغة على الأمن الدولي. ولا يزال تزايد الوضوح والشفافية في الشؤون العسكرية جانبا هاما من جوانب الجهود الدولية الرامية الى تعزيز الثقة بين الدول، والمساهمة في تقليل حدوث إساءة فهم للنوايا بما يفرضي الى عواقب وخيمة، والمساهمة بالتالي في تحقيق الأمن والاستقرار على الصعيدين العالمي والاقليمي.

٧٤٩ - وسجل الأسلحة التقليدية يمثل عنصرا هاما من تلك الجهود. وكما يتضح من الردود الواردة من الحكومات خلال السنتين الأوليين من العمل بالسجل، فإن هناك قدرا كبيرا من الاستمرارية في تقديم التقارير الى السجل. وقد اتخذ السجل مسارا يدعو الى التفاؤل، إذ يشارك فيه هذا العام ما يزيد على ٨٠ دولة، منها مرة أخرى أهم الدول الموردة للأسلحة والمتلقية لها. على أنه لا بد من مشاركة أوسع إذا أريد للسجل أن يتطور الى آلية عالمية غير تمييزية.

هربا من المذابح الجماعية في بلدهم. ونتيجة لتدفقات اللاجئين التي أثارها أحداث تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣ في بوروندي والأحداث الجارية في رواندا منذ نيسان/أبريل ١٩٩٤، قدمت المفوضية المساعدة لما يزيد على ٢,٢ من ملايين الضحايا في جمهورية تنزانيا المتحدة وزائير وأوغندا وبوروندي ورواندا.

٧٥٧ - ومن ناحية بناءة أكثر، هناك عمليات العودة الطوعية إلى الأوطان، وهي إحدى السمات الهامة للنهج الذي تتبعه المفوضية في إيجاد الحلول. فقد عاد نحو ١,٨ من ملايين اللاجئين إلى بلدانهم الأصلية في عام ١٩٩٣، ولاسيما إلى إثيوبيا وأفغانستان والصومال وكمبوديا وموزامبيق وميانمار، حيث تلقوا المساعدة من المفوضية.

٧٥٨ - غير أن العديد من العائدين اليوم يرجعون إلى بلدان دمرتها سنوات الحرب، ويرجعون في بعض الحالات إلى بلدان لا يزال النزاع قائما فيها. وفي هذه الحالات، فإن تخطيط وتنفيذ الأنشطة الإنمائية من ناحية وإتاحة مساعدات الإغاثة الفورية من ناحية أخرى لا بد وأن يتحققا على نحو يعزز كل منهما الآخر من أجل بناء أسس السلام والاستقرار.

٧٥٩ - ولتيسير إعادة إدماج اللاجئين في ظل ظروف غير مؤاتية في كثير من الأحيان، تلجأ المفوضية إلى المشاريع ذات الأثر السريع كطريقة مبتكرة لتقديم المساعدة للعائدين ولمجتمعاتهم المحلية في أمريكا الوسطى وكمبوديا وموزامبيق والصومال. ويمكن أن توفر هذه المشاريع أساسا لتنمية المجتمع المحلي حتى مع استمرار تقديم مساعدات الإغاثة. ولكن المشاريع ذات الأثر السريع تكون محدودة القيمة إذا فصلت عن مبادرات التنمية الأطول أجلا التي لا بد منها لضمان الاستمرارية. وهناك حاجة بالتالي لأن تتعاون المفوضية منذ البداية مع وكالات التنمية التابعة للأمم المتحدة، ولاسيما برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومؤسسات بريتون وودز والشركاء غير الحكوميين، من أجل سد الثغرة بين أنشطة الإغاثة وأنشطة التنمية الأطول أجلا وضمان إعادة إدماج اللاجئين بشكل مطرد.

٧٦٠ - وكجزء من جهود المفوضية لتعزيز عودة اللاجئين إلى أوطانهم وتيسير اندماجهم، توجه المفوضية الأنظار إلى خطورة مشكلة الألغام الأرضية. وقد دعت المفوضية إلى فرض حظر دولي على إنتاج هذه الأسلحة وبيعها واستخدامها، ذلك أنها تتسبب إلى الآن في تشويه المدنيين وقتلهم بلا تمييز بعد توقف الأعمال القتالية بوقت طويل. كما تقوم المفوضية بدور نشط في تشجيع تنسيق عمليات نزع الألغام وتشارك في المشاورات المعقودة تحت رعاية إدارة الشؤون الإنسانية بهدف وضع إطار لمعالجة مشكلة الألغام الأرضية.

السبب فإن المهمة الفورية لبناء السلام هي تخفيف آثار الحرب عن السكان. وتشمل هذه المهمة إعادة توطين اللاجئين وإعادة إدماجهم ونزع الألغام، ونزع السلاح. وفي حالات عديدة، تقوم الأمم المتحدة بمشاريع لتقديم المساعدة في إجراء انتخابات مساهمة منها في تعزيز السلام.

١ - إعادة توطين اللاجئين وإعادة إدماجهم

٧٥٤ - بلغ مجموع عدد الأشخاص الذين تعنى بهم مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، التي ترأسها السيدة ساداكو أوغاتا، نحو ٢٣ مليون شخص في ١٤٣ بلدا، من بينهم ١٦,٤ مليون لاجئ، ونحو ٣,٦ ملايين مشرد داخليا و ٣ ملايين شخص يعانون ضائقة إنسانية. وبشكل النساء والأطفال قرابة ٨٠ في المائة من اللاجئين في العالم. وفي نهاية عام ١٩٩٣، بلغت نسبة اللاجئين المسجلين في أفريقيا، نحو ٤٠ في المائة من المجموع، وفي آسيا، تجاوزت نسبتهم ٣٠ في المائة بقليل. وكان هناك في كل من أمريكا اللاتينية وأوقيانوسيا ما نسبته ١ في المائة أو أقل من لاجئي العالم. وفي مطلع آب/أغسطس ١٩٩٤، كان أكثر البلدان استضافة للأشخاص الذين تساعدهم المفوضية هي البوسنة والهرسك (٢,٧ من الملايين)، وجمهورية إيران الإسلامية (٢,٥ من الملايين)، وباكستان (١,٥ من الملايين)، وزائير (١,١ من الملايين). وبلغ مجموع التبرعات المقدمة لبرنامجي المفوضية العام والخاص في عام ١٩٩٣ نحو ١,١٩ من بلايين الدولارات. ويقدر المبلغ المطلوب لعام ١٩٩٤ بـ ١,٢ من بلايين الدولارات.

٧٥٥ - والمفوضية تواصل جهودها للاستجابة السريعة لتدفقات اللاجئين، وتشجع في الوقت نفسه على إيجاد الحلول وعلى التصدي، عند الإمكان، لأسباب النزوح عن طريق اتخاذ تدابير وقائية. ونظرا للمعدل الحالي لحركة اللاجئين على نطاق العالم، فقد بدأ يتعزز التركيز التقليدي على حق اللجوء، وكان يعتبر الاستجابة الوحيدة لآزمات اللاجئين، بزيادة الاهتمام بالعمليات الوقائية وهدفها هو حل مشاكل اللاجئين في بلدان المنشأ.

٧٥٦ - وقد ظهر عدد لم يسبق له مثيل من حالات الطوارئ الجديدة، ولاسيما في القوقاز وآسيا الوسطى وأجزاء من أفريقيا، أقربها رواندا، أجهدت قدرة المفوضية من حيث الموارد البشرية والمالية معا. كما أن حالات الطوارئ هذه ألقت أعباء ضخمة على بلدان اللجوء، وكثير منها من أفقر البلدان في العالم. وحديثا جدا، ابتداء من نيسان/أبريل ١٩٩٤، تدفقت مئات الآلاف من اللاجئين الروانديين إلى جمهورية تنزانيا المتحدة

اللاجئين والمشردين داخليا وضحايا الحرب بالتعاون الوثيق مع قوة الأمم المتحدة للحماية ووسط النزاع الجاري. ولئن عزز هذا التعاون قدرة المفوضية على توفير المعونة الإنسانية، فإنه أثار أيضا مسألة المحافظة على حياد المساعدة الإنسانية بأفضل صورة، وتجنب تعريض المساعدة لشبهات سياسية إذا ارتبطت بالعمليات العسكرية.

٧٦٥ - ومع سعي العالم الى تحقيق السلم والأمن، تبدو الأنشطة الإنسانية في كثير من الأحيان الاستجابة الوحيد للآزمات. ويتزايد تركيز مجلس الأمن، بل ومواضيع قراراته نفسها، على المعاناة البشرية وضرورة اتخاذ تدابير دولية لتخفيف هذه المعاناة. ويمكن أن تكون التدابير في الميدان الإنساني تعبيرا عن القلق الدولي ومخرجا له. إلا أن الاستجابة الإنسانية التي لا تصحبها مبادرات سياسية لا يمكن أن تعالج الأسباب الأصلية، ويمكن أن تصبح في أسوأ الفروض بديلا عن التدابير السياسية. فإذا صح الاحتمال الأخير، فقد تصبح العمليات الإنسانية نفسها مُسَيَّسة، مما يهدد حياد المعونة وسلامة العاملين في مجال الإغاثة الإنسانية. وقد تكون الاستجابة الإنسانية أيسر ما يتفق عليه. ولكن التدابير الإنسانية لن تكون فعالة في الأجل الطويل ما لم تقترن بدعم سياسي.

٢ - إزالة الألغام

٧٦٦ - لا تزال مشكلة الألغام التي لم تتم إزالتها تعقد تنفيذ مهمة الأمم المتحدة في عدد من البلدان. ففي حين لم تشارك الأمم المتحدة في عام ١٩٨٨ إلا في برنامج واحد للمساعدة في إزالة الألغام، في أفغانستان، فقد زاد عدد هذه البرامج اليوم عشرة أضعاف، ويمكن توقع تنفيذ عمليات أخرى في المستقبل القريب. وتواصل إدارة الشؤون الإنسانية الاضطلاع بدورها كمركز تنسيق، حيث تتعاون على نحو وثيق مع إدارة عمليات حفظ السلام وغيرها من الإدارات ووكالات الأمم المتحدة المعنية لإيجاد استجابة موحدة فعالة وحسنة التوقيت للاحتياجات الإنسانية والتنفيذية العاجلة في البلدان التي تعاني مشاكل الألغام.

٧٦٧ - وفي الحالات التي طلب فيها من الأمم المتحدة أن تضطلع بدور في هذا المجال، كانت الأهداف هي تلبية احتياجات إنسانية عاجلة في مجالي توصيل الإعانات وحفظ السلام، وبناء قدرات وطنية للتعامل مع هذه المشكلة. وعلى الرغم من إمكانية تقديم المساعدة في مجال إزالة الألغام في سياق عمليات إنسانية أو بعثات موحدة لحفظ السلام/بعثات إنسانية، فإن عناصر المساعدة تظل واحدة. ويتعين توفير توعية مبكرة قدر الإمكان بأخطار الألغام للحد من مخاطر وقوع إصابات بين السكان. ويجب تجميع المعلومات المتعلقة بحجم مشكلة

٧٦١ - وترتب على زيادة النزوح القسري أن زادت المفوضية تركيزها على تدابير منع أزمات اللاجئين أو التخفيف منها. ويتمثل جزء كبير من الجهود الوقائية التي تقوم بها المفوضية في هذا الشأن في أنشطة الترويج وأنشطة بناء المؤسسات، من ذلك مثلا الأنشطة التي تنفذها في بلدان أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي السابق. وعموما، فلما كانت القدرة على منع تدفقات اللاجئين وغير ذلك من أشكال النزوح القسري مرهونة الى حد بعيد باحترام حقوق الإنسان، فقد جعلت المفوضية من التعاون مع هيئات حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة جزءا لا يتجزأ من جهودها الوقائية.

٧٦٢ - ومن الجوانب الأخرى للتدابير الوقائية التي تتخذها المفوضية زيادة أنشطتها المتعلقة بالأشخاص المشردين داخليا، ولا سيما في الحالات التي توجد فيها صلة بمشكلة قائمة أو محتملة للاجئين. ولما كانت الغالبية العظمى من المنازعات اليوم تقع داخل الدول لا بينها، فإن دور المفوضية يتزايد في توفير الحماية والمساعدة للسكان المشردين داخل أوطانهم. ورغم أن توفير الحماية العامة لنحو ٢٥ مليون شخص، هم عدد هؤلاء المشردين في العالم، لا يقع في دائرة اختصاص المفوضية، فإنها تعمل على توفير الحماية والمساعدة لمجموعات المشردين داخليا، بناء على طلبي وبموافقة الدول المعنية، في كل من البوسنة والهرسك وجورجيا وأرمينيا وأذربيجان وطاجيكستان وسري لانكا. ولئن كانت هذه التدابير تتسم بأهمية إنسانية كبرى في حد ذاتها، فإنها يمكن أن تساعد أيضا على منع اضطراب ضحايا المنازعات والعنف الى التنقل عبر الحدود الدولية بحثا عن ملاذ.

٧٦٣ - ونظرا للانتشار الحالي للمنازعات الداخلية التي يرجح أن تؤدي الى تشريد مزيد من السكان على نطاق واسع ضمن الحدود وعبرها، سيتزايد اعتماد المفوضية على تعاون العناصر الأخرى في منظومة الأمم المتحدة. وسيكون التعاون ضروريا للتصدي لأسباب النزوح الأصلية، ومعالجة حالات الطوارئ المعقدة، وتشجيع الحلول، ولاسيما من خلال إعادة التوطين وإعادة الإدماج في البلدان الأصلية.

٧٦٤ - والواقع أن المفوضية تنشئ بصورة متزايدة تحقيق أهداف إنسانية ضمن السياق الأوسع لجهود تسوية المنازعات والمصالحة التي يبذلها المجتمع الدولي ككل. ومن الأشكال التي تتخذها العمليات في هذا الشأن أن يشكل بناء السلام والأهداف الإنسانية جزءا من إطار عام للمصالحة وإعادة البناء، كما حدث بالنسبة لسلطة الأمم المتحدة الانتقالية في كمبوديا وعملية الأمم المتحدة في موزامبيق. وفيما يتعلق بيوغوسلافيا السابقة، من ناحية أخرى، فقد نفذت المفوضية عملياتها الإنسانية لصالح

حكومة السلفادور لإزالة الألغام بمعاونة الأمم المتحدة فقد أعلن عن اكتمالها في كانون الثاني/يناير. على أن الأمم المتحدة قد بدأت لتوها التصدي لمشكلة الألغام في جورجيا، وهي من المشاكل التي تعرقل عودة اللاجئين والمشردين. وثمة مشاكل خطيرة أيضا في أجزاء من يوغوسلافيا السابقة ورواندا لا يمكن معالجتها بشكل كاف إلى أن يتحقق السلام.

٧٧١ - وعلى الرغم من إحراز تقدم في توفير المساعدة في مجال إزالة الألغام لمن يحتاجون إليها، فإن المشكلة لا تزال بالغة الضخامة. فلا يزال نحو ١١٠ ملايين لغم مدفونة، وزرع ما يتراوح تقديره بين مليونين و ٥ ملايين لغم أخرى في العام الماضي وحده، في حين لم تتم إزالة سوى ١٠٠ ٠٠٠ لغم في الفترة نفسها. ومن الواضح أنه إذا أريد تخفيف هذا العبء الإنساني الفادح عن كاهل الأجيال المقبلة، فيجب على المجتمع الدولي اتخاذ تدابير للحد من إنتاج الألغام البرية المضادة للأفراد ومن استخدامها وبيعها، عملا على تحقيق حظر كامل. ومن الخطوات الأولى المحمودة في هذا الاتجاه تلك الجهود التي بذلتها الجمعية العامة في دورتها الثامنة والأربعين للدعوة إلى وقف تصدير الألغام، وأعمال فريق الخبراء الحكومي الدولي في دراسة اتفاقية عام ١٩٨٠ المتعلقة بحظر أو تقييد استخدام بعض الأسلحة التقليدية التي يمكن أن تعتبر مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر، وبروتوكولها المتعلق بالألغام البرية.

٣ - المساعدة الانتخابية

٧٧٢ - تلقت منظومة الأمم المتحدة منذ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢ وحتى نهاية حزيران/يونيه ١٩٩٤ طلبات بتقديم مساعدات انتخابية من ٥٢ دولة عضوا (انظر الشكل ١٨). ومن بين هذه الدول الأعضاء، تقدمت لطلب المساعدة ٢٩ دولة من إفريقيا و ١٠ دول من أوروبا الشرقية و ١٢ دولة من أمريكا الوسطى والجنوبية ودولة واحدة من آسيا.

[يوضح هنا الشكل ١٨ من النص الانكليزي]

الألغام وطبيعتها، وإنشاء قاعدة بيانات وإجراء عمليات مسح. ويجب جمع أموال لتيسير أية عملية لإزالة الألغام من الطرق، تكون ضرورية لإتاحة الوصول بسرعة. ويجب وضع برامج لتدريب الفنيين المتخصصين في إزالة الألغام، وتعيين أو إنشاء سلطات وطنية وإجراء تدريب على إدارة البرامج. وليس من الضروري دائما تقديم مساعدة في جميع العناصر، كما أن التعديلات تجري في ضوء الظروف السائدة. وتضطلع إدارة الشؤون الإنسانية بدور قيادي في مسائل البرمجة على أساس مشاورات واسعة النطاق، مع قيام إدارة عمليات حفظ السلام بتوفير الدعم التقني.

٧٦٨ - ولتسهيل تخطيط برامج إزالة الألغام وتنفيذها ودعمها، أنشأت إدارة الشؤون الإنسانية قاعدة بيانات تتضمن معلومات عن حالة الألغام البرية وعن جهود الأمم المتحدة وغيرها من الجهود الرامية إلى مكافحتها. وتتضمن قاعدة البيانات بيانات خاصة بكل قطر، علاوة على برنامج عام وبيانات مالية ستكون بمثابة مستودع معلومات مركزي للدول الأعضاء ووكالات الأمم المتحدة وغيرها من الأطراف المهمة بالأمر.

٧٦٩ - وقد أظهرت التجربة أن إزالة الألغام هي نشاط يعزز المصالحة الوطنية بإشراكه الأطراف المتعددية في عملية تحقق فائدة متبادلة، الأمر الذي يوطد الثقة اللازمة لتحقيق سلم دائم ويسهم في الإنعاش الاقتصادي والاجتماعي. وقد أسفرت الجهود المحلية لإزالة الألغام التي تدعمها الأمم المتحدة في أفغانستان وكمبوديا والصومال عن نتائج إيجابية وحظيت باحترام الشعوب المعنية. وأنا واثق من أن ثمة نتائج مماثلة ستتحقق في موزامبيق وأنغولا.

٧٧٠ - وخلال العام المنصرم، سارت جهود إزالة الألغام في أفغانستان وكمبوديا سيرا حسنا. وبعد إنهاء سلطة الأمم المتحدة الانتقالية في كمبوديا، أنشئ المركز الكمبودي لإزالة الألغام ككيان تابع لمكتب رئيس الوزراء، اعترافا بأهمية الدور الذي تسهم به إزالة الألغام في التعمير على الصعيد الوطني. وفي أنغولا، حيث يوجد ما يقدر بنحو ٩ ملايين إلى ١٥ مليون لغم، أنشئ في ربيع هذا العام مكتب مركزي لإزالة الألغام كجزء من وحدة عمليات التنسيق الإنسانية. وقد بدأ المكتب أنشطته في الإعداد لاضطلاع الأمم المتحدة بدور أكثر شمولاً في علاج هذه المشكلة. وفي موزامبيق، حث مجلس الأمن بصورة متكررة على إعطاء أولوية أكبر لمهمة عملية الأمم المتحدة في موزامبيق في مجال تقديم المساعدة في إزالة الألغام. ولذلك، نقحت خطة إزالة الألغام في أيار/مايو، حيث اضطلع مكتب الأمم المتحدة لتنسيق المساعدات الإنسانية بدور تنفيذي نشط في محاولة لكفالة بناء قدرة وطنية قبل انتهاء ولاية العملية. أما الجهود التي بذلتها

تحويل جبهة فارابونديو مارتي للتحرير الوطني من حركة مسلحة الى حزب سياسي مندمج في العملية السياسية الوطنية. وعلى الرغم من أن عملية الأمم المتحدة في السلفادور أبلغت عن حدوث أخطاء في تنظيم الانتخابات، فإن هذه الأخطاء لم تؤثر على نتائج الانتخابات. كذلك لم تحدث أعمال عنف رئيسية. وقبلت جبهة فارابونديو مارتي نتائج الانتخابات على الرغم من وجود بعض عيوب في النظام ينبغي إصلاحها الآن.

(ب) جنوب افريقيا

٧٧٨ - ظلت السياسة العامة للأمم المتحدة فيما يتعلق بجنوب افريقيا منذ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩ تسترشد بأهداف الإعلان المتعلق بالفصل العنصري ونتائجه المدمرة في الجنوب الافريقي، وهو الإعلان الذي ووفق عليه بتوافق الآراء في دورة الجمعية العامة الاستثنائية السادسة عشرة المعقودة في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩ (القرار د-١/١٦). وقد تحققت أحكام الإعلان، نسا وروحا، بإجراء الانتخابات في جنوب افريقيا في الفترة من ٢٦ إلى ٢٩ نيسان/أبريل ١٩٩٢ وبإنشاء حكومة للوحدة الوطنية منتخبة ديمقراطيا في ١٠ أيار/مايو ١٩٩٢. واضطلعت الأمم المتحدة بدور نشط في تحقيق أهداف الإعلان.

٧٧٩ - وبعد النظر في التقارير التي قدمتها استنادا إلى نتائج زيارة مبعوثي الخاصين للذين أوفدتهما إلى جنوب افريقيا خلال عام ١٩٩٢، أذن مجلس الأمن في قراره ٧٧٢ (١٩٩٢) بوزع مراقبين تابعين للأمم المتحدة لرصد العنف السياسي وتسهيل العملية التي بدأها شعب جنوب افريقيا من أجل إنشاء جنوب افريقيا الموحدة وغير العنصرية والديمقراطية. وتوقع المجلس أن يصبح نشر مراقبي الأمم المتحدة أساسا يقوم عليه دور الأمم المتحدة في العملية الانتخابية في هذا البلد - وهو الدور الذي من أجله دعاني مجلس الأمن في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣ إلى التعجيل بعملية التخطيط للطوارئ (S/26785). وفي ٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، طلب المجلس التنفيذي الانتقالي من الأمم المتحدة تقديم عدد كاف من المراقبين الدوليين لرصد عملية الانتخابات وتنسيق أنشطة المراقبين الدوليين الذين تقرر أن توفرهم منظمة الوحدة الافريقية والاتحاد الأوروبي والكمونولث ومختلف الحكومات.

٧٨٠ - وقد أوفدت فريق استقصاء إلى جنوب افريقيا في ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ لتقدير الاحتياجات اللازمة لتلبية طلب المجلس التنفيذي الانتقالي. وفي ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، وافق مجلس الأمن على تعيين ممثلي الخاص لدى جنوب افريقيا. وقد زار ممثلي الخاص جنوب افريقيا في الفترة من ١٦ إلى ٢٣ كانون

٧٧٢ - ولم تتسن تلبية خمسة من هذه الطلبات (أذربيجان وبيلاروس واستونيا وهنغاريا ولاتفيا) نظرا لعدم توافر وقت كاف بين تسلم الطلب والوقت المحدد للانتخابات. واختارت حكومة غانا ألا تقبل عرض الأمم المتحدة بمتابعة الانتخابات والإبلاغ عنها. ولم يتسن قبول طلب قدمته سوازيلند للحصول على معونة مالية لعدم توافر أموال.

٧٧٤ - وفي الفترة الممتدة من أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ إلى حزيران/يونيه ١٩٩٤، تلقت شعبة المساعدة الانتخابية في الأمم المتحدة ١٨ طلبا جديدا من الاتحاد الروسي وأوكرانيا والبرازيل وبنما وبيلاروس وجزر الأنتيل الهولندية وجمهورية مولدوفا وجنوب افريقيا وسيراليون وغابون ولاتفيا ومدغشقر والمكسيك وملايو وناميبيا ونيكاراغوا وهندوراس وهنغاريا.

٧٧٥ - والمساعدة الانتخابية التي تقدمها الأمم المتحدة تغطي طائفة عريضة من العمليات تتراوح بين تنظيم العملية الانتخابية وإجرائها، كما حدث بالنسبة لكمبوديا، والإشراف على العملية الانتخابية، كما كان الأمر بالنسبة لناميبيا، والتحقق من نزاهة العملية الانتخابية، كما هو الحال في نيكاراغوا واريتريا والسلفادور، وتقديم دعم المراقبين الوطنيين، كما حدث في المكسيك، وتنسيق وتوفير الدعم للمراقبين الدوليين في الحالات التي وجهت فيها الحكومة الدعوة إلى عدة بلدان ومنظمات حكومية دولية وغير حكومية لإرسال مراقبين للعملية الانتخابية وكان لديها الاستعداد للقيام بذلك، كما حدث بالنسبة لكينيا وملايو على سبيل المثال. وعلاوة على ذلك، توفد الأمم المتحدة بعثات لتقديم مساعدة تقنية في المسائل الانتخابية في مجالات من قبيل الميزانية الانتخابية والقانون الانتخابي والسوقيات والتثقيف المدني والتدريب والإعلام والاتصال.

٧٧٦ - وتشهد الزيادة في الطلبات التي قدمت إلى شعبة المساعدة الانتخابية منذ إنشائها في كانون الثاني/يناير ١٩٩٢ على أهمية المساعدة الانتخابية بالنسبة للدول الأعضاء. ويرد أدناه مثالان على العمليات التي اضطلعت بها الشعبة هذا العام.

(أ) السلفادور

٧٧٧ - توجت عملية السلام في السلفادور بإجراء انتخابات سلمية لرئاسة الجمهورية وعلى المستوى الوطني والمحلي في ٢٠ آذار/مارس ١٩٩٤ و ٢٤ نيسان/أبريل ١٩٩٤ قامت بالتحقق من نزاهتها عملية الأمم المتحدة في السلفادور. وتعد الانتخابات معلما على تحقيق هدف أساسي من أهداف اتفاق السلام، ألا وهو

١٩٩٤، أكدت على مواصلة تقديم الأمم المتحدة ووكالاتها وبرامجها دعمها من أجل تحقيق الكرامة والمساواة في الحقوق والتقدم الاجتماعي لشعب جنوب افريقيا قاطبة.

٧٨٤ - وفي حين تفخر الأمم المتحدة بما أسهمت به في إحلال ديمقراطية غير عنصرية في جنوب افريقيا، فإنها تتجه الآن نحو معالجة الفوارق الاقتصادية والاجتماعية الهائلة الناجمة عن عقود من الفصل العنصري. وتعمل الأمم المتحدة حاليا، بالتعاون مع أمانة الكمنولث وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مع ممثلين من حكومة الوحدة الوطنية في جنوب افريقيا، لعقد مؤتمر دولي للمانحين بشأن تنمية الموارد البشرية في جنوب افريقيا بعد انتهاء الفصل العنصري. وقد كان من المقرر أصلا عقد المؤتمر في جوهانسبرغ في الفترة من ٢٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٤، إلا أنه أرجئ حتى أيلول/سبتمبر ١٩٩٤ بناء على طلب الحكومة.

٧٨٥ - وستوجه مساهمة الأمم المتحدة نحو تعبئة المساعدة الدولية لتلبية احتياجات جنوب افريقيا في فترة ما بعد الفصل العنصري من الموارد البشرية في السنوات الخمس الأولى. ونتيجة للتخطيط للطوارئ الذي بدأ منذ عامين، تقف أجهزة الأمم المتحدة ووكالاتها على أهبة الاستعداد للبدء في تقديم المساعدة إلى جنوب افريقيا. كذلك تعهد العديد من الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية بتقديم موارد كبيرة للمساعدة في تلبية الاحتياجات الماسة في المجالات الحساسة وهي التعليم والإسكان والصحة العامة.

٧٨٦ - وهذه التعهدات بادرة على التأييد القوي في المجتمع الدولي للعملية الديمقراطية التي تجري في البلد. وفي هذا الصدد، اتخذت الجمعية العامة قرارا في ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤ يدعو إلى رفع معظم الجزاءات المفروضة على جنوب افريقيا حالما يتم إنشاء مجلس تنفيذي انتقالي (القرار ١/٤٨). كذلك قرر مجلس الأمن في قراره ٩١٩ (١٩٩٤) المؤرخ ٢٥ أيار/مايو ١٩٩٤ إنهاء حظر توريد الأسلحة إلى جنوب افريقيا، وهو الحظر الذي كان فرضه في عام ١٩٦٣، مسجلا بذلك عودة هذا البلد على نحو تام إلى حظيرة المجتمع الدولي.

٧٨٧ - ومع ذلك، لا يزال هناك تحديات رهيبية. فهناك حاجة ماسة للتغلب على التأخير في عملية التسريح وفي تشكيل القوات المسلحة الموحدة ولكفالة تقديم الحكومة

الأول/ديسمبر ١٩٩٣ لعقد مشاورات مع الأطراف وموظفي المؤسسات الانتقالية المختصة.

٧٨١ - واستنادا إلى المشاورات التي أجراها ممثلي الخاص والنتائج التي توصل إليها فريق الاستقصاء، قدمت في ١٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤ تقريرا بشأن مسألة جنوب افريقيا (A/48/845-S/1994/16 و Add.1) اقترحت فيه، في جملة أمور، توسيع نطاق ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جنوب افريقيا. كذلك قدم التقرير عرضا مفصلا للاحتياجات من الموارد وطرائق أداء الأمم المتحدة دورا في العملية الانتخابية. وقد وافق مجلس الأمن بالإجماع، في قراره ٨٩٤ (١٩٩٤) المؤرخ ١٤ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤، على الاقتراح الوارد في التقرير فيما يتعلق بتوسيع نطاق ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جنوب افريقيا وزيادة حجمها إلى ٨٤٠ مراقبا. وبهذا القرار، تولت البعثة تنسيق الفريق الأساسي لمراقبي الانتخابات الذين وفرتهم منظمة الوحدة الافريقية (١٥٠) والكمنولث (١٢٠) والاتحاد الأوروبي (٣٢٦) ومنظمات حكومية دولية أو حكومات أخرى. كذلك، رحبت الجمعية العامة، في قرارها ٢٢٣/٤٨ المؤرخ ٢١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤، بالتوصيات الواردة في التقرير، بما في ذلك إنشاء صندوق استثماري خاص لتمويل مشاركة مراقبين إضافيين من البلدان الافريقية وغيرها من البلدان النامية في أثناء الانتخابات.

٧٨٢ - وقدمت تقريرا إضافيا (S/1994/435) إلى مجلس الأمن في ١٤ نيسان/أبريل ١٩٩٤ لإطلاع أعضائه على التطورات السياسية والترتيبات الانتقالية وأنشطة بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جنوب افريقيا في الفترة السابقة للانتخابات مباشرة. وأشارت إلى أنه في ٢٤ آذار/مارس ١٩٩٤، أي قبل الانتخابات بما يزيد على شهر واحد، كان قد تم نشر جميع مراقبي الأمم المتحدة وموظفي الدعم، وأن مراقبين سيصلون إلى البلد قبل الانتخابات بأسبوعين. واشترك في رصد الانتخابات ما لا يقل عن ١٢٠ رجلا وامرأة، فشكّلوا بذلك أكبر بعثة انتخابية أنشأتها الأمم المتحدة حتى الآن.

٧٨٣ - وفي ٦ أيار/مايو ١٩٩٤، أعلنت لجنة الانتخابات المستقلة نتائج الانتخابات وصرحت بأنها كانت "حرة ونزيهة بما فيه الكفاية". وفي أعقاب تأييد مماثل أعربت عنه بعثات المراقبين الدوليين، أصدرت بيانا أرحب فيه بالإعلان وأعرب عن تقديره لإنجازات بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جنوب افريقيا وأتعهد باستمرار التزام الأمم المتحدة تجاه جنوب افريقيا. وفي أثناء زيارتي لبريتوريا بمناسبة تنصيب السيد طلسون ماندبلا رئيسا لجمهورية جنوب افريقيا في ١٠ أيار/مايو

والمجتمع الدولي دعما سوكيا كاملا للعملية الانتخابية. ومن الأساسي أيضا أن تعلن الأطراف جميعها التزامها بقبول نتائج الانتخابات وسلوك طريق المصالحة الوطنية التي أصبحت الاتجاه السائد في جميع أنحاء المنطقة.

خامسا - خاتمة: التزام مستمر

المنظمة الدولية قادرة على أن تعالج القضايا العالمية، مثل قضايا السلام والتنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية، معالجة شاملة.

٧٩٣ - ويمكن تحقيق هذا الالتزام عن طريق ممارسة الديمقراطية داخل الدول، وفيما بين الدول، وفي النظام الدولي بأكمله. وعملية ممارسة الديمقراطية تعني كفالة المشاركة الحرة، ويمكن قياس مدى هذه العملية بالالتزام الدول الأعضاء بالمشاركة في أعمال الأمم المتحدة. واليوم فإن هذا الالتزام لا يبعث كثيرا على الرضا، والدليل على ذلك أنه لم يف في الموعد المحدد سوى ١٧ من بين الدول الأعضاء الـ ١٨٤ بالتزامها المالي المقرر للمنظمة. وهذه مسألة تتعلق بموارد نحتاج إليها حاجة ماسة، إلا أنها أيضا وبصورة أعمق مسألة تحديد الأولويات. ويتضح من السجلات أن المشاركة الكاملة والمسؤولة في الأمم المتحدة ليست أولوية قصوى بالنسبة لاهتمامات معظم الدول الأعضاء.

٧٩٤ - ولن يحمل الحكومات على إدراك أهمية الالتزام بالمشاركة سوى الإرادة التي تعبّر عنها شعوبها. فبتعميق اهتمام الأمم المتحدة باهتمامات الحركات الشعبية والمنظمات غير الحكومية وبتجاوبها مع هذه الاهتمامات، يمكن دعم الأمم المتحدة من القاعدة إلى القمة، حيث تشعر الحكومات بما تحثها عليه شعوبها من العمل على جعل الأمم المتحدة فعالة وعالمية حقا.

٧٩٥ - إن أعمال الأمم المتحدة يجب أن تكون بتفويض من شعوب العالم، التي تعمل بانسجام عن طريق الدول الأعضاء في المنظمة. فأهداف ومقاصد الأمم المتحدة لا تنبع من الحد الأدنى للتوافق السياسي للأدراء، بل من مبادئ الإنسانية العامة والقيم التي يكرسها الميثاق. إن التحديات والإمكانات غير العادية لهذه المرحلة من الزمن تتطلب استجابة شديدة التفاني وبعيدة المدى. ولتحقيق هذه الغاية، يتعين على الدول الأعضاء أن ترى في الأمم المتحدة انعكاسا لإرادة مواطنيها ومصالحهم ومنتهم أحلامهم.

٧٨٨ - أبرزت محتويات هذا التقرير وما تضمنه من تفاصيل أن هناك اتجاها واضحا لعملنا المستقبلي. إذ يتعين علينا أن نوجه اهتمامنا لمعالجة مشاكل الصراع الراهنة، على أن نضع في اعتابنا، وفي كل الظروف، جوانب التنمية التي ينبغي تدعيمها. إن شعوب العالم ترى في الأمم المتحدة المؤسسة التي لا غنى عنها لنجاح مثل هذه الجهود.

٧٨٩ - لقد ذكرت في تقريرتي السابق أننا اغتبننا الفرصة للوفاء بما جاء في ميثاق الأمم المتحدة. وانطلقنا معاً، في الإطار الدولي الجديد، عاكدين العزم على تحقيق السلم والأمن، والتقدم الاقتصادي والعدالة الاجتماعية، والديمقراطية وحقوق الإنسان. غير أن ضخامة المهام الملقة على عاتقنا قد أجبرتنا على أن نكون مدركين للواقع الجديد - ذلك هو الوعي بأننا قد شرعنا في مسيرتنا على درب التقدم الطويل، وهو درب قد يكلل بالنجاح أحيانا وقد يُمْنى بالفشل أحيانا أخرى.

٧٩٠ - ونحن اليوم نفهم فهما أعمق أين تكمن مصادر الاضطراب في العالم. نحن نعلم الآن أن الأمن يعني ما هو أكثر بكثير من مسائل الأرض والسلاح. ونذكر أيضا أن غياب التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية هو السبب الأساسي للصراع.

٧٩١ - وكما هو الأمر في جميع الحالات، فإن تحديد المشكلة هو الخطوة الحاسمة الأولى. ثم يأتي العمل القائم على أساس ذلك التحديد - العمل المتسم بالتفاني والعزيمة والتواصل نحو تحقيق التنمية في جميع أبعادها. ولكي نعيد تحديد الرؤية المتجددة والبلوغ بها إلى تمام غايتها، فإننا نستطيع البدء بالتعامل مع جذور الصراع. ويمكننا أيضا في تلك الأثناء خلق نظام جديد للتعاون الدولي. كما يمكننا أن نبني أسسا عتيقة لحقبة آمنة وعادلة وخلاقة للبشرية جمعاء. هذه هي المهمة الرئيسية للأمم المتحدة في نصف القرن الثاني من تاريخها.

٧٩٢ - ولا يمكن الوفاء بهذا العمل العظيم دون التزام دائم به من جميع الأمم. ويجب أن يكون هذا الالتزام مستندا إلى اقتناع جميع شعوب الأمم المتحدة بأن

٧٩٦ - إن الاجتماع الأول من نوعه لمجلس الأمن على مستوى رؤساء الدول والحكومات، الذي انعقد في كانون الثاني/يناير ١٩٩٢، بمثابة التزام سياسي تجاه المنظمة في مرحلة هامة من مراحل الشؤون العالمية. وسوف ينعقد اجتماع القمة الثاني لمجلس الأمن في كانون الثاني/يناير ١٩٩٥ والأمم المتحدة تخطو نحو نصف القرن الثاني في تاريخها. كما سيكون اجتماع الجمعية العامة على مستوى رؤساء الدول في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥ مناسبة تاريخية لتوليد قوة دفع جديدة للأمم المتحدة. وهكذا فإن العام المقبل سيكون فرصة ليحدد فيها المجتمع الدولي بأسره تأكيده والتزامه باستخدام الأمم المتحدة بشكل أكثر كفاءة وفعالية ومسؤولية وذلك بالنسبة لأوسع نطاق من الاهتمامات الدولية.

٧٩٧ - هناك بداية لإدراك جديد بأنه بالنسبة للإنسان أيا كانت خلفيته في شتى أنحاء العالم فإن الأمم المتحدة هي أكثر من مجرد أداة للسلام والعدالة والتنمية التعاونية بين الدول، إنها محط الأمل للإنسانية وللمستقبل. وهذا الأمل يستحق من جانبنا أعمق التزام مستمر.